المركز الديمقراطي العربي

دور الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية

"2011 - 2020م"

د.عبدالحميد محمدعامر البقري

VR . 3383 - 6685. B

2022

المركز الديمقراطي العربي

DEMOCRATIC ARAB CENTER

The role of the United Nations in the Yemeni crisis 2011 - 2020

VR . 3383 - 6685. B

DEMOCRATIC ARAB CENTER

Germany: Berlin

http://democraticac.de

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030-89899419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174278717

الـنـــــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

book@democraticac.d البريدالإلكتروني

كتاب : الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية للفترة من للفترة من 2011 – 2020م

تأليف : د.عبدالحميد محمد عامر البقري

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د. ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا

رقم تسجيل الكتاب:VR . 3383 - 6685. B

الطبعة الأولى2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

دور الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية للفترة من

للفترة من 2011 – 2020م

تأليف الدكتور:

عبدالحميد محمد عامر البقري

الطبعة الأولى 2022

إستهلال

{وَالسَّمَاء رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ {7}أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ

{8}وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ{9}}

الرحمن الآية: 7 - 9

إهداء

إلى الحالِمين بعالمٍ خالٍ من الفساد،

تسوده العدالة،

وينتشر في ربوعه السلام،

وتمتلك فيه الأمم المتحدة الإرادة الصلبة والمستقلة في

تطبيق أهدافها التي أُنشئت من أجلها،

وبكل اقتدار دون الانصياع لتوجيهات وخطط القوى

العظمى.

شكر وتقدير

الحمد الله رب العالمين،وأصلي وأسلم على أشرف المرسلين، وخاتم النبيين، من بعثه الله رحمة العالمين، سيدنا محمد- صلى الله عليه وعلى آله وأزواجه وأصحابه إلى يوم الدين.

انطلاقاً مِنْ مبدأ قوله- صلى الله عليه وسلم-: (لا يَشْكرُ الله مَنْ لا يَشْكرُ الناس)[1]، أتوجه بالشكر الجزيل لجامعتنا المباركة: جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم–بجمهورية السودان- التي احتضنتنا في مرحلتي الماجستيروالدكتوراه، متمثلة بقيادة الجامعة وعمادة كلية الدراسات العليا، والأساتذة الفضلاء وكل القائمين عليها والعاملين فيها، فجزاهم الله خير الجزاء وبارك الله في أعمالهم، والشكر والعرفان– أيضاً- لأهلنا الكرام في السودان الشقيق حكومةً وشعباً، على حسن الاستقبال لإخوانهم اليمنيين والتعاون معهم.

ثم أتوجه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان، إلى من تكرم بقبول الإشراف على هذه الرسالة، الدكتورة القديرة. رحاب عبدالرحمن الشريفأحمد - حفظها الله ورعاها-، والتي كانت لها بصمات واضحة من خلال توجيهاتها القيمةوالسديدة في إخراج هذه الرسالة، وكان لها الدور الأكبر في مساندتي وإرشادي بالنصح والتصحيح، وتبسيط وتسهيل مصاعب البحث وعَقَباتِه، فجزاها الله عني خير الجزاء، وبارك الله فيها.

كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى اللجنة المناقشة فضيلة أ. د. الطاهر محمد أحمد الفادني- حفظه الله ورعاه- مناقشاً خارجياً، وفضيلة د. وصال عبدالله محمد أحمد محمد صالح- حفظها الله ورعاها- مناقشاً داخلياً، على تفضلهما بمناقشة هذه الرسالة وبذلهما جهداً في قراءتها، وتجويدها بالتوجيهات القيمة والنصح السديد.

وأختم شكري الجزيل وتقديري الكبير، لكل من ساندني وأعانني ووجهني، وكان سبباً في نجاحي، ومن مد يد العون والمساعدة في إتمام هذا العمل، كلٌ باسمه وصفته.

والفضل والمنة والإحسان أولاً وآخراً لله- تعالى-، فكل فضلٍ ومنّةٍ وإحسانٍ منه سبحانه.

(1) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي، **الجامع الكبير – سنن الترمذي**، حققه بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الاسلامي،ج3، 1998م)، ص403.

المستخلص

هدفت البحثللتعرف على طبيعة وحقيقة الأدوار المختلفة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة حيال الأزمة اليمنية التي تفاقمت وأصبحت تشكل تهديداً للسلم والأمن تجاوز تأثيره المحيط الوطني بل امتدت آثاره إلى المحيط الإقليمي، من خلال الكشف عن الأزمة اليمنية مسبباتها ومظاهرها ومآلاتها والجهود المبذولة لحلها مع التركيز على دور الأمم المتحدة بأبعاده المختلفة في الأزمة، وطبيعة هذا الدور، وتقييم مدى فاعليته ومساهماته في رأب الصدع بين اليمنيين وإنهاء الأزمة التي أصبحت مهددا لسلامة وأمن الإقليم، بجانب أن الأمم المتحدة هي المنظمة المنوط بها حفظ الأمن والسلم الدوليين في كل دول العالم التي تنضوي تحت لوائها لذلك لابد من التعرف على دورها تجاه الأزمة اليمنية سلباً أو إيجاباً؛ لاسيما في الجوانب الإنسانية والسياسية والحقوقية والأمنية، وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن منظمة الأمم المتحدة وعبر سياساتها وأدواتها المختلفة فاقمت الأزمة في اليمن، وتكمن أهمية الدراسة في أنها محاولة لتقديم مساهمةلحل الأزمة اليمنية تفيد صناع القرار في اليمن وتعمل على رتق النسيج الداخلي وذلك بتقديم رؤية علمية للخروج من الأزمة المركبة التي يعاني منها اليمن، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج القانوني، ومنهج دراسة الحالة، وقد توصلت إلى أهم النتائج الآتية: إن مواثيق وعهودالأمم المتحدة وإن كانت عالمية المبدأ، لكنهاإنتقائية التطبيق، وإن قرار العالم مرهون بمزاج الدول الخمس دائمة العضوية، وإن سلوك الأمم المتحدة في اليمن قد ساهم في إطالة الأزمة والحرب وعقَد مسار الحل، وإن ما يجري في اليمن ليس شأناً يمنياً فحسب؛ بل مخطط دولي وإقليمي يستهدف المنطقة العربية بأسرها بصبغة طائفية، وأوصت الدراسة الحكومة الشرعية إعادة النظر في التعامل مع منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية العاملة في اليمن، بما يؤدي إلى الإسهام في خدمة اليمن، وليس الإضرار بمصالحه، كما أوصت الدراسة مؤسسات الأمم المتحدة التعامل مع قضية النزوح والمساعدات الإنسانية بالبعد الإنساني، بعيداً عن التجاذب السياسي، وتفعيل دور الأمم المتحدة في حماية المدنيين، ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات، والالتزام بالمرجعيات السياسية للحل في اليمن وعدم تجاوزها، ومراقبة ومنع تسليح الجماعات الخارجة عن القانون في اليمن.

Abstract

The message intended to identify the nature and the truth of the different roles undertaken by the United Nations in respect to the Yemeni crisis. Moreover,this crisis has escalated and became a threat to peace and safety, the impact of which has not only transcended the national surrounding, but its effects have also exceeded the regional surrounding by uncovering the causes, manifestations and outcomes of Yemeni crisis as well as the efforts made to fix it; furthermore, focusingupon the role of the United Nations in its distinct dimensions in the crisis. Additionally, by revealing the nature of this role and evaluating its effectiveness and contribution in bridging the rift between Yemenis and ending the crisis which has become a threat to the safety and security of the region. Besides, the United Nations is regarded as the organizationentrusted withmaintaining international peace and security in all countries of the world that fall under its banner for that. It is obligatory to know its role towards the Yemeni crisis either positively or negatively; Especially when it comes to the humanitarian, political, legal and security aspects. The study is based on the proposition that the United Nations, through its various policies and tools, has exacerbated the crisis in Yemen. In addition, the significance of the study lies in the fact that it is an attempt to present a contribution in solving the Yemeni crisis which goes to the advantage of decision makers and works to mend the internal texture providing a scientific vision to get out of the complex crisis that Yemen suffers from. Thestudy used the descriptive analytical method, the historical method, the legal method, and the case study method. It reached the following most important results. First, the United Nations ' pacts and promises, though universally principled, are selective in application. Second, the world counts on the mood of the five permanent members, the behavior of the United Nations in Yemen has contributed to prolonging the crisis and war and complicating the path to a solution, and that what is happening in Yemen is not only a Yemeni affair, but rather it is an international and regional scheme targeting the entire Arab region with a sectarian overtone.The study recommended the legitimate government (Ashara'iah) to reconsider dealing with United Nations organizations , and international organizations operating in Yemen , which leads to contributing to the service of Yemen , and not harming its interests. Furthermore, the study recommended United Nations institutions to deal with the issue of displacement and humanitarian aid in a humanitarian dimension, away from political strife, activating the role of the United Nations in protecting civilians, punishing perpetrators of violations, adhering to the political references for a solution in Yemen and not exceeding them as well as monitoring and preventing the arming of outlaw groups in Yemen.

قائمة المحتويات

م	العنوان	الصفحة
.1	الاستهلال	ب
.2	إهداء	ج
.3	شكر وتقدير	د
.4	المستخلص	هـ
.5	Abstract	و
.6	قائمة المحتويات	ز
.7	**الإطار المنهجي للبحث**	
.8	مقدمة	1
.9	مشكلة البحث	2
.10	تساؤلات البحث	3
.11	أهداف البحث	3
.12	أهمية الموضوع	4
.13	منهجية البحث	5
.14	حدود البحث	5
.15	مصطلحات البحث	5
.16	الدراسات السابقة	8
.17	هيكل البحث	22
.18	**الفصل الأول: الأمم المتحدة: الأجهزة والمهام.**	
.19	المبحث الأول: الأجهزة الرئيسة والمهام.	28
.20	المبحث الثاني: الأجهزة الفرعية والمهام.	38
.21	**الفصل الثاني: الأزمة اليمنية**	
.22	المبحث الأول : مقومات التطور التاريخي في اليمن	65
.23	المبحث الثاني: عوامل ومسببات الأزمة ومآلاتها وانعكاساتها ومظاهرها في الجمهورية اليمنية	88

.24	**الفصل الثالث: الدور الإنساني والسياسي للأمم المتحدة**	
.25	المبحث الأول: الدور الإنساني للأمم المتحدة في اليمن.	126
.26	المبحث الثاني: الدور السياسي للأمم المتحدة في اليمن.	162
.27	**الفصل الرابع: دور الأمم المتحدة في الجانب الحقوقي والأمني.**	
.28	المبحث الأول: دور الأمم المتحدة في الجانب الحقوقي.	209
.29	المبحث الثاني: الدور الأمني للأمم المتحدة في اليمن.	246
.30	**الفصل الخامس: تحديات وسيناريوهات تواجه الأزمة اليمنية ودور الأمم المتحدة فيها**	
.31	المبحث الأول: التحديات التي تواجه الأزمة اليمنية	280
.32	المبحث الثاني: سيناريوهات مستقبل الأزمة اليمنية	292
.33	**الخاتمة**	300
.34	**النتائج**	301
.35	**التوصيات**	304
.36	**المصادر والمراجع:**	307
.37	**الملاحق**	

الإطار المنهجي للبحث

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعتبر منظمة الأمم المتحدة هي المؤسسة المنوط بها التدخل لحل النزاعات، وتسوية الصراعات، وإنهاء الأزمات الناتجة عن الأوضاع المضطربة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والمدنية، التي تعاني منها الدول الأعضاء، والجمهورية اليمنية إحدى الدول الأعضاء بهذه المنظمة الدولية، وتلتزم بالقرارات الصادرة عن هيئاتها المختلفة، وتمر اليمن حالياً بأسوأ أزمة في تاريخ البلاد، شملت آثارها كافة الجوانب الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وقوضت الحقوق والحريات العامة، وأحدثت اضطراباً فكرياً عميقاً داخل المجتمع اليمني، في سابقةٍ لم يعرفها اليمنيون، وعجز الفرقاء المتخاصمون في مواجهة الأزمة للقبول بحلول نابعة من الداخل اليمني، تدخلت عدد من دول المنطقة، وقُدّمت مبادرة لحل الأزمة؛ عُرفت بالمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، والتي كان في ظاهرها مبادرة لتسوية الأزمة اليمنية، ولكن سرعان ما أفضت إلى تدخل دولي قادته الأمم المتحدة بدعم كُلٍ من (الولايات المتحدة الأمريكية- بريطانيا- فرنسا- روسيا- الصين)، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي في شؤون، اليمن وتجاذبت الأزمة اليمنية عدة جهات مما فاقم الأزمة، وحولها إلى حرب ضروس في كل مناطق الجمهورية، وامتد شررها إلى دول الإقليم، وتدخلت دوله في الأزمة اليمينة بدعوى مساندة الشرعية وإعادتها ولكن أسفرت الأحداث عن عدم جدية تلك التدخلات لإعادة الشرعية إلى صنعاء، وقد تكون مجرد شعارات تختفي في داخلها مصالح وأهداف الدول الأخرى، ومن هنا ظهر تعدد أقطاب الأزمة اليمنية التي دفع وما زال يدفع اليمنيون فيها ثمناً باهضاً، ويسقط فيها عشرات القتلى والجرحى كل يوم، مما دفع الأمم المتحدة عبر أعلى سلطة في هيئاتها (مجلس الأمن الدولي) إلى أن أصدر عدد أربعة عشر قراراً بخصوص الأزمة اليمنية، وبإجماع منقطع النظير إذا ما قورنت بالأزمات المعاصرة الأخرى، مثل: السورية، والليبية، ولكن هذه القرارات تلاشت عملياً، ولم يكن لها صدى حقيقياً على أرض الواقع عدا بنود مجتزأة من بعضها، ولقد أدرك خصوم هذه القرارات عدم

فاعليتها فتمادوا في التلاعب بالزمن، وسرّعوا من وتيرة أعمالهم الرامية إلى استكمال حلقات الانقلاب على ما تبقى من إرث الدولة الهشة ابتداء بتقويض المؤسسات السيادية (الرئاسة، الحكومة، مجلس النواب)، مروراً بإلغاء نتائج الحوار الوطني، ووأد التوافق الناشئ عن المرحلة الانتقالية، وانتهاء بالسيطرة الكاملة على الجيش والأمن، وأجهزة المخابرات وبقية موارد البلاد، ومؤسساتها الاقتصادية، ورفع شعار محاربة الإرهاب كتعبير حسن نوايا وتعاون واتساق مع رغبات الولايات المتحدة، التي تنظر إلى مصالحها عالمياً عبر توظيف هذا الادعاء، ومن هنا يتضح حجم تعقيد الأزمة اليمنية، وتعدد اللاعبين فيها، ومقدار الفجوة بين الأطراف المحلية، وتداخل وتشابك العوامل المحلية والإقليمية والدولية.

مشكلة البحث:

تسعى الأمم المتحدة لحل النزاعات والأزمات في دول العالم المختلفة بناء على الأهداف التي أنشئت من أجلها، والتي أعلنت عنها عبر ميثاقها، وهي حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك عبر هيئاتها ومبعوثيها الخاصين وقراراتها التي تتخذ في الهيئات الأممية المختلفة، وقد أصدرت الأمم المتحدة قرارات عديدة بشأن الأزمة اليمنية، هدفت لحل الأزمة القائمة منذ العام 2011م، لكن الأمور تزداد تعقيداً، ولم تُفلح قرارات مجلس الأمن ذات القوة الإلزامية بوضع حدٍ للأزمة المتصاعدة وتمددت الأزمة والحرب على كافة مساحات البلاد، وخارجها، وتضرر اليمنيون من هذه الحالة ضرراً بالغاً، بهذا الصدد يحاول الباحث الكشف عن الأزمة اليمينة مسبباتها ومظاهرها ومآلاتها، والجهود المبذولة لحل الأزمة، مع التركيز على دور الأمم المتحدة بأبعاده المختلفة في الأزمة، وطبيعة هذا الدور، وتقييم مدى فاعليته ومساهمته في رأب الصدع بين أبناء الشعب اليمني، وإنهاء الأزمة التي تجاوزت آثارها اليمن وأصبحت مهدداً لسلامة وأمن الإقليم؛ وذلك للتناقض بين طبيعة الدور المرجو من الأمم المتحدة على اعتبار أنها منظمة أسست للعمل على رعاية السلام وحفظ الأمن في العالم لاسيما بين الدول المنضوية تحت لوائها، وبين دورها الفعلي تجاه الأزمة اليمنية التي نحاول أن نكشف بحيادية طبيعة هذا الدور واتجاهاته إيجاباً أو سلباً، وهل ساهم هذا الدور في تعافي الجسد اليمني، أم أدى إلى تفاقم الأزمة؟.

أسئلة البحث:

تتمثل أسئلة البحث في الأسئلة الآتية :

1. ما عوامل ومسببات الأزمة اليمنية؟ وما أطرافها؟.
2. ما مظاهر وآثار ومآلات الأزمة اليمنية؟.
3. ما مستقبل الأزمة اليمنية في ظل التحديات الراهنة؟.
4. ما رؤية الأمم المتحدة للأزمة اليمنية؟ وما أهدافها من التدخل فيها؟.
5. ما استراتيجيات وأدوات الأمم المتحدة لتعزيز دورها تجاه الأزمة اليمنية؟.
6. ما انعكاسات وآثار سياسة الأمم المتحدة على الأزمة اليمنية؟.
7. ما مدى تناسب الوسائل المتبعة من قِبل الأمم المتحدة مع أهدافها حيال الأزمة اليمنية؟.
8. إلى أي مدى استطاعت الأمم المتحدة أن تسهم في حل الأزمة اليمنية؟ وهل أسهمت في التخفيف من معاناة الشعب اليمني أو زادت من تشظيه؟.

أهداف البحث:

ويتمثل الهدف الرئيس للبحث كالتالي:

معرفة حقيقة دور الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

1. معرفة عوامل ومسببات الأزمة اليمنية، وأطرافها.
2. معرفة مظاهر وآثار ومآلات الأزمة اليمنية.
3. معرفة مستقبل الأزمة اليمنية في ظل التحديات الراهنة.
4. معرفة رؤية الأمم المتحدة للأزمة اليمنية، ومعرفة أهدافها من التدخل فيها.
5. معرفة أدوات الأمم المتحدة لتعزيز دورها تجاه الأزمة اليمنية في الجوانب الإنسانية، السياسية، والحقوقية، والأمنية.
6. معرفة انعكاسات وآثار سياسة الأمم المتحدة على الأزمة اليمنية.
7. معرفة مدى تناسب الوسائل المتبعة من قِبل الأمم المتحدة مع أهدافها حيال الأزمة اليمنية.

8. معرفة إلى أي مدى استطاعت الأمم المتحدة أن تسهم في حل الأزمة اليمنية، ومعرفة أسهاماتها في التخفيف من معاناة الشعب اليمني أو زادت من تشظيه.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية البحث من عدة اعتبارات عامة تأتي في مقدمتها: الأهمية الجيوسياسية لليمن التي تطل على أهم المضايق البحرية التي تمر منها أغلب التجارة العالمية والتي تجعلها محط أطماع العديد من القوى الإقليمية والدولية، ولقد قاد تضارب المصالح إلى التشابك بين هذه القوى المختلفة فوق الأراضي اليمنية، واستخدامها لسلاح الطائفية، وما تسببت فيه من خسائر فادحة لحقت باليمنيين مادياً وبشرياً، ونتج عنها إسقاط الدولة والنظام السياسي، وتعددت معها مصادر الأزمات والتهديدات المتجددة كل يوم، لذا كان لابد من التعرف على موقف الأمم المتحدة من الأزمة اليمنة والقضايا ذات الصلة أو الشبه بالحالة اليمنية.

1- محاولة الكشف عن مسببات الأزمة اليمنة والتحديات التي تواجه الشعب اليمني جراء هذه الأزمة.
2- التعرف على سبل مواجهة الأزمة، ودور الأطراف المحلية والإقليمية والدولية الداخلة فيها.
3- توفير بعض البيانات والمعلومات التي قد تفيد متخذي القرارات في اليمن، وللباحثين والمهتمين وصانعي القرار السياسي.
4- المساهمة بتقديم رؤية علمية للخروج من الأزمة اليمنية تفيد صناع القرار في اليمن.
5- المشاركة في فتح آفاق لبحوث ودراسات مستقبلية للدارسين والباحثين في هذا المجال.

منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بالتوصيف للقضايا التي يتناولها البحث، ومن ثم تحليل الوقائع والأحداث عبر مراحلها ودور الأمم المتحدة فيها، وكذلك المنهج التاريخي لتتبع الأحداث التي مرت بها الأزمة اليمنية، كما استخدم الباحث منهج دراسة الحالة، والمنهج القانوني.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في الحدود التالية:

الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية.

الحدود الزمانية: تتناول الأزمة اليمنية في الفترة من (2011م - 2020م)، ودور الأمم المتحدة فيها؛ لأنها المرحلة التي نشأت في بدايتها الثورة الشعبية، وحدث فيها الانقسام بين الفرقاء السياسيين وفي تلك المرحلة جاء الانقلاب على الدولة وشرعيتها، وبسببه حدثت الحرب الدائرة في اليمن بين دعاة الشرعية والمنقلبين عليها، وتفاقمت الأزمة التي على ضوئها تدخل التحالف العربي في اليمن.

مصطلحات البحث:

- **تعريف الأزمة لغة:** أزم الأزمة: الشدّة والقحط. يقال: أصابتهم سنة أزمتهم أزماً، أي استأصلتهم[1]، الأزمة: الشدة والضيق، ومنه قولهم: أزمة سياسية، وأزمة اقتصادية[2].
- وتعرف إصطلاحا: أنها نقطة تحول أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتُحدِث نتائج غير مرغوبٍ فيها، في وقت قصير، ويستلزم أتخاذ قراراً محدداً للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على المواجهة، وأسبابها تعارض المصالح والأهداف وعرفها آخر بأنها: عبارة عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام[3].
- ويعرف رابوبورتrapport الأزمة: بأنها موقف مشكل يتطلب رد فعل من الكائن الحي لاستعادة مكانته الثابتة وبالتالي تتم استعادة التوازن، كما يعرفها كمنج Cumming تأثير موقف أو حدث يتحدى قوى الفرد، ويضطرها إلى تغيير وجهة نظرها، وإعادة التكييف مع نفسه، أو مع العالم

---

(1) الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1987م.

(2) قلعجي، محمد رواس وحامد صادق قنيبي، **معجم لغة الفقهاء**، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1988م. (56).

(3) رجب عبدالحميد، **دور القيادة في اتخاذ القرارات خلال الأزمات**، القاهرة، دار النهضة للنشر والتوزيع،1998، ص26.

الخارجي، أو مع كليهما، وتعرف الأزمة بأنها: تهديداً خطيراً، أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار[1].

- **مسببات الأزمة:** يرى البعض أن أسباب الأزمة تتلخص في العوامل التالية: سوء الفهم، سوء الادراك، سوء التقدير والتقييم، الإدارة العشوائية، الرغبة في الابتزاز، تعارض الأهداف، اليأس، الشائعات، استعراض القوة، الأخطاء البشرية، الأزمات المخططة، تعارض المصالح[2].
- **خصائص الأزمة: تتلخص خصائص الأزمة في الآتي:** وجود مواقف تضغط على الفرد أو الجماعة، تصنيف هذه المواقف على أنها مهدد لأهدافه وأمنه وحياته، الخروج عن نطاق الإمكانات العادية، الشعور بالعجز واليأس تجاهها، فقدان الثقة بالنفس، ظهور مشكلات جديدة تضعف الحيل الدفاعية بشكل كبير، ظهور أعراض مرضية أو سلوكية، ظهور حالة استعادة التوازن والتكيف مع الأزمات تمكن الأفراد من التعامل بفاعلية كبيرة لتفادي الصدمات المقبلة[3].
- **سمات الأزمات:** تتلخص سمات الأزمة في: نقص المعلومات وهي عدم توفر المعلومات عن المتسبب الحقيقي بالأزمة خصوصاً إذا كانت تحدث لأول مرة، تتسبب الأزمة بحالة ذعر شديدة، غياب الحل الجذري السريع، فالأزمات لا تعطي مهلة أو فرصة لصاحب القرار حتى يصل إلى حل متأني بل بسرعة، ولابد من الاختيار بين البدائل المحدودة للحل، والأقل ضرراً[4].
- **مراحل الأزمة:** تمر الأزمة بعدة مراحل وخطوات متسلسلة: مرحلة الإنذار المبكر، مرحلة النشوء والتبلور، مرحلة النمو والصعود والانتشار،الاستعداد والنشاط، مرحلة الانفجار، مرحلة التثبت والرسوخ، آخر مرحلة هي مرحلة إيجاد الحلول، والتي يجب أن تبدأ في وقت مبكر عند الإدارات

---

(1) محمد بو لصقاع، **منهج القرآن الكريم في إدارة مختلف الأزمات**، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان . الجزائر و1337هـ 2016م، ص12.

(2) السيد السعيد عبد الوهاب محمد، **استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث**، القاهرة، دار العلوم للنشر التوزيع ط1 2006م، ص31.

(3) محمد المحمد، مفهوم الازمات وإدارتها، الموقع الالكتروني افاق علمية وتربوية، 20 مايو 2021.

(4) عبدالله محمد الفقيه، **إدارة الأزمات**،مرجع سبق ذكره، ص34.

الناجحة، والتي تعتمد على اتخاذ التدابير الوقائية كوسيلة"، مع الاستفادة من الدروس والمحن، وتحويلها إلى منح[1].

- **إدارة الأزمة:** يعرفها الباحث البريطاني ويليامز بأنها: سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمات، والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي: تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها[2].
- **الحركة الحوثية:** وهي جماعة يمنية تتبنى الرؤية الطائفية للحكم في اليمن، وتتلقى أوامرها والدعم المالي والسياسي والعسكري من جمهورية إيران الإسلامية؛ كذراع عسكري في الخاصرة الجنوبية للجزيرة العربية.
- **المبادرة الخليجية:** هي وثيقة تتضمن مقترحات انتقال السلطة في اليمن رعتها دول الخليج العربي، وتبنتها الأمم المتحدة، وأصبحت إحدى المرجعيات الأساسية للحل في اليمن.
- **الأسرى :** الأسير كما يعرفه أبن منظور : هو الأخيذ وأصله من ذلك،هو كل محبوس في قيد أو سجن فهو أسير، والمقصود به هنا كل من وقع تحت يد المليشيا الحوثية سواء في ميدان الحرب أو تم خطفه من بيته أو مقر عمله أو أثناء تنقله .
- **اللاجئين:**اللاجئ :كل إنسان خارج بلد منشأه، وليست لدية القدرة على أو الرغبة في العودة إلى ذلك البلد، أو التمتع بحمايته وذلك بسبب خوف مبرر من الاضطهاد، على اساس العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى مجموعة معينة أو الرأي السياسي.

(1)شارب شوقي، **اتصال الأزمة ودورها في إدارة الأزمات، مديرية الحماية المدنية**، أم البواقي نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية ـ قسم العلوم السياسية ـجامعة العربي بن فهيدي ـ الجزائر 2014-2015م،ص45.

(2) السيد السعيد عبد الوهاب محمد، **استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث**،مرجع سبق ذكره، ص33.

الدراسات السابقة:

1/المسوري 2020م

رسالة ماجستير عبدالله حسين المسوري،**الأزمة اليمنية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011-2020م)**، الأردن: جامعة الشرق الأوسط،كلية الآداب والعلوم، قسم السياسة 2020م

تهدف الدراسة للتعرف على الأزمة اليمنية وتحليل أثرهاعلى دول مجلس التعاون دول الخليج العربيةخلال السنوات (2011-2020م)، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث كل من" المنهج التاريخي "و"منهج التحليل النظمي "و"منهج صنع القرار "و"المنهج الوصفي التحليلي"، لبناءالجانب الوصفي للدراسة الحالية من خلال التعرف على جذور و أبعاد الأزمةاليمنية،وتحديد العلاقةالتي تربط اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،وجوانب تأثير الأزمة اليمنية على دول المجلس من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وتوصلت الدراسةإلى جملةمن النتائج أهمها:وجودتأثيرسلبي للأزمةاليمنيةعلى التكامل الاقتصادي والأمني والسياسي والاجتماعي لدو مجلس التعاون لدول الخليج العربيةخلا الفترةما بين (2011- 2020م)، كماأن الصراع السياسي في اليمن يعودإلى مجموعةمن الأسباب أهمها:الخلاف اليمني– الخليجي– الإيراني على صيغةالأمن في المنطقة،والخلافات المذهبيةفي الدولة اليمنية، كما أن علاقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية باليمن هي علاقة أخوة في الأصول الاجتماعية،مما يجعل اليمن يمثل جزءا ًلا يتجزأمن منطقةالخليج العربي، وقد توصلت الدراسة إلى إن التحالف العسكري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يقف حاجزاً في وجه امتداد النفوذا لإيراني،والمصالح الأجنبية في المنطقة، وتوصي الدراسةالجهات الوطنيةالمتعددة في اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربيةبضرورة توحيدالجهودالشعبية اليمنيةوالخليجيةلرسم الطريق نحو حلول جذرية للأزمة السياسيةفي ليمن،ومراجعةالأنظمةوالتشريعات السابقةبما لا يتعارض مع الرغبات المختلفةللشعب اليمني ومستقبل اليمن، كماتوصي بتعزيزالجانب الأمني من خلال قوات مشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيةعلى المنافذالبحريةلليمن بهدف

حمايةالتجارةالنفطيةلمنطقةالخليج والتي تمثل الثروةالأساسيةفي المنطقة،ووقف لتعاون مع الأطراف الخارجيةذات المصالح المادية والسياسية،وضرورة إعادةالنظرمن قبلِ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيةفي ضم اليمن إليهامستقبلاًوالتكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري فيما بينهم.

موقف البحث من الدراسة السابقة

أبرز أوجه الاتفاق:

اتفق البحث الحاليمع هذه الدراسة في التوصيات التي تؤكد على أن أمن اليمن والخليججزءٌلا يتجزأ، وأن اليمن والخليج يشكلان محور متكامل الأركان (بشرياً، اقتصادياً، عسكرياً، ثقافياً، اجتماعياً، جغرافياً) في مواجهة المد الإيراني وأن ضم اليمن إلى مجلس التعاون ل دول الخليج العربية ضرورة لحماية الأمن الخليجي والعربي، وكذلك الاتفاق مع مدة الدراسة من 2011-2020م، وأن أسباب النزاع تعود حول الخلاف حول مفهوم الأمنفيالمنطقة من وجهة نظر كل من أطراف الأزمة اليمن- الخليج – إيران.

أبرز أوجه الخلاف:

لا ينبغي أن تتعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع اليمن كشرطي لحراسة مصالح الخليج الاقتصادية والأمنية، بل كشريك أساسي لحماية المنطقة من مختلف الأخطار المحتملة، ولم تتطرق الرسالة لدور الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية، وأن هناك انحراف لدور بعض أركان التحالف العربي في اليمن مما عمق الأزمة، وإطالة أمد الحرب.

وتكمن الاستفادة من هذه الدراسة:

أهمية المناهج العلمية التي استخدمها البحث، وقدمت الدراسة معلومات جديدة وحديثة حول أمن الخليج واليمن، وأن من أهم النتائج المستفادة المطالبة بضم اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتشكيل قوة مشتركة لحماية أمن اليمن والخليج.

2/ دراسة عمامرة 2020م.

بحث محكم: لمين عمامرة، دور الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة في تفعيل الوسائل السياسية لحل النزاعات سلميا، بحث محكم منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلد (11)، العدد (1)، ابريل 2020م.

تسلط هذه الدراسة الضوء على دور الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة في تفعيل الوسائل السياسية لحل النزاعات، وتقييم دور الأمين العام باستعراض أهم المعوقات والعراقيل التي تعترضه عند قيامه بدوره، وتوصلت الدراسة الى محدودية الوسائل السياسية وانحصارها في المنظمات الدولية وتحديدا هيئة الامم المتحدة، عدم اطلاق يد الامم المتحدة في حل النزاعات التي تنشب بين دول الاعضاءحيث كان سبب في تاخر الحل واندلاع الحروب، وتاثير التدخلات الخارجية في إعاقة الامين العام في القيام بدوره، واوصت الدراسة بدعم دور الامين العام للامم المتحدة في تسوية النزاعات سلميا من خلال الاستعانة بالمنظمات الدولية غير الحكومية، وتعديل بعض النصوص في الميثاق بما يواكب حقيقة الدور الذي يقوم به الأمين العام، وإعطاء دور أكبر للمنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات التي تنشب بين أعضائها لتخفيف الضغط على الأمين العام في مجال تسوية النزاعات.

أوجه الإتفاق:

إتفق البحث الحالي مع دراسة العمامرة في أن مجلس الأمن يكبل صلاحيات الأمين العام وأن نفوذ التدخل من قبل القوى الكبرى يحد من إتخاذ أي قرارات تتخذها الأمم المتحدة.

أوجه الإختلاف:

يختلف البحث الحالي عن دراسة العمامرة حول قدرة المنظمات الإقليمية في حل النزاعات الدولية، حيث ركز البحث الحالي على دور الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية بينما ركزت رسالة العمامرة على دور الأمين العام بشكل عام.

3/ كتاب علاء 2018م:

علاء عبد الحميد عبد الكريم،دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2018م،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

يهدف الكتاب لتوضيح دور الأمم المتحدة في الأزمة السورية، وتتبلور مشكلة الكتاب في ما مدى قيام الأمم المتحدة بواجباتها في حل الأزمة السورية، استخدم الكاتب المنهج الوصفي التحليلي، وخلص إلى النتائج التالية: أن الأزمة السورية أدق الأزمات التي حدثت في تاريخ العالم العربي والإسلامي، وأن هذه الأزمة ناتجة في الأساس عن مطالب شعبية بالحرية والعدالة الاجتماعية، على غرار الشعارات الشعبية لثورات الربيع العربي في مصر وتونس، وقابلت السلطة تلك الأصوات بحملات أمنية قمعية، الأمر الذي أدى إلى تفاقمها وعسكرتها، وتحولت إلى مصادمات يومية، ومن ثم تحولت الأزمة إلى صراع إقليمي ودولي تتغلب فيه الحسابات الجيوسياسية، والمصالح الاستراتيجية، وأن الموقع الجيوبوليتيكي لسوريا جعلها في موقع استقطاب حاد بين القوى الدولية والإقليمية، وعجزت الأمم المتحدة في إيجاد حلول تحمي الشعب السوري من بطش النظام الطائفي، وأن مواقفها في الجانب الإنساني في الأزمة السورية لميستصحب معاناة السوريين، الذين يتعرض أكثر من ثمانية مليون لاجئ منهمللمجاعة وكافة الأمراض والأوبئة التي تفتك بهم، وأن موقف جامعة الدول العربية التي تنتمي إليها سوريا قد غاب بشكل كبير، ومواقفها ضعيفة ومتخاذلة تجاه كافة القضايا التي تهم الشعوب العربية بصفة عامة وتجاه الأزمة السورية بصفة خاصة، وأوصى الكتاب الأمم المتحدة بتفعيل دورها في حل الأزمة السورية من خلال إصدار قرارات تحت البند السابع، وأن ترفع القوى الإقليمية والدولية يدها عن التدخل في الشأن السوري، وأن تقوم الدول العربية بواجباتها تجاه سورية، كما أوصى الكاتب جامعة الدول العربية القيام بدورها تجاه الأزمة السورية بالتعاون مع الأمم المتحدة، والحد من التدخلات الأجنبية في الشأن السوري.

موقف البحث من الدراسة السابقة:

أبرز أوجه الاتفاق:

أن دور الأمم المتحدة في كلٍ من الأزمة اليمنية والسورية هو دور واحد، يتصف بالعجز أحياناً، والتواطؤ مع منتهكي حقوق الإنسان أحياناً أخرى، وأن هذا الدور يخضع لتوجيه وسيطرت القوى العظمى، وأن المنظمات الإنسانية الأممية وخطط الطوارئ يشوبها الفساد، وتفتقر إلى الحياد

والشفافية، وأن مشكلة الأزمة في اليمن وسورية طائفية بامتياز، بالإضافة إلى ما يترتب على الموقع الجغرافي للدولتين من أطماع خارجية.

أبرز أوجه الاختلاف:

إن الأزمة في اليمن ناتجة عن انقلاب على الشرعية، مما أدى إلى تقويض الدولة بتعاون مع النظام السابق الذي أسقطته الثورة الشعبية، بينما في سورية ركز النظام على إخراج الثورة من نطاقها السلمي إلى نزاع مسلح، وكثّف حالات القتل، والابادة والتهجير لشعبه، واستدعى القوى الإقليمية والدولية، والمليشيات الطائفية الأجنبية لسحق السوريين وتهجيرهم، وحظيت الأزمة اليمنية بتحالف عربي لإعادة الشرعية، وقرارات مجلس الأمن بعضها تحت الفصل السابع تؤيد استخدام القوة ضد الانقلاب، وهذا ما لم يتوفر للأزمة السورية بسبب خلافات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وتكمن الاستفادة من هذا الكتاب:

المعلومات التي أوردها الكاتب ذات قيمة علمية وسياسية، وتشخص الوضع الراهن في سورية، وترصد دور الأمم المتحدة والقوى الفاعلة في الأزمة السورية، وأن التشابه بين الأزمة السورية واليمنية أدى إلى الاستفادة من الكتاب، وأنالدور السلبي للأمم المتحدة في الأزمتين متطابق.

4/ رسالة الرزاينة 2017م

رسالة ماجستير، مصطفى زهير الرزاينة، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على المستقبل السياسي لليمن (2011-2015م)، فلسطين: جامعة الأزهر – غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2017.

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الإيرانية، وأثرها على المستقبل السياسي لليمن (2011-2015)، وهدفت الدراسة إلى توضيح سياسية إيران الخارجية من خلال تدخلاتها السلبية في الشؤون العربية لتحقيقها، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الإستقرائي التحليلي والمنهج الإستشرافي، توصلت الدراسة الى نتائج أهمها أن أيران دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط تمتلك من المقومات ما يؤهلها للعب دور إقليمي خاصة في المنطقة العربية، وأكدت أن الأطراف اليمنية الداخلية لها دور

مهم في تأجيج الصراعات الإقليمية خاصة بين إيران والسعودية، في ظل إستقواء أغلب الأحزاب الياسية اليمنية بالخارج لحل المشاكل الداخلية، وأبرزت أن المشاكل الإقتصاديةوالإجتماعية، وغياب العدالة وهيبة الدولة من أهم الأسباب التي تعوق أي جهود للحل في اليمن، وأن الأطراف الدولية والإقليمية تنظر إلى الحل في الأزمة اليمنية من خلال مصالحها في ظل الإستقطاب الدولي الحاد، وعدم تلاقي الإرادات الدولية،

موقف البحث من الدراسة السابقة:

أبرز أوجه الاتفاق:

وجود دور محوري لإيران في المنطقة، التأثير الخارجي على القوى السياسية اليمنية ودوره في تعقيد الحل في اليمن، الصراع الإقليمي في المنطقة وتضارب مصالح الدول الكبرى.

أبرز أوجه الاختلاف:

تناول البحثالحالي الدور الإيراني في اليمن، بينما تناولت هذه الدراسة دور الأمم المتحدة.

وتكمن الاستفادة من هذه الدراسة:

الاستفادة من المعلومات التي وردت في الرسالة حول الأزمة اليمنية ودور السياسة الإيرانية في اليمن والمنطقة، والدور الإيراني البارزفي تأجيج اصراعات الطائفية في المنطقة العربية .

5/ دراسة خليفة 2017م

بحث محكم بعنوان: خليفة محمد و مهيرة نصيرة، آليات ومظاهر التعاون بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلة الإجتهاد القضائي، جامعة عنابة، الجزائر، العدد (15)، سبتمبر 2017م.

تناولت الدراسة موضوع التعاون بين الاتحاد الافريقي والامم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتناقش الدراسة التداخل في المسؤوليات المقررة على مستوى الاجهزة في مختلف الوثائق الدولية محل الدراسة، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن الدولي (الأمم

المتحدة) إلأن العمل الإقليمي أصبح ضروريا ليس فقط لتخفيف العبء على الأمم المتحدة ولكن لخلق شعور من المشاركة والتوافق في الشؤون الدولية للمنظمات الإقليمية، و أن التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي يعتبر جزء لا يتجزء من الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المنظمات الإقليمية في مجال تسوية النزاعات وتوثيق الشراكة والتعاون مع الأمم المتحدة.

أوجه الاتفاق

يتفق موضوع البحث الحاليمع هذه الدراسة حول مسئولية مجلس الأمن (الأمم المتحدة) في حفظ الأمن والسلم الدوليين بموجب الصلاحيات التي يمتلكها.

أوجه الاختلاف

أن البحث الحالييبحث دور الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية بمختلف مجالاتها بينما ناقشت الدراسة دور الامم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين فقط.

6/**دراسة أحمد 2017م.**

أحمد محمد عبد الله الحسني، اطروحة دكتوراه بعنوان: **قرارات مجلس الأمن ودورها في حل الأزمة اليمنية**،المملكة المغربية: جامعة سيدي محمدان عبد الله، مختبر الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، تهدف الدراسة إلى معرفة دور مجلس الأمن وطريقته في معالجة الأزمة اليمنية وتدور مشكلة الدراسة حول ما مدى نجاح مجلس الأمن في حل الأزمة اليمنية؟ وكيفية إعادة الأمن والاستقرار إليها؟، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، اشتملت الدراسة على تمهيد و لمحة شاملة لدور قرارات مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين. **وتناولت** أسباب معضلة الأزمة اليمنية وأبرز إشكالياتها ومدى نجاح مجلس الأمن في حل الأزمة اليمنية، وآفاق خارطة الطريق،وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن الأزمة اليمنية ذات بُعد إقليمي ودولي، وأن هناك صعوبة اتفاق داخلي بين المكونات اليمنية، وأن العامل الخارجي مؤثر بشكل كبير، وأن دور مجلس الأمن غير جاد في حل الأزمة اليمنية، وأن الإرهاب في اليمن ذو أبعاد سياسية متقمص بثوب ديني، وأن

الصراع في اليمن من أجل تصفية حسابات بين خصوم وأطراف عديدة،، وأن الصراع في اليمن هو لتصفية حسابات بين إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا بين الدول الكبار في مجلس الأمن وأن القضاء عليه مرهون بالاستقرار السياسي للبلاد، وتوصي الدراسة الحكومة اليمنية بوضع خطط عسكرية وثقافية وتعليمية واقتصادية لمواجهة المشروع الطائفي وتوضيح خطره، كذلك الدراسة بأهمية المحافظة على وحدة البلاد، وكذلك أوصت بمساندة الدول العربية والإسلامية لليمن في مواجهة عجز مجلس الأمن في تنفيذ قراراته وبالأخص ما كان تحت البند السابع (2216).

موقف البحث من الدراسة السابقة.

أبرز أوجه الاتفاق: بحث مدى تطبيق قرارات مجلس الأمن وتأثير العامل الخارجي على الأزمة اليمنية، وكذلك اتفق البحث الحالي مع الدراسة في بيان البعد السياسي لقضية مكافحة الارهاب ، وتوصيف طبيعة الصراع الدائر في اليمن على أساس أنه عبارة عن تصفية حسابات بين القوى الإقليمية والدولية على الأراضي اليمنية، وأن الأمم المتحدة تعاني من عجز في تنفيذ قراراتها بسبب تضارب المصالح.

أبرز أوجه الاختلاف: أن رسالة الحسني تدور حول مدى إلزامية قرارات مجلس الأمن بينما هذا البحثيبحث دور الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية في أربعة مجالات (الإنساني، والسياسي، والحقوقي، والأمني والعسكري).

وتكمن الاستفادة من هذه الدراسة: توفر معلومات قيمة عن الأزمة اليمنية، وكذلك في استخدام منهجية البحث بالإضافة إلى الاستفادة من النتائج والتوصيات.

7/ الدراسة جبر2016م.

جبر ناصر الذهب، رسالة ماجستير بعنوان:**دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية للفترة من (2011م– 2016م)**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية العلوم الاستراتيجية،قسم الدراسات الإقليمية والدولية،رسالة ماجستير غير منشورة، 2016م

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأدوار والأنشطة التي قامت بها الأمم المتحدة في تسوية الأزمة

اليمنية، والوقوف على التحديات التي واجهت الأمم المتحدة فيها، وتقديم استراتيجية مقترحة لتفعيل دورها في حل الأزمة اليمنية.

مشكلة الدراسة تدور حول ما دور الأمم المتحدة في حل الأزمة؟، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، تناولت الدراسة من خلال فصولها المتعددة مشكلة اليمن وأبعادها والخلفية النظرية للدراسة،عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائجها ، نتائج الدراسة وتوصياتها وقدمت عدداً من المقترحات وتوصلت إلى أهم النتائج متمثلة في: تهاون الأمم المتحدة بالإشراف على المرحلة الانتقالية قاد إلى انقلاب الحوثي على الدولة وتفجير الحرب في اليمن، وأدى رفض الحوثين لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ومفاوضات جنيف والكويت إلى استمرار الصراع وبذلت الأمم المتحدة جهوداً لحل الأزمة؛ ولكنها محددة ولا تتوافق مع التدهور الأمني والإنساني جراء الحرب القائمة فعجزت الأمم المتحدة عن إيقاف الحرب اليمنية نتيجة ضغوط مارستها الدول الكبرى والإقليمية نتيجة تضارب المصالح، كما عملت عاصفة الحزم على توجيه مسار الأداء وفق المرجعيات الثلاث، وأوقفت انهيار الدولة، واتسم دور الدور الأمم المتحدة بضعف التعامل تجاه تطورات الصراع من خلال فشلها في تطبيق القرار 2216، وأوصت الدراسة الأمم المتحدة بالعمل على إعادة تقييم حل الأزمة، والوقوف على الإخفاقات وتجاوزها، وتعزيز دور مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية لرعاية تسوية شاملة للأزمة في اليمن، وعلى الأمم المتحدة إعداد برامج وآليات رقابة تحقق شفافية للعمليات الإنسانية في اليمن، وعليها كذلك بجانب مجلس التعاون دعم برامج الإعمار، وإعادة تأهيل الاقتصاد، وبرامج بناء السلام، وتعزيز المصالحة الوطنية في اليمن.

موقف البحث من الدراسة السابقة:

أبرز أوجه الاتفاق:

- اتفق البحث الحالي مع الدراسة في توصيف الوضع الراهن في اليمن في فترة الدراسة، وكذلك تقاربت في شرح الجانب السياسي وفق التسلسل التاريخي للأحداث، ومدى قيام الأمم المتحدة بدورها في اليمن وفق ما يقتضيه ميثاقها.

أبرز أوجه الاختلاف:

من حيث المدة فالدراسة تناولت الفترة من (2011م - 2016م)، بينما هذا البحث يتناول الأزمة من (2011م - 2020م) أي عشر سنوات من عمر الأزمة اليمنية؛ حيث اهتم بالتعرف على مستجدات الأوضاع وتطورات الأزمة.

من حيث المواضيع تناولت دراسة جبر جبر ناصر الذهب الجانب السياسي بتوسع مع التعريج على الجانب الإغاثي والأمني بشكل مختصر.

بينما البحث الحالي أفرد مباحث مستقلة لهذين العنصرين لأهميتهما ودور الأمم المتحدة فيهما، إضافة إلى تناول موضوع مهم يتعلق بالحقوق والحريات، والممارسات القمعية من قبل جماعة الحوثي، وموقف الأمم المتحدة منها، كما أورد بحثاً مستقلاً عن الجانب العسكري والأمني، بما فيه دور قوات المراقبة الدولية في اليمن، وموقف الأمم المتحدة من هذه الجوانب.

ركزت الدراسة السابقة على دور الفاعلين الداخليين والخارجيين في الأزمة اليمنية.

بينما ركز البحث الحالي على دور الأمم المتحدة بصورة رئيسة مع التطرق لذكر بعض الفاعلين الخارجيين في الأزمة بشكل محدود (إيران، والولايات المتحدة، والإمارات العربية المتحدة).

اعتبرت دراسة جبر أن المجتمعات المحلية هي الجزء الأهم في المشكلة، وقللت من تأثير الفاعل الخارجي، بينما اعتبرهذا البحث العامل الخارجي هو الأهم في الأزمة اليمنية، فالقرار السياسي اليمني مرتهن ومسلوب من الخارج، وموزع على الفاعلين الدوليين.

كما يعتبر البحث الحالي أن الأمم المتحدة فاعل مهم في مجريات الأزمة اليمنية، وأن انحرافها قوض عملية الانتقال السياسي في اليمن من أساسه وهو ما حدث بالفعل.

والأهم في أوجه الاختلاف بين البحثين: أن دراسة جبر رغم أهميتها تبحث في الحلول التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها في ظل ما يسمى بالمساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة، بينما يركز هذاالبخث على الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة الآن في اليمن من خلال المهام التي يقوم بها ممثلو الأمين العام، ودور المنظمات الأممية في اليمن في أربعة مجالات رئيسية: المجال الإنساني، والسياسي،

والحقوقي، والأمني والعسكري، ومدى تطابق تلك الأدوار مع مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها المتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين.

وتكمن الاستفادة من هذه الدراسة:

التعرف على جهود الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية، والاستفادة من المقترحات القيمة الهادفة إلى تفعيل أدوار الأمم المتحدة، والحصول على معلومات مفيدة تتعلق بمواضيع الدراسة خصوصاً ما يتعلق بالجانب السياسي، وأهمية التركيز على دور المملكة العربية السعودية في رأب الصدع في اليمن، وأن الأمن القومي اليمني والسعودي جزء لا يتجزأ ومن ورائه أمن الخليج والعرب، وضرورة الالتزام بأهداف عاصفة الحزم لإعادة الشرعية في اليمن.

8/ رسالة القحواش2015م

ناجي البشير عمر القحواش.رسالة ماجستير بعنوان: **تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي (قضية فلسطين نموذجاً)، عمان:** قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2015م.

حاولت الدراسة أن تقدم إسهاما معرفيا لتعميق مفهوم حق الفيتو من وجهة نظر سياسية كون هذا الحق يعد من أشكال القانون الدولي، وقليلا ما تم التطرق إليه من وجهة نظر العلوم السياسية كما تكمن أهمية الدراسة الحالية في كشف النقاب عن تأثير حق الفيتو في القضية الفلسطينية وإمتدادماساتها لأكثر من نصف قرن دون أن تنجح الأمم المتحدة في حلها، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي للمعلومات والحقائق التاريخية والسياسية، من أهم الوسائل التي ابتدعتها القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، تأسيس الأمم المتحدة ووضعت لها آليات تضمن من خلالها الهيمنة على بقية دول العالم تحت مسمى حق الفيتو، وهو اسلوب دكتاتوري تمارسه الدول الخمس دائمة العضوية على بقية شعوب العالم.

موقف البحث من الدراسة السابقة

أوجه الاتفاق

يتفق موضوع البحث الحالي مع هذه الدراسة حول مدى الاسراف في استخدامات الدول الخمس لحق الفيتو، وتعطيلها لكثير من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، وبالأخص ماتقوم به الولايات المتحدة الامريكية من تعطيل لكافة القرارات الأممية التي تدين اسرائيل وتقف إلى جانب القضية الفلسطينة العادلة .

أوجه الاختلاف

إن هذه الرسالة تبحث استخدامات الفيتومن قبل القوى الكبرى، وبالاخص منها الولايات المتحدة ومساندتها لاسرائيل، قضية فلسطين كنموذج، بينما يبحث موضوع البحث دور الأمم المتحدة في اليمن في الجوانب الإنسانية والسياسية والحقوقية والأمنية .

9/ رسالة صابرين 2008م.

صابرين عبدالرحمن القريناوي، **دور الأمم المتحدة في النظام الدولي دراسة مقارنة منذ انتهاء الحرب الباردة حتى أحداث 11أيلول 2001- ومن أحداث 11أيلول 2001 حتى عام 2007م**، فلسطين :جامعة بيرزيت، كلية دراسات العليا – 2008م، هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تراجع دور الأمم المتحدة كفاعل ذي تأثير على الساحة الدولية في الفترة التي تلت أحداث 11 أيلول 2001م لصالح دور أكبر لبعض الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بدور فاعل للهيئة الدولية مارسته بعد نهاية الحرب الباردة، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي المقارن، واستندت إلى النظرية الواقعية والنظرية اللبرالية بمذهبها المثالي والمؤسسي لتفسير العلاقة بين الهيئة الدولية والقوى العظمى، خلصت الدارسة إلى أن تجاهل قرارات الشرعية الدولية بعد أحداث 11 أيلول 2001م لا يعتبر سابقة بل شهدت سنوات التسعينات من القرن العشرين تجاوز للهيئة الدولية، واتخاذ الدول لقرارات فردية بما يتناسب مع مصالحها الضيقة دون مراعاة لما يحقق الأمن الجماعي، كما لا يمكن الحديث عن الفترة الممتدة من الحرب الباردة حتى أحداث 11 أيلول 2001م كفترة زمنية ذات طابع واحد من حيث

دور الهيئة الدولية فيها، حيث شهدت تلك الفترة صعوداً وهبوطاً لهذا الدور كانعكاس طبيعي للتغيرات على الساحة الدولية والإرادة المتغيرة للدول خاصة بعد النصف الثاني من التسعينات الذي شهد تراجعاً لدور الهيئة لصالح الدول والمؤسسات المالية الدولية، وقد استمر هذا التراجع وتعزز بعد أحداث 11 أيلول 2001م.

موقف البحث من الدراسة السابقة:

أبرز أوجه الاتفاق:

إن الأمم المتحدة مسلوبة الإرادة، وأن القوى العظمى هي من يهيمن على قراراتها، وأن الولايات المتحدة تملك القدرة على تكييف قرارات مجلس الأمن.

أبرز أوجه الاختلاف:

هذه الدراسة تتناول تراجع دور الأمم المتحدة على الساحة الدولية لصالح الولايات المتحدة الامريكية، وفقدت حتى المزايا البسيطة التي كانت تحققها أثناء الحرب الباردة، بينما يتناول البحث الحالي دور الأمم المتحدة في اليمن في أربعة مجالات: (الإنساني، السياسي، الحقوقي، والأمني).

وتكمن الاستفادة من هذه الدراسة:

إضافة معلومات جديدة عن تراجع دور الأمم المتحدة في ظل نظام أحادي القطبية لصالح الهيمنة الأمريكية، وهو ما يعزز الدعوة لإصلاح الأمم المتحدة.

10/ كتاب حسن 1995م:

حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945م، (القاهرة، عالم المعرفة للنشر، ط1)** 1995م،يهدف الكتاب إلى إثارة اهتمام القارئ بطبيعة النظام الدولي، الذي تعمل فيه الأمم المتحدة وكيف تؤثر البيئة الدولية المحيطة سلباً وإيجاباً على أداء الأمم المتحدة؟.

وتبلورت مشكلة الكتاب في تتبع مسيرة الأمم المتحدة، وأين نجحت؟، وأين أخفقت؟، وآفاق تطورها المستقبلي خصوصاً بعد دخول النظام العالمي مرحلة جديدة أُحادية القطبية، وسقوط حلف

وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي، استعرض الكتاب بالشرح والتحليل على نشأة الأمم المتحدة وطبيعة تكوينها مقدماً رؤية تحليله لميثاق الأمم المتحدة، وتناول يعد ذلك العديد من الموضوعات منها إدارة الأزمات الدولية والاستعمار ونزع السلاح وحقوق الإنسان و المشكلات الاقتصادية والاجتماعية أيضا ركز الكتاب على أزمة الأمم المتحدة في زمن الحرب الباردة والغزو العراقي للكويت كما يستعرض حالالأمم المتحدة بعد أزمة الخليج و نظام للأمن الجماعي وإعادة ترتيب الأولويات في النظام العالمي الجديد.

ختم المؤلف مؤلفه بتشخيص علل الأزمة المتعلقة بالأمم المتحدة وكيفية علاجها من خلال تقديم رؤيته لمستقبلها في ظل الواقع الراهن.

وخلص الكتاب إلى النتائج التالية: تحولت الأمم المتحدة إلى مجرد أداة لإضفاء الشرعية على أهداف وسلوك القطب المنتصر، ويمكن القول: إن انهيار القطب الشيوعي قد أتاح فرصة أمام القطب الآخر (الولايات المتحدة الامريكية) لفرض هيمنة جديدة، وأن الأمم المتحدة تعمل لخدمة القوى دائمة العضوية في مجلس الأمن، التي تكبل هذه المؤسسة الدولية المنوط بها بحسب مضامين ميثاقها حماية الأمن والسلم الدوليين، وأوصى الكتاب بالعمل على تجديد في هياكل الأمم المتحدة البالية، وإجراء اصلاحات واسعة، تشمل كافة أُطر وهيئات الأمم المتحدة، والقبول بتغير شكل النظام العالمي أُحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، واستيعاب المتغيرات الدولية والمخاطر التي تهدد العالم.

موقف البحث من الدراسة السابقة:

أبرز أوجه الاتفاق:

تقادم هياكل الأمم المتحدة، وعدم استيعابها للمتغيرات الدولية، وضرورة إصلاح الأمم المتحدة، وغياب قضايا العالم العربي، والعالم الثالث عن صُنّاع القرار العالمي.

أبرز أوجه الاختلاف:

الكتاب يتولى التعريف بالأمم المتحدة، والمراحل التاريخية التي مرت بها، وتحديد هياكلها، وأُطرها التنظيمية وطرق إدارتها للأزمات، وتأثير القوى العظمى عليها وأوجه القصور التي تعاني منها، بينما هذه الدراسة تحدثت عن الأزمة اليمنية بشكل خاص، وتبحث عن دور الأمم المتحدة في أربعة مجالات:

(الإنساني، والسياسي، والحقوقي، والأمني والعسكري).

وتكمن الاستفادة من هذا الكتاب:

الاستفادة من المعلومات التي وردت في الكتاب خصوصاً في شرح هياكل وأُطر منظمات الأمم المتحدة، وكيفية اتخاذ القرار فيها، والمتغيرات التي جرت عليها منذ تأسيسها حتى صدور الكتاب في عام 1995م.

هيكل البحث:

تكون البحث الحاليمنالإطار المنهجي وخمسة فصول وخاتمة، حيث يحتوي الإطار المنهجي على: مقدمة، ومشكلة البحث، وتساؤلات البحث، وأهدف البحث، وأهمية الموضوع، ومنهجية البحث، وحدود البحث، والدراسات السابقة، ومصطلحات البحث، وهيكلة البحث، ويشتمل الفصل الأول: الأمم المتحدة: الأجهزة والمهام على مبحثين وهي: المبحث الأول: الأجهزة الرئيسة والمهام، المبحث الثاني: الأجهزة الفرعية والمهام، ويحتوي الفصل الثاني: الأزمة اليمنية على مبحثين: المبحث الأول: مقومات التطور التاريخي في اليمن، المبحث الثاني: الأزمة اليمنية عواملها ومسبباتها ومآلاتها ومظاهرها وإنعكاساتها، ويحتوي الفصل الثالث: الدور الإنساني والسياسي للأمم المتحدة في اليمن على مبحثين وهي: المبحث الأول: الدور الإنساني للأمم المتحدة في اليمن، والمبحث الثاني: الدور السياسي للأمم المتحدة في اليمن، ويشتمل الفصل الرابع: الدور الحقوقي والأمني للأمم المتحدة في اليمن على مبحثين وهما: المبحث الأول الدور الحقوقي للأمم المتحدة في اليمن، والمبحث الثاني: الدور الأمني للأمم المتحدة في اليمن، ويشتمل الفصل الخامس على مبحثين: المبحث الأول تحديات الأزمة اليمنية، والمبحث الثاني السيناريوهات المستقبيلة للأزمة في اليمن،وتحتوي خاتمة البحث على: النتائج والتوصياتوالمصادر والمراجع والملاحق.

الفصل الأول:الأمم المتحدة: الأجهزة والمهام

المبحث الأول:الأجهزة الرئيسة والمهام.

المبحث الثاني: الأجهزة الفرعية والمهام.

الفصل الأول: الأمم المتحدة النشأة والمهام ،الأجهزة

تمهيد

الأمم المتحدة هي: الإطار الدولي العام الذى يجمع أعضاء الأسرة الدولية المشاركة في تأسيس المنظمة، والمنضمين إليه لاحقاً المقتنعين بمبادئه وغاياته، والملتزمين بأهدافه، والناتج عن شعور المؤسسين بعجز عصبة الأمم عن حماية، وحفظ السلم العالمي، والأمن الدولي "وعصبة الأمم كانت إحدى المنظمات الدولية السابقة التي تأسست عام 1919م، عقب مؤتمر باريس للسلام، الذي أنهى الحرب العالمية الأولى التي دمرت أنحاء كثيرة في العالم، وأوروبا منه على وجه الخصوص، وهي أول منظمة دولية هدفت إلى الحفاظ على السلام العالمي، ووصل عدد الدول المنتمية إليها ثمان وخمسون دولة خلال الفترة من 1919م إلى 1946م، وهو العام الذي حلت فيه بعد أن فشلت العصبة في منع نشوب الحرب العالمية الثانية والتي استمرت من سبتمبر 1939م إلى 1945م، بسبب خلافات الدول الكبرى المهيمنة عليها أنذاك"[1].

عليه جاءت الأمم المتحدة على أنقاض العصبة لتضم مائة وخمسة وثمانون دولة ةواتخذت من نيويورك بالولايات المتحدة مقراً لها ، ولقد عرف ميثاق الأمم المتحدة الأعضاء على النحو التالي:

" إن الأعضاء الأصليين (المؤسسين) للأمم المتحدة هي الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة لوضع نظام الهيئة الدولية، الذي عقد في سان فرانسيسكو، والتي توقع هذا الميثاق، وتصادق عليه طبقاً للمادة (110)، وكذلك الدول التي وقعت من قبل تصريح الأمم المتحدة الذى صدر في يناير (كانون الثاني) 1942م، وتوقع هذا الميثاق وتصادق عليه"[2].

المقاصد من إنشاء هيئة الأمم المتحدة:

---

(1) عتيقة دومة وزرقاوي حليمة، **عصبة الأمم والاستعمار**، رسالة ماجستير غير منشورة، الكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي بو نعامة،الجزائر، 2017م، ص27.

(2) طلال محمد نور عطا، **بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة**، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1998م ص28.

1- حفظ السلم العالمي، والأمن الدولي[1].
2- إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقتضي المساواة في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لها حق تقرير مصيرها[2].
3- تحقيق التعاون الدولي عن طريق حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
4- جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم، وتوجيهها نحو إدراك الغايات المشتركة[3].

وتتلخص أهدافها في أربع نقاط رئيسية:

- حفظ الأمن والسلم الدوليين.
- الإيمان بحقوق الإنسان.
- احترام القانون الدولي.
- الدفع بالرقي الاجتماعي قدماً بالرفع من مستوى الحياة[4].

" فالأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الأكثر تنظيماً، وأهم أولوياتها وأهدافها كما ورد في المادة الأولى من ميثاقها تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وما يميز ميثاق الأمم المتحدة عن غيره من المواثيق في هذا الجانب، أنه يحرم مجرد التهديد باللجوء إلي الحرب، والأعمال التي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين، ولا يقتصر فقط على تحريم استعمال القوة، واللجوء الى الحرب، كما أن الميثاق يمنح مجلس الأمن الدولي الذي هو أحدي أجهزة المنظمة الدولية سلطات واسعة لتسوية المنازعات، والأزمات

(1) حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945م**، القاهرة، عالم المعرفة للنشر، 1995م، ص77.
(2) المرجع السابق نفسه، ص4.
(3) المادة الأولى: من ميثاق الأمم المتحدة (إنما العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام).
(4) يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدةمقدمة قصيرة جداً**،المترجم محمد فتحي خضر، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 1945م، ص.1.

وتحديد التزامات الأعضاء تجاه ذلك"[1]. كما سيأتي لاحقاً.

وتعمل الامم المتحدة من خلال آليات صنع القرار فيها التي حددتها اللوائح المنظمة ومن خلال أجهزتها الرئيسية والفرعيةوالتي سيتم تفصيلها في المبحث الثاني والثالث من هذا الفصل.

المبحث الأول: الأجهزة الرئيسة والمهام.

1. الجمعية العامة:

تتألف من جميع أعضاء الأمم المتحدة، ولا يجوز أن يكون للعضو الواحد أكثر من خمسة مندوبين في الجمعية العامة ولقد حددت المادة العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة وظائف الجمعية العامة وسلطاتها، وأهمها مناقشة أي مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق، أو يتصل بسلطات أي فرع من الفروع المنصوص عليها أو وظائفه أو في وظائف هذه الفروع[2].

كما للجمعية العامة فيما عدا ما نص عليه في (المادة 12) أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أوكليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور).

ولها الحق في النظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم العالمي، والأمن الدولي، ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح، وتنظيم التسليح، وإنماء العلاقات الدولية، وتصفية الاستعمار، ولها أن تقدم توصياتها إلى الأعضاء أو مجلس الأمن أو إلى كليهما[3]، ويحق لها مناقشة المسألة ذات الصلة بحفظ السلم العالمي والأمن الدولي، يرفعها إليها عضو في الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو دولة ليست عضواً فيها وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة (35).

---

(1) علاء عبد الحميد عبد الكريم، **دور الامم المتحدة في تسوية الأزمة السورية**، دبي، دار النشر مركز الإمارات لدراسات والبحوث، ط الاولي 2018م، ص71.

(2) المادة العاشرة (للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه كما أن لها في ماعدا ما نص عليه في المادة 12أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور) والحادية عشرة والثانية عشرة من ميثاق الأمم المتحدة التي تحدد وظائف الجمعية العامة.

(3) علاء عبد الحميد عبد الكريم، **دور الامم المتحدة في تسوية الأزمة السورية**،مرجع سبق ذكره، ص72.

وللجمعية العامة فيما عدا ما نصت عليه المادة الثانية عشرة، أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة والدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معاً، وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ينبغي أن تحيله الجمعية العامة إلى مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده ، كما ينبغي أن تراعي وجهة نظر مجلس الأمن في الأحوال التي يحتمل إن تعرض السلم العالمي والأمن الدولي للخطر[1].

ما يميز الجمعية العامة للأمم المتحدة أنها منتدى لعرض القضايا ونقل وجهات نظر الشعوب إلى هذا المنتدى السنوي الموسع، وهي تشبه الى حد ما سوق عكاظ عند العرب قديماً الذي تقال فيه الأشعار، والخطب العصماء، ويتعاظم سوق المدح والذم بين رواده كل عام.

2. مجلس الأمن:

أحد أجهزة الأمم المتحدة الستة، ويتكون من خمسة عشر عضواً منهم خمسة أعضاء دائمو العضوية وهم: (الولايات المتحدة - روسيا- الصين- بريطانيا- فرنسا)، والعشرة الباقون تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة من بين أعضائها شريطة أن يراعي في ذلك إسهامات الأعضاء في حفظ السلم العالمي والأمن الدولي.

ينتخب الأعضاء غير الدائمين لمدة سنتين على أنه في أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين وبعد زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من أحد عشر عضواً إلى خمسة عشر عضواً ، يُختار اثنان من الأعضاء الأربعة الإضافيين لمدة سنة واحدة والعضو الذي انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور[2]، ويكون لكل عضو بمجلس الأمن مندوب واحد.

علاقة الجمعية العامة بمجلس الأمن.

أ- عندما يباشر مجلس الأمن مهامه بصدد نزاع أو موقف ما لوظائفه التي رسمت في الميثاق فليس للجمعية العامة أن تقدم أي توصية في شأن هذا النزاع، أو الموقف إلا إذا طلب منها ذلك مجلس الأمن.

---

(1) المادة العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة من ميثاق الأمم المتحدة التي تحدد وظائف الجمعية العامة.

(2)حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945م**، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-69.

ب- يخطر الأمين العام بموافقة مجلس الأمن بالجمعية العامة في كل دورة من دورات انعقادها بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم العالمي، والأمن الدولي التي تكون محل نظر مجلس الأمن، وكذلك يخطرها أو يخطر أعضاء الأمم المتحدة إذا لم تكن الجمعية العامة في دورة انعقادها حتى يفرغ مجلس الأمن من النظر في تلك المسائل، وذلك بمجرد انتهائه منها[1].

وظائف مجلس الأمن:

- كي يكون العمل سريعاً وفعّالاً بالأمم المتحدة يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسة في أمر حفظ السلم العالمي والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نيابة عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.
- يعمل مجلس الأمن في هذه الواجبات وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها والسلطات المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات المبينة في المواد 12،8،7،6.
- يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وأخرى خاصة إذا اقتضى الحال إلى الجمعية العامة للنظر فيها[2].
- يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق الميثاق[3].
- لمجلس الأمن أن يقرر اتخاذ التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب من أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات

(1) المادة الثانية عشرة من ميثاق الأمم المتحدة التي تحدد علاقة الجمعية العامة بمجلس الأمن ونصها، (للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف مهما يكن منشؤه تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم ويدخل في ذلك المواقف الناشئة عن انتهاكا حكام هذا الميثاق الموضحة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها).

(2) أحمد محمد عبد الله ناصر الحسني، **قرارات مجلس الامن ودورها في حل الازمة اليمنية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سيدي محمدان عبدالله، مختبر الدراسات السياسية والعلاقات الدولية،المملكة المغربية، 2017، ص1.

(3) المادة الخامسة والعشرون من ميثاق الأمم المتحدة ونصها، (يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق).

الاقتصادية، والمواصلات الحديدية، والبحرية، والجوية، والبريدية، والبرقية واللاسلكية، وغيرها من وسائل المواصلات، وقفاً جزيئاً وكلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية[1].

كما أشارت المادة (42) من الميثاق إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة (41) لا تفِ بالغرض، أوثبت أنها لم تفِ به جاز لمجلس الأمن أن يتخذ عن طريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم العالمي، والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى عن طريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة للأمم المتحدة[2].

وقد أشار أحد الباحثين إلى العلة من إصلاح مجلس الأمن "وما يمكن التطرق إليه في إطار موضوع إصلاح المجلس في ظل التطورات الدولية الراهنة، وبروز دعوات تطالب بتجسيد الإصلاح من خلال وضع أسس جديدة وبناء رؤية صائبة تمنح لمجلس الأمن القدرة والفاعلية، وكذلك تفعيل دور هذا الجهاز التنفيذي القوي والهام في الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بحل النزاعات الدولية، وتتمثل في أهم هذه الاعتبارات الداعية لإصلاح مجلس الأمن ،ما توصلت إليه هذه المنظمة من نقلةٍ هامةٍ في نهج طريق العالمية وهنا يتطلب لامحالة التعديل في البنيان الهيكلي في تركيبة المجلس ونظام التصويت وخاصة حق النقض ((الفيتو))، واستناداً إلى إصلاحه من أجل تفعيل دوره في حل النزاعات

(1) المادة الحادية والاربعين من ميثاق الامم المتحدة ونصها (لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ومن بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية)

(2) المادة الثانية والأربعون من ميثاق الأمم المتحدة ونصها (إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة41 لاتفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والامن الدولي ولإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الاعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لا عضاء الأمم المتحدة)

الدولية"[1]، وعملية الإصلاح لا تعني مجلس الأمن وحده، بل يجب أن يشمل كافة هياكل الأمم المتحدة، وإنما خص مجلس الأمن للدور الحاسم الذي يلعبه في النزاعات الدولية والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة دون سائر الاجهزة الأخرى.

وأشار باحثٌ آخر إلى علةٍ أخرى تُحتّم إجراء إصلاحات على الأمم المتحدة تتمثل في "الانحراف الخطير لمجلس الأمن في ممارسة سلطاته من خلال قراراته التي تأثرت بالولايات المتحدة الأمريكية مما جعله يتدخل في أمور ليست من اختصاصات المجلس، فميثاق الأمم المتحدة نص بشكل صريح جداً في أن مهمة مجلس الأمن هي حفظ الأمن والسلم الدوليين، واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هذه المهمة، وعندما يكون النزاع قانونياً فعلى أطرافه أن يعرضوه على محكمة العدل الدولية، وفعلاً أنتهج المجلس هذا النهج قبل التسعينات" ولقد أختلف الأمر بعد نهاية الحرب الباردة، وتفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم، وتحكمها في تكييف قرارات مجلس الأمن، وهنالك مؤشرات عديدة تؤكد ذلك، على سبيل المثال ليس الحصر موقفها من هجوم إسرائيل على المفاعل النووي العراقي، والذي أصدر مجلس الأمن بشأنه القرار(487) القاضي بتعويض العراق، وهو قرار لم يتم الالتزام به، وكذلك موقفها من عدوان جنوب إفريقيا على انجولا أذ أشار المجلس إلى حق انجولا في التعويض و لم يتم الالتزام بهذا القرار ،أيضاً يتضح ذلك جلياً في قرار المجلس رقم (692) القاضي بتعويض ضحايا الحرب عن الأضرار الناجمة عن دخول العراق للكويت، وهو قرار لم يتم الإلتزام به كنتيجة حتمية لمواقف الولايات المتحدة للتكييف القانوني للولايات المتحدة أثناء استصدار مثل هذه القرارات الدولية حينما لا تتفق مع مصالحها[2].

ورغم تعدد مشارب المنادين بإصلاح هذه المؤسسات الأممية، فقد تم تجاهل تلك الدعوة منذ زمن طويل؛ لأن تفصيل مجلس الأمن جاء بناء على قرار المنتصر في الحرب العالمية الثانية للحفاظ على مصالح المنتصرين، وهو ما جعله غير آبه لدعوات الإصلاح المتكررة، وفوق ذلك ظل المجلس غائباً تماماً عن الحروب والنزاعات المشتعلة في كثير من مناطق العالم، وبالأخص منها مناطق العالم الثالث، فقد تجاهل تقارير المنظمات الحقوقية التي قد عملت على تزويد مجلس الأمن والجهات الأخرى بأدق

(1) نوري رحماني، **دور مجلس الأمن في حل النزاعات الدولية بين النص والتفعيل**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2013م، ص 19.

(2) أحمد عجاج، **دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص39.

التفاصيل للجرائم الإنسانية التي تحدث بحق المدنيين الأبرياء الذين هم وحدهم من يدفع ضريبة الحرب[1]، بينما يهرول مسرعاً خلف القوى الكبرى مبرراً أعمالها العدوانية تجاه الدول الأخرى مثل قبوله للمبررات والذرائع الأمريكية لغزو العراق 2003م، بحجة امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل التي أتضح جلياً بطلانها؛ وأنها ذريعة كاذبة ولا أساس لها من الصحة، وكذلك من خلال مواقفه من العدوان الإسرائيلي على فلسطين وعدم معاقبتها على جرائمها ضد الشعب الفلسطيني وتجاهل كافة القرارات الدولية التي تؤيد الحق الفلسطيني والعربي.

3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجهاز الثالث من أجهزة الأمم المتحدة.

أهم وظائف المجلس.

- يقوم بإعداد الدراسات والتقارير في مجال المسائل الدولية في الاقتصادية والاجتماعية، والثقافة، والتعليم، والصحة، والمسائل ذات الصلة أو كل ما يتعلق بذلك.
- يوجه تلك الدراسات والتقارير، ويقدم توصياته في أي مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة، وإلى أعضاء الأمم المتحدة، وإلى الوكالات المتخصصة، وذات الصلة.
- يقدم توصياته فيما يختص بإشاعة احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية ومراعاتها.
- يعد مشاريع اتفاقات تعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة عن المسائل الداخلة في نطاق اختصاصاته.
- يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصاته، وبحسب القواعد التي تضعها الأمم المتحدة[2].
- له الحق أن يضع اتفاقات مع أي من الوكالات المدرجة في المادة السابعة والخمسين من الميثاق، تحدد الشروط التي على مقتضاها يعقد الاتفاق بينها وبين الأمم المتحدة بشرط موافقة الجمعية العامة عليها.

---

(1) أحمد محمد عبد الله ناصر الحسني، **قرارات مجلس الامن ودورها في حل الازمة اليمنية**، مرجع سبق ذكره، ص13.

(2) لعمامرة ليندة، **دور مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، كلية الحقوق، الجزائر، 2012م، ص6.

- للمجلس أن يوجه نشاط الوكالات المتخصصة عن طريق التشاور معها، وتقديم التوصيات لها، وأيضاً للجمعية العامة والأمم المتحدة[1].

أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يتشكل أعضاء المجلس من ما يلي[2]:

أ. أربعة وخمسون عضواً من الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة.

ب. ينتخب ثمانية عشر عضواً من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل سنة لمدة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب العضو الذي انتهت مدته مباشرة وفقاً لأحكام الفقرة(3).

ج. في الانتخابات الأولى بعد زيادة عدد أعضاء المجلس من سبعة وعشرين إلى أربعة وخمسين عضواً يُختار سبعة وعشرين عضواً إضافياً، زيادة على الأعضاء المنتخبين محل السبعة والعشرين الإضافيين بعد انقضاء عام واحد، وتنتهى عضوية تسعة أعضاء آخرين بعد انقضاء سنتين، ويجري هذا وفقاً للنظام الذي وضعته الجمعية العامة.

د. يكون لكل عضو من أعضاء المجلس مندوب واحد فقط.

هـ. تصدر قراراته بالأغلبية، ولكل مندوب صوت واحد، وبموجب المادة السابعة والستين من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

من خلال ما سبق يتضح أهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة، ومقاصدها، ومبادئها التي أنشئت من أجلها. وبهذا العرض عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ تظهر الأهمية القصوى في تعاضد الاجهزة الرئيسة، والوكالات المتخصصة التي تُعنى بتنفيذ سياسات الأمم المتحدة وبموجب التعليمات المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة وفق ميثاقها الذي تعاهدت عليه.

4. مجلس الوصاية:

أحد الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة جاء تلافياً لقصور نظام الانتداب الذي أنشئ؛ أبان عصبة

---

(1) المادة الحادية والستون من ميثاق هيئة الأمم المتحدة (تحدد الفقرة الأولى من المادة عدد أعضاء المجلس بأربعة وخمسين عضواً والفقرة الثانية والثالثة تحدد طريق الانتخاب للعضوية في المجلس والفقرة الرابعة تحدد عضو واحد لكل مندوب واحد فقط.

(2)طلال محمد نور عطا، **المجلس الاقتصادي والاجتماعي**، الرياض، دار النشر مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1993م، ص15.

الأمم نتيجة للأقاليم التي انتزعت من ألمانيا وتركيا عقب الحرب العالمية الأولى التي استمرت من 1911م - 1918م، وقد شمل نظام الوصاية الأقاليم الخاضعة تحت الوصاية يطبق نظم الوصاية على الأقاليم الداخلة في الفئات التالية:[1]، مع ما قد يوضع تحت حكمها بمقتضى اتفاقات وصاية:

أ- الأقاليم المشمولة بالانتداب.

ب . الأقاليم التي قد تقطع من دول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية.

جـ . الأقاليم التي تضعها في الوصاية بمحض اختيارها دول مسؤولة عن إدارتها.

هذا النظام لا يطبق على الأقاليم التي أصبحت أعضاء بالأمم المتحدة؛ لأن العلاقة بين الأعضاء يجب أن تقوم على احترام مبادئ السيادة، والمساواة بين الجميع[2].

ويتكون مجلس الوصاية من:

أ- الأعضاء الذين يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية.

ب- الأعضاء المذكورين بالاسم في المادة (22) الذين لا يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية.

ج- العدد الذي يلزم من الأعضاء أو الآخرين لضمان أن يكون مجموع أعضاء مجلس الوصاية فريقين متساويين أحدهما الفريق الذي يقوم بإدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية، والآخر هم الذين خلو من تلك الإدارة وتنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات.

يمارس المجلس عدداً من الوظائف منها:

- النظر في تقارير السلطات التي تقوم على إدارة تلك الأقاليم الواقعة تحت الوصاية.
- يقبل المجلس المراسلات والمكاتبات ويفحصها ويتشاور مع الإدارة بشأنها.
- ينظم الزيارات للأقاليم المشمولة بالوصاية بالاتفاق مع السلطات التي تتولى إدارتها[3].

---

(1) حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945م**، مرجع سبق ذكره، ص71.

(2) المادة الثامنة والسبعون من ميثاق الأمم المتحدة ونصها (لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي اصبحت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة إذ العلاقات بين أعضاء هذه الهيئة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة).

(3) المادة السابعة والثمانون من ميثاق الأمم المتحدة ونصها (لكل من الجمعية العامة، ومجلس الوصاية عاملا تحت أشرافها، وهما يقومان بأداء وظائفهما: أ – أن ينظر في التقارير التي يرفعها السلطة القائمة بالإدارة ب – أن يقبل العرائض ويفحصها بالتشاور مع السلطة القائمة بالإدارة ج – أن يتخذ هذه التدابير وغيرها وفقا للشروط المبينة في اتفاقات الوصاية).

نظام التصويت في مجلس الوصاية:

تصدر قرارات المجلس بالأغلبية للأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت[1].

لكل عضو صوت واحد. وهو مؤسسة دولية لم يعد لها حاجة اليوم

5. خامسا: محكمة العدل الدولية:

هي الجهاز القضائي الرئيس للأمم المتحدة، وتقوم بعملها بموجب النظام الأساسي الملحق بميثاق الأمم المتحدة، وهو مَبْني على النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي وجزء لا يتجزأ من الميثاق، وبالنسبة لاكتساب العضوية في محكمة العدل الدولية فإن جميع أعضاء الأمم المتحدة أعضاء بحكم عضويتهم أطرافاً في النظام الأساسي للمحكمة وكذلك بناءً على توصية من مجلس الأمن ووفق شروط تضعها الجمعية العامة للأمم المتحدة يحق لدولة ليست عضواً في هيئة الأمم المتحدة أن تلتحق إلى النظام الأساسي للمحكمة[2].

يتعهد جميع الأعضاء في المحكمة أن ينزلوا على حكمها في أي قضية يكون أحدهم طرفاً فيها، وللطرف القابل لحكم المحكمة التوجه لمجلس الأمن لإرغام الطرف الرافض لحكم المحكمة بالقبول بالحكم أو محاسبته، وفقاً لنظام المحكمة، وللمجلس أن يصدر توصياته أو يتخذ تدابير لتنفيذ الحكم.

لاتعارض المحكمة لُجوء أطرافها إلى محاكم أخرى لحل نزاعاتهم بمقتضى اتفاقات قائمة أو يمكن أن تنشأ مستقبلاً بينهم[3]. ولفروع الهيئة والوكالات المتخصصة أن تطلب من المحكمة إفتائها في المسائل التي تعرض عليها من الناحية القانونية، والداخلة في محيط عملها ومهامها.

6. الأمانة العامة:

للهيئة أمانة تشمل الأمين العام وعدداً من المساعدين والموظفين ويعين الأمين العام بناءً على توصية مجلس الأمن، وهو أرفع الموظفين الإداريين في الهيئة، والأمانة جهاز تنفيذي ضخم ولديه إمكانات مادية وبشرية واسعة، تسهل تنفيذ مهامه.

---

(1) المادة التاسعة والثمانون من ميثاق الأمم المتحدة.

(2) حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945م**، مرجع سبق ذكره، ص75.

(3) المادة الثالثة والتسعون من ميثاق الأمم المتحدة ونصها (يعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية)

يتولى كافة أعماله في جميع اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، كما يقوم بالوظائف التي توكلها إليه هذه الأجهزة، وعليه إعداد تقريراً سنوياً للجمعية العامة بأعمال الهيئة.

عليه أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها تهدد حفظ السلم العالمي والأمن الدولي[1].

ومن هنا يتضح أنه يتم تسوية النزاعات الدولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة من خلال جهازين رئيسيين داخل المنظمة، وهما الجمعية العامة، ومجلس الأمن، فقد أقر ميثاق الأمم المتحدة حق الجمعية العامة مناقشة أي مسألة أو أمر يكون له صلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين، حيث نص الميثاق على تلك الأمور، ولها الحق في اتخاذ التدابير الجماعية من أجل السلام، وتظل قراراتها غير ملزمة.

المادة (10) من الميثاق تمنح للجمعية صلاحيات مناقشة أي مسالةٍ أو أمرٍ يدخل في نطاق الميثاق، أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو يدخل في وظائفه، كما لها فيما عدا ما نصت عليه المادة الثانية عشرة أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أوكليهما بما تراه.

أما مجلس الأمن فقد منحه أيضاً الميثاق العديد من الاختصاصات بشأن تسوية الأزمات والتي تتعلق باختصاصات حفظ الأمن والسلم الدوليين إلى جانب الاختصاصات الإدارية كما عبرت عنه المادة (24) من الميثاق، وقد تضمن الفصل السادس من الميثاق مزيداً من الاختصاصات، والسلطات التي يستطيع مجلس الأمن اتخاذها حيال أي نزاع أو صراع من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدوليين، أو تعريضهما للخطر، فقد حددت المادة (33) من الميثاق بعض الوسائل التي يمكن لمجلس الأمن اللجوء إليها لحل المنازعات بالطرق السلمية كالمفاوضات، والتحقيق والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية، واللجوء إلى المنظمات الإقليمية وبالإضافة إلى وسائل أخرى تحت البند السابع، وتكون قراراته ذات قوة إلزامية واجبة التنفيذ[2].

الأمم المتحدة تمثل مصالح العالم أجمع، ولكنها لا تمنح كل شيء بالنسبة للدول، وهي كما قال:

---

(1) المادة التاسعة والتسعون من ميثاق الأمم المتحدة ونصها (للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي).

(2) علاء عبد الحميد عبد الكريم، **دور الامم المتحدة في تسوية الأزمة السورية**،مرجع سبق ذكره، ص53.

هنري كابوت لودج سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة من عام 1953م، إلى عام 1961م " أن الأمم المتحدة نشأت لتمنعك من الوصول إلي الجحيم لا أن تأخذك إلى الجنة، ومع ذلك فقد منحت مجلس الأمن سلطة غير محددة عندما يتعلق الأمر بانتهاكات السلام"[1].وقد تعاقب على منصب الأمين العام عدداً من الشخصيات موزعين على مختلف القارات.

المبحث الثاني:الأجهزة الفرعية والمهام:

أولا: الوكالات:

أنشأت الأمم المتحدة ثلاث وكالات هي[2]:

1. **وكالة الأونروا:**

- وهي وكالة تعني بإغاثة وتشغيل اللاجئين ومن أبرز أعمالها إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) 8/ ديسمبر1949م، لمواجهة احتياجات الفلسطينيين الذين نزحوا من ديارهم بسبب الاحتلال الصهيوني، وتشغيل ما يقارب مليون فلسطيني في بداية الأمر موزعين على قطاع غزة والضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل من عام 1948م، وأهم معوناتها الرعاية الصحية والطبية والغذاء والتعليم والتدريب الفني والمهني والإغاثة، ومساعدة السكان في تجاوز أوضاع الحرب والنزوح، وخلق فرص لكسب العيش الكريم، ومقرها الحالي فيينا النمسا.

2. **الوكالة الدولية للطاقة الذرية:**

تعمل على توسيع نطاق إسهامات الطاقة الذرية من أجل خدمة السلام، والرفاه والصحة والرخاء للعالم أجمع، وذلك بالمساعدة في الأبحاث والتطبيقات العلمية الخاصة باستخدام الطاقة الذرية في السلم بما فيها من إنتاج الطاقة الكهربائية، وتشجيع تبادل المعلومات الفنية والعلمية ومختلف الخبرات الإيجابية، وماهو حديث في المجال الطبي والصحة، وتقليل المخاطر التي تتعرض لها الحياة،

(1) يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جداً**،ص10.

(2) وسام نعمت ابراهيم السعدي،**الوكالات الدولية المتخصصة "دراسة معمقة في إطار التنظيم الدولي المعاصر"**، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2014م، ص20.

والأموال، وتبادل وتدريب العلماء في كافة ميادين الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ومنع استخدام ذلك في الأغراض الحربية[1].

3. **وكالة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:**

أنشئت عام 1979م في مدينة فيينا عاصمة النمسا الاتحادية وعرفت منذ عام1982م بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وتعود نشأتها إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975م، والتي انبثق عنها تشكيل لجنة تتولى وضع دستور لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها وكالة متخصصة[2].

وتتركز مهامها في النهوض بالتنمية الصناعية في البلدان النامية، وتعمل على التعاون في المجال الصناعي على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، كما تعمل على المستويات القطاعية عن طريق دعم ومساندة البلدان النامية، ووضع المفاهيم والمناهج للتنمية الصناعية، وتطوير القائم منها، كما تتبنى الدراسات والاستقصاءات، وتهدف إلى وضع أساليب جديدة مثل البرامج والخطط العلمية، وتقنيات التصنيع وتشغيل الصناعات المتصلة بالزراعة والصناعات الأساسية، وتبادل المعلومات الصناعية، وتشجيع ونقل وتطوير استخدام التقنيات الصناعية، وتنظيم برامج التدريب، والمشورة، والتخطيط الإقليمي، والمساعدة في الحصول على تمويل خارجي للمشاريع الصناعية.

ثانيا: المنظمات الدولية:

تعمل في منظومة الأمم المتحدة العديد من المنظمات ذات المجالات والأنشطة المختلفة لتحقيق الأهداف الأممية ومنها.

1. **منظمة العمل الدولية:**

كانت تعرف بمكتب العمل الدولي؛ وهي أول منظمة متخصصة ترتبط بهيئة الأمم المتحدة، وتهدف في الأساس إلى إقامة سلام مبني على العدالة الاجتماعية ابتداءً بتحسين مجالات العمل، ورفع مستوى المعيشة، واستقرار الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل كوسيط بين الحكومات، والعمال، والإدارة

(1) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، موقع معرفة نت، https://cutt.us/yrjpE

(2) مقررات الدورة الاستثنائية، للجمعية العامة للأمم المتحدة، عام1975م.

بهدف وضع مقترحات حول قضايا العمل والحد الأدنى للأجور، وكذا تحديد سن العمال، وتعويض العمال، والتأمين الاجتماعي والإجازات المدفوعة، وسلامة العمال.

تقدم المنظمة المعونات الفنية اللازمة للدول الأعضاء[1]، ومقرها جنيف- سويسرا.

2. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم، والثقافة:

تهدف لدعم السلام والأمن في العالم عن طريق تشجيع التعاون بين الأمم في مجالات التربية، والثقافة، والعلوم بما يؤدى الى احترام العدالة والقانون، وحقوق الإنسان في أنحاء العالم دون تفرقة بسبب اللون والجنس، أو الدين، أو العنصر، أو اللغة، وتعمل المنظمة على زيادة التفاهم بين الشعوب عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية، كما تعمل على محو الأمية، ونشر الثقافة.

يتكون نظامها من المؤتمر العام والمجلس التنفيذي، وأمانة عامة تم إنشائها في الرابع من نوفمبر1946م[2]، ومقرها باريس- فرنسا.

3. الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية المعروفة اختصاراً (الجات):

نشأت هذه المنظمة للحاجة الملحة للتغلب على العوائق الجمركية, والمشكلات التجارية الدولية يناير عام 1948ومقرها جنيف سويسرا. وهي منظمة دولية متخصصة في شئون الجمارك، والتجارة الدولية، وتهدف إلى خفض التعرفةالجمركية، والحد من الحواجز التجارية بين الأعضاء الموقعة على بنود ومضامين هذه الاتفاقية، وتقبلها كحقيقة واقعة على أن الدول الموقعة مسؤولة عن أكثر من أربعة أخماس التجارة العالمية[3].

من أهم المبادئ الأساسية:

- أن تتم التجارة على أساس عدم التمييز.
- إن الصناعة المحلية لا تستحق الحماية إلا من خلال التعرفة الجمركية، وبدون قيود كمية أو أي إجراءات أخرى.
- ينبغي تخفيض التعرفة الجمركية عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف.

---

(1) حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945م**، مرجع سبق ذكره، ص93.

(2) طلال محمد نور عطا، **بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، ص60.

(3)حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945م**، مرجع سبق ذكره، ص105.

- انها مقيدة ضد الزيادة.
- يجب على الدول الأعضاء أن تتشاور لحل المشكلات التي قد تنشأ للتغلب عليها.

- نشأت هذه المنظمة كحاجةٍ ملحةٍ للتغلب على العوائق الجمركية، والمشكلات التجارية الدولية يناير عام 1948م[1]، ومقرها جنيف- سويسرا.

4. منظمة الصحة العالمية:

تهدف إلى توجيه النشاط الصحي الدولي بهدف الوصول إلى أعلى مستوى من الصحة، وتقدم المعونات للحكومات لتحسين الخدمات الصحية في بلدانها، والمساعدة في حالات الطوارئ، والتشجيع للقضاء على الأوبئة، والأمراض المعدية، كما تعمل على تحسين مستوى التدريب الصحي والمنح الطبية، وتُولي اهتماماً خاصاً للطب النفسي ومعالجة آثار الكوارث والحروب النفسية، وتشجيع التعاون بين الجمعيات العلمية، والمهنية التي تهتم بمجالات الصحة المختلفة، وكذا تحسين مستوى التغذية والإسكان، ونشر الإحصاءات عن الأمراض والوفيات، ومواطنها، وتقديم المنح الدراسية لرفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان[2].

تم إنشاء هذه المنظمة 23 مارس 1950م، ومقرها جنيف- سويسرا[3].

5. المنظمة الدولية للملاحة البحرية (الأيمو).

تهدف إلى إيجاد جهاز يهتم بالتنظيم الحكومي للوائح الفنية المتعلقة بسلامة البشر في البحار، وكذلك بحث مسائل النقل البحري التي قد تحال لها من أي جهاز أو فرع من الفروع التابعة للأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة، والعمل أيضاً على تلافي تمييز المعاملات، والقيود غير الضرورية في مجال النقل البحري.

ومن مهامها اقتراح مشاريع الاتفاقات وتقديم التوصيات بشأنها للحكومات، والمنظمات وعقد المؤتمرات عند الاحتياج لذلك.

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 107.

(2) منظمة الصحة العالمية، تقرير من الامانة "التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة مع سائر المنظمات الحكومية الدولية"، صادر بتاريخ: 2011/4/28م، جنيف سويسرا، 2011م، ص1.

(3) طلال محمد نور عطا، **بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، ص62.

أنشئت منظمة الملاحة الدولية 23 مارس 1948م مقرها لندن . بريطانيا.

6. **المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (وامو).**

تهدف إلى إقامة شبكات من المحطات لرصد الأحوال الجوية وإنشاء مراكز خدمات، والسرعة في تبادل المعلومات عن الأحوال الجوية، وتشجيع علوم الأرصاد خصوصاً في مجال الطيران، والملاحة، والزراعة وتوحيد النشرات الجوية ، وتشجيع البحث في هذا الميدان.

أنشئت 23 مارس 1950م، مقرها جنيف- سويسرا الاتحادية.

7. **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاتقاد).**

أقيم في30 ديسمبر 1964م في مدينة جنيف- سويسرا الاتحادية.

من أهدافه تنمية التجارة الدولية مما يؤدي إلى الإسراع بالتنمية الاقتصادية في مختلف الدول خصوصاً النامية منها وتنمية التبادل التجاري بين الدول التي حققت مراحل في النمو الاقتصادي وبين الدول النامية ووضع القواعد والسياسات الخاصة بالتجارة الدولية وما يتعلق بها من مشكلات التنمية الاقتصادية ثم صياغة مقترحات الحلول المتعلقة بوضع هذه القواعد والسياسات موضع التنفيذ لكافة الأطراف[1].

تعمل المنظمة على إيجاد نظام اقتصادي دولي جديد، وتعمل على تحقيق أهداف عقود التنمية وفقاً لميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية[2].

8. **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).**

كان يطلق عليها وكالة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على اعتبار أنها إحدى الهيئات التابعة للجمعية العامة.

من أهم أهدافها:

أ. تقديم المساعدة للبلدان النامية المحتاجة للتسريع، والنهوض بالصناعة، وتوسيعها وتحديثها.

ب. تتولى تنسيق ومتابعة هيئة الأمم المتحدة في مجال التنمية الصناعية.

---

(1) طلال محمد نور عطا، **بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، ص63.

(2) ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية قرار خاص بالتنمية، والتعاون الاقتصادي الدولي المقر في الدورة الخاصة السابعة، للجمعية العامة للأمم المتحدة، 1975م، ص 3.

ج. اقتراح ووضع المناهج، والمفاهيم الجديدة للتنمية الصناعية، وتطوير الموجود على كافة المستويات المحلية، والإقليمية والعالمية، والمستويات القطاعية[1].

د. تنمية التقنيات والتخطيط ودعمها وتنميتها، وصياغة خطط وبرامج إنمائية، وعلمية وتكنولوجية.

هـ. العمل على إيجاد نهج متكامل، وتشترك فيه كل الأطراف بمختلف التخصصات للتسريع بالتصنيع في البلدان النامية.

و. مساعدة الدول النامية في إنشاء وتحريك الصناعات، وأولها المتصلة بالزراعة والصناعات الأساسية؛ بغية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية بهدف تقوية مبدأ اعتماد هذه البلدان على نفسها من أجل النهوض[2].

ز. المنظمة تعتبر مركز لتبادل المعلومات ورصدها بشكل انتقائي وتقوم بالتحليل والاستنباط بقصد نشر المعلومات المتعلقة بالتنمية الصناعية على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي، وتسهيل عملية تبادل الخبرات، والإنجازات التقنية بين الدول الصناعية والدول النامية.

ح. تعمل على توفير المصانع النموذجية، والإرشادية بهدف الإسراع بالتصنيع في بعض القطاعات المعنية.

ط. مساعدة الدول النامية للحصول على تمويلات للمشاريع الصناعية المحددة بشروط عادلة، ومقبولة للجميع.

ي. أنشئت في أول يناير عام 1966م ومقرها فيينا جمهورية النمسا الاتحادية[3].

9. **المنظمة العالمية للملكية الفكرية:**

تهدف إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية في مختلف مناطق العالم، وذلك بالتعاون بين الدول والمنظمات الدولية، وتضمن الدول التعاون إدارياً؛ لتنفيذ مختلف الاتفاقات التجارية والتصميمات الصناعية، وما يلزمها من حماية السلع والخدمات، وكذا حماية الأسماء والمنشآت، والأعمال الإدارية

(1) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورتيه العاديتين، الدورة الثامنة عشرة، أبو ظبي 3- 7 نوفمبر 2019م، ص7.

(2) مجلس التنمية الصناعية، **تقرير المجلس عن أعمال دورته السابعة والأربعون، المؤتمر العام**،ابو ظبي ، الدورة الثامنة عشر، 3- 7 نوفمبر 2019م، ص28.

(3) طلال محمد نور عطا، **بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، ص66.

والفنية وحقوق الأداء، والإنتاج في مجالات التسجيلات الصوتية، والهيئات الإذاعية، وإبرام المعاهدات الدولية الجديدة، والتنسيق بين التشريعات الوطنية، وكذا تقديم المساعدات القانونية والفنية، ويلزم أيضاً إدخال الروح العصرية في الأداء الصناعي والممتلكات، بما فيها نظم الملكية الفكرية وسن قوانين للاستخدام الأمثل لها وتدريب العاملين، وإعداد ندوات تعالج المشكلات التي تواجه هذا الحقل وتوفير الخبراء وبالذات في مجال براءة الاختراع.

أنشئت المنظمة العالمية للملكية الفكرية14يوليو عام 1967م ومقرها جنيف . سويسرا[1].

10. منظمة التجارة العالمية:

تعتبر هذه المنظمة أحدث منظمة من منظمات المجتمع الدولي المنبثقة عن الأمم المتحدة، وقد استمرت الحوارات المضنية فيها أربعة عقود متتالية رغم قدم الفكرة منذ الأربعينات من القرن الماضي.

وقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام1946م، إلى إنشاء منظمة عالمية تعني بتنظيم التجارة الدولية، وتساند صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وفى عام 1947م، تم التوقيع على إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الدولية بعد نجاح مفاوضات جنيف، ودخلت حيز التنفيذ 1948م لكنها تعثرت رغم أنها تضمنت قواعد ثابته تتيح المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وتهدف إلى رفع مستوى الأفراد واستثمار الموارد، وتحقيق العمالة الكاملة، وتنمية وإنتاج السلع وتبادلها، وقد عقدت ثمان جولات في نطاق الجات ونجحت الجولات السبع في خفض التعرفة الجمركة على المنتجات الصناعية من الدول الصناعية من نسبة40% فى الأربعينات الى 5% في الثمانينات ،أما الجولة الثامنة فقد عقدت في سبتمبر1986م، في الأرجواي للتصدي للتحديات التيتواجه التجارة العالمية في تلك المرحلة وما بعدها وفي مقدمتها خفض الدعم الزراعي وازالة القيود الكمية أمام تصدير الدول النامية، وقد استمرت مفاوضات هذه الجولة أكثر من سبعة أعوام وتم التوقيع عليها 15 ديسمبر1993م، وكان من أهم أهدافها: تحويل مسمى اتفاقية الجات 1947م إلى المنظمة العالمية للتجارة، مهمتها مراقبة وتحرير التجارة بعد أن كانت اتفاقية مؤقته[2].

تم ادخال قطاع الزراعة لأول مرة حيث حرر هذا القطاع وقلص الدعم المالي المخصص له ، كما

(1) الأمم المتحدة، **كل ما اردت أن تعرفه عن الامم المتحدة، نيويورك**، إدارة شؤوون الإعلام، 2008م، ص 32.

(2) ليلى العاجيب، تعريف منظمة التجارة العالمية، موقع موضوع نت، 7 يناير 2016م، FOta3https://cutt.us/ .

تم إدراج السياحة والمصارف والتأمينات والأشغال العامة في الجات وأصبحت تخضع لشروطه ، ولقد شددت الوثيقة على منع ومكافحة إغراق السوق وكذا عدداً من قواعد التجارة الدولية و إزالة نظام الحصص في مجال المنسوجات تدريجياً خلال عشر سنوات، مع تخفيض التعرفة الجمركية على أن تسري قواعد الجات بعد العشرة الأعوام و يقدر أن يصل خفض التعرفة الجمركية على المنتجات المصنعة في الدول الصناعية بأكثر من الثلث مع السماح بدخول أكثر من40%من الواردات بدون رسوم جمركية.

ثالثا: الاتحادات الدولية المتخصصة:

أ- **الاتحادات الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (uit)**، ويهدف إلى تعزيز مهام:

البرق والتلفون والهاتف، بالإضافة للمذياع، وتطوير هذه الخدمات وتوسعها بواسطةالجمهور، وتسهيل تناولها بأقل الأجور، والعمل على تطوير وتحسين وسائل الاتصال القديمة، وتوسيع الموجات اللاسلكية، وتقديم المعونة الفنية، ورفع مستوى التدابير للحفاظ على الأرواح والضامن في ذلك تعاون جميع المحطات مع بعضها البعض، ويقوم الاتحاد بتقديم الدراسات، والتوصيات، والقواعد اللازمة، وجمع ونشر المعلومات عنها، ولقدنشأ هذا الاتحاد1865م وأتخذ من مدينة جنيف في سويسرا مقراً له[1].

ب- **اتحاد البريد العالمي:**

يهدف إلى التغلب على الحواجز التي كانت تواجهه من قبل الحدود القومية والتي تحد من التبادل السلس والحر للبريد، ويهتم بتحسين الخدمة البريدية، ويعمل على تعزيز الأواصر الدولية في هذا المجال كما يهدف إلى الإسهام في المعرفة البريدية بتعهد كل عضو بنقل بريد الدول الأخرى بأفضل الوسائل المستخدمة في نقل بريده الخاص.

أنشئ هذا الاتحاد 9 أكتوبر 1874م، مقره جنيف . سويسرا.

(1) طلال محمد نور عطا، **بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، ص 76.

رابعا: المصارف الدولية المتخصصة:

أ- صندوق النقد الدولي:

أنشئ في 27 ديسمبر1945م، ومقرة واشنطن- الولايات المتحد الأمريكية ويهدف إلى تشجيع التعاون النقدي عن طريق مؤسسة تتصف بالديمومة، وتَهيئ الوسائل المناسبة للتشاور، وتقديم الحلول للمشاكل النقدية العالمية عبر تعاون الأعضاء، وتسهيل عملية التوسع والنمو العادل في مجال التجارة، والمساهمة في مستويات مرتفعة من التشغيل الدولية، والدخول الحقيقية، وتنمية موارد الإنتاج لجميع الأعضاء باعتبارها أهدافاً أساسية للاقتصاد العالمي، والعمل على ثبات أسعارالصرف، والعمل على إيجاد طرق منظمة للصرف بين الأعضاء، ومنع المنافسة التخفيضية لأسعار الصرف، والإسهام في إقامة نظام متعدد الأقطاب بخصوص المدفوعات التي تُعنى بالمعاملات التجارية بين الأعضاء، والحد من قيود الصرف التي تعوق تزايد أوجه نشاط التجارة الدولية، كما يعمل على بث الثقة والطمأنينة في نفوس الأعضاء باعتبار موارد الصندوق في متناول أيديهم بضمانات كافية وهو ما يتيح لهم فرص تصحيح الأخطاء على ميزان المدفوعات[1].

ب- البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

من أهم أهدافه المساهمة في تنمية وتعمير الدول الأعضاء، وذلك بتسهيل رأس المال لغرض الإنتاج بما في ذلك بناء الاقتصاديات التي حطمتها الحروب والكوارث الأخرى وتحويل الإمكانات الإنتاجية لزمن السلم، وتشجيع الموارد والإنتاج في الأقطار الأعضاء، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمانات، والمشاركة في القروض والاستثمارات، تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل في التجارة الدولية، والاحتفاظ بموازين المدفوعات عن طريق تشجيع المستثمرين الأجانب، تنظيم ما يقدم من القروض الدولية للمشاريع ذات النفع الأكثر والجدوى الاقتصادية، ومدى الحاجة إليها سواء كانت هذه المشاريع صغيرة أم كبيرة، أثناء إدارة عمليات البنك يجب الأخذ في الحسبان إثر الاستثمار الدولي على النشاط الاقتصادي، والإسهام في سنوات ما بعد الحرب للانتقال بهدوء من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم

(1) صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي للعام 2019م، واشنطن، مكتب صندوق النقد الدولي، 2020م، ص4.

سواء كانت صغيرة أم كبيرة[1]. ولقد أنشئ البنك في 27 ديسمبر 1945م، ومقره واشنطن- الولايات المتحدة الامريكية[2].

ج- مؤسسة التنمية الدولية:

تهدف لتحقيق التنمية وزيادة الإنتاجية، وتحسين مستويات المعيشة في الدول الأعضاء الأقل نمواً، وتقديم الأموال لمواجهة الاحتياجات وفق شروط مرنة، ولا تثقل كاهل ميزان المدفوعات في الدول المستهدفة مقارنة مع الشروط التقليدية.

يطلق عليها في بعض الأحيان المؤسسة الإنمائية الدولية، أنشئت في24 سبتمبر 1960م، ومقرها واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية[3].

د- صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف):

أسس هذا الصندوق في 11ديسمبر 1946م، وتستضيفه مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية ،يطلق عليه في السابق صندوق الطوارئ للطفولة، وقد أنشئ لمجابهة الأحداث والكوارث التي تعرضت لها الطفولة في الحرب العالمية الثانية، وتقديم الإغاثة لصغار الأطفال والمحرومين باسم صندوق الطوارئ، وتغير اسمه فيما بعد ليصبح اسمه صندوق الأمم المتحدة للطفولة منذ العام 1953م، ومن مهام الصندوق التركيز على سوء التغذية ذات الانتشار الواسع والأوبئة والأمراض ومحاربة الجهل في مناطق العالم النامي.

هـ - صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية:

يمد الأمم المتحدة بمصادر إضافية تخص نشاطات التعاون في مجال السكان، ويهتم بجمع المعلومات الأساسية من السكان، ويطبقها في التدريب والتخطيط للتنمية، ويضع سياسات تتجاوز

(1) يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدةمقدمة قصيرة جداً**، مرجع سبق ذكره، ص12.

(2) كريستشن هارليمين، **البرنامج التوجيهي للعمل في بعثة ميدانية للأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية**، (دراسة مترجمة) معهد تدريب عمليات السلام، ط 3، 2011م، ص12.

(3) طلال محمد نور عطا، **بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، ص79.

تنظيم الأسرة وينفذ برامج البحث الاكلينيكي[1]. الخاص بالأساليب الفنية كتنظيم الإخصاب والبرامج الإعلامية، والتعليمية في المدارس وكذا البرامج التي تساند تنظيم الأسرة من خلال جهود العاملين في السياسات السكانية وخبراء الامم المتحدة[2].

أنشئ هذا الصندوق عام 1967م، ومقره نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية.

و- صندوق الأمم المتحدة لمراقبة إساءة استعمال العقاقير:

يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في تمويل مشاريع وتنفيذها بواسطة إدارة العقاقير المخدرة، والوكالات المتخصصة، والتي تهدف إلى نقص المعروض المحرم من العقاقير المخدرة، واستبدال زراعة الأفيون المحرمة ومعالجة وإعادة تأهيل المدمنين على المخدرات، وتقوية وسائل الرقابة وتنظيم وسائل الإعلام وبرامج التعليم ،أنشى هذا الصندوق في شهر مارس 1971م، ومقره مدينة نيويورك- الولايات المتحدة[3].

ز- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:

يركز على جمع أموال إضافية للتنمية الزراعية والريفية في البلدان النامية عن طريق مشاريع تعود بالفائدة للمناطق الأكثر فقراً ويقدم مساعدات للأعضاء، ويشترط على الأعضاء مساندة هذه المشروعات تحقيقاً لأهدافه المعلنة المتمثلة في زيادة الإنتاج الغذائي، وإيجاد العمالة، والدخل الإضافي للمزارعين الفقراء المعدمين، وتحسين المستويات الغذائية، ونظم توزيع الغذاء وأنشئ هذا الصندوق 18يونيوعام 1976م، ومقره روما - إيطاليا.

ح- صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

جاء بناءً على مبادرة من مجلس التنمية الصناعية، وهو الجهاز الرئيس المكلف بوضع السياسات لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ويهدف إلى زيادة موارد الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

(1) هو علم النفس السريري الذي يدمج بين العلوم والنظريات والمعرفة السريرية بهدف فهم طبيعة القلق والضغوط والاضطرابات أو الامراض النفسية والخلل الناتج عنها ومحاولة التخفيف من حدتها والتغلب عليها من خلال التشخيص والفحص والعلاج وتحقيق السعادة للأفراد على المستوى الشخصي.

(2) صندوق النشاطات السكانية،تحليل حالة السكان: دليل مفاهيمي ومنهجي، الدنمارك، 2010م، ص10.

(3) الأمم المتحدة، **تقرير العام 2019م**،فيينا، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 2020م، ص44.

(اليونيدو) وتعزيز قدرتها على الوفاء، وبشكل مرن وسريع لاحتياجات البلدان النامية، ويركز على تعزيز القدرات التكنولوجية للأعضاء وتطوير التعاون بينهم، واتخاذ تدابير من أجل البلدان الأقل نمواً أو البلدان الجذرية والساحلية، وتنظيم برامج التدريب[1].

بدأ نشاط الصندوق عام 1978 بتعهدات بلغت عشرة مليار دولار امريكي، ومقره فيينا النمسا الاتحادية.

خامسا: البرامج الدولية المتخصصة.

للأمم المتحدة العديد من البرامج المتخصصة ومنها:

أ- **برنامج الغذاء العالمي:**

استضافت مدينة روما بايطاليا برنامج الغذاء العالمي الذي تأسس في العام 1963م[2]،جاءت فكرة البرنامج من أهمية جمع فائض الغذاء من مناطق الوفرة، وإعادة توزيعه على مناطق الندرة ومناطق الجوع والفقر، وذلك أداة لتشجيع السكان في مجال الأراضي والمياه والغابات ومصائد الأسماك، بهدف تحسين مستوى التغذية بشكل عام، ومن أهداف البرنامج تقديم المساعدات والمواد الغذائية، والتدخل في أوقات الكوارث الطبيعية، والحروب من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المستهدفة، ويتولى البرنامج إطعام تجمعات اللاجئين التي لا تقل عن خمسة ألاف فرداً منذ عام 1989م.

ب- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

ومن أهدافه زيادة إنتاج الغذاء والوقود والمواد الخام، والمنتجات الصناعية، والسلع الاستهلاكية الأساسية، وتوسيع نطاق العمالة، والإسكان والعناية الصحية، والتعليم والتدريب المهني والخدمات العامة، والإدارة والتجارة والنقل والمواصلات، ونمو وتوزيع التجارة الدولية وتحسن وضع المستوطنات

(1) الأمم المتحدة، تقرير التقييم والرقابة الداخلية بمجلس التنمية الصناعية، فيينا، مجلس التنمية الصناعية، 2019م.

(2) حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945م**، مرجع سبق ذكره، ص72.

البشرية، ونقل التكنولوجيا، ومكافحة التصحر، وإدارة المياه والتدريب الصناعي، واستكشاف المعادن[1].

أنشئ هذا البرنامج عام 1965م، ومقره مدينة نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ج- برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

يتولى عملية تنسيق ومراقبة الأرض وفق شبكة مراقبة دولية تتكون من ثلاثة عناصر رئيسة:

- شبكة الرصد البيئي الدولية التي تزود الحكومات بالمعلومات الضرورية لكي تتشارك وتتعاون، وتكافح التغيرات البيئية المضادة سواء كانت من الطبيعة أو من صنع الإنسان نفسه.

- إدارة مرجعية بالحسابات الالكترونية الخاصة بمصادر المعلومات البيئية، والخبرات والسجل الدولي للكيماويات السامة التي تعمل من خلال شبكة من المراسلين الوطنيين لتوفير مصدر رئيسي للمعلومات الضارة بالإنسان والبيئة، ويتصل بعملية مراقبة الأرض.

- برنامج الدول الخارجية التابع لبرنامج البيئة، ويقصد به تحديد النقطة التي يؤدي عندها التركيز المفروض على البيئة عن طريق النشاطات الإنسانية إلى حدوث أضرار لا يمكن تلافيها، ويعمل البرنامج على دعم القانون البيئي والتعليمي والتدريبي من أجل إدارة البيئة ،تم نشأة هذا البرنامج عام 1972م، ومقره مدينة نيروبي . عاصمة كينيا.

هـ- برنامج المتطوعين الدوليين:

وهو برنامج صغير ولا يتجاوز موظفيه (150) موظفاً، يتولوا الإشراف على أكثر من ألفين وخمسمائة خبير من المتطوعين الذين يقدمون استشاراتهم وخبراتهم الفنية وتجاربهم العلمية والعملية في أكثر من دولة في العالم[3].

أنشئ هذا البرنامج في ثمانينات القرن الماضي اتخذ من جنيف مقراً له، ثم تحول إلى برلين عاصمة المانيا الاتحادية.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة للبيئة،إدارةالمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات، الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي الدورة الاولى، بون، ألمانيا، 21– 26 يناير 2013م، ص12.

(2) مروه سلمان يوسف صلاح، **دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية ولاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء (2000– 2010)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، عمّان، 2011م، ص26.

(3) طلال محمد نور عطا، **بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، ص91.

سادسا: اللجان الإقليمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة:

أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي خمس لجان للأغراض الآتية:

- تيسير العمل من أجل التنمية الاقتصادية في الأقاليم بما في ذلك النواحي الاجتماعية.
- رفع المستويات الاقتصادية والمعيشية للسكان، وخلق علاقات اقتصادية بين هذه الاقاليم.
- إجراء الدراسات والاستقصاءات لمواجهة المشكلات.
- مواكبة التطورات التكنولوجية بتحفيز الأقاليم المستهدفة.
- جمع وتقييم ونشر المعلومات الاقتصادية والتكنولوجية والإحصائية.
- تقديم الخبرات والاستشارات الفنية للأقاليم.
- مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بناءً على طلبه، ولأداء مهامه في ما يتعلق بالمشكلات الاقتصادية بما فيها الفنية[1] ومن هذه اللجان:

أ. **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي:**

أنشئت عام 1983م ومقرها بانكوك عاصمة تايلاند عدد أعضائها خمسة وثلاثون عضواً وتسعة أعضاء مشاركين، ويمتد نطاقها الجغرافي من إيران إلى سامو الغربية ويشمل استراليا ونيوزلندا.

ب. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية:

عدد أعضائها ثمانون عضواً واثنين منتسبين وأنشئت 25 فبراير عام 1948م، ومقرها مدينة سانتياجو تشيلي.

ج. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا:

وتضم اللجنة في عضويتها خمسون عضواً، أنشئت 20 ابريل 1958م، ومقرها أديس أبابا.

د. **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:**

لغربي آسيا وتضم أربعة عشراً عضواً[2]، أنشئت 9 أغسطس1973م، ومقرها بغداد العراق.

---

(1) حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945م**، مرجع سبق ذكره، ص105.

(2) طلال محمد نور عطا، **بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، ص91.

سابعا: بعثات وقوات وفرق مراقبو حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة:

قامت الأمم المتحدة بتجهيز وإنشاء العديد من القوات والبعثات التي تهدف لحفظ السلام في مناطق النزاع المختلفة من العالم، وصل عدد هذه القوات إلى 76 ألف جندياً عام 1994م، وميزانية تصل 3.3 مليار دولار في نفس العام وارتفعت خسائرها إلى252 قتيلاً وهو أعلى معدل وفيات منذ تأسيسها[1]، وقد لعبت الأدوار الأتية:

- بعثة ممثل الأمين العام في جمهورية الدومينيكان ومقره في سانت ودو منكر.
- قوة طوارئ الأمم المتحدة الثانية 1973م ومقره في الإسماعيلية- مصر.
- قوة مراقبي الأمم المتحدة لفض الاشتباك على مرتفعات الجولان 1974م، ومقره في دمشق- سوريا.
- قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان 1978م، ومقره في الناقورة- لبنان.
- أنشئت هيئة الأمم المتحدة فريق واحد لحفظ السلام، وبعثة مساعي حميدة واحدة وهما:
  - بعثة مساعي الأمم المتحدة الحميدة في أفغانستان وباكستان، ومقره مدينتا كابول وإسلام آباد
  - فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكري بين العراق وإيران 1988م، ومقره في بغداد- العراق وطهران- إيران.
- كما أنشئت كل من بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في أنغولا، ومقره في مدينة ليندا- بأنغولا.
- فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الانتقال في ناميبيا، ومقره في مدينة ودهوك– ناميبيا.
- فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى 1989م، ومقره في مدينة تحبير سيجاليا- الهندوراس.
- أنشئت هيئة الأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت، ومقره في مدينة الكويت.
- بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ومقره في مدينة العيون- المغرب.
- بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سلفادور.
- سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا عام 1991م.
- عملية الأمم المتحدة والصومال.

(1) يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدةمقدمة قصيرة جداً**،مرجع سبق ذكره، ص86.

- قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في يوغسلافيا عام 1992م[1].

- قوة المراقبة الدولية للأمم المتحدة في اليمن 2018م، وسيتم التفصيل فيها لاحقاً وهي قوة غير مسلحة، ومهمتها الرقابة حول خرق الأعمال العدائية.

ومن المآخذ على قوات الأمن الأمم المتحدة أنها تأتي في الوقت الذي تكون قد انتهت فيه أسواء الأعمال العدائية بوقت طويل[2]وتمكن الجناة من طمس الأدلة والإجهاز على الضحية، وعلى هذا فقد لعبت قوات الأمم المتحدة عبر أجيالها المختلفة أدوار متعددة، ومن أشهرها حفظ السلام كما جرى عام (1956م)، بين مصر وإسرائيل، ولم يكن مهمتها الخوض في الصراع بل مراقبته فقط فهي لا تحمل سوى أسلحة دفاع عن النفس فقط، والثاني بناء السلام وهو ما يعني تطبيق اتفاقيات السلام متعددة الأبعاد بين الطرفين بشرط موافقتهم عليها، وهي عمليات حفظ سلام وأخرى مدنية كما حدث في ناميبيا 1989م، إلى 1990م، وكمبوديا من 1991م، إلى 1993م.

تشير المرحلة الثالثة إلى عمليات إنفاذ السلام، وهي عمليات عسكرية منخفضة، وإنفاذ وقف إطلاق النار، وإعادة بناء الدولة المنهارة، كما حدث في يوغوسلافيا، والصومال بداية التسعينات.

أما المرحلة الرابعة فهي عمليات بناء السلام بالوكالة حيث تعهدت الأمم المتحدة بمختلف عمليات بناء السلام، وحفظه إلى منظمات إقليمية كدور حلف شمال الأطلسي في البوسنة، وهو ما قد ينطبق على مجلس التعاون الخليجي في اليمن 2015م.

وإجمالاً يمكن القول إن الأمم المتحدة نفذت ثمانية عشرة مهمة لحفظ السلام خلال الحرب الباردة، واستغرق أغلبها مدة قصيرة نسبياً، والعديد من هذه المهام تتعلق بمهام المراقبة[3].

ثامنا: أجهزة وهيئات وبرامج اخرى:

أ. **المفوضية السامية لشئون اللاجئين:**

أنشئت المفوضية عام أول يناير1951م، ومقرها جنيف- سويسرا[1] ويطلق عليها اسم مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين ولها مهمتان رئيستان هما:

---

(1) صابرين عبدالرحمن القرنياوي، **دور الأمم المتحدة في النظام الدولي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، فلسطين، 2008م، ص1.

(2) يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جداً**،مرجع سبق ذكره، ص11.

(3)يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدةمقدمة قصيرة جداً**،مرجع سبق ذكره، ص84.

1- الحماية ويقصد بها تعزيز حقوق اللاجئين والمحافظة عليها في المجالات الحيوية مثل العمالة، والتعليم، والصحة، والإقامة، وحرية الحركة والأمن والعمل على إعادتهم لبلدانهم إذا كانت حياتهم معرضة للخطر، أو هناك خطراً ماثلاً على حرياتهم يتمثل في تعرضهم لأي نوع من أنواع الاضطهاد.

2- المساعدة المالية أي مساعدة بلدان الملاجئ مما يجعل اللاجئين يعينون أنفسهم بأسرع ما يمكن.

إلى جانب أن المساعدة المادية تستهدف بشكل عاجل إيجاد حلول دائمة لمشكلات اللجوء وتبعاته عن طريق العودة إلى أوطانهم الأصلية وإدماجهم في المجتمعات الجديدة ومواطن اللجوء أو الاستقرار في بلد آخر.

تتعامل المفوضية مباشرة مع اللاجئين مباشرة لذلك فهي غير معنية بمواقف الحكومات؛ لأنها تتعامل مع اللاجئين مباشرة وليس مع الحكومات[2].

كما يوجد مكتب يتولى الإغاثة في حالة الكوارث الطبيعية يعرف بمكتب منسق الأمم المتحدة للإغاثة في الكوارث الطبيعية، ويهدف إلى تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في أعمال الإغاثة في البلدان المنكوبة، ويتلقى التبرعات، ويقدم مساعدات إغاثية الكوارث، ويعمل على تقييم الاحتياجات الإغاثية، ولديه مركز إعلامي لتوضيح كل مصادر المساعدات الخارجية، وتشجيع دراسة الكوارث الطبيعية، وسبل الوقاية منها، والسيطرة عليها، والتنبؤ بحدوثها، وتوجيه المشورة والتخطيط لمنع حدوث الكوارث.

المكتب يتعاون مع الحكومات، وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، ومنظمات الصليب الأحمر والوكالات الطوعية العاملة في هذا المجال[3].

ب. المجلس الدولي لمراقبة المخدرات:

مهمته تتمثل في الاضطلاع بالتقييم المستمر، والمراجعة الشاملة، وتأييد التقديرات السنوية للاحتياجات من العقاقير المخدرة التي تقدمها الحكومات للحد من تصنيع العقاقير المخدرة والتجارة

---

(1) هانز –بيتر غاسر، **مفوضية الأمم المتحدة للشؤون اللاجئين والسياسية العالمية، "طريق الأخطار"** ،المجلة الدولية الصليب الأحمر، العدد (843)، 2001م.

(2) بلال حميد بديوي حسن، **دور المنظمات الدولية في حماية اللاجئين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نموذجاً)**،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، عمّان، 2016م، ص89.

(3) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، المؤتمر الإقليمي بشأن حماية اللاجئين والهجرة في خليج عدن، صنعاء – اليمن 19– 20 مايو 2008م، ص2.

فيها، كما يضطلع المجلس أيضاً بمراقبة الاتجار المشروع في المواد المهدئة وقد يطلب المجلس من الحكومات في حالة حدوث انتهاكات للمعاهدات أن تتخذ إجراءات لمعالجة الموقف، وكذلك يبلغ المجلس انتهاكات المعاهدة إلى الأطراف الموقعة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة العقاقير المخدرة، كما أن المجلس يتمتع بسلطة التوصية سواء بفرض حظر على العقاقير من الدول المعنية وإليها أو بمساعدة الدول التي تواجه صعوبات في تحقيق أهداف الاتفاقات المبرمة.

أنشئ 1968م، ومقره مدينة نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ج. مجلس الغذاء العالمي:

يتألف من سته وثلاثين عضواً مهمتهم الرئيسة استعراض المشكلات على فترات منتظمة، وتقديم المسائل المتعلقة بالسياسات التي تؤثر في موقف النداء العالمي، وممارسة نفوذه السياسي على الحكومات، وأجهزة الأمم المتحدة المعنية، والوكالات المتخصصة الأخرى.

أنشئ هذا المجلس عام 1974م، ومقره روما- إيطاليا[2].

د. المؤسسات التعليمية:

وهناك ثلاث مؤسسات تعليمية متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة منها:

- **عهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث (اليونيت آر):** يهتم بتنظيم الدورات والندوات والبرامج لمواجهة احتياجات الحكومات الوطنية التي يتبادل كبار المسؤولين الوطنيين والدوليين الأفكار والمعلومات حولها وحول الموضوعات ذات الأهمية المشتركة.

- **معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي:** خصص هذا المعهد ليضطلع بمهمة تقديم معلومات عن السياسة التي يمكن صنعها لتلبية الاحتياجات القومية والمحلية، التي تقررها كل دولة وتدريب العاملين في مجال منع الجريمة للمساعدة على مواجهة النقص الحاد في هذا المجال، والتأكيد على أهمية البحوث باعتبارها شرطاً أساسياً لمنع الجريمة، والحد منها بطريقة فعالة، أنشئ هذا المعهد عام 1968م، ومقره روما- إيطاليا.

(1) طلال محمد نور عطا، **بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، ص96.

(2) المرجع السابق نفسه، ص96.

- **جامعة الأمم المتحدة:**

أنشئت الجامعة عام 1973م ومقرها روما ـ ايطاليا[1] بهدف دعم المعارف وتشجيع العلماء في مجال البحث العلمي وتكوين مجمعاً علمياً دون أن تكون له اختصاصات منح الدرجات العلمية، ولكنه بجانب تشجيعه ودعمه للبحث العلمي يساهم في تنمية المهارات، وتعزيز القدرات وذلك من خلال تدريب الطلاب بعد التخرج من الجامعات التقليدية، وكذلك نشر المعارف التي تُسهم في حل المشكلات الدولية الملحة، والمتصلة بحياة الإنسان وتطوره ورفاهيته، وتحديد المشكلات الأساسية، ولملء الفجوات الكبيرة في المعرفة، وتحسين الخبرات فيما يتعلق بهذه المشكلات، ودعم القدرات الأساسية لبحث هذه المشكلات، وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية، وتيسير المعلومات التي قد تحتاجها المنظمات، والحكومات والعلماء، وواضعوا السياسات والراي العام .

ومن خلال ما سبق ذكره من تعريف للأمم المتحدة، والتطرق لشرح أجهزتها الرئيسة والفرعية، ومنظماتها الدولية، وصناديقها المتعددة، وقواتها وتدخلاتها العسكرية، ولجانها الإقليمية إلى آخر ما هنالك من المسميات.

وقد أحتوى ميثاق الأمم المتحدة في صلبة على أسباب عجزه من خلال منحه حق النقض، وأن من عجز الأمم المتحدة أن لجان التحقيق لابد أن تأتي بموافقة الدول الضالعة في الانتهاكات بحجة حماية السيادة الوطنية، وهو ما يعني وصول التحقيقات إلى طريق مسدود"[2]، وهذا يعني استحالة الوصول إلى الحقيقة التي تضيع بين القوى الدكتاتورية، ومؤسسات الأمم المتحدة مسلوبة الإرادة من قبل القوى القائدة في مجلس الأمن.

هناك امتيازات كثيرة منحها الميثاق للدول الخمس الكبرى، إذ احتفظت لنفسها بسلطة كبيرة في الشئون التي تتعلق بالتصويت في مجلس الأمن"[3]، وتهيمن الولايات المتحدة بشكل واسع على قرارات مجلس الأمن لعدد من الأسباب منها، وجود المقر الدائم للأمم المتحدة بما فيه مكتب الامين العام في نيويورك ما يجعله يخضع لرقابة الأعلام الأمريكي تحديداً، فهو سلطة مؤثرة جداً، ناهيك عن النقد

(1) طلال محمد نور عطا، **بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، ص96.

(2) يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدةمقدمة قصيرة جداً**، مرجع سبق ذكره، ص11.

(3) علاء عبد الحميد عبد الكريم، **دور الامم المتحدة في تسوية الأزمة السورية**،مرجع سبق ذكره، ص12.

المستمر لمسؤوليها داخل أقوى دولة في العالم، من أمثلة ذلك تحذير السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة "نيكي هيلي" من أنه عندما تفشل المنظمة الدولية بالتحرك بشكل جماعي، فإن الدول عندها إذ تضطر لتتصرف من تلقاء أنفسهاوقد حال التأثير الأمريكي دون أي جهد لتعزيز استقلالية الأمم المتحدة وقادها إلى الفشل، كما عملت مع بطرس بطرس غالي في التسعينات، مضافاً إلى ذلك أن الولايات المتحدة أكبر داعم للمؤسسة الدولية بنسبة22% من ميزانيتها، ومع ذلك هناك ديون والتزامات على الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة لم تفئ بها[1].

ويمكن القول: إن هذا السلوك الصادر عن القوى الدولية المهيمنة على العالم قد أوجد امتعاضاً لدى العديد من أحرار العالم، وخصوصاً العالم الإسلامي الذي تتعالى الأصوات فيه يوماً بعد آخر للمطالبة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وعلى رأس هذه الاصلاحات المطالبة بمقعد دائم للعالم الإسلامي الذي يشكل ما يقارب خمس سكان العالم، ويحتل موقعاً جغرافياً متميزاً بين مختلف القارات، وتدور أسوأ الحروب والصراعات على أراضيه، وتتعرض أقاليمه للتفتيت والتشرذم، وتعبث به حروب الوكالة في ظل صمت دولي رهيب لهذه المؤسسات الأممية، وعدم إلزامية أي قرار يصدر عنها تجاه قضايا هذه المنطقة.

ومن هنا نتسأل ما الدور الذي يجب أن تلعبه منظمة الأمم المتحدة في الأزمة العميقة في اليمن؟، وكيفية التعامل مع القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بحقه، والبالغ عددها (14 قراراً)؟، وما حقيقة موقفها من الانقلاب على الشرعية، وتقويض الدولة؟، وهل تنسجم مساعي المبعوثين الخاصين للأمين العام إلى اليمن مع أهداف، ومبادئ الأمم المتحدة؟، وهل تجسدت فيهم، وفي المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن مبادئ الحياد والشفافية؟، وهل المنظمة الدولية حريصة على الكيانات الوطنية أم تساهم في تفتيت الدول التي تعاني من أزمات تنفيذ لأجندة دولية مؤثرة على قرارات هذه المنظمة؟، هذه الاسئلة وغيرها سيتم تناول الإجابة عليها في الصفحات القادمة من الدراسة .

استراتيجية للأمم المتحدة تجاه الأزمة اليمنية:

تقوم رؤية الأمم المتحدة تجاه الأزمة اليمنية على عدة مقاربات:

1. تبني المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل في البداية.

(1) يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدةمقدمة قصيرة جداً**،مرجع سبق ذكره، ص ص39-41.

2ـ تبنى مبعوث الأمين العام إلى اليمن جمال بن عمر اتفاقية السلم والشراكة الموقعة بعد الانقلاب كمرجعية للحل في اليمن، إلى جانب المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الشامل.

3ـ تبنت الأمم المتحدة القرار الأممي 2216 الذي نسف مبادرة السلم والشراكة وأسقطها من مرجعيات الحل، لتصبح مرجعيات الحل في اليمن ثلاث مرجعيات (المبادرة الخليجية، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والقرار 2216).

4ـ تبنت الأمم المتحدة خطة كيري أثناء زيارته لعمان، ويأتي في مقدمتها تعيين رئيس توافقي ووقف إطلاق النار والدخول في حوار مباشر مما عد نسفاً للمرجعيات الثلاث من أساسها رفضته الحكومة اليمنية في حينها.

5ـ تقدم المبعوث الخاص مارتن غريفيت في أواخر فترته بمبادرة من ثلاث نقاط وقف إطلاق النار، والسماح باستئناف المساعدات الإنسانية، وإجراء حوار شامل، ولم يأتي على ذكر المرجعيات الثلاث الأمر الذي رفضته الحكومة الشرعية واعتبرته تقويض للحل في اليمن.

6. تركز الأمم المتحدة في اليمن جهودها على البعد الإنساني رغم أهميته وتتناسى البعد السياسي الذي يعتبر أساس المشكلة المتمثل في الانقلاب على الدولة، وتفجير الحرب التي وصلت حدود الإقليم، وتحاول القفز على الحلول بحلول بديلة تقود إلى مزيد من التأزيم في المستقبل.

7ـ لاتزال الأمم المتحدة منتظرة سقوط مأرب أخر معاقل الحكومة الشرعية بيد الحوثيين ليكتمل المشروع الطائفي لتعلن الأمم المتحدة عن سلام شامل وانتهاء الحرب.

ويمكن القول: إن: أن الأمم المتحدة لا تملك استراتيجية ثابته لحل الأزمة في اليمن، وتخضع تصرفاتها لرغبات القوى العظمى، وتبدو الأمم المتحدة تائهة في الأزمة اليمنية، ولا تمتلك أي قوة إلزامية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الملزمة، وقد يبدو هذا المسار متعمد لاستمرار الفوضى والحروب التي تعصف ببلد عضو في الأمم المتحدة، واستكمال تقويض مؤسسات الدولة، وهو وضع تستفيد منه منظمات الأمم المتحدة العاملة في اليمن في جلب المساعدات الدولية التي يهيمن عليها فساد مشترك بين هذه المنظمات والحوثيين، وتثبت سلطة أمر واقع للمليشيات الحوثية الطائفية في المناطق التي يسيطرون عليها وأصبحت معها الأمم المتحدة جزء من المشكلة وليس طرفاً من الحل.

الفصل الثاني: الأزمة اليمنية

المبحث الأول :مقومات التطور التاريخي في اليمن

المبحث الثاني: عوامل ومسببات الأزمة ومآلاتها وانعكاساتها ومظاهرها في الجمهورية اليمنية

الفصل الثاني: الأزمة اليمنية ،عواملها ومسبباتها ، مآلاتها وأثارها، إنعكاساتها ومظاهرها

لايمكن التعرف على طبيعة الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في اليمن وتحليل مدى فاعلية أدواته في معالجة الأزمة اليمنية وتقييمه إلا بتحليل السياق الذي نشأت في ظله الأزمة اليمنية بكل مكوناتها ،والبيئة التي تشكلت فيها، ومعرفة إلى أي مدى ساهمت المقومات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والخارجية في الأزمة اليمنية ، بل وإلى مدى يمكن أن تسهم تلك العوامل نفسها في معافأة الشعب اليمني ووطنه ، ثم الوقوف على أبعاد تلك الأزمة وأثارها على المستوى المحلي والاقليمي والدولي وتجلياتها ومظاهرها على أرض الواقع، حتى تتمكن الدراسة من تقييم دور الأمم المتحدة بما يناسب حجم الأزمة التي إنبرت للتدخل فيها بغرض تحقيق أهدافها الرامية إلى فرض سيادة السلم والأمن الدولي في العالم بصفة عامة وفي الساحة اليمنية وتدارك وتخفيف آثار ما نجم عن الأزمة اليمنية ومساعدة الشعب اليمني على تجاوز محنته .

وقبل الولوج إلى معرفة كل ذلك، كان لابد من استعراض المقومات الطبيعية والثقافية والاجتماعية والسياسية لليمن، وكذلك استعراض سريع لمفهوم الأزمة اليمنية والمفاهيم ذات الصلة ، مسبباتها ،خصائصها وسماتها ، وطرق إدارتها وهذا ما سوف يتم تناوله في الفصل في المباحث التالية.

المبحث الأول:مقومات التطور التاريخي في اليمن

تتضافر عدد من المقومات المتنوعة لتسهم في تشكل الحياة في اليمن وتؤدي دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار السياسي و التنمية والوحدة الوطنية وكذلك تتسبب بجانب عوامل أخرى في زعزعة الإستقرار السياسي وتراجع البلاد عن مصاف الدول المتقدمة وتزيد من الخلافات والصراعات التي يمكن أن تنتهي إلى حروب طاحنة وخيمة العواقب ، ولعل من الضروري الوقوف عند تلك المقومات وبيان مدى تأثيرها على مجريات الأحداث في اليمن وتأثرها بمالآت الأزمة المعقدة التي تعيشها الآن .

اولا: المقومات الطبيعية

للمقومات الطبيعية المتمثلة في الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ والموارد الطبيعية دور مهم في الاستقرار السياسي حيث يمكن أن ترسم المظاهر الطبيعية الاطارالجيوبولتيكي للدول وبناء على وجود عدد

من هذهالمقومات الطبيعية تتحدد قوة الدولة وسياساتها وشبكة علاقاتها الخارجية. كما تعتبر المعطيات الطبيعية من العوامل الأساسية المكونة لواقع البيئة ، والتي تسهم في تحديد توجهات النشاط البشري وفقاً لمعطيات التربة والمناخ والإمكانيات والمقدرات الطبيعية ، لذلك تكمن أهمية دراسة المحدد الطبيعي بما يحتويه من تركيب جيولوجي وتضاريس طبيعية وموارد مائية وما إلى ذلك من الأشياء الأساسية ، لأنها تسهم في تحديد الظروف الحياتية للإنسان وبناءً عليها يتحدد تفاعله معها ومع ما يكتنفها من تغيرات ، ولعل من المناسب البدء باستعراض المقومات الطبيعية لليمن (الموقع والمساحة ،التضاريس، المناخ، الثروات الطبيعية)وهي مقومات ليست من صنع الانسان وتوفر للدولة موارد وتساهم في قوتها الاقتصادية على المستويات المحلية والاقليمية والدولية ويمكن كما ذكر أعلاه تكون سبباً في ضعف الدول أو جعلها عرضة للأطماع الخارجية ومن أبرزها :

1. **الموقع والمساحة:**

تقع الجمهورية اليمنية في جنوب شبه الجزيرة العربية، في الجنوب الغربي من قارة آسيا، يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر، وتبلغ المساحة 555.000 كم^2.

مدينة صنعاء: عاصمة الجمهورية اليمنية، ويحتوي التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية على (22) محافظة بالإضافة إلى أمانة العاصمة.

2. **التضاريس:**

تتميز اليمن بتنوع مظاهر السطح، ولذلك تم تقسيمها إلى خمسة أقاليم جغرافية رئيسية[1]:

أ. **إقليم السهل الساحلي:**

ويمتد بشكل متقطعٍ على طول السواحل اليمنية؛ حيث تقطعه الجبال والهضاب التي تصل مباشرة إلى مياه البحر في أكثر من مكان، ولذلك فإن إقليم السهل الساحلي لليمن يشتمل على السهول التالية: (سهل تهامة- سهل تبن- سهل أبين- سهل ميفعة أحور- السهل الساحلي الشرقي ويقع ضمن محافظة

(1) حسن أحمد الغانمي، **دور قطاعي الزراعة والسياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في محافظتي الجوف ومأرب**، السودان، جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2021م، ص86.

المهرة).

ويتميز إقليم السهل الساحلي: بمناخٍ حارٍ طول السنة مع أمطارٍ قليلة تتراوح بين50-100 ملم سنوياً؛ إلا أنه يعتبر إقليماً زراعياً هاماً، وخاصة سهل تهامة وذلك ناشئ عن كثرة الأودية التي تخترق هذا الإقليم وتصب فيها السيول الناشئة عن سقوطِ الأمطار على المرتفعاتِ الجبلية.

ب. **إقليم المرتفعات الجبلية:**

يمتد هذا الإقليم من أقصى حدود اليمن شمالاً، وحتى أقصى الجنوب، وقد تعرض هذا الإقليم لحركات تكتونية[1] نجم عنها انكسارات رئيسة، وثانوية بعضها يوازي البحر الأحمر وبعضها الآخر يوازي خليج عدن، ونجم عنها هضاب قافرة حصرت بينها أحواضاً جبلية تسمى قيعاناً أو حقولاً، والإقليم غني بالأودية السطحية التي تخددها إلى كتل ذات جوانب شديدة الانحدار وتستمر كجدار جبلي يطل[2] على سهل تهامة بجروف وسفوح شديدة الانحدار، وتعد جبال هذا الإقليم الأكثر ارتفاعاً في شبه الجزيرة العربية حيث يتجاوز متوسط ارتفاعها 2000م، وتصعد قممها لأكثر من 3500م، وتصل أعلى قمة فيها إلى 3666م في جبل النبي شعيب.ويقع خط تقسيم المياه في هذه الجبال حيث تنحدر المياه عبر عدد من الوديان شرقاً وغرباً وجنوباً، ومن أهم هذه الوديان: وادي مور– حرض- زبيد- سهام- ووادي رسيان، وهذه تصب جميعها في البحر الأحمر؛ أما الوديان التي تصب في خليج عدن والبحر العربي فأهمها: وادي تبن، ووادي بناء، ووادي حضرموت.

ج. **إقليم الأحواض الجبلية:**

يتمثل هذا الإقليم في الأحواضوالسهول الجبلية الموجودة في المرتفعات الجبلية، وأغلبها يقع في القسم الشرقي من خط تقسيم المياه الممتد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب وأهمها: قاع يريم– ذمار- معبر- وحوض صنعاء- عمران- صعدة.

---

(1) الصفائح التكتونية: هي نظرية علمية تصف الحركات الكبرى لغلاف الأرض الصخري.

(2) المركز الوطني للمعلومات،**لمحة تعريفية عن اليمن**، الموقع الالكتروني للمركز الوطني للمعلومات،2021م، https://yemen-nic.info/yemen/ .

د. **إقليم المناطق الهضبة:**

تقع إلى الشرق والشمال من إقليم المرتفعات الجبلية، وموازية لها؛ لكنها تتسع أكثر باتجاه الربع الخالي، وتبدأ بالانخفاض التدريجي، وينحدر السطح نحو الشمال والشرق انحداراً لطيفاً وتشكل معظم سطح هذا الإقليم من سطح صخري صحراوي تمر فيه بعرض الأودية وخاصة وادي حضرموت ووادي حريب.

هـ. **إقليم الصحراء:**

هوإقليم رملي يكاد يخلو من الغطاء النباتي باستثناء مناطق مجاري مياه الأمطار التي تسيل فيها بعد سقوطها على المناطق الجبلية المتاخمة للإقليم، ويتراوح ارتفاع السطح هنا بين 500-1000م فوق مستوى سطح البحر، وينحدر دون انقطاع تضاريسي ملحوظ باتجاه الشمال الشرقي إلى قلب الربع الخالي[1].

والمناخ هنا قاسٍ يمتاز بحرارة عالية، والمدى الحراري الكبير، والأمطار النادرة والرطوبة المنخفضة[2].

و. **مجموعة الجزر اليمنية:**

تنتشر في المياه الإقليمية في اليمن كثير من الجزر، ولها تضاريسها ومناخها وبيئتها الخاصة أكثر هذه الجزر تقع في البحر الأحمر من أهمها: جزيرة كمران؛ وهي أكبر جزيرة مأهولة في البحر الأحمر، وجزر أرخبيل حنيش، وجزيرة ميون **وهي ذات موقع استراتيجي في مضيق باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر**، ومن أهم الجزر في البحر العربي: أرخبيل سقطرى وتعتبر جزيرة سقطرى أكبر جزر أرخبيل والتي يشمل إضافة إلى جزيرة سقطرى جزر سمحة، ودرسه، وعبد الكوري، وتتميز جزيرة سقطرى بكثرة تنوعها الحيوي حيث تقدر نباتاتها على اليابسة بحوالي 680 نوعاً[3].

3. **المناخ:**

تُطل اليمن على بحرين هما: البحر الأحمر، والبحر العربي، لكن مناخ اليمن لم يستفد من الخصائص

(1) عبدالولي أحمد الخليدي، **أشجار وشجيرات اليمن**، صنعاء، وزارة الزراعة والموارد المائية – الإدارة العامة للغابات ومكافحة التصحر، 1997م ص6.

(2) المركز الوطني للمعلومات،**لمحة تعريفيه عن اليمن**، مرجع سبق ذكره.

(3) عبدالولي أحمد الخليدي، **أشجار وشجيرات اليمن**،مرجع سبق ذكره، ص8.

البحرية كثيراً سوى في رفع درجة الرطوبة الجوية على السواحل، حيث أن تأثير هذين البحرين في تعديل خصائص مناخ الجمهورية محدود جداً، يقتصر على الرطوبة وتعديل بعض خصائص الرياح، بينما دورهما في حالة عدم الاستقرار الجوي محدود، وتسقط الأمطار في اليمن في موسمين: الموسم الأول: خلال فصل الربيع (مارس– أبريل)، والموسم الثاني: في الصيف (يوليو– أغسطس)، وهو موسم أكثر مطراً من فصل الربيع وتتباين كمية الأمطار الساقطة على اليمن تبايناً مكانياً واسعاً، فأعلى كمية تساقط سنوي تكون في المرتفعات الجنوبية الغربية، كما في مناطق إب– تعز، والضالع وبريم؛ حيث تتراوح كمية الأمطار الساقطة هنا ما بين 600-1500 مم سنوياً، وتقل كمية الأمطار الساقطة في السهل الساحلي الغربي، كما هو في الحديدة والمخا، بالرغم من تعرضها للرياح الموسمية الجنوبية الغربية القادمة من المحيط الهندي العابرة البحر الأحمر؛ نتيجة لعدم وجود عامل رفع لهذه الرياح الرطبة؛ إلا أن متوسط المطر السنوي يزداد مع الارتفاع من 50 مم على الساحل إلى نحو1000مم على سفوح الجبال المواجهة إلى البحر الأحمر[1].

ولا يختلف الأمر في السواحل الجنوبية والشرقية للبلاد عن السواحل الغربية من حيث كمية الأمطار، والتي تبلغ نحو 50 مم سنوياً، كما في عدن والفيوش، والكود، والريان، ويرجع سبب ذلك إلى عدة عوامل أهمها: أن اتجاه حركة الرياح الرطبة تسير بمحاذاة الساحل دون التوغل إلى الداخل؛ لذا فإن تأثيرها يكون قليل جداً، وبالتالي فإن الأمطار الساقطة ليست ذات أهمية اقتصادية تُذكر.

ومن حيث درجات الحرارة فإن السهول الشرقية والغربية تتميز بدرجةِ حرارةٍ مرتفعة؛ حيث تصل صيفاً إلى 42 م، وتهبط شتاءً إلى 25م، وتنخفض درجة الحرارة تدريجياً باتجاه المرتفعات بفعل عامل الارتفاع بحيث تصل درجة الحرارة إلى 33م، كحدٍ أقصى وإلى 20 م كحدٍ أدنى، وفي فصل الشتاء تصل درجة الحرارة الصغرى على المرتفعات إلى ما يقرب درجة الصفر، وقد سجل الشتاء عام 1986م انخفاض درجة الحرارة في ذمار إلى (-12م).أما الرطوبة فهي مرتفعة في السهول الساحلية تصل إلى أكثر من 80 %،

(1) وزارة المياه والبيئية، **الخطة التنفيذية الوطنية للملوثات العضوية**، صنعاء، الجمهورية اليمنية،2008م، ص19.

بينما تهبط باتجاه الداخل؛ بحيث تصل أدنى نسبةٍ لها في المناطق الصحراوية[1]، والتي تبلغ نسبة الرطوبة فيها 15%.

4. الموارد والثروات الطبيعية:

يُنظر إلى اليمن على أنه بلدٌ واعدٌ بالخيرات، والموارد الاقتصادية الطبيعية الهامة؛ حيث تتوفر فيه العديد من الثروات والخيرات التي لم تستغل اقتصادياً حتى الآن، لاسيما في مجال الثروة المعدنية المختلفة (النفط، والغاز، والمعادن)، إضافة إلي الثروة السمكية، وصل معدل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى (8.5%)، (3.2%) في العام 2013م، كما وصل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي إلى ما يقارب من (1285) دولاراً في العام 2013م[2].ومع ذلك يعتبر من الدول القليلة من حيث الموارد النفطية.(وسوف يتم تناول الموارد الطبيعية ضمن المقومات الاقتصادية بشيء من التفصيل).

لقد خص المولى- سبحانه وتعالى- اليمن بتضاريس متنوعة، ترسم لزائرها لوحةً شاملةً وخلابةً، وخارطةً طبيعية شاملة، تجمع بين السهول والجبال الشاهقة والقيعان والأودية الخصبة، والتلال والهضاب والشواطئ والصحراء، وبمناخ متنوع ساحلي وصحراوي وجبلي، انعكس هذا التنوع في الأرض والمناخ، في تنوع ثقافي شمل عادات الناس الاجتماعية وأزياءهم وموروثهم الشعبي، بالإضافةٍ إلى التنوع في المخزون الأثري لكل منطقة والناتج عن عراقة التاريخ والحضارة الممتدة في أعماق الزمن؛ مما يضفي على اليمن تميزاً وخصوصية لما تمتلكه عن كثير من البلدان[3].

---

(1) حسن أحمد الغانمي، **دور قطاعي الزراعة والسياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في محافظتي الجوف ومأرب**، مرجع سبق ذكره، ص86.

(2)المادة السابعة من الدستور اليمني، (يقوم النشاط الاقتصادي على أساس حرية النشاط الاقتصادي، وبما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، وبما يعزز الاستقلال الوطني).

(3) البنك الدولي، **النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: المصادر العوائق الإمكانات**، دراسات البنك الدولي القطرية، واشنطن، 2002م، ص45.

ثانيا: المقومات الاجتماعية:

تاريخ اليمن القديم يعكس الحضاراتالصهيدية[1]، التي قامت في بلاد اليمن من الألفية الثانية قبل الميلاد حتى القرن السابع بعد الميلاد، وينقسم التاريخ القديم لثلاث مراحل:

الأولى: مرحلة مملكة سبأ، والثانية: فترة الدول المستقلة، وهي: (مملكة حضرموت، ومملكة قتبان، معين)، والثالثة: ظهور عصر مملكة حمّير، وهو آخر أدوار التاريخ القديم.

أغلب مصادر تاريخ اليمن هي كتابات خط المسند بدرجة أولى، تليها الكتابات اليونانية أما كتابات النسابة والإخباريين بعد الإسلام فهي مصادر مهمة؛ ولكن لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل لعدم قدرتهم على قراءة خط المسند، واتساع الهوة الزمنية بينهم وبين مملكة سبأ، كما يراها بعض المؤرخين[2].

تعدد اسم اليمن في كتب التاريخ فهي عند قدماء اليونان تعني " العربية السعيدة"، وفي العهد القديم " التوراة " يذكر اليمن بمعناه الاشتقاقي وهو الجنوب، وقيل: سُمى اليمن باسم (أيمن بن يعرب بن قحطان).وفي الموروث العربي وعند أهل اليمن أنفسهم أن اليمن أُشتق من " اليُمن" أي الخير والبركة، وتتفق هذه التسمية مع تسمية الجغرافيين " اليمن السعيد"، وقال آخرون سُمي اليمن يمناً؛ لأنه على يمين الكعبة، والعرب يتيامنون، والجهة اليمنى رمز الفأل الحسن، ولاتزال بعض مناطق اليمن، ومنها منطقة (الجوف) تستعمل لفظة الشام بمعنى الشمال واليمن، ويقصدون بها الشمال الجنوب[3].

1. **القبيلة في اليمن:**

(1) هي أقدم أنواع الكتابات التي عرفت في شبه الجزيرة العربية، وقد استعملها السبأئيون والمعينيون والقتبانيون والحميريون وأقدم امثلتها المعروفة لا تتعدى القرن السادس قبل الميلاد، ولها علاقة بالخط الحبشي من جهة، ومن جهة أخرى بالخطوط المتداولة في أواسط الجزيرة العربية وشمالها قبل الإسلام.

(2) محمد عبد القادر بافقيه، **تاريخ اليمن القديم**،القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، 1985م، ص53.

(3) محمد عبد القادر بافقيه، **تاريخ اليمن القديم**، المرجع السابق نفسه، ص31.

يغلب على سكان اليمن الطابع القبلي ما عدا أعداد محدودة من بقايا الأجناس كالأحباش والهنود والفرس وهم قلة قليلة يسكنون حواف السواحل، وبعضهم يسكنون المدن البحرية وبعض المدن على شكل تجمعات منعزلة وقد بدأت هذه المجموعات بعد دخول الإسلام إلى اليمن في القرن السابع الميلادي بالاندماج الكلي في المجتمع اليمني.

القبيلة اليمنية وحدة اجتماعية تضامنية في(الغرم والجرم)[1] وهي مجموعة منظمة وليست بدائية كما يعتقد البعض، تنظم حياتها دساتير محفوظة، ومكتوبة تحدد شكل العلاقة بين أفرادها، وبقية أفراد المجتمع، وتغلظ العقوبات الرادعة في حق المخالفين لهذه الدساتير المعروفة (بالأعراف القبلية) وقد قامت كافة أنظمة الحكم في اليمن القديم والحديث على كاهل القبيلةالتي زاوجت بين أعراف القبيلة، وتقاليد الحكم والسياسةوكلما ابتعدت القبيلة عن الدولة سادت فيها روح العداوة وجعلت من نفسها خصماً عنيداً للدولة حتى يتم إسقاطها، وغالباً ما تستغل القبيلة في اليمن، وتصبح أحد أبرز الضحايا من قبل الطامحين للوصول إلى الحكم عبرشحن الروح المعنوية فيها للقتال مع هذا الفريق أو ذاك لتحقيق أهدافه للوصول إلى السلطة[2].

2. **السكان:**

بلغ عدد سكان الجمهورية اليمنية وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2004م، (19.685.161) نسمةً، ووصل عدد سكان الجمهورية اليمنية إلى (23،832،569) نسمةً وفقاً لتقديرات عام 2011م، وينمو السكان سنوياً بمعدل (3%)، ويمثل السكان الذكور نسبة (50.91 %) ذكوراً من إجمالي السكان، كما يمثل السكان الإناث نسبة (49.09%) من إجمالي السكان.

معدل وفيات الأطفال الرضع (68.29) لكل ألف مولود للعام 2010-2015م.

معدل الوفيات الخام (8.10) لكل ألف مولود للعام 2010-2015م.

---

(1) الغرم هو: مبلغ مالي يلتزم الفرد بدفعة للقبيلة لتأكيد ولائه للقبيلة والاستعداد للتضحية في سبيلها مقابل حمايته وممتلكاته من أي اعتداء خارجي والجرم هو: تتحمل القبلة أعباء جرم الفرد.

(2) عادل محمد الشرجبي وآخرون، **القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن**، صنعاء، المركز اليمني لحقوق الأنسان، 2009م، ص15- 17.

معدل المواليد الخام (35.90) لكل ألف مولود للعام 2010-2015م.

متوسط العمر المتوقع للحياة عند الميلاد 63 سنة للفترة 2010-2015م.

متوسط عدد الأفراد في الأسرة الواحدة 7.2، ويصل متوسط عدد الأفراد في كل مسكن 7.1 أفراداً[1].

إن إرتفاع معدلات السكان في اليمن شكلت تحديا كبيرا أمام الجهات المعنية بتقديم الخدمات الإساسية، حيث سبب ذلك ضغط كبير على الخدمات العامة في ظل تدهور الموارد العامة للدولة التي تغذي وتدعم هذه المرافق الخدمية، كما شكل الارتفاع المتزايد لعدد إفراد الأسرة تحديا أمام أرباب الأسر في ظل فقدان ألآف الأسر لمصادر دخلها في ظل تداعيات الأزمة الحالية.

3. **مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة :**

تتقلد المرأة مناصب قيادية في الجهاز الإداري للدولة، إلى جانب عملها في القضاء، والسلك الدبلوماسي، كما أنها شريك فاعل في صنع القرار السياسي عبر الجهاز الحكومي، وهي أيضاً مشاركة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني، من خلال الأحزاب، والتنظيمات السياسية الأخرى، مما يعني أن المرأة في اليمن مشاركة في كل مناحي الحياة العامة[2].

ويرى المراقبون الدوليون أن اليمن تعد من الدول المتميزة على مستوى الجزيرة والوطن العربي التي منحت المرأة حق الاقتراع والمشاركة في عملية القيد والتسجيل في جداول الناخبين، إذ وصلت نسبة مشاركتها إلى (42%) من إجمالي المسجلين في جداول الناخبين، وقد شاركت المرأة منذ تحقيق الوحدة في ثلاث دورات انتخابيه كمرشحة، وناخبة، ومثلت الشعب في مجلس النواب، والمجالس المحلية، ومجلس الشورى، والوزراء، والقضاء، والسلك الدبلوماسي، وغيرها من الوظائف القيادية العليا[3].

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **كتاب الإحصاء السنوي 2007م، صنعاء**، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2008.

(2) المركز الوطني للمعلومات، **لمحة تعريفيه عن اليمن**،مرجع سبق ذكره.

(3) الأمم المتحدة، التقرير الدوري الرابع بشأن اليمن، جنيف، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، 3 فبراير 2005م.

وقد صادقت اليمن على معظم المواثيق الدولية التي تحظر التمييز ضد المرأة، ولم تكتفِ اليمن بحفظ حق المرأة في التشريعات والقوانين؛ ولكن ترجمتها على أرض الواقع من خلال إنشاء المجالس واللجان والإدارات المتخصصة بالمرأة، كتدابير خاصة لتشجيع المشاركات النسوية في كل الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

والتاريخ اليمني خير شاهد على تميز مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة، فالمتتبع لتاريخ اليمن يجد أن المرأة اليمنية تبوأت مواقع هامة على قمة الهرم السياسي، مثال ذلك: "الملكة بلقيس والسيدة أروى بنت أحمد الصليحي " في حقبتين تاريخيتين قبل الإسلام وبعده، ما يؤكد على وجود وعي حضاري تمتد جذوره في أعماق التاريخ لا يميز كثيراً بين المرأة والرجل وانطلاقاً من ذلك، وعملاً بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة التي كفل الدستور اليمني لها حقوقها في مجالات: السياسية، والعمل، والتعليم، مما مكن المرأة من المشاركة والإسهام في الحياة السياسية الاجتماعية بفاعلية[1].

4. **الصحة:**

تقوم استراتيجية التنمية في اليمن على الاهتمام بجوانب توفير الخدمات الصحية اللازمة للسكان، فالإنسان هو هدف التنمية وغايتها؛ لذا فإن المجال الصحي من المجالات التي تسعى الدولة لإعطائه اهتماماً نوعياً، وبرغم تواضع الإمكانيات المتاحة فقد وصل عدد المستشفيات بما فيها المستشفيات الريفية إلى (239) مستشفى عام 2011م، كما بلغ عدد الأطباء (6،469) طبيباً بمعدل طبيب واحد لكل (3،684) من السكان، ويصل عدد الممرضين إلى (12،685) ممرضاً بمعدل (2) ممرضين للطبيب الواحد خلال العام ذاته. وقد أثرت الأزمة الحالية والحرب على تراجع الخدمات الصحية في اليمن ولا سيما في المناطق الريفية ومناطق النزاع.

ثالثا: المقومات الثقافية:

1. **الدين** مرت البلاد بعدة أُطر من ناحية الفكر الديني بدايةً بتعدد الآلهة إلى توحيدها من قبل الحميريين، وشهدت اليمن تواجد يهودي منذ القرن الثاني للميلاد، إلا أن الدين الإسلامي هو دين الدولة الرسمي ويشكل المسلمين نسبة 100% من السكان.

(1) المادة 41 من الدستور اليمني، (المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة).

2. **اللغة:** اللغة العربية هي اللغة الرسمية مع وجود أقلية تتحدث باللغة المهرية في شرقي البلاد، ولسكان سقطرة لغتهم الخاصة هي اللغة السقطرية بالإضافة الى اللغة العربية الأم، مع تعدد اللهجات المحلية وإختلافها من محافظة إلى أخرى[1].

3. **الإعلام :**

شهد الإعلام المرئي والمسموع تطوراً ملحوظاً تمثل في توسيع تغطية البث الإذاعي والتلفزيوني، وتحديث الاستوديوهات الإذاعية والتلفزيونية، وتزويدها بأجهزة حديثة ومتطورة، حيث وصل إجمالي ساعات البث التلفزيوني إلى (35040) ساعة منها (8760) ساعة بثت في الفضائية اليمنية خلال العام 2013م، وتزايد إجمالي ساعات البث الإذاعي ليبلغ في العام 2013م، إلى (48549) ساعة، وذلك بث نتيجة انتشار العديد من المحطات الإذاعية المحلية والدولية أبرزها إذاعة: صنعاء- عدن- تعز- المكلا – الحديدة، بالإضافة إلى افتتاح وتدشين البث في عدد من الإذاعات المحلية وهي: إذاعة سيئون- إذاعة أبين- إذاعة حجه- إذاعة لحج- إذاعة الشباب- إذاعة صعده- إذاعة إب- إذاعة المهرة- إذاعة شبوة.

الجدير بالذكر أن الجمهورية اليمنية تنتهج سياسة إعلامية، وصحفية تتسم بالوضوح والشفافية فقد نص الدستور اليمني على حرية الصحافة والتعبير، والحصول على المعلومات، وأصبحت الصحافة اليمنية الرديف الأول لنهج الديمقراطية، والتعددية السياسية التي ولدت مع الوحدة، وإعلان الجمهورية اليمنية، وصدور قانون الصحافة والمطبوعات، والذي يؤكد على حرية الصحافة وتكريسها لخدمة المجتمع والتعبير عن الرأي العام بمختلف الوسائل في إطار العقيدة الإسلامية، والأسس الدستورية للمجتمع والدولة، وأهداف الثورة اليمنية، إضافة إلي حماية حقوق الصحفيين، وتوفير الضمانات القانونية لممارستهم المهنة، وحقهم في التعبير عن آرائهم دون المساس بالمصالح العليا للوطن، الأمر الذي أدى إلى صدور العديد من الصحف الرسمية، والأهلية، والحزبية، بصورة يومية، وأسبوعية

(1)**لغات اليمن**، ويكيديا الموسوعة الحرة، 15 ديسمبر 2021، https://ar.wikipedia.org/wiki/لغات_اليمن.

وشهرية وفصلية، والتي بلغ عددها خلال العام 2013م (295) صحيفةً، ومن أهم هذه الصحف: (الثورة، 14 أكتوبر، 26 سبتمبر، الجمهورية)[1].

4. **التعليم:**

اتجه اليمن لإعطاء التعليم أولوية في إطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كون التعليم هو أساس التطور والنهوض؛ لأي مجتمع من المجتمعات، ويلاحظ ذلك من خلال التوسع في مختلف مجالات التعليم العام، والتعليم الفني والمهني والتعليم الجامعي، وتبين مؤشرات التعليم للعام2011م، مدى التطور الذي شهده هذا القطاع الهام من خلال زيادة عدد المنشآت التعليمية، وزيادة عدد الملتحقين بالتعليم العام والفني والمهني، وكذلك التعليمالعالي حيث وصل عدد المدارس في التعليم الأساسي إلى (12،377) مدرسة منها 11،903 مدرسةً حكومية، و474 مدرسةً خاصة، وبلغ عدد الملتحقين في التعليم الأساسي حكومي (4،438،685) طالباً وطالبة تمثل نسبة الذكور (56.9%)، بينما تمثل نسبة الإناث (43.1%)، كما بلغ عدد الطلاب الملتحقين في التعليم الأساسي الخاص (217،705) طالباً وطالبة، تمثل نسبة الذكور (64.2%)، بينما تمثل نسبة الإناث (35.8%) ،كما وصل عدد المدارس المشتركة (أساسي + ثانوي) الحكومية والخاصة (11789)مدرسة، وبلغ عدد مدارس التعليم الثانوي حكومي (319) مدرسة، ووصل عدد الطلاب الملتحقين فيها (594،516) طالباً وطالبة، تمثل نسبة الذكور (61.9%) بينما تمثل نسبة الإناث (38.1%)، كما بلغ عدد مدارس التعليم الثانوي الخاص (12) مدرسة، ووصل عدد الطلاب الملتحقين فيها (21،075) طالباً وطالبة، تمثل نسبة الذكور (68.9%) طالباً، بينما تمثل نسبة الإناث (31.1%) طالبةً[2].

وفي الجانب المهني والتقني؛ فقد وصل عدد المعاهد المهنية والتقنية إلى 70 معهداً خلال العام 2011م وبلغ عدد الطلاب في تلك المعاهد (25093) طالباً وطالبة، تمثل نسبة الذكور (88.53%) طالباً بينما تمثل نسبة الإناث (11.47%) طالبةً، أما بالنسبة للتعليم الجامعي فقد بلغ عدد الجامعات

(1)وزارة الشؤون القانونية، **قانون الصحافة والمطبوعات اليمني**، قرار رقم (25) لسنة 1990م، الجمهورية اليمنية.

(2) وزارة التربية والتعليم، **مؤشرات التعليم في اليمن، مراحله وأنواعه المختلفة للعام 2010. 2011م**، الجمهورية اليمنية.

اليمنية الحكومية والخاصة في العام 2011م (33) جامعةً منها(9) جامعات حكومية، و(22) جامعة خاصة، وكليتان (2) كليات وبلغ عدد الطلاب الملتحقين في الجامعات الحكومية (205،691) طالباً وطالبة، تمثل نسبة الذكور (68.4%)، بينما تمثل نسبة الإناث (31.6%)، كما وصل عدد الطلاب في الجامعات الخاصة إلى (63،364) طالباً وطالبة، تمثل نسبة الذكور (74.92%)، بينما تمثل نسبة الإناث (25.08%)، وتبلغ نسبة الأمية بين السكان الذين أعمارهم تجاوزت 10 سنوات فأكثر ذكور 26.17%، بينما شكلت نسبة الأمية بين الإناث 73.83%، وفق بيانات مسح ميزانية الأسرة للعام 2005-2006م ،وصل معدل الالتحاق بالتعليم (6-14) سنة بـ 65.7%، حيث بلغ معدل الالتحاق عند الذكور بـ 75.1%، ومعدل الالتحاق بين الإناث 55.5%[1].

وقد بلغت ميزانية التعليم في اليمن 6% من إجمالي الموازنة العامة لدولة في عام 2000م[2].

كما يوجد العديد من المراكز من أهمها: مركز البحوث والدراسات التابع لرئاسة الجهورية، والذي يحظى بدعم ضمن الموازنة العامة، ويقدم استشارات لمختلف الجهات الرسمية في البلد وقد توقف عن أداء مهامه منذ 2014م.

ويعود ارتفاع نسبة التعليم لدى الرجال وتدني نسبة التعليم لدى النساء الى القيود التي يفرضها المجتمع حول تعليم النساء، بالإضافة الى ضعف البنية التحتية للتعليم التي لا توفر مؤسسات تعليمية خاصة بالفتيات، بالإضافة الى تدني الحالة الاقتصادية للسكان التي تحول دون مواصلة الفتيات للتعليم.

بلغت ميزانية التعليم في اليمن 6% من إجمالي الموازنة العامة لدولة في عام 2000م، كما يوجد العديد من المراكز منها مركز البحوث والدراسات التابع لرئاسة الجهورية، والمراكز البحثية في الجامعات اليمنية، والتي تحظى بدعم ضمن الموازنة العامة، وتقدم استشارات لمختلف الجهات الرسمية في البلد،

(1) وزارة التربية والتعليم، **مؤشرات التعليم في اليمن، مراحله وأنواعه المختلفة للعام 2010. 2011م**، مرجع سبق ذكره.

(2) وزارة التربية والتعليم، **الاستراتيجية الوطنية للتطوير التعليم الأساسي في اليمن 2003- 2015م**،صنعاء، الجمهورية اليمنية، ص9.

ومما تجدر الإشارة إليه أن للسودان الشقيق دوراً بارزاً في النهضة التعليمية في اليمن من خلال إرسال الألاف من المدرسين السودانيين إلى اليمن بالإضافة إلى إرسال كوادر متخصصة في مختلف مجالات النهضة التي شهدتها البلاد[1].

ونظرا لتفشي الأمية وضعف مخرجات التعليم العام فقد استفاد الحوثيون في تجنيد الألاف من الشباب والطلاب والزج بهم الى معاركة ضد الحكومة الشرعية، ووجد من هذا المناخ فرصة كبيرة لتجييش الامة وبث أفكاره المنحرفة والمسمومة.

رابعا:المقومات الاقتصادية:

انتهجت الجمهورية اليمنية سياسية اقتصادية تقوم على أساس آليات السوق، ورفع مستوى إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد، وإعادة تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث يصبح دور الدولة دوراً تصحيحياً وإشرافياً، والعمل على إرساء قواعد القانون والبناء المؤسسي، وإزالة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، وتأمين الاستقرار الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في عملية التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المالية، والنقدية والإدارية لتدعيم آلية السوق، وتشجيع حرية التجارة، كما عملت الدولة على إعادة النظر في التشريعات الضريبية والجمركية والاستثمارية، والقضائية بهدف تحسين المناخ العام للاستثمار، إضافةً إلى تنفيذ برنامج الخصخصة بما يهدف إلى توسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية، واستقطاب رؤوس الأمال الوطنية والأجنبية[2].

الملحق رقم (1) يوضح الوضع الاقتصادي من العام 2004 حتى العام 2013م

1. القطاع الزراعي:

كان لدى اليمنيين القدماء نظاماً زراعياً متطوراً، وعُرفوا ببناء السدود الصغيرة في كل وادٍ، وكان أشهرها على الإطلاق سد مأرب الذي أعيد بناؤه في ثمانينات القرن الماضي، وقد ازدهرت تجارتهم،

(1) وزارة التربية والتعليم، **الاستراتيجية الوطنية للتطوير التعليم الأساسي في اليمن 2003- 2015م**، مرجع سبق ذكره، ص9.

(2) المركز الوطني للمعلومات، **لمحة تعريفيه عن اليمن**،مرجع سبق ذكره.

وكونوا محطات، وممالك صغيرة منتشرة في أرجاء الجزيرة العربية مهمتها حماية القوافل التجارية، وقد أسسوا أهم ممالك العالم القديم المعروفة باسم مملكة القوافل[1].

تمثل المساحة المزروعة في الجمهورية اليمنية ما نسبته 90%، من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، ويساهم قطاع الزراعة بنسبة تتراوح بين (5%-10%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. ويُعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية استيعاباً للعمالة حيث يستوعب حوالي 54% من إجمالي القوى العاملة، كما يشكل مصدر دخل لأكثر من 70% من السكان.

2. النفط:

يُعَدُّ قطاع النفط أحد القطاعات الإنتاجية الأساسية، ويتركز استغلال الموارد النفطية في عدد من محافظات الجمهورية أهمها: محافظات (مأرب - شبوه - حضرموت)، ويسهم هذا القطاع بنسبة تتراوح بين (30%-40%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، كما يُسهم بأكثر من 70%، من إيرادات الموازنة العامة للدولة، ويمثل أكثر من 90%، من قيمة الصادرات اليمنية[2].

3. الأسماك:

يمثل قطاع الأسماك أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد اليمني؛ كون اليمن يملك شريطاً ساحلياً يبلغ طوله أكثر من 2000 كم، يمتد عبر البحر الأحمر، وخليج عدن، والبحر العربي، والمحيط الهندي، كما تتناثر عليه الجزر، والخلجان مِمَّا هيأ لوجود بيئة ملائمة للأسماك والأحياء البحرية، تزيد عن 350 نوعاً[3]، وهذا ما يعزز من أهمية هذا القطاع الواعد مستقبلاً، باعتباره مصدراً رئيسياً للغذاء ومورداً هاماً للتنمية، ودعم الاقتصاد الوطني، وأحد المصادر الرئيسية لفرص العمل ويُسهم في زيادة الناتج المحلي بحوالي 3% ويشكل ثاني مورداً اقتصادياً بعد النفط[4].

---

(1) لطف عبدالوهاب، **العرب في العصور القديمة**، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ط الثانية، 1979م، ص190.

(2) وزارة التخطيط والتعاون الدولي،**المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن**، مجلةقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، الجمهورية اليمنية، العدد (51)، أغسطس2020م، ص2.

(3) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **الجمهورية اليمنية مسيرة 15عام من العطا**،صنعاء،قطاع الدراسات الاستراتيجية، 2005م، ص 99.

(4)الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، **الوضع الراهن للموارد البحرية الحية وإدارتها**، جدة، برنامج العمل الاستراتيجي للبحر الأحمر وخليج عدن، 2003م، ص2.

4. **الصناعة:**

تمثل الصناعة إحدى المكونات الرئيسية للاقتصاد الوطني، وتُسهمُ بنسبةٍ تتراوح بين (10-15%)، باستثناء الصناعات النفطية، ومن حيث مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي تأتي الصناعات الغذائية في المرتبة الأولي، ثم الصناعات الإنشائية وأهمها: الإسمنت، ثم منتجات التبغ والمعادن، هذا باستثناء الصناعات النفطية مما يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها.

5. **التجارة الخارجية:**

يتفاوت التبادل التجاري لليمن مع العالم الخارجي سنوياً تبعاً للمتغيرات التي تطرأ في كل عام على كلٍ من الصادرات والواردات وبشكل عام؛ فقد ارتفعت قيمة الصادرات اليمنية من 753 مليار ريال يمني في العام 2004م إلى 1565 مليار ريال يمني في العام 2013م وتشكل صادرات النفط أكثر من70% من إجمالي الصادرات اليمنية يليه الأسماك والمحاصيل الزراعية.

وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات اليمنية من 736 مليار ريال يمني في العام 2004م إلى 2888 مليار ريال يمني في العام 2013م، وتأتي واردات الديزل في مقدمة الواردات يليه القمح، ثم المازوت، والبنزين في المرتبة الأولى في قائمة الواردات اليمنية.

ومن بين أهم الدول المصدرة للجمهورية اليمنية: (الإمارات، السعودية، هولندا، الصين، سويسرا، الكويت، الهند، الولايات المتحدة الامريكية)، ومن أهم الدول المستوردة من الجمهورية اليمنية: (الصين، تايلاند، كوريا الجنوبية، الهند، البحرين) حسب إحصاءات عام 2013م[1].

تدهور قيمة العملة الوطنية بشكل لم يسبق له مثيل حيث بلغ قيمة الريال اليمني 1300 مقابل الدولار الأمريكي بالإضافة إلى حرمان البلد من تصدير ثرواتها النفطية والغازية وتوقف الحياة التجارية والزراعة سبب الانقلاب وسيطرة الحوثيين، ودولة الإمارات العربية المتحدة على كافة الموانئ البحرية، وحرمان الحكومة الشرعية الاستفادة منها.

(1) ايناس عبدالوهاب، **تحليل قطاع الزراعة**،وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للتحليل والدراسات، الجمهورية اليمنية، 2006م، ص13.

ومن حيث أهم السلع المصدرة يأتي كل من: النفط، الأسماك، المحاصيل الزراعية، أما من حيث السلع المستوردة فإن أهمها هي: ديزل أويل، القمح، بنزين، وسائل النقل[1].

ملحق رقم (2) جدول يوضح الصادرات والواردات والميزان التجاري.

6. النشاط المالي والمصرفي:

تبنت الحكومة اليمنية سياسات مالية ونقدية تعمل على كبح التضخم، وتقليص النفقات العامة للدولة، ورفع الدعم عن السلع الأساسية، لتوفير هذا الدعم لصالح الموازنة العامة، وتمويل المشاريع الاستثمارية، كما تبنت سياسة نقدية تمثلت في توحيد سعر الصرف وتعويمه بهدف تحقيق الاستقرار النسبي للريال مقابل العملات الأخرى، كما اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات والتي من أهمها: تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، وإصدار أذون الخزانة، والتي تعتبر أحد الأدوات الرئيسية لامتصاص السيولة النقدية، وخفض معدل نمو العرض النقدي، والتضخم وأحد الطرق الرئيسية لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، ويتولى البنك المركزي اليمني إدارة السياسية النقدية بما يلبي متطلبات الاقتصاد الوطني، وله استقلالية كاملة في ممارسة مهامه والرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي وفقاًلقانون البنك المركزي اليمني، وتعكس المؤشرات المالية، والنقدية حجم التطور الذي شهده هذا القطاع حيث زادت الإيرادات العامة للدولة من 599 مليار ريال في العام2000م إلى 2146مليار ريال في العام 2013م.

أما بالنسبة للنفقات العامة للدولة فقد نمت من 502 مليار ريال في العام2000م إلى 2804 مليار ريال في العام 2013م، تمثل النفقات الجارية أكثر من (75 – 80%) من إجمالي النفقات العامة، بينما تمثل النفقات الرأسمالية والاستثمارية نسبة تتراوح بين (13-15%)، من إجمالي النفقات العامة[2].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2007م، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(2) رجوان عبد الوهاب محمد سالم، **بعنوان الدور الرقابي للبنك المركزي اليمني على أداء النظام المصرفي في اليمن**رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، علوم مالية ومصرفية، 2017م، ص 5.

أما بالنسبة للنشاط المصرفي فقد تزايد عدد البنوك التجارية وفروعها بحيث وصل عدد البنوك إلى (20) بنكاً، بما فيها البنك المركزي اليمني منها (12) بنكاً تجارياً، (7) بنوك إسلامية، وتتوزع فروعها في مختلف المحافظات، وفيما يتعلق بحجم النشاط المصرفي فقد نمى حجم العرض النقدي من 917.2 مليار ريال في العام 2000م إلى 3102 مليار ريالفي العام 2012م، كما بلغ معدل نمو الودائع بالعملة المحلية (56%)، في حين بلغ معدل نمو الودائع بالنقد الأجنبي (44%) من إجمالي الودائع العام 2012م[1].

7. **الاستثمار:**

يُعدُ الاقتصاد اليمني بكراً في العديد من مجالاته، وهذا يفرض أعباءً كبيرةً خاصةً فيما يتعلق بإقامة متطلبات البنية التحتية للقطاعات الإنتاجية والخدمية معاً، وقد تم خلال الفترة الماضية توجيه العديد من الاستثمارات نحو البنية التحتية.

إلا أن الاستثمار في الجمهورية اليمنية يواجه العديد من المشكلات الجوهرية أهمها: انعدام عملية التمويل نظراً لقلة موارد اليمن التي تتمثل في النفط والغاز، وضعف التصدير، وعدم استغلال الثروة السمكية والزراعية، وقد تسببت الأزمة الأخيرة والحرب إلى توقفها نهائياً؛ ولكن وفقاً للسياسة المتبعة فإن اليمن يسعى إلي تشجيع واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية للمشاركة في عملية التنمية، ويعتمد على نظام قانوني يتسم بنطاقٍ واسعٍ من المزايا الاستثمارية والحوافز المشجعة للمستثمرين[2].

وتمثل السلطة والثروة ابرزعوامل الصراع في اليمن، ومن ابرز عوامل النزاعات في اليمن النزاع حول الموارد، بشتى أنواعها الطبيعية والاقتصادية، وكان من نتائج الصراعات على الثروة والسلطة عملية الإنقلاب على السلطة الشرعية من قبل الحوثيين والنزعات الإنفصالية التي يدعو إليها المجلس الإنتقالي الجنوبي، وغيرها الكثير من المؤثرات.

8. **المنطقة الحرة:**

(1) وزارة المالية، **النشرة المالية لسنة 2014م**،صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2014م.

(2) وزارة الشؤون القانونية،**قانون الاستثمار اليمني رقم (22) لسنة، 2002م**، الجمهورية اليمنية.

تمثل المنطقة الحرة بوابة اليمن الاقتصادية، ونقطة التقاء قارتي آسيا وأفريقيوقد تم الإعلان عن مدينة عدن بأنها منطقة حرة في العام 1991م، وصدر القانون الخاص بالمناطق الحرة في العام 1993م.

وتكتسبُ المنطقة الحرة أهميتها الاستراتيجية؛ من ميزة الموقع الخاص لميناء عدن الجغرافي كونه يقع مباشرة على الطريق التجاري الرئيسي حول العالم، ومن الشرق الأوسط إلى أوروبا وأمريكا، ويتميز بإمكانية توفير خدمات الترانزيت إلى شرق أفريقيا والبحر الأحمر، وشبه القارة الهندية، والخليج العربي، وتمثل منطقة تخزين وتوزيع[1] مناسبة لأفريقيا والبحر الأحمر والخليج العربي[2].

9. , **السياحة**:

السياحة في اليمن من القطاعات الواعدة، فاليمن مهد الحضارات، ويمتلك مقومات سياحيةٍ متنوعة، ففيه من التاريخ، والآثار، والموروث الثقافي، والمقومات الطبيعية ما يجعله بلداً سياحياً متميزاً، ومما يشهد على ذلك تنوع العمارة التي يجعلها تقدم نماذجَ رائعةً لفنونٍ معماريةٍ، وامتلاكه لشريطٌ ساحلي متنوع يمتد على البحر الأحمر والبحر العربي، كما يمتلك اليمن جزراً وأرخبيل تتمتع بمقومات الطبيعة الساحرة.

وتشير البيانات المتاحة عن القطاع السياحي إلى وجود توسع في المنشآت السياحية[3].

التي تسهم في الإنتاج القومي حوالي 3% حسب تقرير وزارة السياحة اليمنية[4].

10. **قطاع النقل:**

(1) وزارة الشؤون القانونية، **القرار الجمهوري رقم (14) لسنة 2011م**، بشأن تنظيم المنطقة الحرة /عدن . الجمهورية اليمنية.

(2) وزارة الشؤون القانونية، **قانون المجلس الأعلى للتعليم، رقم (37) لسنة 2002م**، بالجمهورية اليمنية.

(3) وزارة السياحة، **خطة التنمية السياحية للعام 2008م**، مشروع تنمية تطوير المناطق والمواقع السياحية، الجمهورية اليمنية، ص3.

(4) وزارة السياحة، **تقرير أداء وزارة السياحة لعام 2009م**،الجمهورية اليمنية، 2000م، ص9.

يعد قطاع النقل بفروعه وأنشطته المختلفة، مكوناً مهماً من مكونات البنية الأساسية للاقتصاد الوطني، وركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فشبكة الطرق تمثل شريان التنمية وأساس نموها، وقد أولت الحكومة اليمنية قطاع النقل والمواصلات اهتماماً كبيراً من خلال ربط الأراضي اليمنية بشبكة مواصلات محلية ودوليه؛ حيث وصل طول شبكة الطرق الإسفلتية (16704.2) حتى العام 2011م، وبلغ معدل نمو الطرق الإسفلتية (35.2%) بين عامي (2005-2011).

وفيما يتعلق بالنقل البحري فقد سعت الدولة لتطوير، وتوسيع قدرة الموانئ اليمنية حتى أصبح لدى اليمن عدد من الموانئ الدولية أهمها: ميناء عدن- ميناء الحديدة- ميناء المكلا- ميناء نشطون، وفيما يتعلق بمقومات النقل الجوي فقد تم استحداث العديد من المطارات الداخلية، وتطوير عدد من المطارات لتصبح مطارات دولية؛ حيث بلغ عدد المطارات الدولية (6) مطارات وهي: (مطار صنعاء- مطار عدن- مطار تعز- مطار الحديدة- مطار الريان- مطار سيئون)، ويساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين (10-13) % سنوياً.

خامسا: المقومات السياسية.

عانت اليمن من أشكال عدة من الاستعمار، والهجمات المتكررة بسبب موقعها الجغرافي المهم منذ أمد طويل فقد غزاها البرتغاليون والأحباش، وسيطر عليها الفارسيون الذين استنجد بهم سيف بن ذي يزن لطرد الأحباش، ولكنهم آثروا البقاء في اليمن، وغزاها الرومان، وظلت فترة طويلة تحت حكم الاتراك العثمانيين، واحتل البريطانيون شطرها الجنوبي ما يقارب القرن، ونصف القرن من الزمان، ونشأت فيها العديد من الأنظمة السياسية المرتبطة بالقوى الدولية الاتحاد السوفييتي سابقاً، والولايات المتحدة، وتعيش اليمن حالياً حلقات متسلسلة من الحروب والصراعات عنيفة على السلطة، والثروة يُغذِيها العامل الإقليمي المتمثل في المد الإيراني الهادف لتنفيذ الاستراتيجية الإيرانية الوطنية المعروفة (بنظرية أم القرى)، والتي يهدف من خلالها نشر المذهب الإيراني في أرجاء المنطقة العربية بقوة السلاح عبر أذرعته العسكريةوعلى رأسها الحوثيون في اليمن، وحزب الله في لبنان، والحشد

الشعبي في العراق وسوريا[1].

1. **النظام السياسي في الجمهورية اليمنية:**

أرتضى الشعب اليمني النظام الجمهوري الديمقراطي نظاماً للحكم يرتكز على الشعبباعتباره مصدر السلطةويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذيةوالقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة، والنظام السياسي في الجمهورية اليمنية يقوم على أساس التعددية السياسية، والحزبية، ويجري تداول السلطة، والمشاركة فيها سلمياً عن طريق الانتخابات العامة[2].

كما يتم إختيار رئيس الجمهورية اليمنية عبر الانتخاب المباشرمن قبل الشعب ضمن انتخابات تنافسية يشترك فيها عدد من المرشحين ويشترط لفوز رئيس الجمهورية حصوله على أغلبية أصوات الناخبين والدورة الرئاسية مدتها سبع سنوات، تبدأ من تاريخ أدائه اليمين الدستورية، ولا يجوز تولي منصب رئيس الجمهورية من قبل شخص واحد أكثر من دورتين رئاسيتين.

كما تمثل السلطة المحلية شكلاً من أشكال الممارسة في الحكم في اليمن وتتحقق هذه العملية من خلال القواعد والنظم الدستورية والقانونية والتي ترتكز على مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية، وتوسيع فرص المشاركة في رسم السياسات، ووضع الخطط والبرامج واتخاذ القرارات، ومشاركة مكونات المجتمع في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير حياتهم اليومية وتطوير مستوى معيشتهم وكذا الرقابة والأشراف على سير أداء الأجهزة التنفيذية في مختلف المحافظات والمديريات، وتُقسم الجمهورية اليمنية إدارياً في إطار نظام السلطة المحلية إلى (22) محافظة، بما فيها أمانة العاصمة، وتقسّم محافظات الجمهورية إلى: (333) مديريةً، يتفرّع عنها (1،996) عزلةً، فضلاً عن (40،793) قريةً، و(88،817)

(1) محمد جواد لاريجاني، **مقولات في الاستراتيجي الوطنية الإيرانية شرح نظرية أم القرى الشيعية**، لندن، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، وط1، 2013م، ص72.

(2) المادة الأولى من دستور الجمهورية اليمنية.

محلّةً[1]، و(3،600) حارةً، و(259) حياً، كما يبلغ عدد المدن (225) مدينةً، منها (195) مراكز مديريات، و(30) مدينة ثانوية، وتمتلك اليمن أكثر من (216) جزيرةً، على كل من البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن، كما يبلغ عدد المجالس المحلية (349) مجلساً محلياً، وبلغ عدد الدوائر الانتخابية المحلية (5620) دائرةً محليةً (مركز انتخابي)[2].

2. **السياسة الخارجية:**

ترتكز السياسة الخارجية اليمنية على مبادئ وثوابت رئيسية تتمثل في الآتي:

أ. **الالتزام بمبادئ وأهداف الثورة اليمنية** ، واعتبار سيادة اليمن، واستقلالها من المبادئ الرئيسية والثوابت الأساسية التب تحديد وتوجيه سياسة اليمن الخارجية.

ب. **الدستور اليمني** :يؤكد الدستور اليمني" أن اليمن دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ، ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية، كما يؤكد الدستور على حرص الدولة بالعمل بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الجامعة العربية، وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة.

وتنطلق اليمن في سياستها الخارجية من ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

أ. **البعد العربي:**

تعد اليمن من بين الدول المؤسسة والداعمة للجامعة العربية انطلاقاً من إيمان اليمن بأن قضايا الأمة العربية هي قضايا اليمن، وبالمقابل فإن قضايا اليمن هي قضايا الأمة العربية؛ ولذا كانت اليمن ولا زالت على الدوام في طليعة الأقطار العربية الداعية إلى ضرورة وحدة الصف العربي، وحل الخلافات العربية – العربية في إطار البيت العربي الواحد ممثلاً بالجامعة العربية، وسبق أن قدمت اليمن أفكاراً بناءة في سبيل تطوير مسار عمل الجامعة العربية منها إقرار آلية انتظام عقد القمة العربية التي تم العمل بها منذ انعقادها في لبنان عام 2003م وعلى الصعيد نفسه قدمت اليمن نموذجاً يُحتذى به في

(1)المركز الوطني للمعلومات، **لمحة تعريفيه عن اليمن**،مرجع سبق ذكرة.

(2) وزارة الشؤون القانونية، **قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م**،بالجمهورية اليمنية.

سبيل تسوية[1] خلافاتها الحدودية مع جيرانها، من خلال دبلوماسية الحوار ونهج مبدأ (لا ضرر ولا ضرار)، إذ استطاعت إنهاء خلافاتها الحدودية مع جميع جيرانها بالطرق السلمية.

اتخذت اليمن موقفاً واضحاً من القضية الفلسطينية، والاحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة يتسم بالشفافية والوضوح حيث يدعم استعادة الحق العربي الفلسطيني، وتطبيق قرارات الشرعية الدوليةالرامية للتسوية العادلة بين طرفي النزاع.

ب. **البعد الإسلامي:**

الشعب اليمني شعب مسلم، وجزء من الأمة الإسلامية، ويعتبر الإسلام مصدر جميع التشريعات، وتعد اليمن من الدول الأعضاء الداعمين لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما تسعى اليمن على الدوام لدعم القضايا الإسلامية في المحافل الإقليمية والدولية، وتدعو إلى ضرورة إقامة علاقات متينة مع جميع الدول الإسلامية.

ج. **البعد الدولي:**

تنطلق السياسة الخارجية اليمنية في بُعدها الدولي من عدة مرتكزات عبرت عنها المادة السادسة من الدستور، وكذا الهدف السادس من أهداف الثورة اليمنية، حيث تؤكد السياسة الخارجية اليمنية على الآتي:

- ضرورة الالتزام بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة.
- العمل على إقرار الأمن والسلم العالميين.
- احترام حسن الجوار.
- التعاون والاحترام المتبادل بين الدول في علاقاتها.
- تسوية الخلافات سلمياً، وعدم اللجوء لاستخدام القوة.
- احترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها[2].

ومن خلال ما سبق، تتضح الأهمية الجغرافية والاقتصادية والسياسية لليمن، ما جعله محل أطماع

(1) المركز الوطني للمعلومات، **لمحة تعريفيه عن اليمن**،مرجع سبق ذكره.

(2) دستور الجمهورية اليمنية، مرجع سبق ذكره.

القوى الدولية الإقليمية، وما يدور على أراضيه اليوم من حروب وكوارث إنسانية وتفكك اجتماعي وتوظيفللهوية الطائفية وتدخلات من كل جانب ونزعات انفصالية، تجسد هذه الاطماع.

المبحث الثاني: عوامل ومسببات الأزمة ومآلاتها وانعكاساتها ومظاهرها في الجمهورية اليمنية

تمر اليمن حالياً بأزمةٍ حادةٍ، تحولت من مطالب شعبية بالشراكة في الثروة والسلطة بداية الألفية الثالثة، إلى أزمة تغيير النظام السياسي عبر ثورة شبابية شعبية مطلبية أفضت إلى اقتلاع رأس الهرم المتمثل في الرئيس صالح، وبعض معاونيه وبموجب المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، والتي تحولت فيما بعد إلى مبادرة دولية ترعاها الأمم المتحدة إلى جانب الدول العشر خمس منها من دول مجلس التعاون الخليجية (السعودية، والكويت، والبحرين، والإمارات، وعمان)، وخمس منالدول دائمة العضوية بمجلس الأمن(الولايات المتحدة، وبريطانيا،وفرنسا، والصين، وروسيا)، وقد ساهمت بشكل فعّال في التهيئة لعملية الانتقال السياسي، ونتج عنها حكومة وفاق ورئيس توافقي، ومؤتمر حوار وطني شامل شخّصتفيه مشاكل اليمن، ووضع لها الحلول المناسبة بما فيها قضية الحروب الست في صعدةالتي دارت بين الدولة اليمنية والمتمردين الحوثيين المدعومين من إيران[1]، والقضية الجنوبيةوالتي تعتبر من القضايا الشائكة في البلاد والتي تلخص في مطالبة فصيل من أبناء الجنوب بفصل جنوب اليمن عن شماله[2]،، كما تضمنت المبادرة منح الرئيس صالح وأسرته ومعاونيه وأمواله الحصانة من الملاحقة القانونية[3].

(1) الجزيرة تقارير وحوارات، **حروب الحوثيين الست.. رؤية تاريخية**، موقع الجزيرة نت الاخباري، 21 اكتوبر 2009م، https://cutt.us/IHZJ1 .

(2) أحمد طلان الحارثي، **القضية الجنوبية حقائق وأرقام (اليمن)**، صنعاء، مكتبة خالد بن الوليد، ط1، 2013م، ص19.

(3) المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، 2011م: إتفاقية سياسية أعلنتها الدول الأعضاء بمجلس التعاون العربي الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية في 3أبريل 2011 لتهدئة ثورة الشباب اليمنية ، عن طريق ترتيب نظام نقل السلطة في اليمن. والتي انتهت بانتخابات رئاسية جديدة في فبراير 2012.

غير أن الحوثيين وبتعاون كبير من الرئيس السابق صالحانقلبوا على هذا الاتفاق، وأجهضوه،، وأصدروا قراراً بحل البرلمان بما يسمى بالإعلان الدستوري، واحتجزوا أعضاء الحكومة، وفرضوا الإقامة الجبرية على الرئيس عبدربه منصور هادي، وتوسعوا في حروبهم لتشمل كافة مناطق اليمن تقريباً، وقادتهم شهية الحروب لإجراء مناورات على حدود المملكة العربية السعودية، مما حفز الأخيرة على المواجهة لتخوض حرب على حدودها الجنوبية، تزامن ذلك مع هروب الرئيس هادي من الإقامة الجبرية في منزله بصنعاء باتجاه عدن التي أعلنها عاصمة مؤقته[1]، مما استدعى الحوثيين إلى ملاحقته، وقصف قصر الرئاسةبالمعاشيق في عدن بالطيران الحربي، رافق ذلك زحف بري لاجتياح عدن في تناغم بين قوات الحرس الجمهوري بقيادة نجل صالح ومليشيات الحوثي بهدف قتل الرئيس أو اعتقاله والسيطرة على ما تبقى من المناطق، وقد توجه الرئيس هادي إلى سلطنة عمان براً، ومنها إلى السعودية، وهناك قدم طلب عاجل للتدخل لحماية الشرعية اليمنية بموجب معاهدة الدفاع العربي المشترك المنصوص عليه وفق نظام الجامعة العربية، نتج عن ذلك قرار عاصفة الحزم، ولاتزال الحرب قائمة حتى مناقشة هذا البحث، وقد تعقدت الأزمة بدخول لاعبين جدد، وحصول تغير جذري في توجهات وسياسات بعض أقطاب التحالف العربي على الأرض، بهدف السيطرة على المنافذ البرية والبحرية والجوية، ومنع تصدير النفط والغاز، وتوقف حركة التنمية بالكامل مما ضاعف من مأساة اليمنيين الإنسانية، والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية،وذلك بسبب ضعف الحكومة اليمنية، وعدم قدرتها على مواجهة بعض أقطاب التحالف " إن اليمن دولة ضعيفة في إطار النظام الدولي، ولا تملك القدرة على تشكيل أو صياغة القواعد الرسمية باللعبة السياسية، وهو إلى حد كبير هدف لسياسات دول أخرى"[2]، وأكب ذلك تراخي في دور الأمم المتحدة وتحولها إلى جزء من المشكلة، كما تحولت مؤسسات الأمم المتحدة إلى بؤرةلممارسة الفساد في أعمال الإغاثة الإنسانية التي تقاسمها مع

(1) يحيى بن يحيى المتوكل، **الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية2011-2015**، صنعاء، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، 2016م، ص24.

(2) جيني هيل، وبيتر سلزيري، وآخرون، **اليمن الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية لصراع**، المترجم عربترانس، لندن، مؤسسة تشاتام هاوس، 2013م، ص29.

عناصر جماعة الحوثي باعتراف الأمم المتحدة نفسها على لسان أكثر من مسؤول،وعلى رأسها نهب المساعدات الإنسانية، وتحويلها إلى نقود لصالح الحوثي وتقديم الاستشارات الفنية، ومشاريع تنموية تخدم الجماعة، وإيصال مطالبها للمحافل الدولية، واستقطاب عناصر أمنية موالية لإيران، للعمل في المنظمات الإنسانية من كلٍ من إيران وباكستان ولبنان... الخ، مما أفقد الأمم المتحدة عنصر الحياد والشفافية، وأظهر تراجع كبير لدورها في خدمة السلم والأمن الدوليين، وقد صب ذلك في مصلحة الدول الكبرى ورؤاهم للحل من زوايا مصالح بلدانهم، وتسببوا في إعاقة تنفيذ القرارات الصادرة عن أعلى منبر دولي يفترض به حماية الأمن والسلم الدوليين، مجلس الأمن الذي لا يملك صلاحية تنفيذ قراراته النافذة، ما يعكس طبيعة خلافات القوى الدولية المهيمنة على مسرح الاحداث العالمي، وقد كان لسلوك الامم المتحدة المتحيز نتائج وخيمة على المستوى الإنساني والإغاثي في اليمن، وهذه نتائج الفساد في إي مكان في العالم "تسبب الفساد في حدوث المآسي لآلاف الملايين من البشر عبر التاريخ ويحارب المصلحون وأصحاب الضمائر الحية الفساد للحد من آثاره المدمرة على المجتمعات والدول، وخفض مستويات الظلم المتولد عنه ويلجأ المفسدون إلى شتى الطرق والوسائل للوصول إلى غاياتهم مما يتسبب في آثار سلبية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على المجتمعات والثقافات العالمية"[1].

أولا: عوامل الازمة اليمنية:

تقاطعت في الأزمة اليمنية أبعاد وعوامل عديدة أثرت على الحاضر، وستؤثر حتماً على المستقبل، لما لها من نتائج وخيمة على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، وسوف يتم تناولأبرز تلك العوامل لمعرفة إلى أي مدى خاطبت الجهود المبذولة من الأمم المتحدة جذور الأزمة ولامست احتياجاتها وعالجت مسبباتها على النحو التالي :

1. العامل السياسي:

يعتبر العامل السياسي مكملاً للبعد الديني الطائفي، فالحوثيون يشعرون بالروابط التاريخية القوية مع الماضي التي أتاحت تربع عدداً من أئمتهم على سدة الحكم في اليمن، ونزعة الملك المتأصلة في جيناتهم الوراثية، فهم لا يؤمنون بالمساواة بين المسلمين، فضلاً عن احترامهم لكافة إرث الإنسانية من

(1) راني شهوان،**مكافحة الفساد تحديات وحلول**، فلسطين، هيئة مكافحة الفساد، ط1،2020 م، ، ص26.

العهود والمواثيق المدنية، والتي يأتي في طليعتها المساواة بين البشر، واحترام حقوق الإنسان على مختلف أجناسهم وألوانهم ومعتقداتهم،وقد شعرت الزيدية السياسية بتراجع مكانتها السياسية والإجتماعية في المجتمع منذ سقوط حكم الائمة آل حميد الدين في اليمن 1962م، ونتج عنها حكم جمهوري، تعود مرجعية الحكم فيه للشعب[1]، ومنذ ذلك الحين والدسائس والمؤامرات، والتخابر مع أعداء الوطن مستمرة حتى الانقلاب على الدولة اليمنية، وإسقاط النظام الجمهوري يوم 21سبتمبر 2014م، وبرعاية الأمم المتحدة ومباركة إقليمية ودولية، وقد كان الالتقاء بين الرئيس صالح والحوثيون يمثل قمة هرم هذا العاملضد اليمنيين المطالبين برحيله عن الحكم بعد ثلاثة وثلاثين عاماً من التربع على السلطة في البلاد[2]، ولقد نتج عن هذا السلوك العدواني تسليم كافة ممتلكات الدولة لجماعة متمردة خاض صالح نفسه معها ست حروب، وأصبح عدو الأمس حليف اليوم، هذه الجولات من الحروب كلفت البلد خسائر مادية وبشرية هائلة، وقادت إلى ضياع الدولة[3].

أ. النزعات الإنفصالية:

يعتبر النزوع نحو الإنفصال أو ما يعرف بالبعد المناطقي المتمثل في مطالبة فريق من الجنوبيين بفصل جنوب اليمن عن شماله والعودة إلى ما قبل 22مايو1990م عند قيام الوحدة الاندماجية بين الشطرين،عامل آخر من عوامل مسببات الأزمة في اليمن والتي نتجت بسبب رفض السلطة في صنعاء للاستجابة لمطالب حقوقية ووظيفية في العام 2007م، وما يمكن ملاحظته بوضوح أن حركة الاحتجاجات كانت مطلبية في الأساس؛ لكن سوء تصرف السلطة فاقم المشكلة وحولها إلى نزعة انفصالية لقيت المساندة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي تدعم منذ عقود الفئات المعارضة

(1)الهدف الأول من أهداف الثورة اليمنية التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة نظام جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.

(2)عبدالله حسين المسوري، **الأزمة اليمنية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011– 2020م)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم السياسة، عمّان،2020م، ص34.

(3) وديع منصور، **الخوف من بطش الحوثيين قد يعيد الشمال بعصر الإمامة**،موقع صحيفة الأيام اليمنية نت، 13يناير 2019م، https://www.alayyam.info/news/A825FN-2MZ-LPP9RRYB8 .

المسلحة ضد النظام في اليمن، وتعمل على تدريبها، ومدها بالإمكانيات المادية والفنية، وفتح قنواتها الإعلامية، وتسهل قنوات تواصلها مع العالم الخارجي منطلقة من مركز التآمر على المنطقة العربية (الضاحية الجنوبية بلبنان)، بهدف السيطرة على جنوب الجزيرة العربية، والسيطرة على منطقة الخليج ابتداء بالسعودية بعد اسقاط حاضرتها الجنوبية ضمن المشروع الإيراني التوسعي[1].

هذا البعد قاد المجلس الانتقالي الجنوبي إلى القيام بخطوة انفصالية سماها الإدارة الذاتية للجنوب، كمقدمة للانفصال برعاية إماراتية، وحياد سعودي قادت إلى صدام مسلح مع قوات الحكومة الشرعية.

2. العامل الاجتماعي:

أ. النزعة القبلية :

تلعب القبيلة اليمنية أدوار كبيرة في السياسة والحكم في اليمن، ولا تكاد تخلو مرحلة من مراحلها من التأثير القبلي فيها، وحقيقة الأمر أن نظام الحكم في اليمن قبلي منذ زمن طويل وقد كان لقبيلة حاشد كبرى قبائل اليمن دوراً محورياً في أحداث ثورة سبتمبر 1962م وظل الحكام على علاقة متأرجحة معها حتى صعد الرئيس صالح أحد أبناء القبيلة إلى الحكم والذي استمر 33عاماً، اعتمد صالح بشكل خاص على هذه القبيلة[2] ومنح رموزها القبلية العديد من الامتيازات، إلى جانب عدداً آخر من الرموز القبلية الموالية له من قبائل أخرى بشكل محدود، بالإضافة إلى حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم،وصنع لهم نفوذ كبير في المال والسياسة على حساب قبائل اليمن الأخرى وبقية المواطنين وعندما أجبر على التنحي عن السلطة بموجب المبادرة الخليجية،أوعز إلى هذه الزعامات بالتحالف مع المتمردين الحوثيين والسماح لهم بدخول صنعاء، ونهب المعسكرات، وبقية إمكانات

(1)أحمد طلان الحارثي، **القضية الجنوبية حقائق وأرقام (اليمن)**،مرجع سبق ذكره، ص 123.

(2) عادل محمد الشرجبي وآخرون، **القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن**، مرجع سبق ذكره، ص15– 17.

الدولة من باب الكيد لخصومهالسياسيين والثورة الشعبية التي أسقطته غير أن صالح قتل [1] على يد حلفاه الجدد ولم تبدئ عليه القبيلة،ولا حزبه الحاكم أي أسف، بل انحازوا إلى قاتله في مفارقة غريبة وهو تراجع غير مألوف في أعراف القبيلة في اليمن.

وإلى جانب حاشد يوجد العديد من قبائل اليمن الكبرى أمثال بكيل، وحمير،ومذحج،وعبيدة وغيرها.

لحق بالقبيلة اليوم ما لحق بالمجتمع من انقسام عمودي بين القوى المتصارعة في اليمن، وأحدث لها هذا الانقسام هزة عنيفة قوض أواصر الأخوة والتألف والمحبة بين أفرادها،وتراجعت معها أخلاق القبيلة، وأعرافها لصالح التيارات الفكرية والسياسية[2].

ويعود تراجع القيم والأخلاق القبلية الى التعبئة الفكرية الطائفية، وأنغماس زعماء القبائل في مصالحهم الشخصيات، بالإضافة الى تاثر القبائل بعوامل الأزمة اليمنية، وارتفاع نسبة الفقر والعوز والأمية.

ب. النزعةالطائفية :

يأتي على رأس هذه الأبعاد البعد الطائفي ذو الصبغة الدينية المذهبية، والذي يتكئ على إرث من الدماء والانتهاكات مارسها أئمة الرفض من الزيدية السياسية الجارودية خلال فترات متعاقبة من حكم أجزاء مهمة من اليمن، كإرث تأريخي لمؤسس الهادوية؛ يحيى بن الحسين الرسي الملقب بالهادي سنة 284هـ، في مدينة صعدة اليمنية قادماً من منطقة الرس بالمدينة المنورة متسلحاً بمذهب الرافضة، مدعياً العصمة والأحقية في الملك، بموجب القرشية والحصر في البطنين، وقد أضاف الحوثيون إلى تركة الهادي اعتناق المذهب الجعفري الاثنا عشري وهو المذهب الرسمي في إيران، ونقلوه بحذافيره إلى اليمن، ويسعون اليوم لفرضه على مناهج التعليم العام، والجامعات ووسائل الإعلام والتوجيه

(1) ياسمين أيمن، اليمن المنسي ودور المجتمع الدولي في الحالة اليمنية، موقع منتدى البدائل العربي للدراسات نت، 4 ديسمبر 2017م، https://cutt.us/DEyGA .

(2) سلطانعليحسنغريب,**الأزمة اليمنية(2011– 2020م) دراسةتحليليةلأسبابهاوطرائق إدارتهاومساراتهاالمستقبلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم السياسة، الأردن، 2020م، ص23.

والإرشاد، والعمل بوتيرة عالية لتشييع المجتمع اليمني، والانسلاخ من كل ما هو عروبي وإسلامي، والتنكر لكل أمجاد الأمة وفتوحاتها، وإعلاء من كل ما من شأنه أن يمزق[1]الأمة، ويثير خلافاتها بل ويشكك في هويتها الإسلامية، وتاريخها المجيد، ولم ينقلب الحوثيون على أهل السنة في اليمن، بل انقلبوا حتى على الإسماعيلية، وبقية الزيدية نفسها، وقاموا بتفتيتها، واستقطاب القادة فيها واعتقال بعضهم، وتجنيد شبابها في صفوف المليشيات التي تدير الحروب في كل زوايا الوطن، وبرغم الفتاوى التي صدرت بتكفيرهم من قبل مراجع زيدية كبيرة وصل بها الحال إلى خوض قتال ضاري مع الحوثيين سقط فيه قتلى وجرحى وهُدمت فيه مساجد، ودور علم ونكل الحوثيون بالزيدية أشد تنكيل، كل هذا في إطار التمهيد للمذهب الاثنا عشري كي يتمدد ويفرض سلطانه على مناحي الحياة المختلفة في البلاد[2].

3. العامل الاقتصادي:

تعاني اليمن منذ مدة طويلة من شح الموارد، ويعتمد البلد على الزراعة باعتبارها مورد أساسي، ولازال العمل في هذا المجال وفق الطرق البدائية، ولم يدخل عصر الزراعة الحديثة إلا على نحو ضيق.

وقد اعتمدت الأنظمة التاريخية المتعاقبة على حكم اليمن على هذا المورد، نظراً لما تحتويه من أراضي صالحة، ومياه وفيرة وسدود عظيمة، كان من أشهرها سد مأرب، وقد حباها الله- سبحانه- الكثير من الخيرات ذكرت في القرآن الكريم ﭧ ﭨ ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭼ[3]، وقد ثبت تاريخياً أن الدولة في اليمن على اختلاف مراحلها كان اعتمادها على جهد المواطن في جباية الضرائب، وتحصيل موارد الزكاة، بالإضافة إلى الأراضي الواسعة تقوم فيها بتشغيل المواطن بالأجر مقابل جزء من المحاصيل الزراعية،بينما لا يحظى هو في المقابل بأي خدمة منها

(1) مكتب مجلة البيان بالرياض،**الأمة في مواجهة الصعود الإيراني**،الرياض، مجلة البنيان، الإصدار (13) 2016م، ص 501.

(2)جينيهيلوجيردنونمان، **اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج سياسات النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية**، المترجم عربترانس، لندن، مؤسسة تشاتام هاوس، 2013م ص6.

(3) سورة سبأ: آية (15).

في أي مجال، ويذهب جُلّ هذه الموارد لإعالة الجيش والسلطة الحاكمة[1].

وفي المراحل الأخيرة للدولة اليمنية ظهر التوسع الحاصل في مختلف مجالات الحياة،وتعددت التزاماتها تجاه مواطنيها والغير، ومعها بدأت رحلة البحث عن موارد جديدة كثيرة ومتنوعة، كان من أهمها استخراج النفط والغاز، واعتماد الموازنة العامة للدولة عليه بنسبة أكثر من 70%.

شهد الاقتصاد اليمني تراجعاً مستمراً منذ بداية التسعيناتلأسباب تتعلق بالتزامات دولة الوحدة 22مايو1990م، والأزمة السياسية بين شريكي الحكم الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي العام التي افضت إلى حرب 1994م، ثم الحروب الأخرى التي خاشتهاالدولة مع الحوثيين، وسوف يأتي بيانها في موقع أخر من الدراسة وتلتها تداعيات القضية الجنوبية، ثم الثورة الشعبية في 2011م، والتي انتهت بثورة مضادة وانقلاب قاد إلى الحرب، ولا تزال مستعرة إلى الآن بالإضافة إلى الهدر الكبير للموارد، وسوء إدارة هذه الموارد والفساد المالي والإداري، وسوء استغلال السلطة،وبالرغم من كل التحديات ظل الاقتصاد اليمني مصراً على البقاء ويفئ بالحد الأدنى من المتطلبات الضرورية، حتى انقلاب 21سبتمبر 2014م،الذي نسف الأصول التي يعتمد عليها الإقتصاد اليمني حيث نهب الانقلابيون أربعة مليار ومائتا مليون دولار احتياط العملة اليمنية المودع طرف البنك المركزي اليمني بصنعاء،بالإضافة إلى مبالغ ضخمة بالعملة الوطنية، وتسببوا إلى جانب الإمارات في توقف صادرات النفط والغاز، واستيلاءاهم على بقية كافة الموارد المحلية ومثل هذا السلوك تم تعميمه على بقية المؤسسات العامة والخاصة، وطال كل مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، ومنها مثلاً ماتم نهبه من بنك العربي الجديد 23 مليار ريال[2]، ليتأكد لنا دون أدنى شك أن الصراع على السلطة مقدمة للاستحواذ على الثروة،وهو ما فعله الحوثيون بعد إسقاط الدولة.

(1) خالد طه الخالد، **وثائق عن تاريخ اليمن في العهد العثماني**،مجلة حوليات مخطوطات اليمن، باريس،العدد (14)، 2012م

(2) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **الاقتصاد اليمني في ظل الحروب**،نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعيةفي اليمن، تصدر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد (34) يوليو 2019م.

وقد أفاد تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء اليمني، أن إجمالي خسائر اليمن في انخفاض الناتج القومي يتجاوز 54.7مليار دولار أمريكي خلال أربعة أعوام فقط من 2015 إلى 2018م مقارنة بسنة 2014م[1].

عليه يلاحظ أنه بدأ التدهور الحاد في اقتصاد البلاد من اليوم الأول للانقلاب، وقد تقلص الناتج المحلي إلى(39%) منذ نهاية العام 2014م، وتسبب الانقلاب والحرب في توقف كأفة الانشطة الاقتصادية على نطاق واسع، نظراً للانخفاض الكبير في الوظائف، واحجام عمليات القطاع الخاص، وتضاؤل فرص الأعمال التجارية،وارتفاع تكاليف التشغيل بشدة نتيجة انعدام الأمن، ونقص الإمدادات والمستلزمات، ومما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في القطاعين العام والخاص، الأمر الذي يؤكد أن مشكلة اليمن وأزماته تكمن في الفقر وشح الموارد الذي يقود إلى صراع على السلطة, وقد أشار إلي هذا المعنى استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور على سيف كليب عندما قال[2] أن الأزمة الإنسانية في اليمن هي نتاج أزمة اقتصادية في الأساس, **إن تحسن الاقتصاد اليمني يعتمد على عدد من العوامل أبرزها:**

- استتباب الأمن الذي ظهر في المناطق المحررة، ولقد تجلى في تحسن ملحوظ في الدخول والموارد للأفراد والمؤسسات التجارية.
- تخفيف القيود على الاستيراد مع بعض دول الجوار.
- توفير الخدمات والاحتياجات الأساسية بما فيها الكهرباء، والاتصالات، والمؤسسات العامة، وبالأخص الخدمي منها،دفع مرتبات موظفي الدولة في جميع القطاعات ومعاشات المتقاعدين في جميع المحافظات بما فيها الواقعة تحت سيطرت الحوثي،وهذا ما نجحت الحكومة المعترف بها دولياً في توفيره، وإعادة الحياة إلى طبيعتها في المناطق المحررةمثل محافظة مأرب ومحافظة شبوة

(1) عبدالله حسين المسوري، **الأزمة اليمنية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011– 2020م)**، مرجع سبق كره، ص37.

(2) نجيب العدوفي، مقابلة مع الخبير الإقتصادي علي سيف كليب، موقع العربي الجديد نت، 22 فبراير 2016م، https://cutt.us/GvVwP .

ومحافظة حضرموت ومحافظة عدن ولحج والضالع وغيرها[1]،قبل انقلاب التحالف عليها بدعم مليشيات خارجة على القانون تمارس عمل العصابات، كما حدث فيعدن عندما قامت قوات المجلس الانتقالي الانفصالي بنهب مرتبات الموظفينااليمنيين البالغة ثمانين مليار ريالاً يمنياً من عدن، وبتسهيل من التحالف في سابقة لم تشهدها البلاد[2].

- انتعاش القطاع الخاص والذي شهد طفرة في بعض المدن المحررة.

هنالك مهددات خطرة تواجه الاقتصاد اليمني منها:

- تزايد الدين الحكومي.
- تسارع وارتفاع معدل التضخم نتيجة طباعة نقود جديدة من أجل دفع الرواتب، والالتزامات.
- الانخفاض السريع والمؤرق في سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي[3].

4. العامل الخارجي:

لاشك أن الموقع الاستراتيجي لليمن، وتحكمه في الملاحة الدولية للبحر الأحمر، وخليج عدن؛ هو ما يجعله محط نظر لأصحاب المصالح وهوسبب رئيسلأطماع القوى الإقليمية والدولية منذ زمن طويل وحتى الوقت الراهن وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن للأزمة اليمنية بعد جيواستراتيجي[4] مهمومن تلك الاطماع والتدخلات ما يلي :

أ. الأطماع الإيرانية :

(1) وزارة التخطيط واتعاون الدولي، **تطور القطاع المصرفي في اليمن**،نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، تصدر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، اليمن، العدد (17)، 2016م، ص1.

(2) معمر الأرياني، وزير الإعلام في الحكومة الشرعية يحذر الانتقالي من نهب الايرادات، اليوم السابع 17مايو، 2020م، qg7https://cutt.us/sd .

(3) وزارة التخطيط واتعاون الدولي، **التطورات الاقتصادية الكلية**،نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، تصدر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية،، العدد44، 2019م، ص1.

(4)مصطفى صلاح،معضلة بناء الدولة في اليمن بعد 2011م (دراسة تحليلية)، مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء، 2018م ص4.

ومما لاشك فيه أن إيران كانت بصماتها ظاهرة في الأزمة اليمنية منذ أمد بعيد وذلك عبر أدوات عديدة منها[1]:

- **إستيعاب الحوثيين عبر الحوزات العلمية :** فهي من تقوم باحتواء عناصر الحوثيين في الحوزات العلمية في إيران، والضاحية الجنوبية في لبنان لإعادة برمجتهم وفق العقيدة الاثنا عشرية للمذهب الإيراني، حتى بلغ أعداد الطلاب أكثر من ثلاثة آلاف طالباً في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، وقد تضاعف العدد بحكم المستجدات وغياب الدولة الوطنية الراعية.
- **الدعم المالي واللوجستي:** يقُدم الإيرانيون لعناصر الحوثي داخل اليمن الدعم المالي واللوجستي كما يمدونهم بالأسلحة والعتاد الحربيمنذ مدة الحروب السته في صعدة، أما بعد الانقلاب على الشرعية في 21 سبتمبر2014م، فقد أقام الإيرانيون جسر جوي بين صنعاء وطهران بعد سقوط صنعاء، ورموا بثقلهم السياسي والمالي والعسكري خلف الحوثيين، وأرسلوا عشرات الخبراء في مختلف الأسلحة، وصناعة الألغام، والطيران المسير، وتطوير الصواريخ، مستفيدين من تركة الدولة اليمنية المنهارة التي سلمها الرئيس السابق عبر الموالين له إلى جماعة الحوثي، ومنحتهم الاحداث فرصة التواجد قبالة المضايق البحرية الدولية في البحر الأحمر، وخليج عدن، مع تزايد وتيرة الأعمال العدوانية على الحدود باتجاه المملكة، وانتهاء بتوجيه ضربات جوية في العمق السعودي طالت مواقع حيوية، واقتصادية ما كان لقدرات الحوثيين العسكرية أن تطالها بدون خبرات وأسلحة إيرانية متطورة، وهو ما جسد وحدة الموقف والمصير بين إيران وهذه المليشيات التي تقوض بلدانها، وشعوبها خدمة مجانية لإيران،هذه المجموعاتالارهابية الدموية تنفذ مخططات الاستراتيجية الإيرانية التوسعية القائمة على حشد كافة الطاقات، والموارد لخدمة دولة المقر أم القرى (إيران)، وما نهب موارد العراق، وتفكيك مصانعه، وجلبها إلى إيران بوجود أكثر من عشرين ألف خبير إيراني يسهلون له ذلك، والتخلص من علماءها بالقتل، والتغييب القسري، والهيمنة على مواردها

(1) عبدالله حسين المسوري، **الأزمة اليمنية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011-2020م)**،مرجع سبق ذكره، ص40.

النفطية، وغيرها، إلا دليل واضح على النوايا العدوانية التوسعية الإيرانية تجاه المناطق السنية"، والحقيقة أن إيران بنت في خفاء شبكة من الحلفاء من الجماعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط، يشار إليهم عادة بتعبير مليشيات وكيله وليس هذا شيئا جديداً".

هذا التوسع الإيراني له مايبرره من ارتباطاتبالجماعات الطائفية في البلدان العربية التي تعمل على تقويض أوطانها، وتمنح إيران ساحاتنفوذ جديدة لمواجهة خصومها في المنطقة[1]، في الوقت الذي تشكو فيه إيران للأمم المتحدة من التدخل الأمريكي في شئونها في أغرب تفسير للسياسة الخارجية الإيرانية العدوانية تجاه الغير.

هذا السلوك أو النهج الإيراني لا يعود إلى تصرفات شخصية، ولم تمليه حالة مزاجية أو عاطفية، وليس اجتهاداً شخصياً، أو حالة انفعال من متعاطف شيعي إيراني مع من يوافقه في المعتقد الاثنا عشري؛ بل هو من صميم السياسة الخارجية الإيرانية التي يبيح لها الدستور الإيراني حق التدخل في شئون الغير، واستخدام القوة لتحقيق مصالحها التي تطمح في أن تصبح إمبراطورية، ولا تؤمن بالتعايش مطلقاً ولا تخضع للصلح؛إلا إذا كان ذلك محققاً لمصالحها، مالم يرى الحاكم الإيراني مصلحة من تمديده في الوقت الذي ترفض فيه رفضاً قاطعاً التدخل في شئونها الداخلية تحت أي مبرر باعتبار أن إيران هي نواة مركز الإسلام العالمي، وتعطي قيادتها صلاحيات واسعة في السلطة والولاية على الأمة الإسلامية جمعاء،وذلكيتماشى مع سياستها التي ترتكزعلى ثلاثة دعائم وهي :

الأولى: موقع إيران في العالم الإسلامي أم القرى وليست مكة المكرمة. (بحسب نظرية أم القرى).

الثانية: الأمن الإيراني (الدفاع المؤثر).

الثالثة: تعمير إيران (التنمية)[2].

إن نظرية أم القرى الإيرانية لا تستهدف اليمن وحدها، بل تستهدف كافة الحكومات العربية

(1) محمد حسن القاضي، **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي**،الرياض، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2018م، ص36.

(2) محمد جواد لاريجاني، **مقولات في الاستراتيجي الوطنية الإيرانية شرح نظرية أم القرى الشيعية**، مرجع سبق ذكره، ص69.

السنية على اعتبار أنها حكومات ظالمة، ويجب إزالتها من الوجود أو إخضاعها لسلطة الولي الفقيه، وذلك عبر مد الأذرع الإيرانية في الدول المعروفة بالمجال الحيوي الإيراني وفق الاستراتيجية الوطنية الإيرانية بالمال والسلاح، والخبرات والتصنيع الحربي لزعزعة هذه الدول، وإشباع رغباتها في القتل والتدمير والتخريب[1] في الدول السنية التي لا تؤمن بولاية الولي الفقيه، ومركزية الدولة الإيرانية انسجاماً مع القاعدة الشيعية "كل يوم عاشوراء، وكل أرض كربلاء، وكل شهر محرم، ولكل زمان ظالم كيزيد[2]".

استقطاب الدعم واستغلال الصمت الدولي :هناك دعم سياسي إيراني في المحافل الدولية يدعم التوجهات الإيرانية حينما تتطابق مصالح القوى الدولية مع المصالح الايرانية فينشأ تحالف خفي أو صمت عن ما تقوم به إيران حينما يكون ذلك محققاً لمصالح القوى الدولية والدول الكبرى ، يظهر ذلك جلياً بتعيين المسؤول الحوثي البارز إبراهيم محمد الديلمي سفيراً لليمن في إيران، والذي يُعد اعتماد تقديم أوراقه من قبل النظام الإيراني بمثابة انتصار رمزي للتيار الحوثي في اليمن[3]، بينما تتفرغ إيران لاستكمال مشروعها وفقاً للحلم الفارسي بإعادة الامبراطورية الإيرانية، أن الاستراتيجية الإيرانية تشكل أكبر تحدي للعرب في الحاضر والمستقبل، وهي حقيقة غائبة للأسف عند معظم الدول العربية.

تنتقد السياسة الخارجية الإيرانية دور الأمم المتحدة، وتعتبره انحياز للسعودية بإصدارها للقرار 2216 الذي يجيز التدخل العسكري العربي لإعادة الشرعية في اليمن، وعملت على عرقلة القرار بكل

(1) محمد حسن القاضي، **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي**،مرجع سبق ذكره، ص25

(2) محمد جواد لاريجاني، **مقولات في الاستراتيجي الوطنية الإيرانية شرح نظرية أم القرى الشيعية**، مرجع سبق ذكره، ص72.

(3) ساموبل راماني، **الرؤية الإيرانية لما بعد لنزاع في اليمن**، موقع صدى تحاليل عن الشرق الأوسط نت،11ديسمبر 2019م، https://carnegieendowment.org/sada/80559

الوسائل في إطار الصراع الاقليمي[1]، وهو ما أدى إلى توسع رقعة الحرب، وزيادة معاناة السكان ونشؤ أزمات جديدة ومتعددة.

والحقيقة أن إيران وإن كانت لا تملك مقعد بمجلس الأمن، لكنها متواجدة في مختلف هياكل الأمم المتحدة، وهيئاتها الرئيسية، ولجانها الإقليمية، والفرعية المنتشرة حول العالم، فهي عضو مصدر للنفط في (أوبك)، وعضو منظمة التعاون الاسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الاقتصادي (الواقع مقرها في طهران)، وعضو رابطة التعاون الإقليمي لبلدان حافة المحيط الهندي، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمحكمة الجنائية الدولية، والمنظمة الدولية للاتصالات البحرية بواسطة السواتل، والمنظمة الدولية للاتصالات اللاسلكية بواسطة السواتل[2]، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)[3]، والمحكمة الدائمة للتحكيم، والمنظمةالدولية لتوحيد المقاييس، والمنظمة الهيدروغرافية الدولية، واللجنة الدولية لعلوم المحيطات، ولديها تأثير داخل أروقة هذه المؤسسات بناءً على الخبرة الإيرانية في التفاوض، واللعب على عامل الزمن، وهو فن يجيده الإيرانيون بدهاء واسع النطاق ناتج عن مضامين الاستراتيجية الوطنية الإيرانية باعتبار إيران أم القرى، ومركز العالم الإسلامي، مع تشكيل جماعات ضغط في عواصم القرار العالمي للتعريف بالمظلومية الاقلية الشيعية، ونسج خيوط التآمر على العالم الإسلامي، كما أن سياستها يجب أن تشمل المجال الحيوي للدولة الإيرانية، ويقع في القلب منه الوطن العربي، ودوله السنية، والعراق نموذجاً كمرحلة أولى لهذه الاستراتيجية، والمرحلة الثانية اليمن، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهذا ما دعا إليه مندوب إيران في الأمم المتحدة إسحاق ال حبيب الذي اعتبر النظام السعودي مهدداً

(1)تاج الدين جعفرالطائي، **استراتيجية إيران تجاه دول الخليج**، دمشق، مؤسسة رسلان لطباعة والنشر، 2013م، ص147.

(2) السواتل هو جهاز من صنع بشري يدور في الفضاء الخارجي حول الأرض أو حول كوكب أخر ويقوم بأعمال عديدة مثل الاتصالات والفحص والكشف وهو ما تعارف الناس على تسميته بالقمر الصناعي أو الاصطناعي.

(3) الانتربول: المنظمة الدولية لشرطة الجنائية وتظم 194 بلداً في عضويتها ومهمتها مساعدة أجهزة الشرطة في جميع هذه الدول على العمل معاً لجعل العالم مكاناً أكثر أماناً.

للأمن والسلام في المنطقة، وقال: أن آل سعود حولوا أرض السلام أرض الحجاز إلى مصدر للإرهاب والتطرف، ووصف السعوديون بالطغاة، وهو ما يتوافق مع الاستراتيجية الإيرانية التي تعتقد أن لكل عصر طاغية كيزيد، وهكذا تجتر مآسي التاريخ برائحة الدم تحت شعار الطائفية، والمظلومية وتمتلك إيران عوامل قوة نافذه تتمثل في السكان والاقتصاد والجغرافيا والعامل العسكري والتصنيع الحربي والتكنولوجيا [1].

ويمكن القول: إنالدور الإيراني حاضر، ومؤثر في ما تشهده اليمن من صراعات، وحروب، وأوبئة، وتحلل الدولة، ونشوء جماعات لامركزية تؤمن بالموت أكثر من أيمانها بحق الحياة.

"وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن للصراع اليمني بعد جيواستراتيجي[2]مهم؛ لأن إيران تبذل كل ما في وسعها منذ سنوات من أجل أن يكون لها حضور في منطقة البحر الأحمر، وإذا سيطرالحوثيون على السلطة في اليمن؛ فإن ذلك قد يشكل معقلاً إيرانياً واسع النطاق في المستقبل، وسوف يضمن لها حركة حيوية بين أوربا والشرق الأقصى، وهي خدمة جليلة لدولة المقر إيران، وسوف تزداد الأدوار التخريبية التي تقوم بها إيران في المنطقة العربية عامة، واليمن منها على وجه الخصوص، والدور المشبوه للأمم المتحدة تجاه تصرفات إيران في المنطقة العربية باعتبار ما يقوم به الإيرانيون اليوم من تخريب متعمد في المنطقة العربية، هو ما تسعى لتعميمهبرضالراعي الأمريكي الذي يهيمن على مجلس الأمن، ويمنع تمرير عملية إصلاح المؤسسات الدولية، وفي المقابل عجز مؤسسات الأمم المتحدة المناط بها حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهو ما يؤدي بالتالي إلى الفوضى العارمة المنتجة لكل أنواع الشرور والمآسي، وإلى ذلك أشار أحد الباحثين:"أن التجربة الإنسانية تخبرنا أن كل سلطة تجنح نفسياً إلى أن تفيض عن وعائها، فإذا لم يكن هناك قانون يقف في مواجهتها، سواء كان هذا القانون إلهياً أم وضعياً أو ناموساً أخلاقياً؛ فإنها تفيض لا محالة، ومن ثم فإن ضررها سيكون حتماً ضرراً بالغاً،

(1) مصطفى زهير مصطفى الرزاينه، **السياسة الخارجية، وأثرها على المستقبل السياسي اليمني** 2011 – 2015م،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر – غزة، كلية الدراسات العليا، 2017م، ص25.

(2) مصطفى صلاح,معضلة بناء الدولة في اليمن بعد 2011م (دراسة تحليلية)، مرجع سبق ذكره، ص3.

وخاصة إذا كانت هذه السلطة تحوز على قدرة مكينة "[1]، ومن هذا المنطلق يغدو الأمر بالغ الخطورة في إساءة استخدام الإيرانيين أذرع عسكرية في مناطق عربية عديدة بهوية مذهبية تقود إلى تدمير المنطقة، وزجها في حروب لانهاية لها، وهذا ما أثار مخاوف الاقليم والعالم وعزز الاضطرابات والحروب القائمة اليوم؛ وعلى هذا فإن إيران سبب رئيس للازمة والحرب في اليمن، وهي شريك في كل ما يلحق باليمنيين من قتل، وتهجير، وحروب ،وأوبئة، وتقويض للدولة، والنظام السياسي بأكمله.

ب. الدور الامريكي:

يتضح دور الولايات المتحدة في الأزمة اليمنية من عدة أبعاد تتلخص في التالي :

- **التعاون الأمني بين اليمن والولايات المتحدة**

ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بتعاون أمني كبير في كثير من الأمور الأمنية مع اليمن، فقد وقعت الحكومة اليمنية والولايات المتحدة اتفاقاً أمنياً في مجال خفر السواحل بالعاصمة الأمريكية في مقر السفارة اليمنية بالعاصمة واشنطن، وتضمنت الاتفاقية إنشاء حاجز مائي في الساحل الجنوبي من اليمن لتعزيز عمليات خفر السواحل المرابطة في منطقتي باب المندب، وخليج عدن بمبلغ وقدره 2.8 مليون دولار أمريكي، وقد أشار مسؤولون يمنيون، وأمريكيون بأن هذهالاتفاقية تأتي في إطار تعزيز العلاقات اليمنية الأمريكية؛ فيما يتعلق بالمساعدات الأمريكية الأمنية لتطوير قدرات القوات اليمنية البحرية، وحماية المياه الإقليمية اليمنية من حوادث القرصنة، ومكافحة التهريب البحري، كما كان اليمن جزء من المستهدفين بصندوق شراكات مكافحة الإرهاب الذي أنشأه الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ودعا الكونجرس إلى دعمه بمبلغ خمسه مليار دولار أمريكي من أجل بناء شراكات من جنوب آسيا، واليمن جزء مهم منه، وصولاً إلى الساحل الأفريقي لمجابهة التنظيمات الإرهابية، وقد تم أنشاء أجهزة أمنية لاستيعاب هذه المساعدات من جهة، ويوكل إليها ملاحقة الإرهاب من جهة أخرى، ومن أهمها جهاز الأمن القومي، وقوات مكافحة الإرهابالتي أصبحت فيما بعد أهم أدوات القمع الإرهابية بيد

(1) أحمد عجاج، **دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق، 2018م، ص42.

الانقلابين[1].

- **الأمن الأمريكي والحرب على الأرهاب:**

شكلت الحرب على الإرهاب لدى الأمريكيين عقدة لا يمكن تجاوزها،وفي سبيل القضاء عليه فهم على استعداد لعقد تحالفات من أجل محاربته، والقضاء عليه كذلك لديهم القدرة على التضحية بشركائهم في حال ظهور قوة أخرى تتمتع بقدرات أكبر في محاربة الارهاب،وهذا ما وقعت فيه الولايات المتحدة أهم الفاعلين الدوليين مع الدولة اليمنية التي ترتبط معها باتفاقيات أمنية وبرامج متعددة من أجل مكافحة الإرهاب[2], وهي من البلدان النادرة التي وقعت اتفاق مفتوح يقضي بتعقب الطيران الأمريكي لعناصر القاعدة في كثير من مناطق اليمن كل ذلك لم يشفع للحكومة اليمنية، بل اتجه الأمريكيون مباشرة إلى جماعة الحوثي لتسليمها الملف للقيام بمهام الدولة الوطنية, وتحييد الجيش في قتال القاعدة، وهذ ما رحب به الحوثيون واعتبروه اعترافاً ضمنيا بانقلابهم على السلطة الشرعية في البلاد.

بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودا دؤوبة لمنع إقامة إمارة تتبع تنظيم القاعدة في اليمن, ومنها ما حصل في أبين عندما سلمت المدينة من قبل موالين لصالح إلى تنظيم القاعدة، وبات إقامة نظام المحاكم, وحل المنازعات، وإجراء المعاملات، وتسيير المرور ومراكز الشرطة وفقاً لرؤية القاعدة, فكان التدخل الأمريكي جواً لصالح الفصائل اليمنية المناهضة للقاعدة أدى على الفور على الانهيار السريع لتجربةحكم تنظيم القاعدة في مدينة جعار أبين، وأكد أن التعاون بين الولايات المتحدة الامريكية واليمن يتجدد فيما يخدم مكافحة الإرهاب، فقد نوهت صحيفة الواشنطن بوست في شهر يوليو أنه من أجل ترسيخ التعاون الأمني بين البلدين يتجهز الجيش الأمريكي لتخصيص ما يزيد على مائة مليون

(1) مشروع السلام في اليمن،**سياسة الولايات المتحدة والصراع المسلح في اليمن**،صنعاء، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2015م، ص15.

(2) مشروع السلام في اليمن،**سياسة الولايات المتحدة والصراع المسلح في اليمن**،المرجع السابق نفسه،ص 16.

دولار لجهود مكافحة الإرهاب هذا العام للجيش اليمني[1].

- **علاقة أمريكا مع أطراف الأزمة:**

فبالرغم من تساهل الامريكيين مع الحوثيين، واختلاف أساليب التعامل معهم من قبل الحزبين، فالحزب الجمهوري صنف الحوثيين في آخر عهد الرئيس ترامب "جماعة إرهابية" وبعدها بأيام قليلة ألغاء الديمقراطيون هذا التصنيف بعد فوز بايدن، في تلاعب بمشاعر ملايين اليمنيين،ودون اعتبار لجرائم المليشيات، هذه المواقف عززت الاتجاه القائل بحرص الأمريكيين على بقاء هذه الجماعات الطائفية، لتساهم في استمرار الفوضى القائمة في المنطقة، تخدم هذه السياسات إيران بكل تأكيد، وهذا لايعني أن هناك قطيعة مع التحالف الداعم للشرعية في اليمن، فالولايات المتحدة باستمرار تعلن وقوفها إلى جانب أمن السعودية، وتقدم العديد من الخبرات العسكرية، والاستشارات الفنية، وتزود التحالف العربي بصفقات الأسلحة والمعدات، وتعترف بالحكومة الشرعية، وهي أيضا أحد رعاة المبادرة الخليجية، والسلوك الأمريكي(أمريكا أولاً)لم يعد خاص باليمن فقط حيث وقعت الحكومة الأمريكية اتفاق سلام مع حركة طالبان الأفغانية في العاصمة القطرية الدوحة يوم السبت 29 فبراير2020م, بعد عشرين عاماً من الحرب الضروس بينهما، بعد ما تعهدت طالبان بمحاربة تنظيم داعش, وهكذا جاء الاتفاق ليضع حد للعلاقة الأبوية مع الحكومة الأفغانية التي حماها لعقدين من الزمن ليتخلى الأمريكيون عن هذه الحكومة الأفغانية, وقد جاء التهديد على لسان الرئيس ترامب كأعلى مسؤول في الولايات المتحدة أنه ما لم تقبل الحكومة الأفغانية بشروط المصالحة فستواجه مصيراً مجهولاً بعد الاتفاق مع طالبان، وأنه لن يستمر في حمايتها للأبد، التغير في السياسة الأمريكية يدور في فلك ما يحقق أمنها القومي، ومصالحها الاستراتيجية فحسب[2].

(1) عبدالرزاق الجمل، تراجع القاعدة في اليمن: هجر الايديولوجيا وسط أزمة سياسية، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 1 اكتوبر 2021م، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/15175 .

(2)مشروع السلام في اليمن،**سياسة الولايات المتحدة والصراع المسلح في اليمن**،مرجع سبق ذكره، ص12.

لاشك أن الجانب الأمني، والحرب على الإرهاب أصبحت لدى البعض مدخلاً لسوء استغلال السلطات الحاكمة في كثير من الدول العربية, واليمن إحدى هذه الدول التي أثارت حقيقة علاقة الرئيس الراحل صالح بالحرب على الإرهاب جدلاً واسعاً،حيث أُتخذت ذريعةً لاستجلاب مزيداً من الدعم والمساعدات العسكرية لنظامه, كما وصفها أحد الباحثين الأمريكيين بقوله (أن الحرب على الإرهاب هي الوزة التي تبيض ذهباً لصالح)[1].

- **المساعدات المشروطة:**

ومن هنا يتضح أن أشكال الدعم والمساعدات التي قد تقدمها الولايات المتحدة لبعض الدول يأتي في إطار تمرير المصالح الأمريكية، وفرض شروط الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن مخالفة هذه الشروط والإملاءات يعرض هذه المساعدات للتوقف فوراً، وقد أشار إلى ذلك أحد الباحثين قائلاً : يمكن أن تعطى المساعدات لمعاقبة دولة على سلوك سابق، وعلى سبيل المثال، معاقبة الدول التي لم تساند موقف الولايات المتحدة في عمليات التصويت في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وفي الحقيقة منذ ثمانينيات القرن العشرين تقوم الولايات المتحدة رسمياً بمراقبة عمليات التصويت الحساسة في الأمم المتحدة، وتربط سجلات التصويت بقرار المساعدات الخارجية، وهو مؤشر واضح إلى أن **المساعدات يمكن أن تكون سياسية**، وترسل الولايات المتحدة إلى الدول الأخرى إشارات بأنها تتوقع مستوى معيناً من السلوك المقبول مقابل هذه المساعدات"[2]، وهي جزء مهم من أدوات الهيمنة الأمريكية على مؤسسات الأمم المتحدة، والتي تؤدي في المحصلة النهائية إلى إضعاف سلطات المنظمة الدولية في اتخاذ القرار بحيادية عن هيمنة القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة،

- **توفير السلاح للجماعات الموالية لها** :من الأمور الهامة التي تؤدي إلى استمرار النزاعات والحروب، وتساهم فيه القوى الكبرى في العالم، وهو ما يتعلق **ببيع السلاح وتصديره** إلى مناطق الحروب،

(1) أحمد أمين الشجاع، **بعد الثورة الشعبية.. إيران والحوثيون مراجع ومواجع**، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2012م ، ص188.

(2) اليكس منيتسوكارل دي روين الابن، **،فهم صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**، (دراسة مترجمة)، أبوظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2016م، ص228.

والنزاعات، وبؤر التوتر، والتي تعتبر الدول النامية سوقاً مناسباً لها "فخلال السنوات العشر الماضية بلغت قيمة اتفاقيات نقل الأسلحة إلى الدول النامية نحو60% من مجموع مبيعات الأسلحة في كل أنحاء العالم وحلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في صفقات الأسلحة، تلتها روسيا، ثم فرنسا 2005م"[1]، ولذ لا غرو إذا غابت قضايا العالم الثالث، وبالأخص العرب، وخصوصاً منها حقوق الإنسان عن مسرح الأحداث فهم لا يشكلون أي وزن لدى هذه القوى المتحكمة في مصير العالم، والتي غالباً ما تكيف قرارات الأمم المتحدة حسب مصالح دولها.

ويمكن القول: إن اهتمامات الولايات المتحدة بالحالة الأمنية في اليمن يأتي من زاويا الحرب على الإرهاب، وتأمين خطوط الطاقة الدولية، والتجارة العالمية في باب المندب, وخليج عدن, وما عداها لا يشكل أهمية قصوى في السياسة الخارجية الأمريكية, وأن تحالفاتها متبدلة وغير مستقرة، والبعد الحقيقي الذي يؤخذ بعين الاعتبار هو قدرة هذا الطرف أو ذاك على حماية المصالح الأمريكية, ولا مكان للشرعية الدولية وحقوق الإنسان, وبقية القيم الأمريكية عندما يتعلق الأمر بالمصالح الاقتصادية, والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية, وأن دعمها لهذا الطرف أو ذاك مرهوناً بما يقدمه من خدماتٍ جليلةٍ للبيت الأبيض.

وهذا ما حدث في اليمن بتسليم ملف مكافحة الإهاب للحوثيين المنقلبين على الدولة، والنظام السياسي برمته, وتحييد الجيش اليمني المعني دستورياً بحماية أمن البلاد واستقرارها من مواجهة أي تهديد، ودون مراعاة لما قد يلحق المتجمع اليمني، وجيرانه من اشتعال الحروب الطائفية, التي أحدثت انقساماً مجتمعياً هائلاً يحتاج عشرات السنين لمعالجة أثاره وما ترتب عليه من أضرار شكل واقعاً يكتوي الجميع بنيرانه،وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية لا تقتصر على ما حدث في اليمن، بل يعكسها موقفها من الانقلابات العسكرية في العالم، وغض الطرف عن محاولات خليفة حفتر الرامية لتقويض الدولة الشرعية في ليبيا مثلاً، وهو ذات الموقف من حلفائه الخليجيين الذين يتعرضونلتهديدات إيرانية عبر الأذرع العسكرية في كل من اليمن ولبنان وسوريا والعراق, والوصول إلى

(1) اليكس منيتسوكارل دي روين الابن، **،فهم صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سبق ذكره، ص229.

أطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة لزعزعة الأمن في هذه البلدان, وتهديد مصادر الطاقة في هذه المنطقة الحيوية من العالم[1], بل ظهرت السياسية في أبها صورها عندما اجتاح كورونا كوفيد19العالم، بداية العام 2020م، كيف تحول الأمريكيون إلى قراصنة للسطو على المعدات الطبية الهادفة لمساعدة بعض الدول المنكوبة, وكيف تبخرت روابط حلف الناتو والقيم المدنية المشتركة, والاتحاد الأوربي وغيرها, ولكي يتم التعرف على موقف الدول العظمى من الأزمات والحروب التي تجتاح العالما أشار إليه كتاب فهم السياسة الخارجية الأمريكية تحت عنوان نموذج الفائدة المتوقعة من صنع قرار الحرب" أن الدول لن تذهب إلى الحرب إذا كانت المكاسب المتوخاة أقل من الخسائر المتوقعة, ويختبر صحة هذه النظرية بتطبيقاتها على بيانات من القرنين التاسع عشر والعشرين, ويتوصل إلى دعم قوي يثبت صحة افتراضاته الأساسية مفاده إن عمليات السلوك العقلاني التعويضي موجودة في قلب نموذج نظرية الفائدة المتوقعة في صنع القرار"[2], ومن هنا يلاحظ غياب القيم المدنية, وحقوق الإنسان التي ترفع شعاراً للتدخلات الأجنبية للقوى العظمى في شئون العالم, وتحضر بدلاً عن ذلك قيم رأس المال والأرباح والخسائر, وهو ما لم تجنيه من تدخلاتها في أزمة بالغة التكاليف كالأزمة اليمنية على سبيل المثال.

ينصب تفكير الولايات المتحدة على الحرب على محاربة الإرهاب فقط, وتأتي مواقف الأمم المتحدة، وأكثر دول العالم متطابقة معها في هذا الاتجاه، وإلا كيف نفسر السماح بانزلاق دول إلى الحروب الأهلية, والسقوط السريع بيد جماعات متطرفة وليس لها خبرة سياسية ولا تمتلك برنامج للحكم, كما هو حال اليمن وسوريا والعراق على سبيل المثال لا الحصر، ودون تدخل يحمي الشرعية الدولية في ظل عجز واضح لمؤسسات الأمم المتحدة, والتي أضحت أذرع لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية, في ظل هيمنتها الكاملة على مجلس الأمن وبقية مؤسسات الأمم المتحدة التي تحولت إلى جزء مهم من أدوات

(1)مصطفى زهير الرزاينة، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على المستقبل السياسي لليمن (2011–2015م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر – غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2017، ص 68.

(2) أليكس مينتس وكارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية**، مرجع سبق ذكره، ص102.

الهيمنة الأمريكية[1].

وخلاصة القول في العوامل الخارجية أن ما يجري في اليمن صراعاً دولياً وإقليمياً بامتياز، ولقد أصبحت اليمن بسببه ساحة صراع بين القوى المتنافسة التي ترتكب بحق اليمنيين صنوف من الانتهاكات ترقى إلى جرائم حرب، عجزت معها الأمم المتحدة في محاسبة الضالعين فيها نظراً،لتضارب المصالح التي تخضع لها المؤسسة الدولية، والترهل الذي أصابها،بفعل تقادم هياكلها، ورفضها لعملية الإصلاح، وتحكم القوى الدولية من ناصية القرار فيها.

التدخل الإيراني والامريكي في اليمن ليس الوحيدان بل المتدخلون في الشأن اليمني كُثر، غير أن التدخل الإيراني ووقوفه إلى جانب الانقلاب، هو من فتح الباب واسعاً لكافة التدخلات الخارجية وشرعن أعمالها في البلاد، وقاد إلى تقويض الدولة اليمنية.وكذلك تدخل الولايات المتحدة عبر أدواتها المختلفة كان له دور كبير في المواقف المتباينة من الأزمة اليمنة وهو أيضاً يقف وبشدة خلف مواقف الأمم المتحدة حيال الأزمة اليمنية وأضعف من فاعلية قراراتها بصورة واضحة وحالت دون تحقيق شعاراتها الرامية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين .

ثانيا:المالآت والأثار:

بات من العلوم أن الأزمة اليمنية أزمة مركبة، لها القدرة على تفريخ العديد من الأزمات المماثلة في السوء والضرر،وقد تتفوق على الأزمة الأم،ومن بين تلكالمآلات والآثار المترتبة على الأزمة في اليمن ما يلي[2]:

1- **ظهور عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعودية**، وعدد من الدول أدت إلى تدخل عسكري مباشر على الأرض اليمنية بهدف إعادة الشرعية إلى صنعاء وإسقاط الانقلاب.
2- **إطالة آمد الحرب وتوسع دائرة نطاقها** : فبعد سبع سنوات من الحرب لم يُهزم الانقلاب، ولم يتم استعادة صنعاء، وأصبحت مناطق السعودية في مرمى الصواريخ والمسيرات الإيرانية.

(1) المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، الأمم المتحدة، **دراسة حول مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن، نيويورك**، 2009م، ص 150.

(2) أحمد عجاج، **دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص40.

3- **السيطرة على السواحل اليمنية**:تمكن التحالف العربي من السيطرة على السواحل اليمنية، ابتداء من المهرة، ومروراًبسقطرةوحضرموت الساحل، وشبوة، وسواحل أبين، وباب المندب والمخا حتى الحديدة بما فيها العاصمة المؤقتة عدن عبر حركةانفصالية،تم تدريبها وتسليحها بأحدث الأسلحة برعاية مباشرة من الإمارات العربية المتحدة الدولة الشريك الرئيس في التحالف،وقد وصل عدد هذه القوات الانفصالية بحسب تصريحات رئيس أركان القوات الإماراتية 200 ألف مقاتل.

4- **تحجيم دور الحكومة الشرعية:** قامت الإمارات بمنع الحكومة الشرعية من ممارسة مهامهافي العاصمة المؤقتة عدن، ومنعت السماح للرئيس عبدربه بالعودة لممارسة مهامه وتصدت لطائرته ومنعتها من الهبوط[1].

5- **تغيرالأهداف المعلنة من قبل قوات التحالف:** ظهرت أهداف جديدة لبعض أقطاب التحالف تحت شعارات(حرب الحوثي والإخوان المسلمون والقاعدة)، خلافاً لما نصت عليه أهداف عاصفة الحزم التي جاءت لإعادة الشرعية اليمنية، وقتال الحوثيين المدعومين من إيران، وقد تزايدت حدة القتال التي يشنها الانفصاليون ضد الحكومة الشرعية بدعم، وتخطيط إماراتي أدى الى إجلاء الحكومة عن عدن، والاستيلاء على الوزارات، والمعسكرات، وحتى قصر المعاشيق مقر الرئيس عبدربه أُحتل هو الأخر من قبل الانفصاليين[2]، وتطورت الأمور إلى صدام عسكري تمثل في الهجوم القتالي على القوات الحكومة الشرعية المرابطة في محافظة شبوه في محاولة للاستيلاء على المحافظات الجنوبية بشكل كامل، وحصار مأرب من الشرق والشمال الشرقي، على اعتبار أن مأرب المركز الرئيسي، والمعقل الأخير للحكومة الشرعية، على أن يتزامن ذلك مع هجوم شرس للحوثيين من جهة صرواح غرب مارب لأسقاط المنطقة، لكن تم إفشال المخطط بصمود قوات الجيش الوطني التي استطاعت خلال وقت قياسي طرد القوات الانفصالية، ووصلت القوات الحكومية إلى بوابة العاصمة عدن.

---

(1) أحمد عزالدين، **الخلافات بين الإمارات وحكومة هادي: الأسباب والتداعيات**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2018م.

(2)مبروك ساحلي، 2020م، **التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن**، مجلة دراسات الشرق الأوسط، تصدر عن مركز دراسات الشرق الاوسط، جامعة سكاريا، تركيا، المجلد (12)، العدد (2) ص ص 455-479، ص464.

6- **الخسائر المادية والمعنوية للأزمة:**لاشك أن تدخل الأطراف الخارجية في الأزمة اليمنية تم من أجل خدمة مصالح هذه الاطراف في المقام الأول، حتى لو تقاطعت تلك المصالح مع مصالح الشعب اليمني نفسه،والدليل على ذلك هو أنه حينما أدرك الراعي الإماراتي الانتصارالذي حققته قوات الحكومة الشرعية ضد القوات الانفصالية المدعومة من طرفه ،عمد إلى التدخل المباشر بالطيران الحربي، وقصف قوات الحكومة الشرعية على ابواب مدينة عدنليوقع في لحظات وجيزة مقتل وجرح أكثر من ثلاثمائة ضابط وصف ضابط وجندي، مما شكل خسارة فادحة للجيش الوطني والحكومة الشرعية من حليف غادر، وهو ما أدركته السعودية القائد الأول للتحالف، وعملت على وقف إطلاق النار، وعودة القوات لمواقعها، ومن ثم أطلقت دعوة لحضور مؤتمر الرياض لبحث الموقف المتأزم، وإيجاد حلول، ووجهت الدعوة للمجلس الانتقالي الحامل السياسي للانفصال، والحكومة الشرعية وجهاً لوجهة وبالندية،من أجل التفاوض، وتم توقيع على اتفاق مصالحة بين الطرفين بتاريخ (نوفمبر2019م)، لم يصمد طويلاً.

7- **تدويل الأزمة وخروجها عن النطاق المحلي**، وتدخل عدة أطراف إقليمية ودولية فيها أدى إلى تدويل مطالب الانفصاليين، وطرحها للتداول في أروقة إقليمية وبحضور دولي، وهو ما شجع الانفصاليين على التمرد على مخرجات مؤتمر الرياض الذي قضي بسحب القوات العسكرية للحكومة الشرعية، وقوات المجلس الانتقالي من عدن وعودتها إلى معسكراتها السابقة، وإحلال قوات الأمن بدلاً عنها وقد استثنىالاتفاق قوات اللواء الأول حماية رئاسية وهي قوة تتبع الرئاسة بشكل مباشر ومهمتها حماية قصر الرئيس، وبالإضافة إلى قوة مماثلة للانتقالي،وتسليم الأسلحة الثقيلة للدولة، والقبول بعودة الحكومة والرئيس لممارسة مهامهم الدستورية خلال شهر من التوقيع، وتعيين محافظ، ومدير أمن لمدينة عدن في مدة لا تتجاوز 15يوماً من تاريخ التوقيع، وتشكيل حكومة كفاءات مناصفة بين الطرفين[1]، وقد تعثرت تلك البنود كلها مما فاقم الأزمة، واستغلته الإمارات في تزويد الانفصاليين بكميات هائلة من السلاح ،والذخائر، والعربات المدرعة، والأطقم القتالية، وصاحب ذلك حشد كبير لمواجهة الشرعية في تجاهل كامل للحوثيين المتواجدين على بعد كيلو مترات من العاصمة عدن.

يمارس ذات السلوك مع أبناء المهرة وسقطرة في أقصى شرق اليمن،حيث سعىالتحالف إلى خلق

(1) اتفاق الرياض للمصالحة بين الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، 5نوفمبر، 2019

مليشيات موالية للإمارات، وزرع بذور الفتنه بين السكان، والاستقطابالحاد في صفوفهم وشراء الولاءات[1]، مع العلم أن هذه المناطق لا يوجد بها أي نزاع طائفي ولا مناطقي، وهي مناطق موالية للرئيس هادي وحكومته بامتياز، ولا يوجد تفسيرلهذا السلوك إلا أنه غدر حليف يدعى أنه جاء من أجل الانقاذ،ثم يعود بعدها لقطع ما تبقى من الحبال التي تتشبث بها من أجل النجاة.

وكذلك في الساحل الغربي تدعم دولة الإمارات طارق محمد صالح أحد أقارب الرئيس صالح بإنشاء وتجهيز قوات سماها (حراس الجمهورية)، ومولَت الإمارات هذه القوة، ومدتها بكافة الإمكانات، وسهلت لها الوصول إلى أطراف الحديدة علماً:بأن هذه القوات لا تعترف بقيادةٍللرئيس عبدربه منصور هادي القائد الأعلى للقوات المسلحة، بل تتلقى توجيهاتها من القائد الإماراتي المشرف عليها، وتعمل بمعزل عن الجيش الوطني والحكومة الشرعية، ويترافق مع ذلك محاولة شراء الولاءات بين اليمنيين،وشراء الاراضي،وتمويل عمليات التصفية الجسدية عبر عملاء محليين، وأجانب للمعارضين للدور الإماراتي المشبوه في اليمن، وتمارس الإعدامات بحق المعتقلين في سجونها السرية، والتي قد أشارت إليها العديد من الجهات الحقوقية المحلية والعالمية[2]، وفشل السعودية قائدة التحالف من منع الإمارات من هذا السلوك.

الجدير بالذكر إن ماتم ذكره يعكس جزء من الإشكالات التي ترتبت على نتائج الأزمة في اليمن التي أفرزت أوضاع معقدة ولها قدرة على تفريخ المزيد من الأزمات الجديدة وتكاثرها، وصعوبة وضع الحلول لها فضلاً عنعدم إمكانية السيطرة عليها أوالتحكم في مساراتها[3]، وهذا هو حال الأزمةوما آلت إليه الأوضاع في اليمن عموماً،التي تشهد كل يوم بوادر أزمة جديدة، وتأتي في مقدمة الأزمات في اليمن أزمة الانقلاب، وتقويض الدولة فهي السبب الرئيس في تعدد الازمات وتنوعها،والناتجة عن التدخل الإيراني السافر الداعم للانقلاب الطائفي السلالي في اليمن بقوة ومساندة صالح، قبل مقتله، والدور المشبوه

(1) عادل دشيلة، وآخرون،**قراءات في الأزمة اليمنية**، اسطنبول، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، 2020م، ص84.

(2) المحرر، طارق صالح في مهمة معقدة، موقع الموقع بوست نت، 15 مايو 2018م، 30634https://almawqeapost.net/news/

(3) عادل دشيلة، وآخرون،**قراءات في الأزمة اليمنية**،مرجع سبق ذكره، ص85.

للأمم المتحدة في كثير من الاحداث التي تمر بها البلاد، ويأتي الضعف القيادي للرئيس هادي، والذي يمثل البيئة الخصبة لنشوء الكثير من الأزمات البسيطة، والتي تكون قابلة للحل، لكن تجاهلها أو استثمارها سياسياً أو تركها لعامل الزمن يحولها إلى مشكلات كبرى يصعب معالجتها،فأزمة اليمن قيادية بامتياز، وإلى ذلك أشارت الباحثة الأمريكية من أصل يمني أن ضعف شخصية الرئيس هادي، وتحول السعودية إلى وسيط من أهم الأسباب التي فاقمت الأزمة اليمنية[1]، وهي حقيقة أشار إليها السفير البريطاني في اليمن عندما قال: أن الأزمات المتلاحقة في اليمن، وليبيا، وسوريا، ومصر تعود إلى ضعف القيادة، وهي صفة عامة في البلدان العربية[2].

ومما سبق يتضح أن مستقبل الأزمة اليمنية مرشح للتطور نحو الأسواء لأنهمرهون بالإرادات الدولية والإقليمية، ومنها صراع النفوذ بين إيران والسعودية، وارتباط ذلك بالبرنامج النووي الإيراني، والصراع على النفوذ في سوريا ولبنان، ولايغيب العامل الدولي خصوصاً في ظل إرهاصات الصراع الأمريكي الصيني القادم،وسياسة المحاور والاستقطاب التي تتبعها القوى الكبرى في المنطقة العربية،وأن ظهر تغير في إدارة الديمقراطيين الجديدة في تحريك ملف القضية اليمنية، وإيلاء الملف الإنساني بعض الاهتمام،وتحديد مبعوث أمريكي خاص باليمن؛ لكنها لم ترق إلى ممارسة نفوذ حقيقية ضد استمرار حروب الحوثيين العبثية علي اليمنيين،وبالأخص الهجوم على مأرب وإطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة والألغام التي تفتك بالمدنيين ممايعني أن الحرب في اليمن وتداعياتها اليومية أصبحت قضية منسية لدى الفاعلين الدوليين، وتخضع للمصالح الاقليمية والدولية [3].

ثالثا: مظاهر الأزمة وإنعكاساتها

مثلما كانت للأزمة آثار فإن لها مظاهر على أرض الواقع وتداعياتاستثنائية في جوهرها، ولها

(1) ندوى الدوسري، باحثة أمريكية من أصل يمني مقيمة بواشنطن، في مقابلة مع قناة المهرية اليمنية، 2020/5/17م، https://www.youtube.com/watch?v=rU9Y-JrNqu2

(2)مقابلة السفير البريطاني في اليمن، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة، 2020/5/17م، https://www.youtube.com/watch?v=WRI9QPSGPM7

(3) محمد علي السقاف، مقال رأي، نهاية حرب اليمن هل من بوادر انفراج، الشرق الأوسط العدد 15492 الثلاثاء 16رمضان 1442هـ27 أبريل 2021م.

تسلسل طبيعي ناتج عن مقدمات خطأ أفضت إلى نتائج كارثية ابتداء من التمسك بالسلطة والاستفراد بها 33عاماً،والشروع في تورث الحكم، وتعطيل المؤسسات الديمقراطية، وجعل منها ديكور يزين وجه الحاكم، وطريقة النظام في التعامل مع بدايات المطالب الحقوقية في الجنوب، وحسم الحروب الست بين الدولة والمتمردين الحوثيين حيث يخرج المتمردون من كل جولة حرب وهم أشد بأساً وأكثر عتاداً وعدة، وفي الجانب الآخر يتم تدمير الجيش، والقادة المعترضين على مشروع التوريث، وانتهاء بتسليم كافة مقدرات البلاد للمتمردين لأسقاط الدولة اليمنية يوم 21سبتمبر 2014م.

ومن أهم الآثار والنتائج إعلان عاصفة الحزم في 25مارس 2015م،لأسابيع قليلة، وفجأة تتحول إلى إعادة الأمل والتي لم ينتج عنها عودة الشرعية إلى صنعاء ولم تهزم الحوثيين[1]، وهو سيناريو يشبه سيناريوهات الحروب الست بسبب المواقف المتأرجحة للمملكة العربية السعودية، والانشغال في التفكير في سؤال ماذا لو تم هزيمة الحوثي؟

ومن أبرز مظاهر وآثار الأزمة:

- **توظيف الدعم والمنح في شراء الأسلحة وتنامي نسبة الفقر:**

على الرغم من تردي الأوضاع الاقتصادية والتنموية في الجمهورية اليمنية؛ لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، إلا أن العمل الإنساني لم يولى اهتماماً دولياً إلا بعد أزمة 2011م وما لحقها من تدهور حادٍ في جميع المؤشرات الإنسانية، خلال الفترة الانتقالية طال هذا التدني كافة المجالات الإنسانية، وارتفع عدد الذين هم بحاجة ماسة للمساعدات للتدخل الإنساني العاجل، وعلى الرغم من أن العمل الإنساني قد كسب شيء من الزخم والتنظيم، وأصبح من ضمن أولويات الدول المانحة، وتكوين المنسقية العليا للشؤون الإنسانية من قبل الحكومة والتي أطلقت عدداً من خطط الطوارئ

(1) محمد حسين علي القاسم، الأزمة اليمنية أسبابها وابعادها، بحث علمي منشور، 2015ـ 2020م، المركز الديمقراطي العربي 13سبتمبر 2021م.

في اليمن بالتعاون مع الشركاء الدوليين وعلى رأسهم الأمم المتحدة[1]؛ إلا أن البيروقراطية والعجز والفساد في أجهزة الأمم المتحدة، وضعف الحكومة اليمنية؛ كان العامل الرئيس في تعثر هذه الخطط، وتسبب في حجب الأموال ومنعها من الوصول إلى مستحقيها.

يعبث الحوثيون وبمباركة الأمم المتحدة بأموال المساعدات الإنسانية، واستغلالها في إلحاق مزيد من الضرر بالسكان والثراء على حساب ملايين الجوعى وشراء السلاح والألغام التي تفتك بالعشرات يومياً، والتخلي تماماً عن مهام وواجبات الدولة من حيث انعدام المرتبات والتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، وغيرها من مسؤوليات الدولة، يحدث هذا في الوقت الذي يعرض بعض اليمنيين أولادهم للبيع أو أجزاء من أعضائهم لمواجهة الأحوال الاقتصادية المتدهورة في مناطق تواجد سيطرة الحوثيين للبقاء علي قيد الحياة وقد رصدت صحيفة الشرق الأوسط عن مصادر محلية في محافظة ذمار إقدام مواطن على بيع طفلة الرضيع بمبلغ زهيد لا يتجاوز(1500) دولار أمريكي لتغطية حاجات أسرته الضرورية من مطعم، ومشرب، وملبس وأفادت الصحيفة أن المواطن(م ح ع) أقدم على بيع رضيعه أسامه البالغ من العمر سته أشهر لامرأة مجهولة لا يعرف عنها شيئا،كما لجأ شاب عشريني من سكان حي مذبح بالعاصمة صنعاء إلى عرض إحدى كليتيه للبيع ويدعى (ص ى) من خلال إعلان طبعه هو بنفسه، وألصقه بجدران الشوارع، بهدف توفير مصاريف لأسرته التي باتت تحت شبح المجاعة وانعدام أي دخل وهذه الحالتين بمثابة نماذج وما خفي كان أعظم[2].

- **تزايد أعداد العاطلين:**

كما أن هناك أمر بالغ الأهمية حيث يتم توجيه المساعدات الإنسانية نحو الحلول الطارئة التي تنتهي دون حصول تغير إيجابي في الحالة الاقتصادية للسكان، ولا تساهم في الحد من الفقر، بل

(1) جبر جبر ناصر الذهب،**دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية (خلال الفترة من 2011- 2016م)**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الإقليمية والدولية، الرياض، 2018م، ص120.

(2) المحرر، في عهد الحوثي يمنيون يعرضون أطفالهم واعضاءهم للبيع، موقع مارب برس نت، 1 ديسمبر 2019م، .html6590770https://sahafaa.net/show

العكس من ذلك زادت من أعداد العاطلين الذين يمكثون الساعات الطوال، بل الأيام أمام مقرات هذه المنظمات كي تجود عليهم ببعض المواد الإيوائية والغذائية المنتهية الصلاحية أحياناً، ولو أنه تم توجيه هذه الأموال لمساعدة السكان في تعلم المهن واحتراف الأعمال التي من خلالها تُساهم في حفظ كرامة المواطن بتوفير فرص عمل له ولأسرته التي يستطيع من خلالها يفي بواجباته الأسرية من جهة، ومن جهة أخرى تتسع مساحة المنتجتين، وهكذا يتم القضاء على الفقر والفراغ الناتجان عن النزوح الذي غالباً ما تكون نتائجه كارثية، وعظيمة على الفرد والمجتمع.

- **ظهور وتنامي مظاهر اقتصاد الحرب.**

ومما يجب أن يعلم بالضرورة أنه في الغالب هذه المواد تأخذ طريقها إلى السوق السوداء لتُباع بثمن بخس عبر مشرفي المناطق، وبالتعاون مع العديد من هذه المنظمات مما يخلق نشاطاً اقتصادياً موازياً، أو ما يسمي باقتصاد الحرب الذي يستفيد منه أمراء الحرب، ونتيجة لهذا السلوك من قبل هذه المنظمات، وصل الحال باليمنيين الاستنجاد بمواقد الفحم، ولم تمنع مليارات الدولارات من المساعدات من تهاوي العملة الوطنية، والارتفاع الجنوني لأسعار المواد الغذائية والوقود، وزيادة معدلات البطالة، وتجنيد الأطفال، وتفشي تجارة المخدرات، والتحلل الخلقي الذي لم يشهده المجتمع اليمني خلال تاريخه الطويل[1].

- **تقوية شوكة الحوثيين.**

السياسات السابقة، وفشل الأمم المتحدة في إدارة الملف الإنساني في اليمن، وتوجيه الدعم للمليشيات الحوثية بدلاً عن توجهه للشعب بجانب دعم الحوثي من قبل الأمم المتحدة؛ واضح من خلال المواقف السياسية المؤيدة لسلطة الأمر الواقع في العاصمة صنعاء، والمناطق الخاضعة لسيطرته، والدعم اللامحدود بالتمويلات المالية، والمساعدات الإنسانية، والمعونات الإغاثية المقدمة من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في اليمن، وتتم بتواطؤ وتسهيل ومساندة مباشرة من موظفي

(1) المحرر، معونات دولية، معونات غذائية دولية للبيع في اليمن . قصور أم احتياج أم تجارة منظمة؟ موقع أكاديمية DW، 19 ديسمبر 2018م، https://www.dw.com/ar/a-46750720

الأمم المتحدة في مكاتبها بصنعاء، وجنيف، ونيويورك، وأبرزهم مسؤول مكتب الأمم المتحدة بصنعاء للشئون الإنسانية ستيفن روبيت، ومستشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة روحي أفغاني فلسطيني الجنسيةكل ذلك أدى إلى تقوية شوكة الحوثيين، ومن ثم إضعاف الجانب الآخر المعارض كما زاد من معاناة الشعب اليمني.ترتب على ذلك لكل ذلك إنهارت العملة المحلية[1].

نخلص من ذلك إلى إن معونات الغذاء ليس لها تأثير إيجابي على القطاعات الإنتاجية، وكان الأفضل لو تم توجيه هذه المبالغ لدعم الاقتصاد، ودفع الرواتب لموظفي الخدمة المدنية.

إتفق كل من خبير التنمية أحمد المبارك والاقتصادي كليب على القول بأنه : "لو تم تخصيص 10% من المبالغ المخصصة للإغاثة لتوجيها نحو التنمية لتم تعويض جزء معقول مما دمرته الحرب، وبدأت مرحلة التعافي الاقتصادي، وتم الحد من انهيار العملة"[2].

- **تزايد أعداد الجرحى والمعاقين:**

يعتبر تزايد أعداد الجرحى، والمعاقين أحدى النتائج مآسي الحرب اليمنية التي فاقمت المعاناة على أسرهم بشكل كبير في ظل ظروف معيشية قاهرة,وخدمات طبية وصحية متدنية؛ نتيجة الانقلاب على مؤسسات الدولة,ورغم ذلك فقد استغلت المليشيا كافة المرافق الصحية- العامة والأهلية والخاصة المتميزة بما في ذلك مستشفيات العاصمة[3] لتوفير الرعاية لمنتسبي وداعمي الجماعة، بينما حُرم الآخرون من تلك الخدمات، ولقد تكفلت بعض دول التحالف بعلاج بعض المصابين خارج اليمن.

ومنبين أبرز مظاهر الأزمة أيضا ما يلي :

1. النزوح الكبير وبشكل رئيس للنساء والشباب في سن العمل وكذلك الأطفال.

---

(1) منصور أحمد وابتهال محمد، صحيفة 26 سبتمبر، الصادرة عن التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع اليمنية، 12مايو2017م.

(2) فاروق الكمالي، فساد المساعدات الإنسانية... زيادة الفقر رغم منح اليمن 20 مليار دولار، موقع العربي الجديد، 22 مارس 2019م، https://cutt.us/cozhx .

(3) وزارة التخطيط والتعاون الدولي،**تكلفة الحرب في اليمن**، نشرة المستجدات الإقتصادية والإجتماعية، تصدر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، صنعاء، العدد(25)، 2017م.

2. . انهيار الخدمات وتوقف سبل العيش.
3. انهيار العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، وتعاظم اقتصاد الحرب.
4. الانخفاض الهائل في مستوى العمالة من مستويات هي في الأصل شديدة الانخفاض، وتحديداً في صنعاء والحديدة المنطقتان اللتان لا يزال القصف فيهما مستمراً، كذلك كانت أشد القطاعات تضرراً هي تلك التي توظف الغالبية من الناس وخصوصاً قطاعي الخدمات والزراعة.
5. تأثر بعض الفئات بصورة أكبر من غيرها وهي النساء والشباب والعاملين لحسابهم الخاص.
6. . توقف كافة الصادرات ودخل الاقتصاد مرحلة متقدمة من انكماش وانقطاع الرواتب
7. تمزق النسيج الاجتماعي، وتراجع القيم الاخلاقية في المجتمع اليمني.
8. تجنيد الأطفال[1].
9. تفشي الأمراض والاوبئة.
10. انهيار الخدمات الصحية والخدمات العامة.
11. إنعدام الأمن وإنتشار المليشيات المسلحة.
12. توقف عملية التنمية نتيجة وتخريب المنشآت الوطنية.
13. غياب الدولة.

هذه المآلات الخطيرة كانت بالغة التأثير على اليمن أرضاً وإنساناً حاضراً ومستقبلاً.وقد أظهر الرئيس هادي فيما بعد عجزاً هائلاً في إدارة البلاد طوال سنوات الأزمة والحرب، وتمثلت نقاط ضعفه في اغترابه الدائم، وإدارته البلاد من قصور الرياض، والتي يطل منها على اليمنيين عبر الإعلام الرسمي من خلال المناسبات الوطنية والدينية، وهذا الاغتراب أحد الأسباب التي أدت إلى تفاقم أزمات البلاد وتعددها، وكانت أهم مداخل مطامع القوى الإقليمية التي تعبث بأمن الوطن واستقراره.

(1) الجهاز المركزي للاحصاء، **تقييم الأضرار والاحتياجات أثرا لأزمة على التوظيف وسوق العمل في اليمن**،اليمن، مكتب منظمة العمل الدولية، ط1، 2016م، ص15.

الفصل الثالث: الدور الإنساني والسياسي للأمم المتحدة في اليمن.

المبحث الأول:الدور الإنساني للأمم المتحدة في اليمن.

المبحث الثاني: الدور السياسي للأمم المتحدة في اليمن.

الفصل الثالث: الدور الإنساني والسياسي للأمم المتحدة في اليمن.

المبحث الأول: الدور الإنساني للأمم المتحدة في اليمن:

تتواجد الأمم المتحدة في اليمن منذ عام 1963م، وهي حاضرة في كثيرٍ من مراحل التاريخ اليمني، وخصوصاً واليمن إحدى الدول الأعضاء للمنظمة الأممية إنضمت إليها منذ مراحل مبكرة، إنضمت إليها في 30 سبتمبر 1947م، وقدمت الأمم المتحدة في اليمن العديد من الجهود الإنسانية[1]، والسياسية، والعسكرية، والأمنية، والحقوقية كما سيأتي لاحقاً، يخصص هذا المبحث لاستعراض أبرز مساهمات الأمم المتحدة المتعلقة بالجانب الإنساني، والتي تجعل من تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها غرضاً رئيسياً وتوجيهياً ومبدأ أساسياً للمنظمة " يؤكد ذلك الاتجاه الاهتمام بالنص على حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة وذكره في أكثر من موضع " فقد ورد مصطلح حقوق الإنسان سبع مرات في ميثاق الأمم المتحدة التأسيسي، وفي عام 1848م، دخل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مجال القانون الدوليونص على ذلك في ديباجته ومنذ ذلك الحين لم تزل المنظمة تعمل على حماية تلك الحقوق من خلال صك قوانين وأنشطة ميدانية"، وأول هذه الحقوق حق الحياة المتمثل في مساعدة الناس في أوقات الكوارث والأزمات والحروب[2].

وجهت الأمم المتحدة نداءاتها المتكررة إلى إغاثة الشعب اليمني ودعوتها للمؤسسات والدول الأعضاء الى المساهمة في هذا الشأن، وذلك من خلال عدد الآليات والأدوات خصص هذا الفصل لتناول تلك الآليات والعقبات التي اعترضت تنفيذها ثم تقديم تقييم لتلك الأدوات ومدى فاعليتها .

أولاً : أدوات وآليات الأمم المتحدة في الجانب الإنساني في اليمن:

تعددت أدوات وآليات التدخل في الجانب الإنساني من الأمم المتحدة وأبرز تلك الأدوات هي:

1. **رعاية خطط الاستجابة الإنسانية الطارئة لليمن**
2. **التنسيق والإشراف على المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن .**

---

(1) مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن.

(2) علاء عبد الحميد عبد الكريم، **دور الامم المتحدة في تسوية الأزمة السورية**،مرجع سبق ذكره، ص150.

3.التدخلات الصحية ومجابهة الأوبئة .

1. رعاية خطط الاستجابة الإنسانية الطارئة لليمن:

أعدت الأمم المتحدة عدداً من خطط الاستجابة الطارئة لمعالجة الأوضاع الإنسانية المتدهورة نتيجة الانقلاب على مؤسسات الدولة، والحرب التي فرضتها الحركة الحوثية على الشعب اليمني، والتي نتج عنها ملايين النازحين والمشردين، وألاف الجرحى والقتلى، وما صاحب ذلك من دمار هائل في البينة التحتية الضعيفة أصلاً. تقدم الدراسة موجزاً عنها في الفترة من(2012م إلى 2016م)، مع إيراد المبالغ المرصودة من قبل المجتمع الدولي، ومعرفة حقيقة المبالغ التي تم الوفاء بها مما تم رصده، كما سنتناول بالتفصيل خطتي الاستجابة الإنسانية للعامين 2018م و2019م لأهميتهما لمساعدة السكان المتضررين من الحرب والأزمة للبقاء على قيد الحياة وسيتم التعريج على تعثر خطة الاستجابة للعام2020م.

ولقد أطلقت الأمم المتحدة نداءات عديدة لمساعدة الشعب اليمنوتقديم الدعم اللازم له والذي يتناسب مع حجم الأزمة وما خلفته ومازالت تخلفه الحرب من خسائر ،ولقد جاءت على النحو التالي[1]:

– خطة الاستجابة الإنسانية 2012م، ورصد لها تمويل يقدر بمبلغ 585 مليون دولار أمريكي ولكن ما تم توفيره فعلياً منها هو 343 مليون دولار أمريكي ما يعادل بنسبة 58%.

– خطة الاستجابة الإنسانية 2013م، وتقدر 702 مليون دولار أمريكي، وما تم توفيره 365 مليون دولار أمريكي، ونفذ منها ما نسبته 51%.

– خطة الاستجابة الإنسانية 2014م، وتقدر 595 بمليون دولار أمريكي، وما نُفذ منها 290 مليون دولار أمريكي ما نسبته 49%.

– خطة الاستجابة الإنسانية 2015م، وتقدر 1600 دولار أمريكي، وما تم توفيره منها 775 مليون دولار أمريكي ما نسبته 49%.

(1) مكتب تنسيق الشئون الانسانية باليمن (OCHA)، الأمم المتحدة، تخطيط الاستجابة، الموقع الالكتروني لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2021م، https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen .

– خطة الاستجابة الإنسانية 2016م، وتقدر 1630 بمليون دولار أمريكي، وما تم تنفيذه منها 980 مليون دولار أمريكي ما نسبته 60%.

– خطة الإستجابة 2017م تقدر ب2.3مليار دولار أمريكي مول المجتمع الدولي منها 70.5%.

- خطة الإستجابة 2018م م تقدر ب2.96مليار دولار أمريكي .

- خطة الإستجابة 2019م م تقدر 4.2مليار دولار أمريكي .

- خطة الإستجابة 2020م م تقدر 3.38مليار دولار أمريكي ، وما تم جمعه منها 1.70 مليار أمريكي بنسبة 50%.

حصيلة النداءات المتكررة التي قدمتها الأمم المتحدة خلال خمس سنوات من (2012-2016م) من الدعم المقدم عبر تلك النداءات لم يتجاوز مبلغ (2753) بنسبة تقدر ب54.3% من جملة المبلغ الكلي الذي تم رصده والذي قدر بما قيمته (5112) مليار دولار أمريكي ، على الرغم من التطورات الميدانية التي شهدتها الفترة من (أكتوبر 2015 - ديسمبر 2017م) في مسار تطور الأزمة اليمنية حيث ارتفعت وتيرة أعمال العنف التي اشتملت على شن غارات جوية و ضربات وتفجيرات إنتحارية راح ضحيتها عدد من القتلى والجرحى[1]. تم تدمير أكبر ميناء في اليمن "ميناء الحديدة "، وهو من أهم المرافق التي يعتمد عليها في تدفق الدواء والغذاء والوقود، والذي تم تدمير بنيته التحتية بسبب تحصن الحوثيون بداخله، بجانب حصار مدينة تعز ومنع وصول المساعدات إليها بعد تعرضها لهجوم صاروخي واستهداف متكرر، وانتهت الأحداث إلى مقتل الرئيس صالح وتعرض الموالين له لأضرار مادية وبشرية ومعنوية كبيرة ثم أغلق التحالف الأجواء اليمنية براً، وبحراً،

(1) الأمم المتحدة، **خطة الإستجابة الإنسانية 2021م**، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باليمن، صنعاء، 2021م، ص11.

وجواً رداً على صاروخ حوثي باتجاه الرياض[1] في نوفمبر2017م ، ثم تفاقم الأمر من خلال الأضرار التي خلفتها الأعاصير والفيضانات العارمة التي ضربت الساحل الجنوبي في نوفمبر 2015م، وجزيرة سقطرة وعلى الرغم من **كل تلك الأحداث المتلاحقة التي دفعت بالأمم المتحدة إلى إعلان** توصيفاً جديداً للأزمةفي الأول من يوليو 2015م تعتبر بموجبه اليمن حالة طارئة من المستوى الثالث ،إلا أن خطط الاستجابة لم ترق لمستوى الأحداث الجارية في البلاد ولم يتم تنفيذ إلا القليل منها ، وما تم تنفيذه اقتصر فقط على مناطق سيطرة الحوثي، الأمر الذي يؤكد أن الإعلان من قبل الأمم المتحدة عن أرقام المساعدات الدولية المشار إليها أعلاه، ماهو إلا عمل دعائي إعلامي اقتضاه إلتزامها المهني والظروف الحاصلة في اليمن دون أن يواكب ذلك إلتزام حقيقي من قبل الأمم المتحدة يتناسب مع طبيعة الأزمة والخسائر الفادحة.

خطة الاستجابة الطارئة 2017 م

هي خطة محدودة أصلاً ويعود الفضل في نجاحها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن، والذي قدم دعماً للمنشآت الصحية، وساهم في برامج الحماية ومساعدة النساء اللاتي يواجهن العنف، وهو الأخر يزاول عمله في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين ولم يتجاوزها[2].

خطة استجابة 2018م- 2019م.

وبشيء من التفصيل تستعرض الدراسة خطتي الاستجابة للعامين 2018م و2019م، لما تتميز به من الشمول والواقعية عن بقية خطط الطوارئ السابقة.

أولا: خطة الاستجابة الطارئة 2018م

وهي خطة صدرت عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ولها أبعاد إنسانية متعددة، ويأتي في المقدمة منها التركيز بوضوح على الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً للمتضررين من

(1) المحرر، السعودية تسقط صاروخ سكود أطلقة الحوثيون لأول مرة، موقع بي بي سي نيوز نت، 6 يونيو 2015م، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/06/150606_yemen_scud .

(2) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باليمن، الامم المتحدة، خطة الاستجابة الانسانية لليمن 2017م، صنعاء، 2017م، ص 6.

الأحداث. وذلك بعد أن قدمت توصيف دقيق للأزمة جاء متطابقاً مع الوقائع والأحداث في اليمن حتى ولو لم يسميها بأسمائها القانونية وتحديد المسؤولية المترتبة عليها وفق ما تفتضيه الأعراف الدولية، حيث وصفت الأزمة اليمنية الأكبر على مستوى العالم مع احتفاظها بالخط الزمنى وأحداثه المهمة خلال مراحلها السابقة. كما ركزت أيضاً على القضايا الرئيسية الأربع: وهي حماية المدنيين ،وانهيار الخدمات الاساسية والمؤسسات ، الاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة وانهيار توفير سبل العيش[1].

وبناء على ذلك وضعت أربعة أهداف تركز عليها وفي مقدمتها التركيز على الحياة، واستمرارها قبل كل شيء وذلك عبر[2]:

1- تقديم المساعدة المنقذة للأرواح والأشخاص الأشد ضعفاً في اليمن من خلال استجابة فعالة وموجهة حيث تحتاج أعداد متزايدة من السكان في اليمن إلى المساعدات الإنسانية لضمان بقائهم على قيد الحياة، يظهر ذلك من الارتفاع الكبير في مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية الحاد، ونقص المياه النظيفة، والنزوح وتدهور الخدمات الصحية عام 2018م، سيظل الهدف الرئيسي للشركاء لتوفير المساعدات المنقذة للحياة.

2 - ضمان أن تعزز جميع المساعدات حماية وسلامة وكرامة كل الأشخاص المتضررين، وأن تقدم بصورة عادلة للرجال والنساء والفتيان والفتيات.

" أدى اشتداد وتيرة النزاع والانتهاكات للقانون الدولي إلى نشوء احتياجات كبيرة متعلقة بالحماية، وخاصة للنساء، والأطفال، والنازحين، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يؤكد أهمية تعزيز الجهود لحماية المدنيين.

تعزز المساعدات سلامة وكرامة أولئك الذين تقدم من أجلهم المساعدات، ويتاح لجميع الأشخاص من الرجال والنساء والفتيان والفتيات من جميع الفئات السكانية أمكانية الوصول المتكافئ إلى المساعدات استناداً إلى احتياجاتهم، ويقوم الشركاء تظمين تحليل أنواع الحماية، والنوع الاجتماعي

(1) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باليمن، الامم المتحدة، خطة الاستجابة الانسانية لليمن 2018م، صنعاء، 2018م، ص 8.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 12.

جميع قطاعات الاستجابة بما يتماشى مع خطط الفريق القطري الإنساني المتعلقة بالحماية، والنوع الاجتماعي"[1].

3- دعم المؤسسات الضرورية للأعمال الإنسانية العاجلة، وتعزيز كسب العيش والقدرة على الصمود، والحفاظ على الخدمات.

"يقوم الشركاء بتعزيز الدعم الذي يستهدف الخدمات العامة الرئيسية، ويقدمون الحد الأدنى من حزم المساعدات لتكملة استمرار هذه الخدمات الأساسية، ومنع المزيد من الانهيار،- وأيضاً- يتم تعزيز التركيز على دعم فرص الوصول إلى سبل كسب العيش، وعمليات الانعاش الاقتصادي، وإعادة تأهيل الأصول المجتمعية، وإعادة ادماج السكان النازحين، والعائدين من أجل استعادة الإعتماد على الذات والحد بأقصى قدر من آلية التكيف السلبية".

4- الاهتمام بالمجالات المحورية الرئيسية بتقديم استجابة إنسانية مبدئة، ومتكاملة، ومنسقة وشاملة تكون مسؤولة أمام الأشخاص الأشد ضعفاً في اليمن، وتناصرهم بشكل فعال مع تعزيز مشاركة الشركاء الوطنيين.

"تعزز الاستجابة الإنسانية في عام 2018م الطرق الكاملة المتعددة القطاعات، وتقترب من الأشخاص المتضررين للمرة الأولى كما تقدم خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن 2018م استجابة متعددة القطاعات بشأن مجالات محورية رئيسية للوقاية من المجاعة والكوليرا فضلاً عن الاستجابة الشاملة للنازحين داخلياً/ العائدين/ المجتمعات المستضيفة، بالإضافة إلى خطط الاستجابة لكل مجموعة، ويعزز الشركاء التنسيق عن طريق حضور الموظفين في المراكز الميدانية، واتخاذ القرارات من المراكز الميدانية، ومن خلال المحافظة على النجاحات التي تحقق في العامين الماضيين والبناء عليها ،على أن يتم بذل جهود مكثفة لبناء قدرات الشركاء الوطنيين، وتعزيز مشاركتهم لضمان تغطية أوسع

(1) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باليمن، الامم المتحدة، خطة الاستجابة الانسانية لليمن 2018م، مرجع سبق ذكره، ص13.

واستدامة جهود الاستجابة"[1].

وقد رصدت خطة الاستجابة الإنسانية 2018م، أرقام مهمة توضح حجم المعاناة الأرقام الكبيرة التي لم تغطيها خطط الطوارئ المتعددة' وهي كالتالي[2]:

إجمالي الأشخاص ذوي الاحتياج 22.2 مليون[3].

إجمالي الأشخاص ذوي الاحتياج الشديد 11.3 مليون.

الأشخاص المستهدفين 13.1مليون (نساء، فتيان، فتيات، رجال).

تكلفة الاحتياجات بالدولار الأمريكي 2.96 مليار دولار.

كما استعرضت الخطة توصيف قاسي للأزمة اليمنية في عامها الثالث التي اعتبرتها من أكبر أزمات الحماية الدولية، وتسببت في إلحاق الضرر الجسيم بالمدنيين، والمؤسسات والبنية التحتية، وغيرها من الأمور التي تعبر عن انتهاك القانون الدولي الإنساني حيث أبلغت المراكز الصحية العاملة حتى أواخر ديسمبر2017م، عن (9245) حالةً وفاة متصلة بالنزاع، وإصابة أكثر من (52807) شخصاً مما يعني مقتل وإصابة 60 شخصاً يومياً في المتوسط خلال السنتين والنصف الماضية، وقد اضطر أكثر من ثلاثة ملايين مواطن للهروب من ديارهم عند اشتداد النزاع؛ حيث أدى النزاع والتدهور الاقتصادي الشديد وانهيار الخدمات العامة الأساسية إلي إلحاق خسائر هائلة بالسكان المدنيين، وأدى إلى مزيد من الضعف نتيجة انهيار مؤسسات الدولة، وبالتالي أدى إلى بروز العديد من المهددات[4] والتي باتت تشكل خطراً محدقاً بالمجتمع اليمني بمختلف شرائحه في ظل غياب الدولة واشتداد الحرب والتي تتلخص في كيفية وآلية حماية المدنيين ،انهيار الخدمات الأساسية والمؤسسات وإنهيار سبل العيش .

كما أشارت الخطة إلى الأشخاص المحتاجين كالتالي:

---

(1) الامم المتحدة، خلاصة مترجمة لمشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن، البنك الدولي، برنامج الامم المتحدة الانمائي حول العالم،2017م.

(2) خطة الاستجابة الإنسانية، 2018م، مرجع سبق ذكره، ص12.

(3) وكالة التنمية الاميريكية (USAID)، **اليمن – حالة طوارئ معقدة**، صحيفة الوقائع، العدد (6) للعام 2018م.

(4) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالة الطوارئ في اليمن، 9 فبراير 2018م.

- في العام 2015م بلغ عدد المحتاجين 15,9 مليون نسمة.
- في العام 2017م بلغ عدد المحتاجين 18,8 مليون نسمة
- في العام 2018م بلغ عدد المحتاجين 22,2 مليون نسمة.[1]

خطة الاستجابة الإنسانية فبراير 2019م.

اعترفت الأمم المتحدة بأن الأزمة اليمنية هي الأسوأ على مستوى العالم، موضحة أنه بعد أربع سنوات من الحرب أصبح الاقتصاد منهار، والبنية التحتية الضعيفة منهارة، وبات ملايين اليمنيين أشد جوعاً وأكثر فقراً ومرضاً وضعفاً، مما كانوا عليه قبل سنة، وأوردت أرقام كالتالي تأكيداً إلى ما ذهبت إليه:

24 مليون شخص وأكثر من 80% من السكان بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدة،

14.4 مليون في عوز شديد بما يزيد على العام السابق بزيادة 2 مليون نسمة.

6 ملايين من النساء والفتيات في سن الانجاب (من 15-49) في حاجة إلى الدعم بسبب النقص الحاصل في المواد الغذائية، وتعاني أكثر من مليون امرأة حامل من سوء التغذية، وهن معرضات لإنجاب أطفال غير مكتملي النمو مع احتمال إصابة 114 ألف امرأة بمضاعفات أثناء الولادة[2].

نحو نصف المنشآت الصحية لا تعمل ولا تقدم سوى ثلث تلك المنشآت العاملة خدمات الصحة للإنجابية بسبب نقص العاملين، وعدم توفر المستلزمات الطبية، وعجز الدولة عن تكاليف التشغيل، ولم يتلقى العاملون فيها مستحقاتهم المالية، مما جعل بعضهم يهاجر خارج اليمن للحصول على لقمة العيش، ولم يتبقى سوى 10 عاملين صحيين لكل 10000 شخصاً، وهو ما يعد أقل من الحد الأدنى الذى تضعه منظمة الصحة العالمية، كما أوضحت الخطة أن 19.7مليوناً يفتقرون للخدمات الصحية،3.3 مليوناً نازحاً، 14،4 مليوناً يحتاجون حمايةً، و20 مليوناً يعانون من انعدام الأمن

(1) جبر جبر ناصر الذهب، **دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية (خلال الفترة من 2011- 2016م)**، مرجع سبق ذكره، ص126.

(2) جول غنتر وسمية بخش، حرب طاحنة وخدمات صحية معدومة موقع بي بي سي نيوز عربية، 14 اكتوبر 2016م، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/161012_yemen_health_feature

الغذائي، 48% من النساء أُمّيات، 120000 من النساء المستهدفات معرضات للعنف 37% من المنشآت الطبية تعرضت للأضرار بسبب النزاع[1].

هنالك إنجازات متواضعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن وفق هذه الخطة، وتتعلق هذه الإنجازات بتلبية بعض الاحتياجات للنساء والفتيات اللائي يواجهن إشكالاً متعددة من العنف، وقد وسع الصندوق نشاطه لتغطية عمليات نطاقه الإنساني، ورفع عدد المنشآت التي يدعمها من 133 منشأة صحية الى 235 منشأة عام 2018م، مما زاد من مستويات الحماية وحول هذه النشاطات تم تسجيل الأرقام التالية:

163عيادة قبالة منزلية تم تأسيسها،235 مرفقاً صحياً مدعوماً بخدمات الصحة الإنجابية ،167000مستفيداً من الحقائب النسائية، 32763 ولادةً أمنة تم مساعدتها، و87924 مستفيداً من خدمات تنظيم الأسرة، 335199 مستفيداً من خدمات الصحة الإنجابية، 6 مأوى مدعوم من الصندوق مخصص للنساء، 15 مساحةً أمنة للنساء يدعمها الصندوق، تم التواصل مع 37 658 من الناجين من أشكال مختلفة من العنف، 273059 مستفيداً من خدمات الحماية 283 مرفقاً صحياً أنشئ بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وقد حددت الخطة الطارئة 2019م[2].متطلبات التمويل المطلوب في المشاريع الثلاثة المتعلقة بالصحة الإنجابية 60%، وحماية النساء ولفتيات 23%، وآلية الاستجابة السريعة 17% كالتالي:

المطلوب 110 مليون دولار أمريكي

الممول 10 مليون دولار أمريكي

الفجوة 100 مليون دولار أمريكي[3].

ما يعني توفير11% من الميزانية المطلوبة وفق الخطة، ومن هنا يتضح كم حجم الفجوة الهائلة في تمويل هذه المشاريع الثلاثة المتعلقة بالأرواح، وهو ما يقلل من دور الأمم المتحدة وجهودها في اليمن.

---

(1) الأمم المتحدة، **خطة الاستجابة الإنسانية 2019م**، صنعاء، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2019م، ص2.

(2) الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن، مكتب المبعوث الخاص باليمن، فبراير 2021م.

(3) خطة الاستجابة الإنسانية 2019م، مرجع سبق ذكره، ص10.

خلال الفترة من 4 يوليو2018م إلى 1 أغسطس من نفس العام رصدت بعض التطورات الإنسانيةمنها:

الشروع في حملات التطعيم ضد الأوبئة: ومن ذلك الإفادة التي تقدم بها مكتب تنسيق الشئون الإنسانية بصنعاء في الرابع من يوليو، حيث أفاد أن فريق العمل العالمي المعني بمكافحة الكوليرا وافق على أجراء حملة تطعيم فموية ضد هذا الوباء في ست مديريات بالحديدة، غير أن غارات التحالف عرقلة المهمة، حسب الإفادة في إشارة واضحة إلى تحميل التحالف العربي المسؤولية، وعرقلته لجهود الأمم المتحدة بدلاً عن إدانة الحوثي المتسبب في سوء الأوضاع في مختلف المجالات في اليمن، وعلى رأسها مكافحة الاوبئة.

- **تقديم الاحتياجات المعيشية أو الانسانية**: ضمن هذه الجهودتوجهت وزيرة التعاون الدولي الإماراتي ريم الهاشمي للأمم المتحدة في 6 يوليو مذكرة برقم 2018/675م، تتضمن آخر المستجدات حول الوضع الإنساني، وخطة الطوارئ للتحالف العسكري بقيادة السعودية بالحديدة تضمنت تقديم الطوارئ للاحتياجات الإنسانية لستة ملايين شخص لمدة شهر، وتحديد منافذ بديلة للوصول للمناطق الإنسانية والتجارية.

- **عقد عدد من الاجتماعات واللقاءات بشأن خطة الطوارىء**: في هذا الإطار إستضافت البعثة البريطانية في 17 يوليو بمجلس الأمن اجتماعاً مغلقاً للدول الأعضاء في المجلس مع الوزيرة الإماراتية لمناقشة خطة الطوارئ الإنسانية.كما أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (أوتشا) في 1 أغسطس تمويل 18مليار دولار لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن التي تبلغ قيمتها 3 مليار دولار في عام 2018م، وهو ما يقدر 624% من المبلغ المطلوب[1].

(1) جبر جبر ناصر الذهب، **دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية (خلال الفترة من 2011- 2016م)**، مرجع سبق ذكره، ص125.

- **محاولة توفير الخدمات الأساسية**: يفيد مكتب تنسيق الشئون الإنسانية في 13 يوليو بعد توقف حملة الحديدة إعادة فتح المخابز والمتاجر، وإصلاح شبكة المياه الرئيس بالمدينة[1].

وكسابقتها من خطط الإستجابة لم تكن هنالك إستجابة حقيقية ولم تتمكن الأمم المتحدة الوفاء بالتزامتها المالية المخصصة لخطة الإستجابة في العام 2019م ، مما زاد معاناة السكان سوءً كل يوم لاسيما مع استمرار حالات القتل والنزوح والصراعات القبلية التي رصدتها المنظمة الدولية نفسها .

- **خطة الاستجابة الطارئة 2020م**.

فشلت هذه الخطة في مهدها، ولم يكتب لها النجاح، وذلك أن الأمين العام انطونيو بوتيريش دعا في تصريح صحفي 2020/6/2م في مؤتمر افتراضي للمانحين إلى توفير 2.4ما يقدر ب2.4 مليار دولاراً أمريكي لإعانة الشعب اليمني،ولقد نوه إلى تداعيات عدم توفير المبلغ المتمثلة في إغلاق ثلاثين برنامج من أصل 41 خلال أسابيع قائلاً:" إن النزاع خلف 24 مليون شخصاً في اليمن يحتاج للمساعدات، و2 مليون طفلاً يعانون من سوء التغذية، و80 ألف نازحاً ومهجراً جدد، بالإضافة لملايين المهجرين السابقين، كما أشار إلى إصابة 110 ألف مواطناً بالكوليرا، بالإضافة إلى مخاوف من انهيار المنظومة الصحية بسبب تفشي كورونا المستجد[2].

مؤتمر المانحين هذا جاء بناءً على دعوة السعودية، ولم يتحصل من المبلغ المرصود سواء 1.350 مليار دولار أمريكي من أصل 2.4 مليار دولار أمريكي لتمويل الخطة الطارئةلسته أشهر[3]، وهو ما عكس الفشل الذريع للأمم المتحدة في تقديم المساعدات للشعب اليمني التي طالت المدنيين في اليمن، وقد كان أبرز الأسباب التي أحجم المانحون بسببها عن تقديم المساعدة ما نشرته وسائل الإعلام عن فساد مؤسسات الأمم المتحدة، وبات معروفاً للجميع عدم تحليها بالنزاهة والشفافية في التنفيذ.

(1) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية في اليمن، حملة الحديده، نشرة اليمن في الأمم المتحدة،عدد يوليو /تموز 2018م، ص22.

(2) خطة الاستجابة الانسانية 2021م، مرجع سبق ذكره.

(3) صندوق التمويل الإنساني في اليمن، التقرير النهائي 2020، صنعاء، 2021م، ص 11.

عوائق تنفيذ خطط الاستجابة:

عند التنفيذ لهذه الخطط تصادف العديد من العوائق التي تعرقل وصولها للمستهدفين من كافة الشرائح المجتمعية كالتالي:

أولاً: يتمثلفي تأخر[1] أو انعدام الاستجابة السريعة من المانحين، وبالمبالغ المرصودة في هذه الخطط، الأمر الذى ينعكس على مسارات التنفيذ في مناطق الاحتياج فتتضاعف معاناة السكان انتظاراً لوفاء هذه الجهات بالتزاماتها المالية، ويشكل هذا التدخل عبئاً إضافياً جديداً على الفئات المستهدفة والضعيفة والتي غالباً ما تكون عرضة لتأثيرات الحروب، والنزاعات، والنزوح، والاوبئة الخطرة[2].

ثانياً: لوحظ كثرة الشكاوى المتكررة أثناء التنفيذ من قبل الشركاء المحليين، والإقليميين؛ حيث تذهب جل المساعدات المقدمة على شكل مرتبات وحوافز وبدل سفر ورشاوي للمسؤولين، ولا يصل الفئات المستهدفة إلا ما ندر.

ثالثاً: الانحياز غير الموفق لهذه الخطط باستهداف مناطق سيطرة الحوثيين، وهى مقرات رئيسية لها وفرقها الميدانية، وخبراءها وحرمان المستحقين الحقيقيين منها، وبالأخص النازحين ما يقارب الأربعة المليون شخصاً[3].

رابعاً: توسع رقعة الحرب من وجهة نظر المنظمات.

ويعزو البعض أن عدم وفاء المانحين بتعهداتهم تجاه اليمن يعود للأسباب التالية:

– يتملك المؤسسات المالية والدول الداعمة لخطط الطوارئ شعور متعاظم بحصول عمليات فساد في الأموال لغياب الشفافية التي لا يسمح بها الحوثيون، والمتعاطفون معهم في المنظمات الدولية

(1) تقرير مجلس مراجعي الحسابات – الأمم المتحدة نيويورك مرجع سابق، ص36.

(2) محمد عبد الملك، فساد المنظمات الدولية في اليمن، موقع الجزيرة نت،21 ابريل 2019م، https://cutt.us/buOUW .

(3) مركز صنعاء للدراسات، تقريرالحرب والجائحة، نشرة تقرير اليمن، عدد ابريل 2020م.

المتواجدة في اليمن مستغلين الوضع الأمني في البلاد وتلاعب وفساد هذه المنظمات الدولية كإحدى الذرائع لنهب المساعدات المقدمة للشعب اليمني في هذه الظروف العصيبة وهو ما كان يحدث بالفعل على الأرض[1].

– تسود مخاوف لدى بعض المؤسسات الدولية من وصول هذه الأموال إلى جماعات إرهابية أو معادية للغرب، مما يؤدي إلى توسيع دائرة عدم الاستقرار في المنطقة المضطربة أصلاً، وهو ما يمارسه الحوثيون اليوم حيث وصل ضررهم إلى عدد من دول الجوار في الإقليم[2].

– أن الحوثيين مجرد جماعة وليست دولة، وإن كانت هي تسيطر على البنك المركزي والمؤسسات المالية الرسمية في العاصمة صنعاء، فهي في تقديرهم مجرد جماعة، حديثة عهد بالتعامل مع المجتمع الدولي ومؤسساته المالية، وأنظمته العالمية، وما يعرف عنها في هذا الباب هو العداء الصارخ لكل ما هو عالمي النزعة.

– لدى كثير من الدول المانحة دراية وعلم بأن ما يقدمونه من مساعدات لا يتجاوز المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، وهذ الأمر يتطلب من وجهة نظرهم السكوت عليه لكسب ولاء الحوثيين وخطب ودهم وهو أمر مقدم على مساعدة الشعب اليمني، ومن هنا يأتي السماح لهم بالتصرف في هذه المعونات في مقابل الحفاظ على أصول وممتلكات هذه الجهات الدولية في اليمن، وعدم استعداء الحوثيين الذين لا يراعون البروتكولات الدولية ولا الأعراف الدبلوماسية، ولا يوجد في ملازمهم حرمة للسفارات والمقار الأجنبية حسب مقتضيات القانون الدولي.

(1) عادل الأحمدي، بين يدي مؤتمر المانحين لليمن، موقع الأنباء أون لاين نت، 31 مايو 2020م، https://alanbaonline.com/?p=19733 .

(2) الامم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ص3.

وفي الجانب الآخر يرى بعض المختصين[1] أن هذه الأموال فرصة لمساعدة الحوثيين المنقلبين على الدولة اليمنية، وإطالة عمر الانقلاب، وفي ذلك تحايل على قرارات مجلس الأمن التي تجرم الانقلاب وداعميه، ونتيجة لذلك تحجم هذه الدول عن التدخل المباشر للإشراف على توزيع المساعدات والتأكد من سلامة إجراءات التنفيذ على الأرض، وهو ما لا يُتِيحه لهم الانقلاب وداعميه إلا بقدر ما يصب في مصلحته وخدمة أجندته، وهذا الأمر يأتي اتساقاً مع مصالح القوى الدولية المعادية لليمن وأمنه واستقراره[2].

تقييم خطط الاستجابة الطارئة:

أولا: تجاهل السلطات الشرعية في البلاد والإصرار على تنفيذ هذه الخطط في مناطق سيطرة الحوثيين، ورفض توجيهات الحكومة بالانتقال إلى مناطق الشرعية.

ثانياً الاختلاف الظاهر في خطط الاستجابة واهتماماتها في تقدير الاحتياجات العاجلة والملحة فقد كانت خطة الاستجابة 2018م، الأقرب؛ حيث ركزت على عدداً من القضايا الجوهرية، وذلك لِبُعدها الإنساني المتمثل في أهدافها الأربعة المتضمنة "إنقاذ الأرواح وتهدف المساعدات إلى تعزيز وحماية كرامة المواطن المتضرر، والحفاظ على المؤسسات الحيوية، والخدمات الأساسية، وتوفير استجابة إنسانية متعددة القطاعات وقائمة على مبدأ العمل الإنساني والمسألة" هذا من الناحية النظرية، لكنها عند التنفيذ تخلت عن الجوانب الإنسانية ولم تراع كرامة الإنسان، حيث تمتد الطوابير الطويلة من المحتاجين لأسابيع على أبواب هذه المنظمات بشكل يعرض المواطنين لامتهان كرامتهم.

ثالثاً: لم يتم إيجاد أي فرص عمل تساعد النازحين للحصول على حياة كريمة.

رابعاً: لم يحصل أي إنعاش اقتصادي حسب الخطة، ولم تتحسن العملة الوطنية بل تتدهور قيمتها كل يوم، الأمر الذي انعكس على القدرة الشرائية للمواطنين وضاعف معاناتهم.

---

(1) الإتلاف من أجل النزاهة والمسألة (أمان)، **النزاهة والشفافية والمسألة في مواجهة الفساد**، القدس، ب ن، ط الرابعة 2016م ص30.

(2) عبدالهادي حبتور، **الغذاء العالمي تسليم المساعدات للحوثيين نقداً**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد14860، الأثنين 4 ذي حجة 1440هـ – 5 أغسطس2019م.

خامساً: الفساد المالي في منظمات الأمم المتحدة العاملة في اليمن.

سادساً: الفساد المالي والإداري لدى المكونات اليمنية، وضعف الحكومة الشرعية.

سابعاً: توصيفها للأزمة جاء متطابقاً مع الوقائع والأحداث في اليمن حتى ولو لم يسميها بأسمائها القانونية كانقلاب، وتحديد المسؤولية المترتبة عليها وفق ما تفتضيه الأعراف الدولية[1]، وإقرارها الصريح باعتبار الأزمة اليمنية الأكبر على مستوى العالم مع احتفاظها بالخط الزمنى وأحداثه الهامة خلال مراحلها السابقة.

فهي أكثر شمولاً وتوضيحاً لتجليات الأزمة اليمنية الراهنة، وما أنتجته من تداعيات على كافة الأصعدة السياسية والإنسانية والعسكرية والمدنية.

بناء على ما سبق ، فإن الباحث يرى أن هناك فجوة كبيرة بين ما تم وضعه من أهداف وموارد مالية, ودعم لوجستي وفني لهذه الخطط, وبين تنفيذها على أرض الواقع، وأكبر دليل علىذلك حرمان أغلب النازحين الذين هم في مناطق الشرعية من الاستفادة من هذه الخطط والموارد,فعلى سبيل المثال لا الحصر تم استثناء محافظتي مأرب والجوف من برامج دعم وإغاثة النازحين التي تأوي ما يقارب أربعة مليون نازح، وهم يفتقرون لأبسط المساعدات الإنسانية، ومحرومون من برامج التدخل المعني باستقرار المجتمعات الذي تنفذه منظمة الهجرة الدولية في اليمن وذلك في تمييز صارخ لمهنية هذه المنظمات ودليل على غياب الشفافية، ومزاولة هذه المنظمات أعمالها من مناطق سيطرة الحوثي, وتكديس المساعدات في مناطق معينة لا يوجد بها أثر للنزوح, كما وجهت جزء مهم من هذه المساعدات لخدمة عناصر الحوثي القتالية, وما بقي تم العبث به من قبل القائمين على المنظمات, ومساعديهم في نفقات خيالية كما سياتي لاحقا.

ثانياً: دور الأمم المتحدة في التنسيق والإشراف المباشر على المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن.

تشرف الأمم المتحدة على العديد من المنظمات الأممية التابعة لها، وغيرها من المنظمات الدولية

(1) إسراء أحمد إسماعيل، مسارات التسوية السياسية والتحديات المستقبلية،مركز المستقل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 15 يوليو 2016م

الشريكة معها، وتتبادل معها المعلومات حول مجالات التدخل، والوقوف على المعوقات التي تعترض سير خطط هذه المنظمات، وتعمل في اليمن العديد من المنظمات الدولية في مختلف المجالات، وتتوزع في بعض المناطق إلا أنها تتركز في مناطق سيطرة الحوثي، وتذهب جل مساعداتها لصالح الحوثيين، ومن أهم هذه المنظمات[1]:

أ- منظمة أطباء العالم فرنسية مقرها صنعاء.

ب- منظمة الألفية لخدمات الإغاثة والتنمية صنعاء.

ت- الصندوق الكندي صنعاء.

ث- المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية الأيفس صنعاء.

ج- منظمة global communities صنعاء حدة.

ح- منظمة بارتنرايد صنعاء.

خ- منظمة إي دي سي صنعاء.

د- المنظمة الدولية للهجرة إيطالية صنعاء حدة.

ذ- منظمة التعاون الدولي إيطالية عدن التواهي.

ر- منظمة انترسوس عدن خور مكسر.

ز- برنامج الغذاء العالمي صنعاء الحي السياسي.

س-الوكالة اليابانية للتعاون الدولي جايكا صنعاء شارع عمان.

ش-منظمة ماري ستوبس الدولية صنعاء حدة.

ص- منظمة أطباء عبر القارات دولية ممثلها هيثم أحمد على سوداني الجنسية عدن المنصورة.

ض- منظمة أطباء بلا حدود فرنسية صنعاء حدة.

ط- منظمة رعاية الطفولة children savethe بريطانية صنعاء حي السبعين.

(1) جبر جبر ناصر الذهب، **دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية (خلال الفترة من 2011- 2016م)**، مرجع سبق ذكره، ص128.

ظ- منظمة وكسقام Oxfam بريطانية صنعاء الحى السياسي[1].

ع- منظمة الإغاثة الدولية والتنمية صنعاء شارع حدة.

غ- منظمة الصحة العالمية شارع نواكشوط . صنعاء.

ف- منظمة فريدريش ايبرت صنعاء القديمة . صنعاء.

ق- منظمة كير العالمية . صنعاء.

ك- منظمة ادراء للتنمية والاغاثة دولية –صنعاء.

ل- منظمة الاغاثة والتنمية الدولية -صنعاء.

م- منظمة اليونيسف صنعاء.

وغيرها من المنظمات، وهكذا يتضح مدى التواجد الهائل لهذه المنظمات على الأرض اليمنية بجيوش جرارة من الخبراء والمستشارين والموظفين، والشركاء المحليين، والمتطوعين من الرجال والنساء الأمر الذي يؤدى في نهاية المطاف إلى تبديد أموال المساعدات الإنسانية، وحرمان السكان المتضررين من الحصول على أي نوع من أنواع المساعدة التي تحفظ كرامتهم، بالإضافة إلى أن الغالبية العظمى من هذه المنظمات تفتقر الى أبسط معايير الشفافية والحياد، وقد لوحظ ذلك من خلال تكديسها للمساعدات في مناطق سيطرة الانقلابين بكل أشكال المساعدات (غذائية، إيوائه، علاجية، تنموية)، كما ظهر تحيزها في أعداد التقارير عن وجهة نزوح الفارين من ديارهم من بطش الحوثيين وتحويلها إلى مناطق أخرى خلافاً للواقع، كما أن استقرارها في المناطق التي يسيطر عليها الانقلاب، وعدم الاستجابة لنداءات الحكومة الشرعية بالانتقال إلى العاصمة المؤقتة، والمدن الآمنة الأخرى يخفى شيء من أجندة هذه المنظمات الأمر الذي يخدم مصالح القوى المعاديةلوحدة اليمن وأمنه، واستقراره، بجانب أنها تعمل على مساندة الانقلاب في المحافل الدولية كما أنها تتولى علاج جرحاه في الداخل والخارج، وتبرر ما يقوم به من قتل وتهجير وتفجير وتقويض مؤسسات الدولة، وتعريض حياة المواطنين للخطر إلى غير

(1) جبر جبر ناصر الذهب، **دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية (خلال الفترة من 2011- 2016م)**، مرجع سبق ذكره، ص 129.

ذلك، فإن الشكاوي من تلاعب بعض هذه المنظمات بالمساعدات الإنسانية بلغ مداه لدى كل الأطراف، وبما في ذلك توزيع مواد غذائية منتهية الصلاحية، وغير صالحة للاستخدام الآدمي مما جعل مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يصدر بياناً يحمل فيه موظف المفوضية واجب البلاغ عن كل حالات سوء السلوك، ويتعين عليه التعاون دون تحفظ مع مكتب المفتش العام مع ضمان إغفال هوية المدعين حتى لا يتعرضوا للضرر[1].

كما كشفت الصحافة اليمنية عبر مقال منشور بعنوان فساد بلا إغاثة عن فساد مهول تمارسه أحدى المنظمات الدولية كما تناولت شرح للمشروع الوهمي الذي نفذته منظمة هيومن بيل البريطانية بكلفة 2 مليار ريال، تمثل في تشغيل مركز للاستقرار التغذوي في مستشفى الميثاق بمحافظة ريمة حيث تصرف منها مبالغ طائلة في بنود غير أساسية ولا تخدم الهدف الذي خصصت من أجله[2].

وقد بلغ الخلاف مداه بين الحوثيين والأمم المتحدة، وتبادل الطرفان الاتهامات حول التلاعب بالمساعدات الإنسانية حيث كشف محسن الطاووس أمين عام المجلس الأعلى لتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي التابع للحوثيين أثناء مؤتمر صحفي عقد بصنعاء الهدر والعبث المتعمد بأموال المساعدات الإنسانية المخصصة للشعب اليمني من المنظمات الأممية، وقال: رداً على ادعاءات مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة إن خطة الاستجابة الإنسانية التي قدمها المانحون بلغت تكلفتها 4 مليار ومائتنا مليون دولار أمريكي، منها مليار ومائة وثمانية وثمانون مليون دولار خدمات طوارئ، ونفقات تشغيل، وثلاثة مليار وخمسمائة مليون دولار تدعى المنظمات أنها صرفت أثنين مليار وثلاث مائة مليون دولار على مشاريع إنسانية على وزارة التربية والتعليم، والصحة، والمياه، والزراعة، والنازحين، نافياً بذلك الأرقام التي أوردتها الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها عن حجم الإنفاق في اليمن، موكداً أن المنظمة الدولية للهجرة قامت بنهب الأموال المخصصة لإعادة اللاجئين إلى بلدانهم، ولقد أشار على

(1) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مرجع سابق.

(2) يصرف للسيارة إيجار مبلغ خيالي؛ حيث وصل مبلغ إيجار سيارة واحدة أحد عشر ألف دولاراً أمريكي شهرياً، وهناك حوافز وبدلات لأسماء وهمية، 35 مليون ريالاً لنظام رقابي لم ينفذ، وشراء، أجهزة قديمة ومتهالكة لا تتناسب مع المشروع بسته عشر مليون ريالاً

سبيل المثال لا الحصر إلى أن المعتمد لليمن من الديزل خمسة عشر مليون لتر لا يصرف منها من قبل المنظمات سواء ثلاثة ملايين وأربعمائة الف لتر، والباقي تنهبه المنظمات كما أشار إلى أن أغلب الأدوية التي تصلعبر هذه المنظمات منتهي الصلاحية[1].

من جهته وجه وزير الإدارة المحلية رئيس اللجنة العليا للإغاثة في الحكومة الشرعية عبد الرقيب فتح رسالة إلى منسقة الشؤون الإنسانية "ليزاجراندى " دعا فيها إلى سرعة تشكيل لجنة تحقيق في وقائع الفساد [2] التي أشارت اليها التقارير المنشورة مؤخراً وفق ما ذكرت وكالة سبأ اليمنية الرسمية مشدداً على موافات الحكومة اليمنية بملابسات ووقائع الفساد ونتائج التحقيقات، واتخاذ إجراءات عقابية رادعة ضد الفاعلين والمقصرين والمتورطين في تلك القضايا وفي استغلال المنصب لافتا إلى أن الحكومة لن تقبل أي تقصير أو استغلال للعملية الإغاثية والوضع الإنساني في اليمن.

كما أوردت بعض الوكالات الدولية معلومات تفيد بتماهي بعض موظفي منظمة اليونسف مع الحوثيين، ومنهم(خورام جاويد) باكستاني الجنسية عمل على نقل عناصر الحوثيين على عربة مخصصة للطفولة مقدمة من منظمة اليونيسف كحماية لهم من قصف الطيران، كما لفتت هذه الوكالة بالقول إن جاويد عُرف بصلاته الأمنية مع الحوثيينواستغلال ذلك في منع مدققي المسابات في اليونسيف من دخول اليمن. كما أفادت الوكالة نفسها عن قيام عناصر الحوثيين بمصادرة أقراص وأجهزة حاسب تحتوي على معلومات قيمة وأدلة ببعض عمليات الفساد والاحتيال في مكتب الأمم المتحدة باليمن قبل صعود الطائرة من قبل وفد المنظمة في محاولة لطمس الأدلة، كما أفاد التقرير السرى للجنة الخبراء حول اليمن أن الحوثيين يضغطون على الوكالات الإغاثيةباستمرار لتوظيف موالين لا يحملون أي مؤهلات، وإنه من غير الواضح عدد الموظفين الذين يساعدون الحوثيين، وأن الحوادث في السنوات

(1) مؤتمر صحفي، بصنعاء للمجلس الأعلى لتنسيق الشئون الانسانية، 26نوفمبر 2010م.

(2) وزير الادارة المحلية يدعو الى تحقيق في الفساد الذي شاب المنظمات الدولية، المشهد اليمني 5 ديسمبر 2020م، http://almashhadalaam.com/posts/7251 .

الأخيرة تشير إلى تورط موظفي الأمم المتحدة في سرقات أمدادات المساعدات الإنسانية في اليمن[1].

وهذا ليس جديد، فللأمم المتحدة تاريخٌ حافلٌ بقضايا الفساد، لم يسلم منها حتى "أمناء عموم بارزين، كما حدث مع ابنكوفيعنان الغاني، وعدد من موظفي الأمم المتحدة في حادثة الفساد الشهيرة وذلك أثناء وجود والده على رأس الأمم المتحدة"[2].

وتظهر التقارير الداخلية للأمم المتحدة في العامين 2016 و2017م، والتي حصلت عليها وكالة Associated Press في اليمن حصول عدداً من حوادث خطف الشاحنات التي تحمل مواد إغاثية، وطبية وخصوصاً في محافظة تعز التي تعتبر ساحة معركة وتم تسليم هذه الامدادات لمقاتلي الحوثي على الخطوط الأمامية بزعم أنهم يقاتلون التحالف.

حملات مواجهة فساد المنظمات،وتلاعبها لم يتوقف فقط على الأطراف الرسمية فقط فقد أمتد الى الواقع الشعبي اليومي فقد أسس ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي وإعلاميون مهتمون بسير المساعدات الإنسانية لليمن حملةأطلقوا عليها عنوان: أين الفلوس؟ تبحث في مصير مليارات الدولارات الهادفة لإغاثة الشعب اليمنى ظلت طريقها ليتلقاها النافذين في هذه المنظمات ويتم تقاسمها مع المتنفذين في جماعة الحوثي ضاربين بالأهداف التي جاءت من أجلها هذه المعونات عرض الحائط، تاركين الموت والمجاعة تعبث بأرواح أكثر من عشرين مليون يمني يصارعون البقاءعلى قيد الحياة[3]، وطالبت هذه الحملة المنظمات الدولية بكشف مصير مليارات الدولارات وتحديد الجهات المستلمة والمنفذة، وقد نوه القائمين على الحملة أن السبب وراء انطلاقها هو إزياد معاناة السكان مع تزايد المساعدات الإنسانية التي لا يصل فعلياً منها إلا الفتات، منوهين إلى انحياز هذه المنظمات الى المليشيا، ودعم عناصرها، والعمل على إثراء القيادات الحوثية بهذه المساعدات، والمتاجرة بها في الأسواق

(1) وفق تحقيق موسّع... الحوثيون والمساعدات الأممية "فساد واحتيال، موقع INDPENDENT عربية، 6 اغسطس 2019م، https://cutt.us/DBxB7 .

(2) يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدةمقدمة قصيرة جداً**، مرجع سبق ذكره، ص42.

(3) أين الفلوس حملة إعلامية أطلقها ناشطون يمنيون بعد رفض المنظمات الافصاح عن مقدار الأموال المستلمة كمساعدات إنسانية.

السوداء ودعم المجهود الحربي للحوثيين باسم مساعدات إنسانية واستثمار جزء كبير منها لصالح الحوثيين، وما يؤكد ذلك الثراء الفاحش الذي ظهر مؤخراً على معظم القيادات الحوثية والمشرفين على الإغاثة خلال مدة وجيزة الذي تسبب في حرمان ملايين اليمنيين المتضررين من الحصول على أي نصيب منها.

ويطالب منظمو الحملة التي لاقت تفاعلاً واسعاً 96 منظمة دولية وشريك محلى بالكشف عن حساباتهم، وتحديد مصير 7.2 مليار دولار تسلمتها تلك المنظمات من المانحين خلال العام 2018م فقط، وحوالي 150 مليون دولار أمريكي تسلمتها 62 منظمة منذ مطلع العام الجاري بغرض تقديم المساعدات الإنسانية في اليمن بحسب موقع تتبع الأموال التابع للأمم المتحدة، والأغرب من ذلك من وجهة نظر منظمي الحملة أن ميزانية الحكومة اليمنية 2.2 مليار دولار، بينما ما تحصلت عليه هذه المنظمات من أموال المانحين يتجاوز 2.7 مليار دولار أمريكي، ما يجدر ذكره أن الحملة طالبت إحدى المنظمات الافصاح عن مصير مبلغ مخصص للمساعدات لكن إدارتها رفضت التجاوب مما حدا بهذا الناشط إطلاق هاشتاك أين الفلوس؟ لم يلبث أن يتحول إلى حملة منظمة بسبب المعاناة والاحتقان الشعبي تجاه المليشيا والمنظمات معاً[1][2].

في مطلع العام 2019م، كشف أحدى التقاريرعن بيع المليشيا الحوثية للمساعدات الإنسانية الغذائية التابعة لبرنامج الغذاء العالمي في الأسواق علناً، وانتقد مسؤولي البرنامج ما أقدمت عليه المليشيا، واتهمها بسرقة قوت الجائعين، ومع ذلك لم يقدم البرنامج أي خطوة على أرض الواقع احتجاجاً على سرقة المساعدات وهو الأمر الذي يؤكد تواطؤ معظم المنظمات الأممية والدولية مع المليشيا بحجة التعامل مع "سلطة"، وذلك فرضاً لسياسة الأمر الواقع ولأغراض سياسية أخرى.ويرى

(1) تقرير خاص، حملة شعبية يمنية تفتح ملف المساعدات الإنسانية، موقع اخبار اليوم نت، 23 ابريل 2019م، https://akhbaralyom-ye.net/news_details.php?sid=111046

(2) أن30% من هذه المساعدات مصاريف ونفقات إدارية ومرتبات لموظفيها وتسرق 50% فوارق صرف عملات بين الدولار الأمريكي والريال اليمني حيث يتم تحويل الفلوس عبر بنوك أهلية وتحسب قيمة صرف الدولار 215ريال في الوقت الذي تضاعفت فيه قيمة الدولار أكثر من خمس مرات، حسب ما أورده الصحفي على الفقيه.

ناشطون أن تخصص نسبة 25% من المنحة كنفقات تشغيلية للمنظمات المحلية وتخصيص 35 إلي40% كنفقات تشغيلية للمنظمات الدولية مما فتح شهية هذه المنظمات على الحصول على المنح والمساعدات الإنسانية، وليس لتغطية الاحتياجات الإنسانية للمتضررين[1].

بينما ينتقد أخرون دور الحكومة واللجنة العليا للإغاثة ويشيرون إلى أنه بالإمكان تحويل هذه المبالغ الهائلة عبر البنك المركزي، الأمر الذي سيؤدى إلى استقرار العملة ويضمن الرقابة على أعمال هذه المنظمات[2].

على الرغم من تردي الأوضاع الاقتصادية والتنموية في الجمهورية اليمنية؛ لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، إلا أن العمل الإنساني لم يولى اهتماماً دولياً إلا بعد أزمة 2011م وما لحقها من تدهور حادٍ في جميع المؤشرات الإنسانية، خلال الفترة الانتقالية طال هذا التدني كافة المجالات الإنسانية، وارتفع عدد الذين هم بحاجة ماسة للمساعدات للتدخل الإنساني العاجل، وعلى الرغم من أن العمل الإنساني قد كسب شيء من الزخم والتنظيم، وأصبح من ضمن أولويات الدول المانحة، وتكوين المنسقية العليا للشؤون الإنسانية من قبل الحكومة والتي أطلقت عدداً من خطط الطوارئ في اليمن بالتعاون مع الشركاء الدوليين وعلى رأسهم الأمم المتحدة[3]؛ إلا أن البيروقراطية والعجز والفساد في أجهزة الأمم المتحدة، وضعف الحكومة اليمنية؛ كان العامل الرئيس في تعثر هذه الخطط، وتسبب في حجب الأموال ومنعها من الوصول إلى مستحقيها.

عوائق ومهددات فشل المساعدات الإنسانية:

وعن أثر المساعدات الإنسانية والإغاثية على الاقتصاد اليمني رصد مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي -وهو مركز متخصص موثوق – منوهاً إلا أن اقتصاد المساعدات الإنسانية والإغاثية بات

(1) تقرير خاص، الى اين تذهب أموال المانحين، موقع العربي الجديد نت، 15 مارس 2021م، u8https://cutt.us/mfs

(2) وكالة التنمية الاميريكية (USAID)، **اليمن – حالة طوارئ معقدة**،ص3.

(3) جبر جبر ناصر الذهب، **دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية (خلال الفترة من 2011- 2016م)**، مرجع سبق ذكره، ص120.

يشكل نسبة مهمة من حركة الاقتصاد اليمني؛ حيث يدير ما يزيد عن 4 مليار دولار سنوي، كل هذا التلاعب يجرى تحت سمع وبصر الأمم المتحدة ومكتبها بصنعاء وممثلي الأمين العام لكنها لم تكلف نفسها بالتأكد من وصول هذه المساعدات إلى مستحقيها فضلاً عن النظر في الجدوى الاقتصادية من هذه المساعدات ووقف نزيف العملة الوطنية الأمر الذي يثير الشكوك حول دور الأمم المتحدة، ومنظماتها الفاقدة لعنصري الحياد والشفافية، ورغبتها في استمرار الأزمة في الجانب الإنساني، والإغاثي للتكسب والتربح، وهوما بات يعرفه المواطن العادي[1].

ويمكن القول: إن هذا ما ذكر أعلاه لا يعكس ما يحدث على أرض الواقع وتقابله وسائل الإعلام بالتعتيم الشديد والحذر في تناوله وذلك بسبب العقوبات الرادعة التي يتعرض لها كل من يتناول تلك القضايا حيث غيبت مليشيا الحوثي أعداد هائلة من الصحفيين في سجونها وحاكمت العشرات أمام محاكم خاصة بتهم كيدية, وجعلت من العديد منهم دروعاً بشرية للطيران وسيتم الحديث عن معاناتهم لاحقا.

إن هناك صمت متعمد من مؤسسات الأمم المتحدة عن ممارسات الحوثيين تجاه المنظمات الإنسانية، فالأمم المتحدة هي التي تراقب وتمول، وتصل إليها الشكاوى والتظلمات من الجهات الرسمية، والشعبية، ومنظمات المجتمع المدني دون أن تحرك ساكن، ولم تكلف نفسها مجرد الرد على شكاوى الجهات المعنية، ولا على السكان المتضررين من فساد الحوثيين، والمنظمات على حدٍ سواء.

ولمزيد من التوضيح سوف تركز الدراسة في هذه الجزئية على دور ثلاث منظمات أممية عاملة في اليمن كنموذج لمنظمات الأمم المتحدة المعنية بإدارة الأزمة الطارئة في اليمن، وهي ليست الوحيدة؛ ولكن هي الأكثر حضوراً؛ وذلك بسبب كثرة أنشطتها، ووفرة إمكانياتها المالية، وموازناتها السنوية التي تزخر بها، حيث حظيت هذه المنظمات الثلاث بامتيازات ميزتها عن المنظمات الأخرى:

(1) فاروق الكمالي، الأمم المتحدة تجيد إستثمار الحروب وتنشيط إقتصاد السوق السوداءمن خلال معوناتها باليمن، موقع بوابتي نت، 28 فبراير 2019م، https://bawabatii.net/news237473.html .

دور منظمة الصحة العالمية في اليمن.

ثالثا: التدخلات الصحية ومجابهة الأوبئة في إطار دور الأمم المتحدة في الجانب الإنساني:

تفتك باليمنين الكثير من الآفات، والأوبئة، والأمراض في ظل واقع مرير تردت فيه الخدمات الصحية؛ نتيجة الانقلاب على مؤسسات الدولة، وانقطاع الرواتب، وهجرة الكوادر الطبية والصحية خارج الوطن، وكان القطاع الصحي أكبر ضحاياه، وتكدست المستشفيات بالجرحى والمعاقين نتيجة الحرب المشتعلة في كل أرجاء البلاد، وتزامن ذلك مع تفشى الأوبئة الفتاكة منها على سبيل المثال الكوليرا[1]التي حصدت الآلاف من السكان في ظل خطوات متثاقلة من قبل منظمة الصحة العالمية التي رصدت مليارات الدولارات لمجابهة الأوضاع الصحية في اليمن، ضمن خطط الاستجابة الطارئة التي اعتمدتها الأمم المتحدة لليمن، كذلك تبذل منظمة الصحة العالمية جهوداً مقدرة، كما تفيد التقارير الصادرة عنها حيث عملت على توسيع النظام الإلكتروني للإنذار المبكر من الأمراض المعدية في اليمن، ويعتبر ذلك إنجازاً لها، ويهدف هذا النظام إلى اكتشاف الأمراض، والتبليغ عنها، والاستجابة السريعة لمواجهتها برغم صعوبة الأوضاع، وحالة الحرب القائمة[2].

تكونت شراكات بين المنظمة، والبنك الدولي من خلال مشروع الصحة، والتغذية الطارئ بتجديد وتوسيع نطاقه، وتحويل أجهزة الرصد التقليدية إلى الإلكترونية، وإضافة مراكز جديدة كل عام لإحداث فعالية، وسرعة استجابة يجنب المجتمعات الأضعف خطر تفشى الأمراض، وذكرت المنظمة في تقاريرها عن وجود1991 موقع يعمل على الرصد، والتبليغ الإلكتروني عن 28 مرضاًوبائياً فتاكاً مثل الكوليرا، وحمى الضنك، والنزفية الفيروسية، والحصبة، والسعال الديكي، وشلل الاطفال، ويعد نطاق هذا التوسع كبير مقارن ب400 موقع سابقاً تم إنشائها بداية تفجر الصراع عام 2015م مع وجود 16 مرضاً وقتها، وتفيد المنظمة أن 90% من هذه المواقع يقدم تقارير دقيقة وسريعة مما يعزز القدرة على

(1) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، التدخلات الصحية في اليمن، نشرة تقرير اليمن، العدد يوليو2018م، ص23.

(2) منظمة الصحة العالمية، تعزيز نظام الإنذار المبكر للأمراض في اليمن خلال جائحة كوفيد-19، الموقع لالكتروني لمنظمة الصحة العالمية، 19 نوفمبر 2019م، tGdP0https://cutt.us/ .

مواجهة الأمراض المعدية، وتعمل على حماية النظام الصحي المتدهور[1].

تفيد التقارير عن المنظمة 2019م أنها استلمت78011 بلاغاً عن الأمراض المعدية عن طريق منسقي أنظمة الرصد وفرق الاستجابة السريعة للرصد المبكر وهو ما يكشف الحالة الصحية للسكان في كل أرجاء البلاد.

ومع كل تلك الجهود المبذولة، يدرك الكثير من المهتمين أن هذه المنظمة الدولية قد نخرها الفساد، والمحاباة على حساب معاناة المواطن اليمني المسحوق بين مطرقة الحرب، وسندان المنظمات الدولية، وأن الاختلالات المالية والإدارية في المنظمة لم تعد مجرد ادعاءات بل حقائق واقعة على امتداد أرض اليمن، وقد اعترفت المنظمة نفسها بهذا الفساد المتكدس في مكتبها بصنعاء وقالت في بيان لها: أنها ستلغي بعض عقودها مع شركائها المحليين في اليمن، وأقرت بعمليات فساد واسعة في مكتبها الذي يقع تحت سيطرة الحوثيين، وقد جاء في بيان لها[2]أنها ستقوم بمراجعة عملها خلال عام 2018م، بما فيه تعيين مدير جديد للمنظمة، وموظفين جدد وأرجعت الفساد إلي تعقيدات في البيئة التشغيلية في تنصل، وتهرب واضح من المسألة الأخلاقية والمالية قائلة: أن مراجعاتها وتحقيقاتها مستمرة، وقد طالبت الحكومة اليمنية الأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق في وقائع الفساد التي كشفتها الوكالة مشددة على ضرورة مراجعة أعمال الوكالات الدولية في اليمن، وضرورة تقديم بياناتها المالية والتشغيلية، والالتزام بمعايير الشفافية والمساءلة ملوحة بإجراءات صارمة في هذا الجانب[3].

مما سبق يمكن القول: إن دور منظمة الصحة العالمية لم يكن بحجم الآمال التي علق عليها الشعب اليمني لمساعدته في مواجهة الأمراض والأوبئة، ومخاطر النزوح نتيجة انهيار مؤسسات الدولة، وسيطرة المليشيا على مقاليد الأمور في البلاد فقد خذلته وأوكلت مهامها إلى أشخاص على علاقة بسلطة الأمر الواقع

(1) خطة الاستجابة الانسانية 2019م، مرجع سبق ذكره.

(2) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، الفساد في اقتصاد الحرب اليمنية، نشرة تقرير اليمن، العدد 9، نوفمبر 2018م.

(3) اليوم السابع الجمعة، 9 أغسطس2019م، القاهرة.

(الحوثيين)، وما جاورها والذين تماهوا مع هذه السلطات، وظهر هذا الانحياز في أشكال مختلفة من الفساد المالي والإداري، وغياب الشفافية، وتسخير المركبات، والممتلكات للانقلابين، وهي أمور لم يعد بمقدور المنظمة إخفائها، وقد تملكتها الشجاعة في لحظة فارقة، واعترفت بهذه الاختلالات، وأعلنت بما لا يدع مجالاً للشك حدوث عمليات فساد من قبل مكتبها بصنعاء، وأظهرت عزمها على التغيير والمحاسبة، وهي الخطوة التي يشكك السكان في إمكانية تحقيقها؛ وذلك بسبب عدم تفعيل آليات المتابعة، والمحاسبة من قبل الأمم المتحدة التي غضت الطرف عن ذلك الفساد لأسباب سياسية، بالرغم من الطلب الذي قدمته الحكومة الشرعية التي طالبت بمحاسبة المتسببين، وإنزال العقاب بكل من تورط في هذا السلوك الضار باليمنيين، الذين يرون أنه من المستحيل أن يمارس فساد في مكاتب المنظمة لولا أن هناك من يغض الطرف عن هذا السلوك، والذي يرى البعض أن هذا هو ديدن الأمم المتحدة مع الكثير من منظماتها العاملة في اليمن، والتي نحت منحى التعاون مع الحوثيين، وتحولت إلى أدوات بيده توفر له كل أشكال الدعم والمساندة.

منظمة اليونيسف.

منظمة أممية توسع مجال عملها " لتصبح من أكثر وكالات الأمم المتحدة ذات السمعة الجيدة بسبب عملها المخصص لرعاية الأطفال، ولديها مكاتب في أكثر من 120 دولة، وأطقم عمل ميدانية تعمل في أكثر من 150 دولة، ويصل حجم أنفاقها قرابة 1.6 مليار دولار امريكي يتم تمويلها من الإسهامات الطوعية، ومن بينها الصناديق الخاصة، والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ولا يفوق اليونيسيف[1] في الميزانية سوى البرنامج العالمي للأغذية الذي كثيراً ما يعمل معها بالشراكة، ومع أنه من العسير تقييم دقيق لبرامج اليونيسيف المتعددة في الدول النامية، فإنه يمكن

(1) اليونسيف إحدى منظمات الأمم المتحدة، تعمل في حماية الطفولة والتعليم ومجالات أخرى، أنشئت11ديسمبر1946م، ومقرها نيويورك، الولايات المتحدة.

القول إن هذه المنظمة ساعدت ملايين الأطفال على النمو بصحة أكبر، ووفرت بيئة آمنة، وتعليم جيد[1].

ولقد نشطت منظمة اليونسيف في اليمن، وقدمت جهوداً كبيرةً لصالح الأطفال والنساء في المجتمعات المحلية الأكثر تأثراً بالظروف الطارئة، كما عملت على توفير قاعدة بيانات جيدة عن الحالة الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، والاجتماعية في اليمن، وتتميز البيانات التي تصدر عنها بالاحترافية والمهنية، والنزول الميداني والواقعية من خلال التواجد الفعلي في المناطق المستهدفة، وجمع عينات الدراسة وإجراء المسموحات الميدانية، والفئوية وفق معايير الجودة الشاملة، مما أهلها لتكونمرجعاً يوفر معلومات دقيقة وقواعد بيانات في مختلف المجالات الامر الذي يتيح التدخل وفقاً لمعلومات دقيقة ومعايير علمية، وتبين المعلومات التالية الصادرة عن مكتب المنظمة بصنعاء للعام 2010م و التي تم الحصول عليها قبل تطور الأحداث المأساوية في اليمن بعد الانقلاب في 21سبتمبر 2014م دقة عمل المنظمة. ومن بين تلك التقارير ، يرصد أخر تقرير صدر عن المنظمة نفسها في منتصف العام يوليو 2019م الكثير من المفاجآت غير السارة للمواطن اليمني بل صادمة كالآتي:

3 مليون طفل بحاجة ماسة إلى مساعدة إنسانية.

24،1 مليون شخص بحاجة ماسة إلى مساعدة.

1،745000مليون الأطفال النازحين.

4،7 مليون طفل يحتاجون مساعدة في مجال التعليم.

375،487 طفل دون سن الخامسة مصاب بسوء تغذية.

17و8 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة في مجال المياه والإصحاح البيئي.

19،7 مليون شخص بحاجة للرعاية الصحية الأساسية.

من يناير 2019م الي 31 يوليو من نفس العام تم رصد 543758 إصابة بالكوليرا 785 حالة وفاة بالوباء نفسه[1].

(1) يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدةمقدمة قصيرة جداً**،مرجع سبق ذكره، ص ص 108 – 109.

لم تصل اليونيسف إلا إلى 140000 ألف نازح فقط إيصال خدمات المياه.

لم يتم معالجة سوى 159472 طفل مصاب بسوء التغذية الحاد.

38909 أما الذين تم تقديم الدعم النفسي لهم فعددهم لا يتجاوز 38909 شخصاً[2].

ويمكن القول: إن هذه المعلومات عن الخارطة السكانية تكشف بجلاء الأضرار التي لحقت كافة الشرائح الاجتماعية؛ نتيجة الانقلاب على الدولة، وتقويض الخدمات التعليمية، والصحية، والخدمية الاخرى التي كانت تتمتع بها هذه الفئات و أن هنالك خدمات بسيطة ومحدودة ولا تقدم إلا لأعداد متواضعة جداً، كما تعترف المنظمة بذلك وتتولى المنظمات تنفيذه، والمستفيد الأكبر من هذه المساعدات هم الانقلابين الذين يتولوا توجيه هذه المنظمات بما يخدم تثبيت سلطتهم على الأرض

ولقد وصل الأمر ببعض هذه المنظمات إلى طباعة مناهج تعليمية لتدريس أفكار حسين الحوثي مؤسس الجماعة، وتقوم بصيانة المدارس، ودفع المرتبات لمدرسي المليشيا كما تفعل اليونيسف في الوقت الذي يعاني ملايين الموظفين من انقطاع رواتبهم، وفقدان الرعاية الاجتماعية، بينما تخصص كل من السعودية والإمارات مقابل رواتب المعلمين باليمن، مبلغ وقدره سبعين مليون دولار أمريكي، وتقوم بتسليمها لمنظمة اليونيسف[3]ولقد أصبحت هذه المعلومات واضحة وبينة أمام الجميع بأن هنالك أجندة أخرى للمنظمات الدولية تضر بالأمن القومي اليمني.

الأمر الذي قابلته العديد من الجهات الداخلية والخارجية بالاستهجان والإنكار.

فقد استنكرت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (يسيسكو) تقديم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) تمويلاً لمليشيا الحوثي الانقلابية من أجل طباعة كتب مدرسية طائفية، وقالت المنظمة في بيانها: إن هذا العمل مخالف لموقف الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن التي تعترف بالحكومة الشرعية في اليمن[4]موضحة إن اليونيسف مولت طباعة ألف طن متري من الورق لمناهج

---

(1) تقرير منظمة اليونيسيف، صنعاء اليمن، 2019 م.

(2) المرجع السابق نفسه.

(3) منال غانم، تغييرات في المناهج الدراسية، منتدى سلم اليمن، 13 نوفمبر 2021م، https://sanaacenter.org/ypf/ar/curriculum-changes-to-mold-the-jihadis-of-tomorrow/

(4) أحمد محمد عبد الله ناصر الحسني، **قرارات مجلس الامن ودورها في حل الازمة اليمنية**، مصدر سبق ذكره، ص11.

الحـوثيين المتمـردين الطائفيـة، تـم توزيـع تلـك المنـاهج على ثلاثـة مسـتويات دراسـية مـن المرحلـة الأساسية[1](وهي الصفوف الرابع والخامس والسادس) في مختلف المحافظات التي يسيطرون عليها، وقد وجه وزير التربية والتعليم[2] في الحكومة الشرعية جميع مكاتب التربية بالمحافظات بعدم التعامل مع مطابع الكتـاب فـرع صـنعاء؛ لاحتوائهـا على منـاهج طائفيـة محرفـة، مؤكـداً أن الحـوثيين قـاموا بتغيير المناهج وحذف عدد من الآيات والأحاديث، وكذا اساؤوا للسيدة عائشة- رضي الله عنها-، والصحابة الكرام، وفي مقدمتهم الخلفاء الراشدين، في الوقت الذي يعاني فيه الطلاب في المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية الحرمان من طباعة الكتاب المدرسي، ويدرسون في الكهوف وتحت الأشجار، كما اتهمت الحكومة الشرعية المنظمة بتمويل[3]مراكز الحوثيين الصيفية، والتي تهدف إلى استقطاب الطلاب لزجهم في الجبهات المشتعلة، وكذلك دفع مرتبات عناصر الحوثي العاملة على هذه المراكز،فقد أنشأ الحوثيون (2000) مركز صيفي لإستيعاب 250 ألف طالباً وطالبة، تأكيداً لاستغلالهم للأداة التعليمية كأداة استيعابية يتم من خلالها استقطاب الطلاب، وتجنيدهم للرؤى والأفكار التي يؤمن بها الحوثيون.

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام، هل الأمم المتحدة تهدف فعلاً إلى رعاية السلم والأمن الدوليين أملا؟.

دور صندوق الغذاء العالمي في الأزمة اليمنية.

أحد الأذرع المهمة للأمم المتحدة في الجانب الإنساني سبق الحديث عنه في الفصل الثالث.

تفيد تقارير الصندوق في العام 2019م، إن برنامج المساعدات الغذائية الذي يقدمه صندوق الغذاء العالمي يقدم عدد من البرنامج للمساهمة في تخفيف آثار الأزمة اليمنية أبرزها :

(1) وكالة الأناضول، صنعاء23 يوليو2019م،.

(2) بيان منظمة الإسلامية لتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) 15 يناير 2019م.

(3) عبد الله الأملس وزير التربية والتعليم في الحكومة الشرعية الموجهة لمكاتب المحافظات برفض استقبال المناهج المرسلة من فرع الكتاب المدرس بصنعاء المحرفة والمسيئة 2019م.

-**توزيع المواد الغذائية:** توسع أداء صندوق الغذاء العالميليشمل 12مليون شخص؛ وذلك من خلال توزيع المواد، وتزويد المستهدفين بالقسائم التي تمكنهم لاحقاً من استخدامها في متاجر التجزئة في المناطق التي تفتح فيها هذه المحلات التجارية، وتحصل كل أسرة مكونة من سته أفراد على حصة شهرية، كما يخطط البرنامج لتوسيع مساعداته النقدية لتصل إلى مليون شخص عام 2019م، ولدعم هذه الخطة يقوم البرنامج بتسجيل المستفيدين على منصات جديدة وفقاً لنظام التسجيل البيومتري والذي من خلاله سيتلقى الأشخاص تحويلات نقدية شهرية تعادل 12 دولار أمريكي عن كل فرد، وهو ما قد يوفر السيولة في الاقتصاد المحلي، كما يقدم البرنامج دعماً تغذوياً إلي 1.5 مليون امرأة، (وللأطفال دون سن الخامسة، وسيرتفع ذلك العدد تدريجياً ليصل إلي 3 مليون بحلول نهاية 2019م[1].

-تقديم الخدمات اللوجستية.

تقدم الأمم المتحدة خدمات النقل الجوي المساعدة الإنسانية، والتي يديرها برنامج الأغذية العالمي، ويستخدمها لنقل موظفي الإغاثة الإنسانية بين صنعاء وجيبوتي وعمان، علاوةً على تسيير عبارة بحرية أسبوعية لنقل العاملين في المجال الإنساني بين جيبوتي[2] وعدن.

لا شك أن هناك جهود تبذل من قبل برنامج الغذاء العالمي في اليمن، ويأتي جهوده في إطار الجهود الأممية الإنسانية والخيرية؛ لكن هناك ملاحظات عميقة على البرنامج أسلوباً وإدارة وممارسة، والتي تنكر البرنامج فيها للأهداف التي من أجلها أُنشئ الصندوق، وأولها الجانب الإنساني وما يضمن سلامة أداء البرنامج وفق شروط تدخله، وقد نظر كثير من اليمنيين في الآونة الأخيرة إلى الصندوق كمؤسسة حوثية بحته للمبررات التالية:

- حصر عمله في مناطق تواجد الحوثي وفي نطاق جغرافي محدود.
- رفض الانتقال للعاصمة الموقتة عدن أو أي مدينة أخرى.
- سخر موارد برنامج الغذاء العالمي لصالح الحوثيين، ودعم جهات القتال بمواد الإغاثة، وحرمان السكان الأكثر فقراً، وذلك من خلال اعتراف صريح من البرنامج بالعمل في مناطق الحوثيين،

(1)برنامج الغذاء العالمي، الأمم المتحدة، 2019م، https://ar.wfp.org/countries/yemen-ar .

(2) برنامج الغذاء العالمي، الأمم المتحدة، 2019م، https://ar.wfp.org/countries/yemen-ar .

وتمويل المشاريع فيها بشكل واضح، ولقد ورد ذلك في التقرير الذي قدمه البرنامج والذي تضمن التالي:

" أستأنف برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة توزيع المساعدات الغذائية في العاصمة صنعاء في الحادي والعشرين من أغسطس 2019م بعد الوصول لاتفاقمع المسؤولين في صنعاء حول الأهداف المستقلة، وتسجيل المستفيدين، وتقارير الإعلام العالمي، ستسمح الاتفاقية- أيضاً- لبرنامج الغذاء العالمي بالبدء في إجراءات أستهدف وتسجيل قرابة 9 ملايين شخصاً في المناطق الخاضعة لسيطرة مسؤولي صنعاء"[1]، وهو اعتراف صريح وواضح من قبل البرنامج بما لا يدع مجالاً للشك في تحيزه في تنفيذ أنشطته في مناطق تواجد سلطة الحوثيين **لأهداف سياسية**، ومن أهمها إطالة أمد الحرب واستمرار جلب المساعدات، والتذرع بالحالة الإنسانية، وتحويل الانقلاب إلى حكومة أمر واقع، وبيع السلاح من قبل الدول النافذة في الشؤون اليمنية، وتفكيك المنطقة بالحروب المستمرة لإعادة رسم خرائط جديدة للمنطقة، والقضاء على عوامل القوة العسكرية، والسياسية، والاقتصادية في اليمن.

مع ذلك لم تمنع الاتفاقيات المبرمة بين البرنامج، والحوثيين الطرفين من التنازع حيث نشب خلاف بينهما، تبادلوا على إثرها الاتهامات بالفساد وسوء استغلال المساعدات الإنسانية، فقد أتهم الحوثيون برنامج الغذاء العالمي بالمشاركة في تجويع اليمنيين، والعمل لصالح أجندة استخبارية نتيجة اتساع نشاط منظمات المجتمع المدني المرتبطة بالمنظمات الخارجية في العمل على تنفيذ مشاريع وبرامج منها الترويج للقبول بمكونات جديدة في الساحة اليمنية في إطار التركيز والاهتمام بالشباب والمرأة، وقتل اليمنيين بمواد غذائية منتهية الصلاحية، فقد قامت منظمة الغذاء العالمي في اليمن، وبالتحديد في مدينة الحديدة بإتلاف 71 طن من الدقيق المنتهي الصلاحية بعد إعلان البرنامج تعليق جزئي لأنشطته

(1) خالد عبد الله مصور وكالة رويترز 5 مايو 2019م تمت الزيارة 15اغسطس 2021م 9م.
BJ2VB1-idARAKCN5https://www.reuters.com/article/yemen-wfp-ab

في مناطق الحوثي،[1]. وقد طالب وزير الإدارة المحلية رئيس اللجنة العليا في الحكومة الشرعية كافة المنظمات الدولية باستخدام كافة الموانئ، والمعابر البرية البالغة 22 منفذاً متاحاً كبديل عن العوائق التي تضعها المليشيا أمام المساعدات، وكان قرار برنامج الغذاء العالمي بتحويل المساعدات الإغاثية إلى نقدية لسلطة الحوثيين قد أثار حفيظة الحكومة الشرعية التي اتهمت البرنامج بتحويل المساعدات الإنسانية في شكل إعانات مالية مما يزيد من عمر التمرد في البلاد[2]، وأن ما أقدم عليه البرنامج يعتبر فضيحة دولية بامتياز، وكانت المليشيا الحوثية قد احتجزت 88 سفينة تحمل الإغاثة والتجارة، والنفط في ميناء الحديدة والصليف خلال الفترة من مايو 2015 ديسمبر 2018م، منها(34) سفينة احتجزت لمدة ستة أشهر الأمر الذي أدى إلى تلف السلع، وكان الحوثيون قد احتجزوا 697 شاحنة إغاثية بين الحديدة وصنعاء وإب وتعز وحجة وذمار، كما نهبت المليشيا (4) ألاف طن من القمح واحتجزت (51) ألف طن من القمح، وأربع شاحنات غرب مأرب، و(185) انتهاكاً ارتكبتها المليشيا في الحديدة فقط؛ أبرزها أحداث قتل، واختطاف، ونهب، وإحراق مخازن برنامج الغذاء العالمي، كل هذه الفضائح[3] تحدث دون تحديد موقف رسمي من الأمم المتحدة لمعاقبة مرتكبي هذه الجرائم، ولقد أدرك زعيم الحوثيين عبدالملك الحوثي، خطورة أعمال جماعته، وتصرفها حيال المساعدات، وبدأ متنصلاً عن المسؤولية محملاً الجهات الحكومية كامل المسؤولية، كإقرار مبطن عن سلوك الجماعة الفاشي، وفي مغالطة صريحة للواقع، ويظهر مدى تبادل المنافع مع البرنامج الذي لم يصدر أي موقف عقابي للجماعة على ما بات واضحاً من نهب المساعدات، وتحويلها إلى مجهود حربي يخدم المليشيا حسب مسؤولي البرنامج نفسه[4]، يؤكد ذلك الاتجاه ما وجدته قوات الشرعية بقيادة الرئيس هادي من

(1) وكالة الاناضول، 23يونيو، 2019م.

(2) قناة العربية نت، الثلاثاء 27اغسطس، 2019م.

(3)عزيز اليعقوبي، وليزا بارينجنتون، خلاف بين الحوثين وبرنامج الأغذية العالمي على توزيع المساعدات في اليمن، موقع رويتـــــرز نيـــــوز، 4 يونيـــــو 2019م. https://www.reuters.com/article/houthis-wfp-ea-4QB52T1idARAKCN

(4) الأمم المتحدة، **تقرير 2019م**، مكتب صندوق الغذاء العالمي، صنعاء، 2020م.

كميات كبيرة من الأغذية المخصصة للمساعدات الإنسانية في المواقع العسكرية التي تم تحريرها من قبضة الحوثي في شهر إبريل 2020م[1]، كدليل مؤكد على رضا الأمم المتحدة عن تصرفات الحوثي، واستغلاله لهذه المساعدات لأعماله العسكرية، وحرمان ملايين المدنيين الذين يحصدهم الجوع والمرض كواحدة من فضائح الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في اليمن التي لا تستطيع نكرانها بسبب وجود أدلة دامغة تؤيد ذلك كشفتها وسائل الإعلام بالإضافة لما يتواكب مع ذلك السلوك من أعمال تضر بالأمن القومي لليمن.

الخلاصة إنه وبعد استعراض جزء من أنشطة هذه المنظمات الثلاث يتضح الخلل في ممارسات هذه المنظمات بشكل قاطع مما أثر على مهامها على أرض الواقع، وشكك في الحيادية والشفافية التي من المفترض أن تلتزم بها هذه المنظمات.

الأمر الذي أظهر التناقض الواضح ما بين سلوكها وشعاراتها يعكس ذلك صمتها المطبق على ما يجري من نهب لقوت الجوعى من أبناء اليمن، وعدم ردعها أو استنكارها لسلوك جماعة الحوثي، الأمر الذي يجعل طرح العديد من الأسئلة في هذا المقام أمراً مشروعاً أهمها، لماذا اتفقت هذه المنظمات مع الحوثيين دون علم الحكومة الشرعية والتحالف الداعم لمعظم أنشطتها؟، ولماذا تم تحويل المواد الإغاثية الطارئة المخصصة للجانب الإنساني إلى مواد نقدية تستفيد منها جماعة الحوثي؟.

كما أن الدعم الأمريكي لبقاء الحركة، ونموها لم يعد خافٍ على أي متابع للأحداث في اليمن فجل تمويل هذه المنظمات أمريكي، فالحركة الحوثية تعتمد اعتماداً كبيراً على الدعم الأمريكي بواسطة هذه المنظمات، والتي تقع مقراتها الرئيسية في العاصمة صنعاء التي تسيطر عليها الحركة، وقد أعد محرر الشئون اليمنية في BBC تقرير متكامل عن مدى استفادة الحوثيين من المساعدات الأممية التي تدعمها الولايات المتحدة، وحالت دون وصولها إلى المدنيين المتضررين من الحرب، "وإن هذه المساعدات هي

(1) استغلال الحوثيون للمساعدات الإنسانية عن طريق برنامج الغذاء لم يعد سراً فقد قال برنامج الغذاء العالمي في اليمن إنه على "علم بالفيديو الذي تم تداوله مؤخراً على وسائل التواصل الاجتماعي، والذي يظهر مواد إغاثية تحمل شعار برنامج الأغذية العالمي على خط المواجهة في منطقة صرواح 40 كيلو غرب مدينة مأرب، وأضاف البرنامج في منشور على صفحته في وقت متأخر من مساء الأثنين إنه لا يمكن لبرنامج الغذاء تأكيد مصدر الفيديو أو صحته،

التي تجعل بقاءهم في السلطة ممكناً، وبالتالي فلن يمانعوا من قبولها حتى لو أعلنوا خلاف ذلك عبر وسائل الإعلام[1]، وأن الحوثيين يستلمون المساعدات التي عليها شعار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية رغم شعار الموت لأمريكا، وهو ما يعتبر دعماً ضمنياً، وحتى هذه اللحظة تتقدم الولايات المتحدة في اتجاه تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية خطوة وتتراجع خطوتين، وإلى ذلك أشارت الباحثة المصرية شيماء حسن بقولها: " أن إدارة أوباما حرصت على أن تنال الجماعة أكثر من ثلاثين عضواً في مؤتمر الحوار الوطني، مستندة على ذلك بطرح السفير الأمريكي جيرالد فايرستاين المستمر الذي يؤكد فيه أن الحوثيين من وجهة نظرهم فصيل سياسي يمني، ولابد من مشاركته في الحياه السياسية"[2]، وتشير التقارير أن "دعم واشنطن من2015م إلى 2018 بلغ مليار وسبعمائة مليون دولار عام 2019م ومائة وواحد خمسون مليون دولار حتى نهاية ابريل 2020م، كل هذه المبالغ تذهب لمنظمات شريكة تعمل في مناطق سيطرة الجماعة الحوثية مثل برنامج الغذاء العالمي المعروف بفساده ونهبه للأموال والمساعدات وتمويل الحوثيين.

وقد تحول بعض هذه المنظمات إلى مخبر يجمع معلومات تضر بالأمن القومي اليمني، ويشير بوضوح إلى صلات هذه المنظمات مع جهات أجنبية، وقد تم العثور على استمارة لإحدى المنظمات بقصد جمع معلومات غاية في الخطورة تحتوي مفردات الاستمارة على الأسئلة حول القادة الرئيسيون على المستوى المحلى ،ومدى قدرتهم على التأثير والسيطرة على المجموعات وعن مدى القدرات العسكرية لكل مجموعة على المستوي المحلى وتساؤلات حول هل لكل مجموعة قواعد أو نقاط تفتيش في المنطقةومانوع السلاح الذي يمتلكونه[3]؟.

والسؤال المهم والجوهري والمشروع الذي يتبادر إلى ذهن كل مواطن، ما علاقة هذه المنظمات التي تزعم أنها إنسانية بمثل هذه المعلومات التي تتنافى مع طبيعة عملها جملةً وتفصيلاً أم أن وراء الأكمة

(1) هيئة الإذاعة البريطانية BBC الجمعة 24ابريل، 2020م، تمت الزيارة 25أبريل 2020م.

(2) شيماء حسن يحيى (2018م)، تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة اليمنية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، مجلد (40)، العدد (470)، ص ص 155- 162.

(3) استمارة بيانات شركة بروج، إحدى المنظمات الشريكة لمنظمة اليونيسف، العاملة في اليمن.

ما وراءها؟.

و قد وصل الأمر بمنظمات الأمم المتحدة إلى تقديم معلومات مضللة عن وجهة النزوح، وتقديم خدمات مجانية للحوثيين تقوم على الكذب، وقلب الحقائق حيث اعتمدت الأمم المتحدة مكتب (الاوتشا) 29 أبريل 2021م على معلومات كاذبة أوردتها منظمة محلية حوثية شريكة تدعى (مؤسسة يمن الخير للإغاثة والتنمية yard) عن نزوح أكثر من 4600 أسرة من مأرب إلى مناطق خاضعة للحوثيين في الجوف خلال الربع الأول من العام 2021م[1].

وأن عدد النازحين إلى محافظة الجوف الواقعة تحت سيطرة الحوثيين وصل إلى مليون ومائتين وخمسة وخمسون ألف شخصاً من محافظات حجة، والحديدة، وصعدة، ومأرب، وأن المفوضية السامية للأمم المتحدة، وشريكها المحلي تقدم تسعين ألف حالة نقدية للنازحين في المحافظة من بداية العام 2020م إلى فبراير 2021م، وهو ما اعترضت عليه السلطات المحلية في كل محافظة مأرب والجوف، ووجهت انتقاد لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في اليمن معتبرة ذلك استمرار للانحياز للمليشيات الحوثية، ويأتي ذلك استمراراً لمواقف منظمات الأمم المتحدة المنحاز للمليشيا وعدم الاعتراف بمحافظة مأرب كوجهة نزوح لملايين الفارين من بطش الحوثي في تنفيذ برامج الأمم المتحدة.

خلاصة تقييم جهود الامم المتحدة للجانب الإنساني في اليمن من وجهة نظر الباحث ما يلي:

1- أن هناك فجوة كبيرة بين ما تم وضعه من أهداف وموارد مالية ودعم لوجستي وفني لهذه الخطط، وبين تنفيذها على أرض الواقع حيث لم ينفذ منها إلا الجزء اليسير.
2- حرمان أغلب النازحين الذين هم في مناطق الشرعية من الاستفادة من هذه الخطط والموارد وتنفيذها في مناطق سيطرة الحوثي.
3- استثناء محافظتي مأرب والجوف من برامج دعم وإغاثة النازحين التي تأوي ما يقارب أربعة مليون نازح، يفتقرون لأبسط المساعدات الإنسانية، ومحرومون من برامج التدخل المعني باستقرار المجتمعات الذي تنفذه منظمة الهجرة الدولية في اليمن.

(1) نشرة صادرة عن مكتب الأمم المتحدة بصنعاء، بتاريخ 2021/6/29م.

4- عدم التزام المنظمات الدولية بمبادئ الحياد والشفافية عند تنفيذ الخطط[1].

5- وجهت جزءاً كبيراً من هذه المساعدات لخدمة عناصر الحوثي القتالية.

6- الفساد المالي والإداري في أعمال الإغاثة الإنسانية، وخطط الطوارئ يتم بالشراكة بين المنظمات الدولية، وجماعة الحوثي مع غياب أي جهة تتولى محاسبة الفاسدين.

7- ساهمت هذه المنظمات عبر موظفيها والقائمين على توزيع المعونات في استقطاب العديد من المواطنين (رجال ونساء) للتجنيد الخارجي، والإضرار بالأمن القومي اليمني.

8- تمر المساعدات الدولية قبل وصولها إلى البنك المركزي اليمني بعمليات صرف في السوق السوداء يفقدها 50% من قيمتها الأساسية.

9- لو تم تحويل المساعدات عبر البنك بشكل كامل؛ لساهم في الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية.

10-المنظمات الدولية بتعاون مع الحوثي ساهمة في خلق اقتصاد حرب.

11-لم تمكن المساعدات الدولية السكان المحليين من اكتساب مهارات وفرص للعمل تحفظ كرامتهم بل زرعت فيهم روح الكسل والاتكال على الاخر وتغييب عملية الإنتاج.

(1) تركي المالكي، التحالف العربي يتهم مسؤولين أممين بأنهم غير حيادين في الملف اليمني france24 2018/8/27م.

المبحث الثاني: الدور السياسي للأمم المتحدة في اليمن.

كان اليمن كغيرة ضمن عدد من دول المنطقة قد حملت راية التغيير في مطلع العشرية الثانية من الألفية الثالثة، وقد حققت إنجازاً سلمياً تمثل بانتقالٍ سلسٍ للسلطة، لحل أزمة الحكم التي ظل اليمنيون يعانون منها أكثر من ألف سنة[1]، غير أنه لم تتأخر الثورة المضادة لإجهاض هذا الحلم، لتدخل البلاد مرحلة الاحتراب الأهلي الذي تدفع فاتورته الباهظة كل يوم إلى اللحظة[2]من دماء أبنائها، وثرواتهم، وتحولت أراضيها إلى ساحةٍ لتصفية حسابات بين الخصوم عبر جماعات بلاك ووتر والجماعات الطائفية والجماعات التي تستخدم العنف بمختلف مسمياتها ومرتع للتجاذبات الإقليمية والدولية، وصفقات بيع السلاح، وتجارة المخدرات، وتقاسم النفوذ.

سبق هذه الأحداث المؤسفة وواكبها العديد من خرائط الحل في اليمن، وقد تمثل ذلك في عدد من الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف اليمنية، ومنها ما كان بحضور دولي عالي المستوى، ومدعومة بقرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن، والتي تهدف إلى حماية الانتقال السياسي بدايةً، ثم الحفاظ على الشرعية الدستورية، وإجازة التدخل العسكري لحمايتها فيما بعد.

وفي إطار هذه الجهودتعددت أدوار الأمم المتحدة السياسية في اليمن، وتقلبت مواقفها بين السلب والإيجاب، وخضعت لإعتبارات داخلية وخارجية، وتقاطعت مصالح الكبار أمامها على الساحة اليمنية فبرز دور الأمم المتحدة في الجانب السياسي من خلالالأدوار التالية:

أولا: دعم ورعاية المبادرة الخليجية.

ظهر جلياً موقف الأمم المتحدة من خلال تأييدها للمبادرة الخليجية التي هي في الأساس أفكار ورؤية يمنية، وضعت مفرداتها القوى السياسية في اليمن، وقد تبنى، مجلس التعاون الخليجي

(1) يحيى بن يحيى المتوكل، **الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية2011-2015**،مرجع سبق ذكره، ص11.

(2)نهى أبو الدهب، **استرداد مستقبل اليمن دور الشتات اليمني المحترف- دراسة تحليلية**، الدوحة، مركز بروكنجز، 2019م، ص4.

إخراجهاواكتسبت تأييداً من الدول الخمس دائمة العضوية لتصبح فيما بعد مبادرة أممية تشرف على تنفيذها الأمم المتحدة، ويرعاها الأمين العام شخصياً الذي كلف مبعوثاً خاصاً له إلى اليمن بهدف المتابعة المستمرة، والتنفيذ الزمنى للمبادرة حسب ما خطط له .

ومما يجب الإشارة إليه كما سلف فإن المبادرة الخليجية مشروع سياسي تبنته الدول الخليجية يوم الثالث من أبريل من العام 2011م، كأحد وأهم إفرازات الثورة الشعبية في اليمن، وقد أسهمت في الإعداد لمؤتمر الحوار الوطني بشكل جيد، كما أشار إلى ذلك أحد الباحثين، ونشأ بوجبها قرار جمهوري رقم 30 للعام 2012م، بشأن اللجنة الفنية للأعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل[1]، وضمت في عضويتها مختلف القوى والفعاليات السياسية، والأحزاب، والمرأة، والشباب، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، والحراك الجنوبي والحوثيين وبعضوية 25عضواً، وقد توسعت لتصل إلى 31عضوا لتتولى مهام إعداد مشروع جدول أعمال المؤتمر وموضوعاته ومشروع النظام الداخلي للمؤتمر وتحديد مكان انعقاده وميزانيته، كما عملت قبل ذلك على تهيئة المناخ لإجراء انتخابات رئاسية تتولى التحضير للمؤتمر، وهيكلة الجيش على أن تنتهى الفترة الانتقالية الثانية وفقاً للمبادرة الخليجية والياتها التنفيذية بالإستفتاء على الدستور الجديد، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في فبراير 2014م[2]، وقد حددت المبادرة خط السير الزمني التنفيذي الشامل كما يأتي:

نصت الوثيقة بتشكيل حكومة وفاق وطني ترأسها المعارضة وتكون مناصفة بين المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك، وعليها توفير الوفاق وإزالة عناصر التوتر سياسياً وأمنياً ضمن جدول زمني محدد، ويقر مجلس النواب بما فيه المعارضة قوانين الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية الموجهة للرئيس صالح، ومن عملوا معه أثناء فترة حكمه، أما في اليوم الثلاثين مباشرة يقدم الرئيس

(1) جبر جبر ناصر الذهب، **دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية (خلال الفترة من 2011- 2016م)**، مرجع سبق ذكره، ص 125 .

(2) المركز الوطني للمعلومات، المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية، مرجع سبق ذكره.

استقالته إلى مجلس النواب، ويصبح النائب الرئيس الشرعي للبلاد بعد مصادقة مجلس النواب، ويقوم بالدعوة إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين يوماً من تاريخه.

في هذه الأثناء يشكل الرئيس لجنة دستورية لإعداد دستور جديد على أن يتم عرضه للاستفتاء الشعبي العام، ويوضع جدول للانتخابات البرلمانية بعد الاستفتاء من قبل الشعب على أن رئيس الحزب الفايز هومن يشكل الحكومة القادمة[1].

تستمر دول مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي شهود على تنفيذ الاتفاق الذي عُد مرجعاً مهما للقوى السياسية الموقعة عليه وملزماً وإحدى المرجعيات الثلاث لحل النزاع المسلح في اليمن فيما بعد انقلاب الحوثيين وصالح في 21سبتمبر 2014م.

وقد وقع على هذه البنود الرئيس السابق على عبد الله صالح، المستهدف من المبادرة وإلى جانبه الدكتور عبد الكريم الأرياني نائب رئيس المؤتمر أحد أبرز قيادات الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام.

كما وقع عن المعارضة محمد سالم باسندوة، رئيس اللجنة التحضيرية للحوار الوطني مع سته وعشرين شخصية يمنية عامة، أنيط بها وضع خارطة طريق للمستقبل تتمثل في تنفيذ مضامين المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية.

ودعت المبادرة الخليجية إلى آلية تنفيذية تمثلت في اللجنة العسكرية برئاسة الرئيس هادي[2]، ومهمتها تتضمن الآتي:.

إنهاء الانقسام بالقوات المسلحة، وجميع النزاعات المسلحة، وعودة كافة الوحدات العسكرية إلى معسكراتها، وإزالة الحواجز والنقاط والتحصينات المستحدثة، ونقاط التفتيش الجديدة، وكذا إعادة تأهيل من لم تنطبق عليه شروط الخدمة في القوات المسلحة والأمن بهدف استيعاب الشباب الملتحقين بهذه المؤسسات ضمن المؤسسات الرسمية، وقد خولت الوثيقة اللجنة العسكرية أية إجراءات من شأنها أن تمنع أي مواجهات جديدة في البلاد.

وقد مرت المبادرة بعدد من الخطوات والمراحل منها:

(1) صحيفة الميثاق، نص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، العدد1823، 29/ أغسطس 2016م.

(2) المركز الوطني للمعلومات – رئاسة الجمهورية اليمنية، مرجع سبق ذكره (موقع الكتروني).

. مرحلة تحضير مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

. عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

. صياغة الدستور بواسطة اللجنة الدستورية.

التحضير لإجراء الانتخابات العامة في نهاية العملية الانتقالية، وقد لعبت الأمم المتحدة دوراً فعالاً في التحضيرات والترتيبات التي سبقت الحوار، وبعد عملية تفاوضية استمرت عشرة أشهر اختتم المؤتمر أعماله رسمياً في أواخر شهر يناير 2014م[1].

هذه كانت أهم ما تضمنته المبادرة الخليجيةغير أن انقلاب الحوثيين، وشريكهم صالح 2014م، قوض كافة الجهود المحلية والدولية، لتتطور الأمور بسرعة هائلة للوصول إلى إعلان عاصفة الحزم ضد الحوثيين، والتي لاتزال مستمرة حتى الآن، وقد رافقها تطورات أممية هامة كان أبرزها صدور القرار2216 بأجماع مجلس الأمن تحت البند السابع، وقد تتابعت هذه القرارات لتصبح 14 قراراً اممياً يدعم الحلول السياسية للقضية اليمنية

عليه يمكن القول بأن الأمم المتحدة ساهمت ومن خلال الحوارات والنقاشات المعمقة بالدفع بعملية التحول السياسي، والانتقال من الحالة الثورية إلى حالة الشرعية الدستورية، وفق إجراء انتخابات حرة تجسد مبدأ الانتقال السلس للسلطة، وهذا ما دفع الأمم المتحدة إلى تقديم العون الفني للجنة العليا للانتخابات، وتقديم برامج التدريب للعاملين فيها، بهدف تطوير مهاراتهم الفنية لنجاح هذه التجربة، وتولت المؤسسة الدولية للانتخابات[2](لآيفس) الإعداد والترتيب لإجراء أول انتخابات رئاسية تمهد للانتقال السلمي للسلطة في اليمن وبمباركة دولية، وكانت عملية ناجحة تشبه إلى حد كبير الاستفتاء، منحت التحول الديمقراطي[3] دفعة قوية للأمامإذ صوت أكثر من سبعه مليون ناخب يمني لصالح الرئيس عبدربه منصور هادي، وفي الأساس كان التصويت للتغيير، وليس لشخص الرئيس

(1) مؤتمر الحوار لوطني الشامل بدأ شهر أبريل 2013م، واختتم في 25 يناير 2014م.

(2) عدنان ياسين المقطري، **الانتقال السياسي في اليمن 2011-2015م**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015م، ص14.

(3) المرجع السابق نفسه، ص17.

هادي، وأصبحت المبادرة الخليجية مبادرة أممية بامتياز، وتولى مبعوث الأمين العام جمال بن عمر آنذاك قيادة هذا التحول، وتوسعت أنشطته السياسية في اليمن بشكل كبير ما لبث أن قلص من الدور الخليجي ليتحول دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية من صاحب المبادرة إلى مجرد أحد الرعاة الداعمين للمبادرة، وهي أحدى الأخطاء التي وقع فيها مجلس التعاون الخليجي دفع ثمنها فيما بعد، فقد انفردت الأمم المتحدة بتسيير الأوضاع السياسية في اليمن ولم تراع مصالح اليمنيين ولا الإقليم المتمثل في دول مجلس التعاون الخليجي، وصاغت اتفاقية السلم والشراكة التي اعتبرت اعترافاً بالانقلاب الطائفي المدعوم من إيران، والذي أسهم بشكل فعال في زعزعت الأوضاع في المنطقة، وقاد إلى الحرب الدائرة في اليمن إلى الآن.

ثانياً:دور الأمم المتحدة من خلال إدارة الحوار والتواصل مع أطراف الأزمة.

خاض ممثل الأمين العام وطاقمه في اليمن مرحلة طويلة وشاقة مع كل أطراف الأزمة ، فقد كانت لقاءات الفريق الأممي لا تتوقف مع ممثلي الأحزاب، والقوى الدينية والاجتماعية والقبائل، وكبار المسؤولين، وقادة الجيش والقطاعات الشبابية، والنسوية، ومنظمات المتجمع المدني للوصول إلى توافق لإجراء الانتخابات في جو تتوفر فيه شروط النزاهة والحياد لمؤسسات الدولة، وتهيئ الطريق للانتقال السلمي للسلطة بعد تاريخ طويل من العنف، والعنف المضاد، والانقلابات العسكرية الدموية، والتصفيات المروعة للمناوين السياسيين، خلال مراحل التاريخ اليمنى المحكوم بقوة العسكر مدعوم من القبيلة، والقرية وقبلها المذهب القائم على الاصطفاء في العرق والنسل والنظرة الدونية لبقية أفراد الشعب باعتبار أنهم مجرد أدوات للوصول للسلطة[1].

- دور الأمم المتحدة من خلال إستصدار قرارات عبر مجلس الأمن بشأن الأزمة اليمنية :

استأثر اليمن بالنصيب الأكبرمن قرارات مجلس الأمن الدولي مقارنةب الثورتين الليبية والسورية لعدم وجودإجماع دولي حولهما،فضلاًعن أن الثورةاليمنيةوماآلت إليه من تسوية سياسية وفرت ماأشبه بالتفويض الدولي لمجلس التعاون الخليجي لتنفيذالانتقال السياسي السلمي للسلطة،ورعايةالمرحلة الانتقالية .وقدصدر عن مجلس الأمن الدولي ستة قرارات دولية بشأن اليمن،جاءت القرارات الثلاثةالأخرى ردأًعلى الإجراءات الإنفراديةالتي اتخذتها الحركةالحوثيةبإحتجاز الرئيس الإنتقالي والحكومة،وآخرهاالقرار (2216) في أبريل 2015م، والذي يطالب وبموجب الفصل السابع جميع الأطراف اليمنيةولاسيماالحوثيين الإمتناع عن اتخاذالمزيدمن الإجراءات الانفراديةالتي يمكن أن تقوض العمليةالسياسية، كماطالب القرارالحوثيين بالقيام فوراًبالكف عن استخدام العنفود ونقيد أو شرط، وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولواعليهابمافي ذلك العاصمة،والتخلي عن جميع الأسلحةالتي استولواعليها،والتوقف عن الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية[2].

(1) أحمد محمد عبد الله ناصر الحسني، **قرارات مجلس الامن ودورها في حل الازمة اليمنية**، مرجع سبق ذكره، ص6.

(2) عدنان ياسين المقطري، **الانتقال السياسي في اليمن 2011-2015م**، مرجع سبق ذكره، ص25.

وقد تتابعت هذه القرارات لتصبح 14 قراراً اممياً يدعم الحلول السياسية للقضية اليمنية ومنها قرارات بشأن المبادرة الخليجية تنفيذاً لمضامينها بعد تبنى بنودها ورعايتها المجتمع الدولي، على النحو كالتالي:

القرار الأول: برقم 2014، وينص على تطبيق الحل السياسي القائم على المبادرة الخليجية، ويطلب من الأمين العام مواصلة مساعيه الحميدة من أجل ذلك، وقد صدر هذا القرار في مرحلة مبكرة أثناء سير الأمور بشكل طبيعي نحو استكمال عملية التحول السياسي ولقد صدر بتاريخ 21اكتوبر 2011م.

القرار الثاني: وهو القرار رقم 2051، والذي صدر بتاريخ 12يونيو2012م و يدعو إلى الحاجة إلى التطبيق الفوري للانتقال السياسي، ويشير إلى إمكانية فرض عقوبات على معرقلي الانتقال السياسي في اليمن (الرئيس صالح، والحوثيين، وتنظيم القاعدة)، وقد صمم القرار من أجل مواجهة تنظيم القاعدة، الذي استولى على بعض المدن في بعض المحافظات الجنوبية دون ذكر الوسائل والأساليب المتبعة.

القرار الثالث: يعتبر أكثر القرارات خطورة؛ لأنه يستدعي التدخل، وفرض عقوبات تحت البند السابع للميثاق بعد ظهور ممانعة لبعض الأطراف، وهو ينسجم مع القرار السابع رقم (2140) الذي صدر بتاريخ 26 فبراير 2014م، ويدعم تطبيق مخرجات الحوار الوطني، ويعيد التأكيد على التطبيق الفوري والكامل للانتقال السياسي[1].

القرار الرابع: أما القرار الذي يضع اليمن تحت البند السادس وهو قرار غير ملزم؛ لأنه عبارة عن شجب الإجراءات التي يتخذها الحوثيون لحل البرلمان، والاستيلاء على المؤسسات الحكومية في اليمن، ويعبر عن قلقه من استخدام الأطفال كجنود، ويحث جميع الأطراف على مواصلة الانتقال السلمي، ويؤكد أكثر من ست مرات على اعتبار اتفاق السلم والشراكة إحدى مرجعيات الحل في اليمن، كتأكيد على تورط المبعوث الأممي جمال بن عمر في نسف الحل السلمي للأزمة من أساسه هو القرار رقم 2201

(1) أحمد محمد عبد الله ناصر الحسني، **قرارات مجلس الامن ودورها في حل الازمة اليمنية**، مرجع سبق ذكره، ص10.

الصادر بتاريخ 15 فبراير2015م[1].

القرار الخامس: أما القرار الخامس فهو قرار روتيني صدر بتاريخ 24 فبراير2015م، لينص على تمديد العقوبات على الأشخاص المعرقلين، وأبرزهم الرئيس صالح، ويمدد ولاية الخبراء حتى اذار مارس 2016م وهو القرار رقم 2204.

القرار السادس: ويعتبر القرار رقم 2216 من المرجعيات الأساسية للحل في اليمن، وصدر بتاريخ 14 أبريل 2015م، جاء بعد العاصفة حيث أقنع التحالف العربي مجلس الأمن بضرورة استصدار هذا القرار لتدخل العسكري في اليمن لحماية الشرعية الدستورية، مستند إلى مشروع عربي يجيز التدخل لمعاقبة الانقلابين تحت البند السابع ويحث جميع الأطراف تطبيق القرار2 201م، كما يحظر استخدام السلاح على عدد من الأفراد، ويطلب من الأمين العام أن يكثف مساعيه الحميدة من أجل استئناف العملية السياسية.

القرار السابع:هو القرار رقم (2140) للعام 2015م وضع حد للأزمة التي تهدد العملية الانتقالية, واعتبر مخرجات مؤتمر الحوار خارطة طريق للحل, ويعتبر القرار الأول تحت الفصل السابع وهو غير ملزم, ولم ينفذ باستثناء حضر السفر, وتجميد الأموال على بعض الأشخاص, وكان موقف مجلس الأمن سلبي بعد تطور الأحداث, ومخيب للآمال, ونجح في تكبيل القوى السياسية من مواجهة الحوثي, وحيدها من الوقوف في وجهه بحجة أنها قد تعارض أعمال وتوجهات الرئاسة, ويفرض عقوبات دولية[2].

القرار الثامن: أما القرارات (الثامن والتاسع والعاشر) فهي القرارات التي تتعلق بتجميد الأموال وحظر السفر والأسلحة لعدد من الأفراد والكيانات .وهي القرارات التي تحمل الأرقام 2266 الصادر بتاريخ 24 فبراير2016م، والقرار 2342 صادر بتاريخ 23 فبراير 2017م، وكذلك القرار العاشر برقم 2402 فقد صدر بتاريخ 26 فبراير 2018م،على التوالي .

---

(1) مكتب المبعوث الخاص للأمين العام في اليمن.

(2)جبر جبر ناصر الذهب، **دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية (خلال الفترة من 2011- 2016م)**، مرجع سبق ذكره، ص145.

وبناء على تلك القرارات فقد تقرر تمديد تجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصداية وحظر السفرعلى المعرقلين ولم تؤدي هذه القرارات دورها المطلوب؛ لأن عبدالملك الحوثي لا يسافر خارج البلاد، ولا يمتلك أرصدة في الدول الأخرى، وهي قرارات روتينية[1].

القرار الحادي عشر:وهوالقرار الذي يحمل الرقم 2451 بتاريخ 21 ديسمبر2018م، أيّد اتفاق ستوكهولم ، وناشد جميع الأطراف احترام وقف إطلاق النار في الحديدة بشكل كامل، وفوض الأمين العام بتشكيل ونشر فريق مراقبة على الأرض لمدة 30 يوماً بشكل أولى لتكون مهمته دعم وتيسير التطبيق الكامل لاتفاق الحديدة[2].

القرار الثاني عشر: 2452 بتاريخ 16 يناير 2019م، **والقرار الثالث عشر** برقم2481 بتاريخ يوليو2019م، ينصان على إنشاء بعثه خاصة لدعم اتفاق الحديدة كأحد بنود اتفاق ستوكهولم وتمديدها[3].

القرار الرابع عشر: ينص على تمديد العقوبات ضد قياديين من قيادات الجماعة الحوثية، والتي تم فرضها في وقت سابق بموجب القرار2140 عام 2014م بالإضافة إلى تمديد تفويض لجنة الخبراء الخاصة باليمن حتى 28 مارس 2021م، وقد صوتت 13 دولة لصالح القرار، بينما امتنعت كل من روسيا والصين، وهو لا يشكل أهمية كبيرة؛ لأنه يجدد العقوبات ويمدد ولاية الخبراء في اليمن.

والحقيقة التي لابد من ذكرها أن هناك جهود دولية مقدرة وراء إصدار هذه القرارات المتوافق عليها بين الدول الكبرى، كدليل مادي للعناية التي يوليها المجتمع الدولي لعملية الانتقال السياسي في اليمن، ويتضح ذلك من خلال المفردات الواردة في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ،غير أن المشكلة الكبيرة تكمن في التطبيق العملي لهذه القرارات فلا توجد جهة تتولى تنفيذها على أرض الواقع، وتخضع لحسابات الربح والخسارة بين القوى العظمى؛ لأن أغلب هذه القرارات عادة لا تتم إلا بمقابل عمليات

(1) مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن. 17اغسطس 2021م.

(2) تقريراتفاق استوكهولم يصتدم بالواقع اليمني، مركز صنعاء لدراسات الاستراتيجية، صنعاء، 2019م

(3) مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، httpllosesgy. unmmississions. org، 12أبريل 2020م

رشاوي كبيرة، ومقايضات، وتبادل مصالح بين الفاعلين في الشأن اليمني، وبالرغم من النوايا الحسنة للبعض التي تكمن خلف صدور مثل هذه القرارات، إلا أن تنفيذها على أرض الواقع يخضع لحسابات دولية معقدة بين هذه القوى العظمى القادرة على تكييف قرارات مجلس الأمن.

وربما يعود هذا إلى خلل بنيوي في نظام الأمم المتحدة القائم على التوافق في الشأن الدولي، وغياب الجهة المنفذة، وهذا ما أشار له الباحث الحسني في أطروحته العلمية إلزامية قرارات مجلس الأمن، ودورها في حل الأزمة اليمنية[1].

ثانيا: رعاية اتفاقية السلم والشراكة.

وهي اتفاقية تم توقيعها بين كافة المكونات السياسية برعاية الأمم المتحدة، وخضعت لهندسة مبعوثها الخاص جمال بن عمر الذي لم يطلع القوى اليمنية على مضامينها إلا قبل لحظات من توقيعها، ليضعهم أمام مأزق تأريخي وجهاً لوجه مع المجتمع الدولي، والتي لا يسع الجميع معها الخروج عن تعليمات الرعاة قيد أنملة.

وتشير إلى الآتي:

"يجري رئيس الجمهورية مشاورات شاملة وشفافة مع جميع المكونات الممثلة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل فور توقيع الاتفاق، وتهدف المشاورات إلى تشكيل حكومة كفاءات في مدة اقصاها شهر، وتكلف الحكومة الحالية بتصريف الشؤون العامة حتى تشكيل الحكومة الجديدة، ويعتمد في تشكيل الحكومة الجديدة مبادئ الكفاءة والنزاهة، والشراكة الوطنية على أن تضمن مشاركة واسعة من المكونات السياسية.

وخلال ثلاثة أيام من التوقيع يعين رئيس الجمهورية مستشارين سياسيين من أنصار الله، والحراك الجنوبي السلمي، ويحدد رئيس الجمهورية مهام مستشاريه السياسيين، وصلاحياتهمبحيث تستوعب مهامهم المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

يتم تعيين رئيس حكومة جديدة على أن يكون شخصية وطنية محايدة، وغير حزبية ويتمتع

(1) أحمد محمد عبد الله ناصر الحسني، **قرارات مجلس الامن ودورها في حل الازمة اليمنية**، مرجع سبق ذكره ص11.

بالنزاهة، والكفاءة، ويحظى بدعم سياسي واسع، ويصدر رئيس الجمهورية قراراً[1] بتكليف رئيس الحكومة الجديد بتشكيلها، ويضع مستشارو الرئيس معايير اختيار أعضاء الحكومة، والتي تتضمن النزاهة، والكفاءة، وتتحلى بالخبرات اللازمة لإدارة للحقائب الوزارية، والتزام حماية حقوق الإنسان، وسيادة القانون في إدارة شئون البلاد.

يرفع المستشارون توصيات إلى كل من الرئيس،ورئيس الحكومة حول توزيع حقائب الحكومة على المكونات السياسية مع ضمان تمثيل المرأة والشباب.

بعد ثلاثة أيام من إعلان رئيس الحكومة الجديد ترفع أسماء مرشحيها إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وفي حال عدم تقديمأي من المكونات مرشحيها في الثلاثة أيام يحق لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة تسمية من يرونهم مناسبين لشغل تلك الحقائب على أن تتوفر فيهم المعايير المدرجة أعلاه، وبما يعزز الشراكة الوطنية[2].

بعد إجراء المشاورات يختار رئيس الجمهورية وزراء الدفاع والمالية والخارجية، والداخلية، شرط توافقهم مع المعايير المدرجة أعلاه، إضافة إلى عدم انتمائهم أو ولائهم لأي طرف سياسي".

تعد الحكومة خلال ثلاثين يوماً من تشكيلها برنامج عملها توافقياً متضمناً بصورة رئيسيه تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، ويرفع إلى مجلس النواب للمصادقة عليه[3].

بعد خمسة أيام من توقيع هذا الاتفاق يصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بتوسيع مجلس الشورى بناءً على توصيات مؤتمر الحوار الوطني، وبما يكفل تحقق الشراكة.

كما نصت الوثيقة- أيضاً- على أن تخفيف المعاناة على الشعب اليمني مسؤولية مشتركة، وتتطلب تظافر كل الجهود لذلك تشكل الحكومة الجديدة لجنة اقتصادية تضم خبراء مؤهلين واقتصاديين من مختلف المكونات السياسية، والوزارات المعنية لديهم خبرة في مجال التشريع والإدارة المالية

(1) عدنان ياسين المقطري، **الانتقال السياسي في اليمن 2011-2015م**، مرجع سبق ذكره، ص23.

(2) وثائق وأحداث، نص إتفاق السلم والشراكة، موقع الجزيرة نت، 2014/11/12م، N7https://cutt.us/FWQ .

(3) ماجد المذحجي، وآخرون، **أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام**، صنعاء، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2015م، ص7.

والاقتصادية على أن يكون لها برنامج شامل، ومفصل وواضح، ومزمناً بهدف الاصلاح الاقتصادي، وتجفيف منابع الفساد وحددت الاتفاقية مهام اللجنة الاقتصادية والمالية.

وقد نصت الوثيقة أيضاً على ضرورة زيادة نفقات صندوق الضمان الاجتماعي، وأجور الخدمة المدنية والجيش والأمن على أن تلتزم الحكومة بتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار المتعلق بمكافحة الفساد، وتشير الإتفاقية لضرورة أن يمارس الرئيس صلاحياته الدستورية، لضمان تمثيل عادل لجميع المكونات في الهيئات التنفيذية والمستوي المركزي والمحافظات ،وتفتح المشاركة لتشمل كافة المكونات في التحضيرات للسجل الانتخابي الجديد والاستفتاء، وتلزم رئيس الجمهورية بأن يعمل عن كثب مع جميع المكونات على إيجاد دستور جديد.

ونصت أيضاً على مراجعة عضوية الهيئة الوطنية خلال (15) يوماً لضمان تمثيل عادل، وحددت آلية عمل الهيئة الوطنية عبر لجنة صياغة الدستور، ونوهت إلى تنفيذ مخرجات فريق الجيش والأمن في مؤتمر الحوار.

نصت بوضوح على أهمية أن تعالج اللجنة العسكرية والأمنية القضايا المتعلقة بعمران، ومأرب والجوف، وصنعاء، وأي محافظات أخرى.وأشارت إلى أنه فور توقيع الاتفاق، واعتماد السعر الجديد للمحروقات؛ تزال المخيمات الواقعة في محيط العاصمة[1].

كما ألمحت إلى تشكيل جهة مرجعية نهائية تلزم الأطراف بحل أي خلاف عبر الحوار والتفاوض من خلال لجنة مشتركة تؤسس بدعم من الأمم المتحدة، على أن تطلب الأطراف من الأمين العام للأمم المتحدة، ومبعوثه إلى اليمن المساعدة في تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

تضمنت الاتفاقية أيضاً ملحق أمني وعسكري للمحافظات عمران، وصنعاء، ومأرب والجوف، وأي محافظات أخرى تجري فيها حروب ونزاعات أخرى. وسوف يتم تناولها بالتفصيل في الجزء المختص بدور الأمم المتحدة في المجالين الأمني والعسكري.

تتناول المبادرة تعهد كافة الأطراف بإزالة جميع عناصر التوتر السياسي والأمني، وبسط سلطة الدولة وهيمنتها على كافة المناطق، والاتفاق على آلية بمساعدة الأمم المتحدة لتنفيذ مخرجات مؤتمر

(1) وثائق وأحداث، نص إتفاق السلم والشراكة، موقع الجزيرة نت، 2014/11/12م، N7https://cutt.us/FWQ .

الحوار فيما يخص نزع السلاح، واستعادة سلاح الدولة المنهوب، وإعادة الأوضاع في المناطق التي احتضنت المخيمات إلى طبيعتها، ووقف إطلاق النار في الجوف، ومأرب فوراً.

يتضح من خلال مضامين تلك الاتفاقية أنها استخدمت فرض سياسة أمر الواقع، وأن مؤسسة الرئاسة ومجلس النواب، وكافة مؤسسات الدولة أصبحت رهينة تحت رحمة المليشيا بأشراف، وهندسة المبعوث الخاص للأمين العام جمال بن عمر[1]، وبموجب هذه الاتفاقية أصبحت الأمم المتحدة ضالعة في تقويض الدولة اليمنية، وما ترتب عليها سياسياً، وعسكرياً واقتصادياً وإنسانياً، ولقد فرضت الاتفاقية قيوداً هائلة على ممارسة الرئاسة لمهامها لصالح استحداث مواقع جديدة تحت مسمى مستشاري الرئيس ونواياهم في إحداث تغييرات واسعة في الجهاز الإداري للدولة، وهو ما فطن له الرئيس وجعله يسارع بتقديم استقالته[2].

وكماهي العادة فقد تزامن مع هذه الأحداث المتسارعة إشارات واضحة من الأمم المتحدة كما ورد في (قرار مجلس الأمن 2117)، الذي دعا فيه الجماعات المسلحة بالسماح لموظفي الأمم المتحدة بالدخول إلى الأراضي التي هي تحت سيطرتهم، والتي اعتبرها البعض بمثابة الاعتراف الضمني بالإنقلاب، ودون أن يتخذ أي إجراء رادع، وهو أمر رحب به الحوثيون والحراك المسلح الجنوبي، واعتبراه بمثابة ضوء أخضر وتفويض لهما لاستمرار التوسع على حساب الدولة القائمة.

هذه الاتفاقية التي جاءت ملبية للرغبة الإيرانية، وبعض القوى الدولية التي لا ترى في وحدة اليمن وأمنه واستقراه أمراً مهما؛ لأنها تبنت مطالب الإنقلابين المدعومين من إيران وأدت إلي تقوض الدولة اليمنية، وفرضت شروط المنتصر على بقيت القوى السياسية في البلاد ومع ذلك فلم تصمد بقدر ما يجف حبرها، وكان أول المنقلبين عليهاالحوثيون، وحلفاءهم من النظام السابق " ففي 6 فبراير 2015م قام الحوثيون بإصدار إعلان دستوري يتضمن حل مجلس النواب، والإعلان عن تشكيل اللجنة الثورية

(1) الملحق الأمني التابع لاتفاقية السلم والشراكة.

(2) الرئيس عبدربه منصور هادي يقدم استقالته إلى مجلس النواب، بعد اشتداد الضغوط عليه من قبل الحوثيين يوم 22يناير 2015م.

العليا لإدارة شؤون الدولة تقوم بمهام الرئيس"[1].

ساهمت الأمم المتحدة في صياغة بنود هذه الاتفاقية بشكل فعال وحشدت لها الدعم الدولي والمحلي، وهددت ضمنياً أي طرف يرفض التوقيع عليها، وقد جرى الحديث عن تفاصيلها والوقوف على أهم البنود فيها، وما ترمي إليه، وما ترتب عليها من مخاطر أفضت إلى الحرب الدائرة الآن في اليمن.

ثالثا: اتفاق ستوكهولم:

في إطار جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى سلام في اليمن، وبحضور وفدي الحكومة اليمنية والحوثيين، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش تم توقيع اتفاق ستوكهولم أو اتفاق السويد أو اتفاق الحديدة كما يسميه البعض، وذلك في 13 ديسمبر 2018م، بين أطراف الأزمة اليمنية بحضور أممي ودولي.

وقد تمخض الاتفاق عن وقف كامل لإطلاق النار، وانسحاب عسكري لكافة الأطراف من محافظة الحديدة، وتضمن الاتفاق أشراف قوى محلية على النظام في المدينة، وهو ما أتاح تعدد التفسيرات لهذا البند من جانب كل طرف، ونتج عن الاتفاق انسحاب مليشيات الحوثيين صورياً من المدينة والميناء، وألزمها الإتفاق إزالة أية عوائق أو عقبات تحول دون قيام المؤسسات المحلية بواجباتها، ووظائفها، وكذا انسحابها من رأس عيسى والصليف، والانتقال إلى شمال طريق صنعاء في مرحلة أولى خلال أُسبوعين، وتضمن تراجع القوات الحكومية إلى خارج المدينة التي نص الإتفاق على إدارتها من قبل قوة محلية[2].

كما نص الاتفاق على نشر مراقبين أمميين لتنفيذ البنود المتفق عليها من قبل جميع الأطراف، أيضاً تم الاتفاق على أن تودع جميع الإيرادات من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى في البنك المركزي اليمني من خلال فرعه بالحديدة؛ للمساهمة في دفع المرتبات لموظفي الخدمة المدنية.

الاتفاق المذكور كان قد أشار إلى وضع خاص لمدينة تعز المحاصرة، وإطلاق جميع الأسراء والمعتقلين وهو الأمر الذي لم يتحقق على أرض الواقع منه شئياً.

---

(1) الإعلان الدستوري الصادر عن الحوثيين 6 فبراير 2015م.

(2) اتفاق استوكهولم، مكتب مبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة – اليمن النص الكامل 13 ديسمبر 2018م.

اتفاق الرياض.

جاء اتفاق الرياض[1] في نهاية العام 2019م، لمعالجة أزمة متفرعة عن الأزمة الأم وهي أزمة الانقلاب على الدولة حيث أن الأزمات في اليمن يستدعي بعضها بعضاً، وهذا ما تم بالفعل، فنظراً لطول مدة الحرب على الحوثي التي شارفت على نهاية عامها السابع وعدم حسمها عسكرياً، على الرغم من تداعياتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية، حدث تغير حقيقي في موقف بعض الفاعلين في التحالف المساند للشرعية بقيادة الرئيس هادي وبالأخص دولة الإمارات العربية المتحدة التي ناصبت الشرعية اليمنية العداء في ذات الوقت الذي تدعي فيه أنها جاءت لإعادة الشرعية إلى صنعاء، وهو ما يكذبه الواقع حيث عملت على إنشاء معسكرات، وإعداد نخب مواليه لها، وشيدت سجون سرية، وعطلت المنطقة الحرة وميناء ومطاري عدن والريان في حضرموت، واستهدفت قيادات وعناصر المقاومة، وقتلت عدداً من العلماء والأئمة والخطباء والقادة العسكريين، بل ومنعت تواجد أبناء المحافظات الشمالية من دخول عدن أو المرور منها، وذلك عبر وكلائها المحليين من الانفصاليين والشركات الأمنية الأجنبية المتمرسة في القتل والأجرام من متقاعدي الجيش الأمريكي، وهو ما عطل وأعاق مسار الحل في اليمن.

ولقد كان من الطبيعي تعقد الأزمة اليمنية وجعلها مصدراً لإنتاج أزمات أخرى نسبة لتعدد أطراف الأزمة، وتعدد الأطراف الإقليمية والدولية التي تدعي أنها تدخلت من أجل المساعدة في حل الأزمة، والخلاف بين الأطراف المتصارعة، بينما في الأصل لكل منها مصالحه التي يعمل على تحقيقها بشتى السبل حتى ولو استدعى ذلك دعم طرف من الأطراف المتنازعة تقوية لشوكته على حساب المصلحة العليا لليمن والإقليم، وقد شكل تعدد الجهات التي تشكل منها التحالف إلى تعدد المصالح وتباينها وتقاطعها أحياناً، ولقد أشار إلى هذا المعنى ورد في كتاب فهم صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية بقوله" إن حرب التحالف أكثر صعوبة من الحروب ثنائية الأطراف؛ لأن التحالف يضم عدداً كبيراً من اللاعبين الذين تجب استشارتهم، واللاعبون ضمن أي تحالف غالباً ما يكون لديهم أجندات

(1) عادل دشيلة، وآخرون،**قراءات في الأزمة اليمنية**،مرجع سبق ذكره، ص85.

وأهداف مختلفة إن لم تكن متضاربة"[1]، هذه الأسباب وغيرها دفعت الأوضاع في مناطق الشرعية إلى حافة الخطر، وهو ما أدى إلى تفجير الموقف عسكرياً بين قوات الانفصال المدعومة إماراتياً، والجيش الوطني بقيادة الرئيس هادي في 25 أغسطس 2019م، ليعلن محمد صالح بن عديو محافظ محافظة شبوة يوم الأثنين 26 أغسطس 2019م هزيمة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي الداعي للانفصال - بتمويل إماراتي- بعد المواجهات المسلحة مع قوات الحكومة الشرعية، وقد أصدرت وزارة الدفاع اليمنية بيان تعهدت فيه بالتصدي الحازم لما وصفته بالتمرد الذي قام به الانتقالي للسيطرة على مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة[2].

نتيجة لذلك بذلت المملكة العربية السعودية جهود كبيرة من أجل التوصل إلى اتفاق يعالج الخلاف السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني في المحافظات الجنوبية، وقد جاء الاتفاق ملبياً لرغبات المجلس الانتقالي الذي راهن على تدويل القضية الجنوبية منذ مدة طويلة، بعدما بات يفتقد إلى التأييد الشعبي الذي كان يتمتع به في السابق، كنتيجة حتمية للإنقسام الجنوبي ـ الجنوبي، ورغبة مواطني الجنوب البقاء تحت مظلة دولة الوحدة خصوصاً بعد ظهور النزعة المناطقية لقادة الانفصال، وممارساتهم المشينة بحق أبناء الشمال، وبعض المحافظات الجنوبية الأخرى، كما هو الحال مع أبناء محافظتي شبوة وأبين والتوجس والشك تجاه حضرموت والمنطقة الشرقية، ويأتي ذلك اجتراراً لعقود من الاقتتال الداخلي كان أبرزها محطة 13يناير1986م، التي قتل فيها أكثر من عشرين ألف مواطن ينتمون لجنوب اليمن في إطار الصراع المناطقي على السلطة.

وقد هدف اتفاق الرياض إلى الآتي[3]:

1- إنهاء النزاع السياسي، والعسكري الذي اندلع في بعض المحافظات اليمنية الجنوبية.

2- إعادة تشكيل الحكومة الشرعية مناصفة بين الشمال والجنوب.

---

(1) أليكس مينتس وكارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية**، مرجع سبق ذكره، ص140.

(2) عمار الاشول، الى اين تتجه الحرب في اليمن،موقع صدى نت، 15 ابريل 2020م، 81566https://carnegieendowment.org/sada/ .

(3) موقع عدن نيوز ، نص اتفاق الرياض كاملا بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي، 5 نوفمبر 2019م، 92370https://adennews.net/ .

3- تنظيم عمل القوات العسكرية في المحافظات الجنوبية، والساحل الغربي لليمن، والتي تعمل بإستقلالية عن المؤسسات الرسمية.

4- تفعيل عمل مؤسسات الدولة في العاصمة عدن.

نصوص الاتفاقية:

تنص نصوص الاتفاقية على الآتي:

1- تفعيل دور كافة سلطات ومؤسسات الدولة اليمنية حسب الترتيبات السياسية والاقتصادية.

2- إعادة تنظيم القوات العسكرية تحت قيادة وزارة الدفاع.

3- إعادة تنظيم القوات الأمنية تحت وزارة الداخلية.

4- الالتزام بحقوق المواطنة الكاملة لكافة أبناء الشعب اليمني ونبذ التمييز المناطقي، والمذهبي ونبذ الفرقة والانقسام.

5- إيقاف الحملات الإعلامية المسيئة بكافة أنواعها بين الأطراف.

6- توحيد الجهود تحت قيادة تحالف دعم الشرعية باستعادة الأمن والاستقرار في اليمن، ومواجهة التنظيمات الارهابية.

7- تشكيل لجنة تحت إشراف تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة تختص بمتابعة وتنفيذ وتحقيق أحكام هذا الاتفاق وملحقاته.

8- مشاركة مجلس الانتقالي الجنوبي في وفد الحكومة لمشاورات الحل السياسي النهائي.

9- يصدر الرئيس اليمني فور توقيع هذا الاتفاق توجيهاته لكافة أجهزة الدولة بتنفيذ الاتفاق وأحكامه.

وقد تضمن الاتفاق الملاحق التالية:

1- الترتيبات السياسية والاقتصادية.

2- الترتيبات العسكرية.

3- الترتيبات الأمنية[1].

(1) وكالة الأناضول، الاتفاق بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، 2019/11/5م.

4- ملحق نص على تشكيل حكومة كفاءات لا تتعدى 24 وزيراً يعين الرئيس هادي أعضاها بالتشاور مع رئيس الوزراء، والمكونات السياسية، مع منح الجنوبيين 50% من حقائبها في مدة لا تتجاوز 45 يوما من توقيع[1] الإتفاق.

- اشترط الإتفاقإختيار ذوي النزاهة والكفاءة ممن لم ينخرطوا في الأعمال القتالية أو التحريضية خلال الأحداث التي جرت في محافظات عدن، وأبين، وشبوة، وأن يؤدوا اليمين الدستورية أمام الرئيس هادي في اليوم التالي لتشكيل الحكومة.

- تباشر الحكومة أعمالها من العاصمة المؤقتة عدن خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ توقيع الاتفاق، لتفعيلمؤسسات الدولة في المحافظات المحررة والعمل على صرف الرواتب لكافة الوحدات المدنية والعسكرية[2].

- تفعيل موارد الدولة وإيداعها في البنك المركزي بعدن، والصرف بموجب الميزانية المعتمدة وفق القانون.

- تفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وتطعيمه بشخصيات نزيهة، وتفعيل هيئة مكافحة الفساد، وإعادة تشكيل وتفعيل المجلس الاقتصادي، وربطة برئيس الوزراء لدعم السياسات النقدية، والمالية، ومكافحة الفساد.

الزامية الاتفاق.

يعتبر هذا الاتفاق ملزم لجميع الأطراف اليمنية الموقعة عليه، وتتولى المملكة العربية السعودية رعايته، والإشراف على تنفيذه.

تقييم الاتفاقية.

مر عامان على توقيع اتفاق الرياض، والذي لم يشهد جدية في تطبق وتنفيذ بنوده من قبل الرعاة الأمر الذي أداء إلى تأزم الأوضاع في المحافظات الجنوبية، ووسع من دائرة الصراع، وقد استغل المجلس

(1) اتفاق الرياض بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، مرجع سابق 2019/11/5م.

(2) موقع المنتصف، تباشر الحكومة مهامها بحسب إتفاق الرياض،2019/10/30م الساعة 10م.

الإنتقالي الجنوبي الفرصة ليعلن الإدارة الذاتية لحكم الجنوب في تجاهل صريح لمخرجات وقرارات مؤتمر الرياض، وواصل التحشيد العسكري لاجتياح بقية المناطق الجنوبية، وهو ما دعا الجيش لتحمل مسؤولياته التاريخية للدفاع عن وحدة اليمن للمرة الثانية، وزحف لتطهير العاصمة المؤقتة عدن يوم 2020/5/10م، لكن فرمان التحالف كان له بالمرصاد لمنعه من التقدم نحو عدن، وكذلك تهديدات قوات المجلس الإنتقالي المدعومة إماراتياً، وهي أساليب معتادة طالما مورست ضد القوات الحكومية والحكومة الشرعية في المواقف الحرجة من التحالف[1].

موقف الأمم المتحدة من اتفاق الرياض.

رحبت الأمم المتحدة بالتطورات الإيجابية في تنفيذ الرياض بما في ذلك تشكيل الحكومة الجديدة، وقد هنأ المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن مارتن غريفيث الرئيس اليمني وأطراف اتفاق الرياض وكافة الأحزاب والمكونات السياسية التي دعمت هذا الاتفاق، كما هنأ المملكة بنجاح المفاوضات " قائلاً: أن هذه خطوة مهمة لتعزيز الاستقرار، وتحسين مؤسسات الدولة، ورفع مستوى الشراكة السياسية، وخطوة محورية نحو حل سياسي دائم في اليمن"[2].

إن الملاحق الأمنية والعسكرية؛ هي حجر الزاوية في الاتفاق، والداعي الحقيقي والأبرز لها، وسيتم تناولها في المبحث المتعلق بالجانب الأمني من هذا البحث.

ويمكن القول: إن اتفاق الرياض بين المجلس الانتقالي الجنوبي (الانفصالي)، وبين الحكومة الشرعية أنه أحد الفخاخ التي ينصبها التحالف العربي (السعودية، والإمارات) للإيقاع بالحكومة الشرعية، وتقويضها وإسقاط شرعية الرئيس هادي، والبحث عن بديل لتمرير مشاريع الدولتين التي تحولت إلى وكيل محلي للاستعمار الأجنبي، من خلال تقاسم النفوذ في المناطق المحررة، وتكامل الأدوار بينهما، والابتعاد عن معركة إعادة الشرعية، وهزيمة الحوثيين بل عملت على تقويض الشرعية في مناطق تواجدها، وضاعفت رصيد الأزمات في اليمن، وهو ما يهدد، وحدة البلاد وسلامة أراضيها بصورة جلية،

(1) صفحة أنيس منصور مستشار سفارة اليمن بالرياض، صفحته الرسمية 10 على فيسبوك 2020/5/10م تمت الزيارة الساعة 11مساء.

(2) مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، 18/ ديسمبر/2020م.

وستكون المملكة العربية السعودية أكبر الخاسرين منه في المستقبل المنظور[1].

وقد خضع هذا الاتفاق للتلاعب بالوقت من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي، والذي إتخذ من جانبه قرار بإعلان الإدارة الذاتية للجنوب كخطوة أولى نحو الانفصال قبل أن يتراجع عنها في الصيغة المعدلة من اتفاق الرياض في شهر يوليو 2020م، بعد ثمانية أشهر من توقيع الاتفاق الأصلي الموقع بين بين الحكومة الشرعية والانتقالي في الرياض بتاريخ 5 نوفمبر 2019م، وهو ما أعتبره كثير من اليمنيين مجرد تأجيل للأزمة وليس حل نهائي لها.

- **اتفاقيات لم تنفذ.**

هناك أيضاً اتفاقيات جاءت لترسخ بعض القضايا الدستورية والمدنية، ورغم أهميتها لكنها لم تأخذ البعد السياسي، نظراً لوجود قضايا أكثر إلحاحاً منها ولحساسية الحالة السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد في تلك الفترة ومنها:

- الاتفاقية التي تعنى بالموجهات الدستورية، والقانونية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني 14 اغسطس2014م.

- مخرجات الحوار الوطني الشامل 2014م.

. آلية تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن ديسمبر 2011م.

. الموجهات الدستورية الخاصة بالشباب حزيران يونيو 2014م[2].

ويمكن القول: إنكل هذه الاتفاقيات المشار إليها أنفاً رغم سلامة مقاصد أغلبها، ونبل القيم التي تتحدث عنها إلا أنها لم تلامس الواقع، ولم يكن لها نصيب في التطبيق على الواقع الملغوم سياسياً، واجتماعياً، وفكرياً، واقتصادياً، وجهوياً، وفوق ذلك كله غياب الجهة الضامنة للإتفاق في التنفيذ

(1) عصام الشريم، مقابلة على قناة الجزيرة، برنامج بلا حدود 2020/7/15م 5م. https://www.youtube.com/watch?v=FRYg6SM38m6 .

(2) الموجهات الدستورية الخاصة بالشباب في اليمن وفقاً لوثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل صادرة عن ملتقى النساء والشباب 2014م.

الفعلي لمضامينه زمانياً ومكانياً وموضوعاً، ولهذا صدر أكثر من (14) قرار لمجلس الأمن بخصوص الأوضاع في اليمن، وكلما صدر قرار أتسع عدد المعرقلين له لعدم رغبتهم في انتقال سياسي حقيقي و لقناعتهم الراسخة بعدم وجود أي إجراءات فعلية تطالهم "حيث يرى بعض الخبراء الدوليين أن المواجهة مع الحوثيين مآلاتها كارثية"[1].

هذا الفراغ الهائل والتردد والتحوط والعجز الغير المبرر من مؤسسات الأمم المتحدة في تنفيذ التزاماتها أدى إلى تعدد التأويلات والتفسيرات لمضامين هذه الاتفاقيات والقرارات، وبالتالي تلاشي أثرها في الواقع السياسي اليمني ، كما يشير بعض المهتمين[2]، بتصريحات لممثلي الأمين العام للأمم المتحدة وبعض المسؤولين اليمنيين الذين يمتدحون جهودها في اليمن بينما الواقع الإنساني والسياسي والحقوقي والعسكري يكذبذلك،تقييم حقيقي لإدوار المبعوثين الخاصين للأمين العام إلى اليمن بل أن ما ارتكبوه من أخطاء قادت إلى تقويض وبالرغم من عدم وجود الدولة اليمنية وعقدت مسارات الحلول السلمية[3].

ومما سبق يتضح: عدم مبالات الأمم المتحدة بما لحق الشعب اليمني من ويلات الحرب والتشرد والنزوح، كل ذلك يجري والعالم يغض الطرف عن ممارسات مجموعات صغيرة، تعبث بأمن البلد واستقراره، وتحوله إلى أكبر سجن في العالم يزيد فيه المهددون بالمجاعة على خمسة وعشرين مليون نسمة، ولم تتعرض هذه المليشيات لأي عقوبات اتساقاً مع قرارات مجلس الأمن الأمر الذي يشير بوجود مصالح لبعض القوى الدولية، مستفيدة من تقويض الدولة اليمنية والقضاء على النظام السياسي برمته وإحلال العصابات والمليشيات محل الدولة الوطنية مما حدا بالمبعوث الخاص للأمين العام إلي اليمن جمال بن عمر أن يصف المدافعين عن الدولة والعاصمة صنعاء بالحركات المسلحة في إحاطته

(1) جبر جبر ناصر الذهب، **دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية (خلال الفترة من 2011- 2016م)**، مرجع سبق ذكره، ص31.

(2) أحمد محمد عبد الله ناصر الحسني، **قرارات مجلس الامن ودورها في حل الازمة اليمنية**، مرجع سبق ذكره، ص12.

(3) محمد علي السقاف، ماذا بعد نهاية مهمة غريفيت في اليمن، الشرق الأوسط العدد 15512، 18 مايو 2021م.

لمجلس الأمن[1]، وهي من المؤشرات المهمة التي كشفت نوايا الأمم المتحدة تجاه الأزمة اليمنية في وقت مبكر لم ينتبه لها أحد، أن تغير لهجة وتصرف المبعوث الخاص إلى اليمن يوحي بعمل شيء ما تجاه اليمن، وهوما حدث بالفعل، وربما يجري ذلك في إطار المخططات الدولية لإعادة تقسيم المنطقة والتنفيذ على أيدي هذه المجموعات المحلية كجيل رابع من الحروب أو ما يعرف بالحروب اللامتماثلة[2]، ويتمثل في الجماعات المحلية الموغلة في العنف والارهاب ولها ارتباطات خارج الحدود، وتهدف إلى قتل الروح المعنوية للدولة، وتأجيج كل أنواع الصراعات.

هذه القوى لم تجهض أحلام اليمنيين في التغيير والانتقال السلمي فحسب، بل أضاعت وطن ودولة وجلبت على اليمن واليمنيين مصائب لا حصر لها، وأصبح اليمن حديقة خلفية لتصفية كافة الخصومات والنزاعات الإقليمية والدولية، وحل باليمنيين المثل المعروف والشهير (تفرقت أيدى سبأ)[3].

كل هذا يجرى تحت سمع وبصر الأمم المتحدة التي ظلت تراقب الوضع دون اتخاذ إجراء رادعٍ ضد الأطراف المعرقلة في بداية الأمر، أو المنقلبة على الشرعية الدستورية والدولية؛ عدا استصدار عدداً من القرارات الدولية التي على مستوى التنظير أقرت بحق الكيان الذي يمثل جانب الشرعية ورئيسها المنتخب لكنها في المقابل تفتقد إلى آليات تنفيذية لمعاقبة المعرقلين ولم يتلقى الحوثيون أي تحذير بعد انهيار الدولة بل تم مخاطبتهم كان شيء لم يكن، واستمرت الشراكة إلى يومنا هذا، بل تعج العاصمة صنعاء كل يوم بعدد من الوفود الأوربية والأمريكية الزائرة، وتعدد المقابلات للمسؤولين الحوثيين،

(1) احاطة جمال ابن عمر، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن عن الوضع في اليمن 2014/7/22م.

(2) هو الصراع الذي يتميز بانعدام المركزية بين أسس وعناصر الدول المتحاربة من قبل دول أخرى وقد أستخدم هذا المصطلح لأول مرة عام 1998م، من قبل المحللين الأمريكيين لوصف الحرب باللامركزية، وهو أيضا يعني ترك الدول تتأكل من الداخل بحروب صغيرة دون احتلال أجنبي ويعرف اختصارا ب4gw ويعتمد على كسر احتكار الدولة وقتل الروح المعنوية لها ويؤجج الصراع الديني والمذهبي والمناطقي والعرقي واللاأخلاقي والثقافي والتاريخي.

(3) مثل يمني شهير يقال عندما تتفرق المجاميع البشرية في كل اتجاه ويضيع عليهم الأمر الجامع كما حدث عند خراب سد مارب في الزمن القديم وحدثت أكبر هجرة لليمنيين إلى اصقاع المعمورة وقتها.

وتوجيه الدعوات لزيارة بلدانهم للتباحث، ولقد منحت الدبلوماسية الشعبية، ومنظمات المجتمع المدني الموالية للحوثيين دوراً أكبر في إيصال وجهة نظر الحوثيين إلى صناع القرار في العالم، وقد تمثل ذلك بالأدوار الهائلة لمنظمات المجتمع المدني والقطاعات النسوية، والشبابية، ومنظمات حقوق الإنسان، والمؤتمرات العديدة في كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، وعمان، والأردن، وتبني بعض برلمانات تلك الدول مواقف الحوثيين، وظهرت أصوات عديدة تطالب بمنع بيع السلاح لكياني "الشرعية والتحالف"، كل ذلك يحدث في ظل عجز رهيب لدبلوماسية الرئيس هادي وحكومته، والتي فشلت فشلاً ذريعاً في عكس وإيصال معاناة اليمنيين إلى المحافل الدولية؛ بسبب سوء اختيار ممثلي الدبلوماسية اليمنية بناء على معيار القرابة والمناطقية والمحسوبية والانتهازية؛ حيث تترعرعت هذه القيادات والمجموعات وظهرتأثناء الحروب، والتي يكون الأكفاء في هذه اللحظات العصيبة منشغلون بالدفاع عن أسوار الوطن، يستغل الانتهازيون والنفعيون الفرص السانحة، ويتصيدون المواقع القيادية الشاغرة دون أن يكون لهم مواقف سابقة مشهودة تبين حجم ومدى الدور الذي قدموه وشاركوه به في النضال لحماية الدولة، ومن هنا تظهر الفجوة بين ما يجري علي الأرض من تضحيات هائلة، وبين ما ينفذ في أروقة السياسة الخارجية، وعلى رأسها الدبلوماسية، ومختلف المناصب الرسمية، وهو الفخ الذي وقعت فيه الشرعية اليمنية نتيجة قيادة الرئيس هادي للمرحلة وما آلت إليه الأوضاع في البلاد[1].

أدوار مبعوثو الأمين العام الخاصين إلى اليمن.

شهدت الأزمة اليمنية تعاقب عدداً من المبعوثين الدوليين إلى اليمن وهم كالتالي:

المبعوث الأول: جمال بن عمر دبلوماسي مغربي من مواليد أبريل 1957م، عين موظف بالأمم المتحدة

(1) هناك نموذجان مختلفان في الحالة اليمنية الأول: الرئيس علي عبدالله صالح وأركان نظام حكمه حكموا اليمن 33عاماً وعند مطالبتهم بانتقال السلطة سلمياً من قبل الملايين اليمنيين سلموا البلاد لأعداء الجمهورية وشكلوا تحالف ثنائي مع الحوثيين لإسقاط النظام الجمهوري بدعم مادي ومعنوي من إيران. الحالة الثانية: وتتمثل في عمداء الجيش اليمني ورجالات اليمن الأحرار الذين تصدوا لهذا المشروع الفارسي فمنهم من قضى نحبه من أمثال الشهيد حميد القشيبي وعبدالرب الشدادي واللواء امين الوايلي وغيرهم الكثير من ليزال يحمل الراية في مواجهة هذا المشروع إلى الآن.

في أبريل 2011م، وسط ترحيبمن كل الأطراف اليمنية، وبدأ يفقد ثقته من بعض الأطراف بعد اجتياح الحوثيين محافظة عمران يوليو2014م، ثم صنعاء 21 سبتمبر من نفس العام، وقد أتهمته بعضها بالتواطؤ مع الحوثيين، ويؤيد هذا الاتجاه مدير مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ماجد المذحجيويوافقه في ذلك عدداً من المتخصصين في الشئون السياسية اليمنية الذين يرون أن ابن عمر فشل في مهمته، وقدم استقالته كدليل بعدم التزامه بالحيادية كوسيط، وتحول إلي منسق للحوثيين، ويتحمل جزء من مسؤولية ما آلت إليه أوضاع اليمن بعد تسويقه للوهم الذي انتهاء إلى خليط من الحرب الأهلية بالإقليمية، وأنه أصبح ممثلاً لسلطة الأمر الواقع الحوثية، وكأنه طرف محلي ينحاز إلى من يحكم، ولم يعد وسيطاً محايداً، ووصل به الأمر إلى شرعنة المسار الذي أعقب دخول الحوثيين دار الرئاسة بصنعاء وتغير موقفه[1]، بعد مؤتمر الحوار لصالح الحوثيين، وقد جاء اتهامه واضح للتحالف بأفشال جهوده في إعادة البناء المؤسسي للرئاسة من خلال المفهوم الوطني الجامع المتمثل في مخرجات الحوار الشامل والدولة الاتحادية وفق رويته المقدمة لمجلس الأمن، وذلك رداً على إلغاء اتفاقية السلم والشراكة التي صاغها هو بنفسه، وأوصلت البلاد الى الحرب الطائفية، وقد اجهضها تدخل التحالف العربي 2015م، ولم تعد أساساً للحل في اليمن كأقصى عقوبة ضد بن عمر، بعدما ضاقا التحالف والشرعية به ذرعا[2].

رؤية ابن عمر لحل الأزمة اليمنية.

ساهم ابن عمر في عملية الانتقال السياسي بشكل جيد في بداية الأمر، وتبنى مع الأمم المتحدة تنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، واقنع جميع الأطراف اليمنية بالمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الذي أشرف عليه بنفسه، واستمر عشرة أشهر ولكنه أضاف إلى مرجعيات الحل أعلاه مرجعيه جديدة تتمثل في اتفاقية السلم والشراكة التي صاغ بنودها بتفاهم مع الحوثيين، وأظهرت تحيزه لصالح الانقلاب مما جعله شخصاً غير مرغوب فيه لدى التحالف والحكومة اليمنية.

(1) عادل دشيلة، وآخرون،**قراءات في الأزمة اليمنية**،مرجع سبق ذكره، ص100.

(2) المبعوث الخاص لليمن جمال بن عمر في أخر تقرير له امام مجلس الأمن الدولي ابريل 2015. م

المبعوث الثاني: إسماعيل[1] ولد الشيخ احمد اقتصادي ودبلوماسي موريتاني عين نائباً لمبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، وشغل منصب المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا، وتولى المهمة نفسها في اليمن في 2014م، كذلك عين نائباً لمبعوث الأمين العام إلى ليبيا ثم أختاره الأمين العام مبعوثاً خاصاً لتنسيق مكافحة فيروس أيبولا الذي اجتاح عدداً من الدول وفي 25 أبريل 2015م. عين خلفاً للمغربي ابن عمر، لم يتمكن المبعوث الجديد من أنجاز مهمته، وقدم استقالته بعد ثلاثة أشهر من تعيينه في اليمن دون أحراز تقدم يذكر لأنهاء النزاع الدائر لتمسك الأطراف المتصارعة بمواقفها المسبقة، وقد برر ابن الشيخ الاستقالة بحسب رغبته فيما تبادل الطرفان الشرعية والتحالف من جهة والانقلابيون من جهة أخرى الاتهامات حول أسباب الاستقالة في فبراير2018م.

المبعوث الثالث: مارتن غريفيت[2] فهو وسيط دولي بريطاني يعمل مدير تنفيذي للمعهد الأوربي للسلام وعين مستشاراً للأمين العام بسوريا، ثم عين مبعوثاً أممياً لليمن في العام 2018م خلفاً لإسماعيل ولد الشيخ، وقد تعددت نشاطاته خصوصاً من شهر يوليو2018م، فقد زار أبرز أطراف النزاع في مسعى لتجنب معركة الحديدة التي يسيطر عليها الحوثيون، وقد منحت الحكومة الشرعية المبعوث الجديد فرصة للمفاوضات من يوليو 2018م، يتكئ غريفيت على قاعدة صلبة فهو ممثل القارة العجوز(أوروبا)[3]، وتقف خلفه دولته بريطانيا ذات اليد الطولى في المشرق العربي، وهي أيضاً دولة فاعلة في مجلس الأمن، وقد أُسند إليها قلم مجلس الأمن بشأن اليمن، فهي المسؤولة عن صياغة مخرجات مجلس الأمن المتعلقة باليمن، وتستطيع أن تحشد للمبعوث الأمميالكثير من الفاعلين، ومما قامت به حشد المجتمع المدني، ووسائل الأعلام والدبلوماسيين الذين تقاطروا لزيارة القيادة الحوثية بصنعاء كمساندة للمبعوث الجديد، والتقوا بعبدالملك الحوثي زعيم الجماعة مباشرة، وكان من ضمن الوفود الكثيرة الزائرة وفد فرنسي وأخر سويدي، بالإضافة إلى البريطانيين، وجنسيات أخرى واعتبر

(1)أبو بكر أحمد باذيب، **المعضلة اليمنية سناريوهات ما بعد الحرب**، صنعاء، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 263، ج25، 2016م، ص15

(2) عادل دشيلة، وآخرون،**قراءات في الأزمة اليمنية**،مرجع سبق ذكره، ص100.

(3) عبارة مشهورة لرامسفلد وزير الدفاع الامريكي السابق يصف أربا.

البعض ذلك نجاحاً لمندوب بريطانيا بامتياز، وأن هناك عوامل ستساعده على النجاح وهو مالم يتوفر لسابقيه منها تفاؤله المفرط فقد تمكن من جمع الأطراف، ودفعهم إلى مفاوضات السويد لينتزع منهم اتفاق عرف باتفاق ستوكهلم بشأن الحديدة وتعز وميناء الحديدة والصليف[1].

خطوات غريفيت لقيت مواقف حادة من كل الأطراف فقد اشتكي وزير الخارجية اليمني خالد اليماني في رسالة وجهها للأمين العام انطونيو غويترش من ما أسماها تجاوزت المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلي اليمن على خلفية مناقشات أجراها المبعوث الأممي بشأن كيفية تطبيق تفتيش السفن في موانئ الحديدة، وقد بلغ الإستياء مداه من تصرفات غريفيت الأمر الذي دفع الرئيس عبدربه منصور هادي لتوجيه رسالة للأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش ضمنها جملة من الإتهامات ضد المبعوث إلى اليمن مارتن غريفيت بارتكاب تجاوزات، وصفت بغير المسبوقة، ومنها أنه يصر على التعامل مع الانقلابين كحكومة أمر واقع ومساواتها بالحكومة الشرعية، وجاءت رسالة الرئيس تعبير عن قلقِ السلطة العليا والحكومة اليمنية، وتضمنت ما أعتبر تنصل من قرار مجلس الأمن 2216، وأعلن الرئيس عدم التعامل معه حتى يعلن الالتزام الكامل بالمرجعيات الأساسية للحل في اليمن، وهي القرار2216 المشار إليه أعلاه، والمبادرة الخليجية، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل[2].

الأمين العام من جهته لم يبدئ استجابة أو تصديق لخطاب الرئيس اليمني؛ لأن ذلك يعني تحميل الأمم المتحدة الفشل في إنهاء النزاع، والعمل على تثبيت سلطة الحوثيين، وهو ما لا تريد الأمم المتحدة الاعتراف به، وقد جاءت الخطوة التالية من الأمم المتحدة لتثبت هذه النظرية فلم يمر وقت طويل حتى أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تقديمه 20 مركبة للبرنامج الوطني لنزع الألغام، وهو واحد من البرامج الحكومية الموازية التي تسيطر عليها المليشيات، في الوقت الذي لا تقوم أي جهة في اليمن بزراعة الألغام سوى الحوثيين في مفارقة عجيبة [3]. تعرض مارتن غريفيت أيضاً لهجوم مماثل من الحوثيين،

(1) اليمن في الأمم المتحدة نشرة صادرة عن مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية 2018/2/18مص 12.

(2) الأناضول، نيويورك، الثلاثاء 11 يونيو 2019م.

(3) الدورة الثالثة والسبعون، للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومن قبل الناطق باسم أنصار الله، محمد عبدالسلام ورئيس الوفد الحوثي المفاوض متهمين إياه بأنه ليس مبعوث أممي بل مبعوث بريطانياً الاستعمارية.

وقد نفذ مبعوث الأمين العام إلى اليمن زيارات متعددة متنقلاً بين نيويورك ولندن والرياض وطهران وواشنطن وعمان وصنعاء وعدن ومسقط، وعواصم أخرى معنية بالأزمة اليمنية، والتقى بالكثير من المسؤولين الدوليين، وعدد من الأطراف المحلية المشتبكة على الأرض، وحمل العديد من التصريحات المتفائلة عن أحراز تقدم في العملية التفاوضية، وجلب الأطراف إلى طاولة حوار تقرر حد للمأساة الإنسانية في اليمن كما يراها تبدأ من وضع خاص لموانئ الحديدة مبرراً خطورة الوضع الإنساني في اليمن، وأن الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، والدول الأعضاء، والعديد من المراقبين يرون ضرورة إستئناف عمل الميناء (الحديدة والصليف) بصورة غير قابلة للجدل؛ لأن معظم واردات اليمن عبرهما[1]، وهي أسطوانة مشروخة ترددها الأمم المتحدة كلما اقتربت الحكومة الشرعية من تحقيق إحراز نصر أو ظهرت محاولات جادة لطرد الحوثيين وهزيمتهم عسكرياً، يرتفع صراخ الأمم المتحدة حول خطورة الوضع الإنساني في مناطق النزاع.

كان من أهم الزيارات التي قام بها مارتن غريفيت زيارته إلى محافظة مأرب أهم معاقل الشرعية، وهي المرة الأولى التي يزور فيها مسؤول أممي بهذا المستوى منذ اندلاع الأزمة والحرب في اليمن، وقد استقبله الشيخ سلطان العرادة محافظ المحافظة، وأحد أبرز رجالات الشرعية في اليمن، وقد رحب بالمبعوث، والوفد المرافق له، وقال في كلمة مقتضبة نحن مع السلام الحقيقي والمشرف ولا يشرفنا سلام كاذب.

المبعوث الخاص كان قد أطلع على أحوال مأرب والنازحين إليها والتقى المسؤولين والشباب، والنساء، والقوى السياسية، وقد ثمن جهود السلطة المحلية تجاه النازحين[2]، وأشاد بالاستقرار الأمني والاقتصادي في المحافظة، وطالب بالوقف الفوري وغير المشروط للأنشطة العسكرية، وبدء خفض

(1) المشاهد 19ابريل 2020م تمت الزيارة 20اغسطس 2021م 5م.

(2) بيان صحفي عن زيارة المبعوث الأمم إلى مأرب، صادر عن مكتب المبعوث الخاص اليمن 7 مارس/ 2020م.

التصعيد بشكل شامل، وقد جاءت دعوته بعد إحراز الحوثيين تقدم وإسقاط بعض المدن في الجوف، وبعض المناطق في مأرب، وهو ما عده مناهضون للحوثي إقرار ضمني بالمكاسب التي حصل الحوثيون عليها.

في شهر يوليو 2018م، التقى مبعوث الأمم المتحدة غريفيت بقيادات الحوثيين في صنعاء، ومكث فيها ثلاثة أيام وأجرى حوارات مطولة مع قيادة الجماعة.

تلخص في تقديم إحاطة لمجلس الأمن ،وطلب دعم جهوده من أجل الوصول في الوصول إلى تسوية سياسية تعيد استئناف المفاوضات.

وجدت تلك الجهود استحسان وقبول من مختلف الأطراف اليمنية كما أبدت موافقتها الصريحة للتفاوض تحت رعاية ودعم الأمين العام مباشرة من أجل ضمان لإنتقال السلمي في اليمن، ولتحقيق ذلك اشترط الحوثيون التوقف التام عن القصف الجوي من قبل التحالف.

رؤية المبعوث الخاص مارتن غريفيث.

ظل موقف غريفيث غامض بشأن اعتماد المرجعيات الأساسية لحل الأزمة اليمنية (المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن)، ولم يوليها الاهتمام اللازم بل ظهر منه تبني مواقف تنسف هذه المرجعيات من أساسها ففي بداية شهر أبريل 2020م، تقدم المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن بمبادرة جديدة مكونة من عدة محاور (وقف إطلاق النار يشمل عموم اليمن، مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والإنسانية الأساسية لتخفيف معاناة اليمنيين، وبناء الثقة بين الأطراف، ودعم قدرة اليمن على الاستجابة لمواجهة تفشي أزمة كورونا، الاستئناف العاجل للعملية السياسية)[1]، الحكومة اليمنية رفضت المبادرة كونها تجاوزت المرجعيات الثلاث للحل في اليمن، المشار إليها أعلاه وأنها لاتزال مشروع قيد الدراسة والتقييم[2]، والأهم فيها أنها تؤسس لشرعية جديدة

(1) وكالة الاناضول، نص المسودة الأممية النهائية لحل الازمة في اليمن، 2020/11/9م، https://cutt.us/pg5r2 .

(2) صحيفة البيان، مبادرة أممه شاملة لوقف الحرب في اليمن، 10/4/ 2020م، https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2020-10-04-1.3826928 .

تتجاوز شرعية الرئيس هادي لخلق وضع سياسي جديد يمهد لتقسيم اليمن واسقاط الشرعية القائمة الممثلة بالرئيس هادي، وقد ظهر هذا التوجه من خلال تصريح المبعوث الخاص إلى اليمن أن المبادرة جاءت نتيجة نقاش مع مجموعات يمنية، وهم ناشطون في العواصم العالمية الكبرى يعملون لصالح أجندة معادية لوحدة اليمن مما يعني تغييب الحكومة الشرعية، والتفاوض بدلاً عنها من قبل التحالف، والرعاة الدوليين الأمر الذي يهدد بنسف مشروعية الحكومة من أساسها لصالح المليشيات والقبول بالأمر الواقع.

الخلاصة إنه بالرغم من تعدد الزيارات واللقاءات والجهود التي يقوم بها المبعوث لمختلف الفاعلين؛ إلا أنها عديمة الجدوى فالنزاع وصل إلى طريق مسدود بسب الخلاف حول موارد الحديدة وإدارتها في موقف تتساوى فيه الشرعية مع الانقلاب تحت رعاية الأمم المتحدة.

المبعوث الرابع: عين الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً الدبلوماسي السويدي هانز جرند بيرغ بتاريخ 2021/7/2م، كمبعوث رابع للأمم المتحدة لليمن منذ بداية الأزمة 2011م، ولم يمارس المذكور[1] عمله حتى الانتهاء من هذه الأطروحة عدا رسالة شكر للأمين العام على اختياره بالإضافة إلى عدد من لقاءات التعارف مع بعض المسؤولين المعنيين،وزيارة محافظة تعز . كما عينت إدارة الرئيس جوبايدن تيموني ليندركينغ مبعوثاً أمريكياً لحل النزاع اليمني إلى جانب المبعوث الأممي[2].

جولات التفاوض بين أطراف النزاع ومدى التزام الحوثيين ببنود الصلح.

. أول صلح في صعدة 2006م.

وقع أول صلح بين الحكومة والحوثيين في 28 فبراير 2006م في منطقة صعدة ، شمل عدداً من التنازلات قدمتها الحكومة، كان من أهمها الاعتراف بالحركة الحوثية المتمردة والاستفادة منها لكسب أصوات الناخبين الموالين للجماعة في الانتخابات الرئاسية، والمحلية في سبتمبر من نفس العام ضمن سيناريو الصراع على السلطة أثناء منافسة المعارضة للرئيس صالح في الانتخابات الرئاسية عام

(1) قناة العربية، نقلا عن مراسلها طلال الحاج، نيويورك، 2021/7/2م.

(2) alyaman. ala.. topic. httpsllepc. ae.

2006م، وتم فيها غض الطرف عن الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بالوطن نتيجة الجولات السابقة من الحرب[1].

. اتفاق الدوحة 2008م.

وقعت الحكومة بالعاصمة القطرية الدوحة في1 فبراير 2008م، على وثيقة تتضمن إجراءات لتطبيق اتفاق المصالحة من أجل وقف إطلاق النار16يونيو 2007م بين الحوثيين والقوات الحكومية، بعد انتهاء الجولة الرابعة من الحرب كأول تدويل للأزمة اليمنية، ولم يصمد الاتفاق طويلاً لتندلع الحرب الخامسة[2]، وكذاك الحال بعد التوقيع على مخرجات الحوار الوطني الشامل يوم 25 يناير2014م الذي أنقلب عليه الحوثيون والرئيس صالح ونتج عن ذلك سقوط العاصمة صنعاء في 21سبتمبر 2014م.

. اتفاقية السلم والشراكة.

وهي الاتفاقية التي تم توقيعها بين كل من الحكومة والحوثيين بتاريخ 21سبتمبر 2014م بغرض إنهاء الأزمة بينهما بعد احتلال العاصمة، وخرقها الحوثيون قبل أن يجف حبر المداد الذي كتب به.

. مفاوضات جنيف.

عقدت تلك المفاوضات في يونيو2015م بعد ثلاثة أشهر من انطلاق عاصفة الحزم بينما كان الحوثيون يفرضون سيطرتهم على أغلب أحياء عدن، ومحافظات شبوة، ولحج، وأبين، والضالع، وتعز، فشلت هذه المفاوضات أيضاً كسابقتها في الخروج بنتائج تفضي إلى اتفاق، وقد بدأ ميزان القوى يميل لصالح الحكومة، بعد تحرير العاصمة عدن وأغلب المحافظات الجنوبية.

---

(1) سهير علي عاطف، الحروب والنزاعات وتأثيرها على النسيج الاجتماعي، 2011– 2015م، موقع المشاهد نت، 10 فبراير 2016م.

(2) عارف علي العمري، بحث سياسي منشور، حرب صعدة من أول شرارة حتى أخر قذيفة 2009/10/28م.

. مفاوضات جنيف 2[1].

شهدت مدينة بيل السويسرية عدة مفاوضات أطلق عليها مفاوضات جنيف 2، وذلك في 15ديسمبر 2015م، بعد إعلان هدنة لم تصمد كثيراً، وانتهت المشاورات دون التوصل إلى حل، ثم انطلقت في العاصمة الكويتية في 21 أبريل2016م جولات أخرى من المفاوضات ولكن أسدل الستار دون نتائج تذكر.

. جنيف 3

انتهت قبل أن تبدأ حيث أعلن المبعوث الدولي مارتن غريفيت رسمياً فشلها بسبب عدم حضور وفد الحوثيين الذين تذرعوا بعدم الحصول على ضمانات كافية لعودتهم إلى صنعاء بعد انتهاء المشاورات[2].

-اتفاق استوكهولم.

انطلقت مشاورات استوكهولم في السويد في 6 ديسمبر2018م، ورغم قصر المدة فقد تم التوصل إلى ما سمى باتفاق استوكهولهم.

الإحاطات التي تقدم بها المبعوثون الخاصون للأمين العام إلى مجلس الأمن.

استمع مجلس الأمن إلى العديد من الإحاطات التي تقدم بها المبعوثون الخاصون للأمين العام إلى اليمن وكان أبرز ما جاء فيها التالي:

أن هناك فرصة سانحة للسلام في اليمن، على الرغم من المصاعب الكبيرة التي تمر بها البلاد ،ولقدوجه الأمين العام للأمم المتحدة نداء عاجل للأطراف للوقف الفوري لكل الأعمال العدائية في اليمن مع ضرورة التركيز على تسوية سياسية عن طريق التفاوض[3].مناقشة مقترح جديد يتضمن مبادرات إنسانية لإعادة بناء الثقة، وبين الأطراف لإعادتها

(1) أبو بكر أحمد باذيب، **المعضلة اليمنية سناريوهات ما بعد الحرب**،مرجع سبق ذكره، ص21.

(2) أحمد المصباحي، اليمن في جنيف (3) ما الجديد؟ مجلة البيان، 2021/10/17م.

(3) الاستجابةلأزمةفيروسكورونا ((COVID– 19فيدولالشرقالأوسطوشمالإفريقيا2020م، ص11.

للمفاوضات[1]. كما تناولت الإحاطات مسائل دقيقة: منها الانسحابات العسكرية، والتدابير الأمنية ،ومسائل سياسية وتعزيز السلام والوضع الاقتصادي والإنساني وإطلاق الأسرى والموقوفين.

وبنظرة فاحصة لتصريحات جميع مبعوثي الأمم المتحدة بشأن اليمن والتي يتم عرضها على الأمين العام ومجلس الأمن بصورة روتينية، وتعددت معها- أيضا- كثرة اللقاءات المتكررة والدائمة مع الأطراف المحلية والدولية المعنية بالأزمة اليمنية ،ويمكن القول: إن: أنه بالرغم من كل ذلك، ورغم تعلق آمال الشعب اليمني الذي عانى الأمرين عسى أن يتحقق منها شيء غير أن تلك الوعود لم تثمر غير التسويف والمماطلة،فلقد أثبتت الوقائع التاريخية أن الأمم المتحدة لا تهدف في الغالب للدفاع عن الشرعية الدولية، وحماية السلم والأمن الدوليين أهم هدفين أسست من أجلهما الأمم المتحدة، يتضح ذلك جلياً عندما تُضيّق السلطات الشرعية المسنودة بقرارات مجلس الأمن الخناق على المتمردين ،تتعالى أصوات عديدة في أعلى هرم الأمم المتحدة بوجوب وقف إطلاق النار، والجنوح إلى السلام ومراعاة الجانب الإنساني، وهي للأسف دعوات حق يراد بها باطل، وتستغل الجماعات المتمردة والمنقلبة على الشرعية هذه الدعوات لإعادة ترتيب صفوفها وجلب مزيد من عتاد الحرب وهذا ما تكرر حدوثة في اليمن وليبيا، فخلال ثلاثة أشهر من الهجمات المتتالية -تحت مسمي الكموم وهي نظرية[2]إيرانية -زج الحوثيون بالألاف من المقاتلين إلى محارق الموت لإسقاط مركز محافظة الجوف ومديرات في محافظة مأرب، تسببت في نزوح نتيجة هذه الهجمات أكثر من خمسة وعشرين ألف أسرة إلى مدينة مأرب، ولم تُحْرّك الأمم المتحدة ساكن، ولم تصدر بياناً تطالب فيه الحوثيين بالتوقف عن القتل والتهجير، وعندما تحرك الجيش والمقاومة الشعبية بتوجيهات الرئيس هادي للدفاع عن الشرعية واستطاع إسقاط رهان تقدم الحوثيين على بقية المناطق، تحركت المؤسسة الأممية لأرباك المشهد ككل مرة، متحججة هذه المرة بانتشار كورونا المستجد، والملاحظ أنه ذات الأسلوب يجري في ليبيا فبعد أكثر من ثمانية أشهر من

(1) ميشيل نيكولز ويارا بيومي، رويترز، الأمم المتحدة تبذل جهودا مكثفة لمنع الهجوم على ميناء الحديدة اليمني 7/13/ 2018م.

(2)القتال بالموجات البشرية مصطلح إيراني يعني القتال المعتمد على الكثرة العددية لهزيمة العدو، وقد استخدم هذا المصطلح في الحرب العراقية الإيرانية 1979م إلى 1988م.

حصار العاصمة طرابلس وتدمير المستشفيات والمرافق العامة، والحصار والمقابر الجماعية وقتل المدنيين من قبل قوات الانقلابي حفتر استطاعت قوات الحكومة الشرعية تحقيق انتصاراً ساحقاً تمثل في تحرير عدداً من مدن الساحل الغربي الليبي، وهو ما أثار حفيظة الأمم المتحدة، الأمر الذي دعا مكتبها الخاص بتنسيق الشؤون الإنسانية في ليبيا لتقديم نداءاته للأطراف المتنازعة بضرورة الإيقاف الفوري للقتال، والسماح للأجهزة الطبية بأداء مهامها، أيضاً بحجة انتشار فيروس[1]كورونا ولا يعني ذلك التقليل من خطر الفيروس بقدر ما يبعث الشكوك حول مدى مصداقية الأمم المتحدة في حل النزاعات. وإحلال السلام وحماية الشرعية الدولية[2].

ويتضح للباحث: أن هذه الألفاظ المكررة، وغيرها من العبارات حمالة الأوجه تؤكد صراحة غياب الجهة الضامنة للسلام، والقادرة على تطبيق قرارات مجلس الأمن، وأن ما يقوم به مندوب الأمين العام هو دور الميسر في مجموعات النقاش المجتمعية لا أكثر.

وهذا أحد البراهين المؤكدة على عدم قدرة الأمم المتحدة على حسم النزاعات الدولية، والتي عادة ما تخضع لمصالح الدول العظمى، دائماً ما تأتي خصماً على حساب القضايا الإنسانية الملحة، وإلا كيف يفسر استمرار الحرب التي شارفت على انقضاء عامها السابع، وتعدت آثارها المحيط الداخلي لتتمدد إلى دول الجوار، وأحدثت تفاعلات هائلة على مستوى الإقليم، ولا تزال الأزمة اليمنية في تصاعد على كافة المستويات الجوانب الإنسانية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والصحية، والنفسية، ما كان لهذه الحرب أن تستمر في ظل قرارات الشرعية الدولية لو لم يكن هناك تقاعس للأمم المتحدة والمؤسسات المنبثقة عنها عن القيام بواجباتها الإنسانية، وعن ما يمليه عليها ميثاقها المنشئ لها، والذي يجعل منها مؤسسة دولية معنية بحماية الأمن والسلم في العالم[3].

---

(1) الأناضول، المحلل السياسي الليبي صلاح البكوش / ليبيا /2020/3/22م.

(2) القدس العربي غوتيريش يدعو لوقف إطلاق النار في العالم أجمع لمواجهة وباء كورونا 2020/3/23.

(3) أحمد عجاج، **دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص7.

وقد أكد ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في تصريحه: "نعرف العلاقات بين القوى العظمى في العالم اليوم تعاني من عدم انتظام ما يجعل اتخاذ القرارات أمراً صعباً في مجلس الأمن الدولي[1]"

"إن الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الدولية المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، ومن مهامها منع أي أعمال من شأنها تهديدهما، وبالرغم من الأمم المتحدة مقيدة في اختصاصاتها وصلاحياتها بما جاء في المبادئ والأهداف واجبة التحقيق داخل ميثاقها، كما أنه قد يسمح لها بممارسة اختصاصات يمكن أن تحدد بشكل ضمني أو افتراضي بحكم الحاجة أو الضرورة في أي مسالة تهدد الأمن والسلم الدوليين[2]"

إلا أن تحقيق تلك الأهداف والمبادئ والتزام المنظمة باختصاصاتها تواجهه صعوبات عديدة أهمها: أنه يتقاطع مع مصالح الدول العظمى التي تعمل على تقوية نفوذها ورعاية مصالحها وتحالفاتها حتى لو أدى ذلك إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين "وقد أسرفت الدول دائمة العضوية في استخدام الفيتو ونكثت بكل التزاماتها الدولية، وقدمت مصالحها على مصالح وأمن واستقرار بقية شعوب العالم[3]"، ولاشك أن تحكم القوى الكبرى في قرارات الأمم المتحدة وتلاعبها بمصالح الشعوب، والعمل على إطالة حروبه وأزماته وصنع عقبات أمام السلام من هذه المجموعة لم يعد سراً، وما قاله أحد دبلوماسي الأمم المتحدة ومبعوثها إلى ليبيا في أقوى تصريح أممي يؤكد صحة ما تذهب إليه الدراسة وذلك في قوله: "معظم أعضاء مجلس الأمن أيدوا هجوم خليفة حفتر على العاصمة طرابلس، وأن قادة دول مهمة ليس لديهم ضمير، وأن النظام الدولي متضعضع، وأن مجلس الأمن رفض إصدار قراراً متوافق عليه، يدين هجوم حفتر على العاصمة الليبية متهماً دول العالم بالسلبية،" وأنه قد تعرض للطعن في الظهر من جانب مجلس الأمن محدد تسع دول متدخلة في الشأن الليبي مساهمة في إطالة الحرب،

(1) الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتريش، الجمعية العامة للأم المتحدة دعوات لصلاح مجلس الأمن، فرنس 24، 2020/9/24

(2) علاء عبد الحميد عبد الكريم، **دور الامم المتحدة في تسوية الأزمة السورية**،مرجع سبق ذكره، ص125.

(3) نوري عبد الرحمن, **دور مجلس الأمن في النزاعات الدولية بين النص والتفعيل**, رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية, جامعة الجزائر, 2014م، ص 24.

ونسفت جهود السلام في سنتين ونصف[1]"، وهذا السيناريو يتكرر في اليمن وسوريا وغيرها من البلدان العربية والإسلامية التي أصبحت ساحة للصراعات الدولية، التي تنفيذ الأجندة الخارجية على حساب أمن واستقرار هذه الشعوب الضحية.

لقد أوضحت الأحداث خلافات الدول الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى، ولكن هذه الخلافات لا تمنعهم من الإتفاق على إطالة أمد الصراع في اليمن وغيره من البلدان المنكوبة وقد شكلت الحرب فرصة كبرى لوكلاء الحروب من الأمريكيين والبريطانيين الذين وفرت شركاتهم السلاح والمعدات الحربية، متكسبين من هذه الحروب بعشرات المليارات من الدولارات بفضل مبيعات الأسلحة، وهكذا يتضح أن الأمم المتحدة ومبعوثيها ومجلسها الدولي تحت سيطرة الدول الكبرى الذين يتحكمون في أزمات العالم ويديرونها خصوصاً في العالم العربي، ويتضح- أيضاً- أن هذه الدول تتوزع الأدوار فيما بينها وتسعى لزراعة الفتن وبذر بذورها عبر أدواتها التخريبية وهي المسؤولة الأولى عن معظم الأزمات في العالم والحروب أينما كانت، ويمارسون أعمالهم تحت مظلات عديدة، ومنها مظلة العمل الإنساني ويستغلون ما توفره منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها ومكاتبها، عبر زرع العملاء وأجهزة الاستخبارات ومن بينها مجموعة الايكونومست البريطانية على سبيل المثال، وهذه المجموعة من أكبر الشركات الاستخبارية الخاصة في العالم، وتصدر تقاريرها السرية من قلب الأحداث، وفي قضية اليمن على وجه التحديد حرصت بريطانيا ومن واقع خبرتها الاستعمارية الطويلة على توظيف الطائفية والقبلية، ومن ذلك رفض بريطانيا وحلفائها القضاء على مليشيا الحوثي بشكل نهائي بهدف منع التيارات الوطنية والقومية وتيار الإسلام السياسي من الوصول إلى الحكم؛ لأنهم يشكلون خطراً في نظر بريطانيا وحلفائها عليهم، كما تعمل على إضعاف كافة القوى الوطنية المتصارعة بحيث لا يمكن لطرف أن يحقق نصر على خصمه، ومن هنا رمت بكامل ثقلها الدولي وخبرتها

(1) غسان سلامة، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا، قناة الجزيرة برنامج ما وراء الخبر، 2الاربعاء يوليو 2020م.

الاستعمارية خلف المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن مارتن غريفيت البريطاني المتمرس في أزمات المنطقة[1]لإعادة هندسة الأزمة اليمنية بموجب مبدأ الكل خاسر/خاسر.

يأتي ذلك في ظل عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الصادرة بحق الانقلاب من جهة، ومن جهة ثانية تواطؤ وشرعنة الانقلاب بمسميات، وأشكال مختلفة تصب في النهاية لخدمة مشروع إطالة أمد الصراعات، وتفتيت المنطقة وإغراقها في مستنقع الحروب الأهلية والطائفية في الوقت الذي يعاني فيه مجلس الأمن الدولي من تقويض لسلطاته، والانحراف بها بسبب هيمنة الدول دائمة العضوية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وقدرتها على تكييف القرارات الصادرة عنه وتعطيلها[2]، وهو ما حدا بالأمين العام للأمم المتحدة انطونيوا غويترش في أشهر تصريح لمسؤول أممي يعلن عجز الأمم المتحدة في الحد من النزاعات في العالم، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن بسبب تعارض المصالح وبالأخص منها ما يحدث في كل من اليمن وليبيا موجها دعوته إلى إصلاح هياكل الأمم المتحدة وفق نظام جديد[3].

ولما لمجلس الأمن من قوة في استصدار القرارات وإلزامية تنفيذها فقد بدأ مقصراً أو سلبياً في أغلب الأحيان تجاه الأزمة اليمنية، ورضخ لمصالح الدول الخمسة وهذا لا ينطبق على موقف مجلس الأمن تجاه اليمن وحده بل كل مناطق الصراع الملتهبة في الوطن العربي، ولم يكلف المجلس نفسه يوماً بتنفيذ أي قرار تجاه منطقتنا العربية، أن ما يلفت الانتباه إلى تقصير مجلس الأمن تجاه اليمن إنه لم يصدر هذا القرار (2216) بطريقة تلقائية بحكم أنه المسئول الأول والمباشر على عدم الإخلال بالسلم، والأمن الدوليين، وأن عدم جديته هي السبب الرئيس في ما آلت إليه الأمور في اليمن من حرب طاحنة، ومازالت مستمرة إلى الآن ويروح ضحيتها الكثير من الاطراف المتنازعة، فضلاً عن تجاهله الضحايا المدنيين حتى سقط شهداء من الأطفال والنساء جراء القصف العشوائي، والدمار الهائل في البُنى التحتية والمقدرات الاقتصادية للبلاد، كما عملت الحرب على تهجير آلاف الأسر من منازلهم جراء سقوط القذائف العشوائية عليهم وانتهاك حقوقهم، وعجز المؤسسات الدولية في كبح جماعة متطرفة

(1) تقرير، عن وحدة الاستخبارات التابع للإيكونيميست البريطانية، صحيفة اليوم الثامن، الاثنين 12 فبراير، 2018م.

(2)محمد حسن القاضي، **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي**،مرجع سبق ذكره، ص43.

(3) انطونيو غويترش الأمين العام للأمم المتحدة، في مقابلة خاصة، في قناة الجزيرة، يوم الاثنين 16مايو2020م 12م.

بهوية طائفية من اختطاف الدولة في اليمن، وتقويض النظام السياسي فيها[1]، وهذا سلوك عام للأمم المتحدة خصوصاً في المنطقة العربية مما جعل الأصوات المنددة بتقاعسها عن حماية الأمن الدولي والسلم العالمي تتعالى يوماً بعد يوم حتى من الدول الغربية نفسها.

إن من الطبيعي أن تفقد الشعوب في المشرق العربي إيمانها بمنظومة الأمم المتحدة نظراً إلى تخلي المجتمع الدولي عن إنصافها، فأن من المثير اليوم أن أصواتاً غربية بارزة باتت توجه سهام النقد العلني للأمم المتحدة، وتتهم المجتمع الدولي بالشراكة في جرائم الحرب في سوريا مثلاً، كما فعل الرئيس الألماني "يواخيم غاوك" الذي وصف المجتمع الدولي بالفشل الذريع في معالجة الأزمة السورية، والمشاركة في مسؤولية فضائع الحرب، وكذا اعترف الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان ونتيجة لعجز وفشلالمجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن، والأمم المتحدة ارتفعت الأصوات المطالبة بضرورة إصلاح الأمم المتحدة".

لم تحقق الأمم المتحدة نجاحات كبيرة طوال تاريخها في العادة سوى نجاح محدود متفاوت، وهذا أحد الأسباب الناتجة عن الهيكل غير المتوازن، والذي تم تصميمه على مقاس الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وبموجب بنود هذ الميثاق منحت لنفسها الحق في إدارة العالم، واستخدام حق النقض لكل ما قد تراه يهدد مصالحها، ولهذا تبدو مشاكل اليمن والمنطقة بعيدة عن تفكير هذه القوى الكبرى، وغالباً ما تفشل الحلول الجاهزة لقضايا اليمن والمنطقة ككل المعقدة ثقافياً، واجتماعياً، وسياسياً، وجغرافياً، لأنها لا تراعي خصوصيات تلك المجتمعات واحتياجاتها[2].

وإلى ذلك أشار الباحث البريطاني أوركابي الذي أكد على أن سبب فشل الأمم المتحدة في اليمن يعود إلى عدم استيعاب خصوصية اليمن وتعقيدات أزماته التي تجعل منه بلداً استثنائياً حتي في مشكلاته وحروبه، وهو ما ذهبت إليه مجموعة الأزمات الدولية حين أشارت إلى أن الأمم المتحدة

(1) سلطان البركاني ـ رئيس مجلس النواب اليمني، العين الإخبارية 2021/8/22م

(2) يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدةمقدمة قصيرة جداً**، مرجع سبق ذكره، ص30.

أضعفت موقفها في اليمن إذ لم يعد لديها نفوذ[1]، وسبق أن تبنى مبعوث الأمين العام إلى اليمن مقترحات خطة كيري وزير الخارجية الأمريكي في لقاء عمان والرامية إلى عزل الرئيس هادي والالتفاف على المرجعيات الثلاث كما جاء في إحاطته أمام مجلس الأمن بتاريخ 2016/10/31م[2]، ليظهر مدى تلاعب مبعوث الأمين العام والمؤسسة الدولية بالأزمة اليمنية، ولم يأت هذا الموقف من فراغ بل سبقته الكثير من الخطوات التي توحي بتغير واضح في موقف الأمم المتحدة تجاه اليمن دون مراعاة لقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص، والحقيقة أن حالة الاستلاب التي تعاني منها الأمم المتحدة ليس وليد الأزمات التي نتجت عن الثورات المضادة للربيع العربي مطلع العام 2011م؛ بل سبق ذلك بكثير تعكس ذلك المواقف الكثيرة التي تبين مدى ضعف قرارات الأمم المتحدة وعدم فاعليتها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما ذهب إليه كل من يوثقا أليكس مينتس وكارل دي روين الأبن في كتابهما ذائع الصيت فهم صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية اللذان وضحان بجلاء تمرد الولايات المتحدة على قرارات الأمم المتحدة في التحضير لغزو العراق عام 2003م، متحججة بامتلاك العراق لسلاح الدمار الشامل وإيواء عناصر إرهابية، وكلها حجج أوهى من بيت العنكبوت، ويستطرد الكاتب في استعراضه لشرح تحيزات القادة في اتخاذ القرارات بقوله:"ويميل القادة إلى اختيار تفضيل فوق تفضيل آخر ليكون مساراً بديلاً للعمل، وعلى سبيل المثال على الرغم من أن مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة ذكروا في تقريرهم في الشهور السابقة لغزو العراق عام 2003م أنهم لم يعثروا على دليل يؤكد وجود أسلحة دمار شامل في العراق، فقد تجاهلت إدارة بوش بصورة عامة تقرير المفتشين؛ لأن تلك التقارير تعارضت مع تفضيلات الإدارة الامريكية وأجندتها، وخططها لغزو العراق، وغالباً ما يعزوا القادة والشعب السلوك الشرير إلى الدول غير الديمقراطية وإلى قادة تلك الدول خاصة"[3]، وهو سلوك

(1) تقرير صادر عن الأزمات الدولية، رقم 45، 2015م، ص6.

(2) المرجعيات الثلاث للحل في اليمن هي المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والقرار الأممي 2216.

(3) أليكس مينتس وكارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية**، (دراسات مترجمه)،مرجع سبق ذكره، ص71.

درجت عليه القوة الأعظم الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة، وذلك لتنفيذ سياساتها وأهدافها التوسعية، وفرض الهيمنة على العالم بأسره بما فيه الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة نتيجة فشل نظام الأمن الجماعي، "نظراً للتغيرات والتحولات في ميزان القوى بعد نهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفييتي فأصبح النظام الدولي أحادي القطبية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أرادت أن تهيمن منفردة على النظام العالمي، مستخدمة مجلس الأمن كأداة لتحقيق مأربها الذاتية، وخدمة لمصالح الدول الغربية فكان من الطبيعي أن تفقد الدول ثقتها في نظام الأمن الجماعي"[1]، وعجز الأمم المتحدة ليس وليد القضايا الحديثة بل هو شعور بالضعف يساور الأمم المتحدة منذ نشأتها، وقد عجزت في حل قضايا كأدت تعصف بالعالم مثل قضية كوبا وقضية الصراع العربي الإسرائيلي، والموقف من سحق الاتحاد السوفييتي لهنغاريا المطالبة بالديمقراطية، وقد حال توازن الرعب بين الولايات المتحدة والسوفييت، وقتها إلى القضاء على آمال الشعب الهنغاري في الاستقلال[2].

(1) نوري عبد الرحمن, **دور مجلس الأمن في النزاعات الدولية بين النص والتفعيل**, مرجع سبق ذكره، ص120.

(2) هنري كيسنجر، **الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، المترجم مالك البديري**، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1995م، ص161.

الفصل الرابع:دور الأمم المتحدة في اليمن في الجانب الحقوقي والأمني.

المبحث الأول: دور الأمم المتحدة في الجانب الحقوقي

المبحث الثاني: دور الأمم المتحدة في الجانب الأمني.

الفصل الرابع:دور الأمم المتحدة في اليمن في الجانب الحقوقي والأمني.

المبحث الأول: دور الأمم المتحدة في الجانب الحقوقي.

تمهيد:

يتناول هذا الفصل قضيتين من أهم القضايا التي يعاني منها اليمنين، بحيث يتناول المبحث الأول: عدداً من الانتهاكات التي تتعرض لها كافة الفئات دون تمييز لما قد يترتب على ذلك من أضرار صحية، واجتماعية، ونفسية، واقتصادية.معالتركيز على الجوانب الحقوقية التي تحد من تلك الانتهاكات وتمنع تكرار حدوثها مستقبلاً

أما المبحث الثاني: يتناول رصد لما يتعلق بدور الأمم المتحدة إزاء الانتهاكات الأمنية والعسكرية التي يتعرض لها اليمن الذي بجانب الأزمة الإنسانية والسياسية يعاني أيضاً من نهب لمقدرات الدولة العسكرية في الوقت الذي تفتح أبواب وطرق عديدة الحوثييلجلب المزيد من السلاححتى تحول اليمن إلى سوق رائج لعدد من الشركات المصدرة للسلاحعليه يحاول هذا الفصل بيان موقف الأمم المتحدة حيال القضيتين.

التوصيف القانوني القاضي بحماية المدنيين وفق تشريعات الأمم المتحدة.

نصت الأديان السماوية، والاتفاقيات الدولية والمواثيق والعهود الصادرة من الأمم المتحدة وما سبقها و قواعد القانون الدولي الإنساني الاعتداء على المدنيين وتلزم جميع الأطراف اتخاذ تدابير المناسبة التي تجعل المدنيين بمعزل عن تأثير بالعمليات الحربية، كما ورد في اتفاقية جنيف الرابعة، والمصادق عليها من الحكومة اليمنية بشأن حماية المدنيين وقت الحرب عام 1949م، والتي تعترف بحماية عامة للأطفال باعتبارهم أشخاصاً مدنيين لا يشاركون في الأعمال العدائية، وتعترف لهم- أيضاً- بحماية خاصة وردت في سبع عشرة مادة على الأقل ولما كان البروتكولان المؤرخان عام 1977م، والإضافيان لاتفاقيات جنيف 1949م يمثلان تعبيراً عن التقدم الهام الخاص في القانون الدولي الإنساني فإنهما يمنحان الأطفال حماية خاصة ومتزايدة ضد آثار الأعمال العدائية كما نصت المادة رقم (13) في الباب

الرابع من الملحق الثاني الإضافي 1977م إلى اتفاقيات جنيف المعقودة 11/ أغسطس 1949م المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية على الآتي[1]:

1- يتمتع السكان المدنيون، والأشخاص المدنيون بحماية عامة من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية.

2- لا يجوز أن يكون السكان مدنيون بوصفهم هذا ولا الأشخاص المدنيون محلاً للهجوم وتحظرأعمال العنف أو التهديد به الرامية أساساً إلى بث الذعر بين السكان المدنيين.

3- يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية التي توفرها هذه القوانين والضوابط ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية على مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور.

كما نصت المادة الربعة عشر في الباب الرابع من الملحق الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12/ أغسطس 1949م المتعلق بحق حماية الضحايا في المنازعات المسلحة الدولية وعلى حماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، ويحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال، ومن ثم يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان على قد الحياة، ومثالها المواد الغذائية، والمناطق الزراعية والمحاصيل والماشية، ومرافق مياه الشرب، وشبكاتها، واشغال الري.

شارفت البلاد على انقضى عامها السابع نتيجة الحرب التي شنتها مليشيا الحوثي على مختلف مناطق وقرى الجمهورية منذ إسقاط الدولة في 21 سبتمبر 2014م، والتي خلفت ولازلت تخلّف ضحايا جدد كل يوم وطالت هذه الانتهاكات كافة الفئات العمرية، وكان أكثر ضحاياها هم الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى، وذوي الاحتياجات الخاصة، ومن ذلك الحين ووتيرة الانتهاكات الخطيرة في تصاعد مستمر، وشملت كافة منظومة الحقوق، والحريات العامة والخاصة التي نصت عليها الأديان السماوية، والاتفاقيات الدولية والمواثيق والعهود الصادرة من الأمم المتحدة وما سبقها، ووصلت أصداء هذه

(1) مكتب حقوق الإنسان محافظة مأرب، تقرير حقوقي"حصار العبدية"، خلال الفترة 1/ يناير 2020 إلى 1/ اكتوبر 2021م.

الانتهاكات[1] إلى مسامع كثير من الجهات المعنية بحقوق الإنسان،ولكن ما موقف الأمم المتحدة من هذه الأوضاع التي عكستها تلك التقارير وأيدها الواقع؟

يتضح ذلك من خلال تناول الأليات والأدوات التي تبنت تنفيذها الأمم المتحدة في الجانب الحقوقي كما يتضح في هذا المبحث .

آليات وأدوات الأمم المتحدة في الجانب الحقوقي:

أولاً :موقف الأمم المتحدة من استخدام الحوثيون للمناطق الأهلة بالسكان كدروع بشرية:

استخدم الحوثيون في إطار انقلابهم على الشرعية الحرب كوسيلة لتقنين وضعهم واكسابهم صفة الشرعية، تلك الحرب التي تصدى لها اليمنيون دفاعاً عن الشرعية في اليمن بمساندة وتعاون من التحالف العربي، واستغل الحوثيون ذلك الأمر، وذلك بتوجيه ضربات متعددة بكل أنواع السلاح الثقيل والهجمات البشرية وتمكنوا من استخدام المرافق العامة كمواقع لإطلاق الصواريخ واتخاذ السكان دروعاً بشرية[2]، والاحتماء بالمناطق الأهلة بالسكان[3]، كما حدث في معسكر الشرطة العسكرية بصنعاء وسجن ذمار, وأخرها ما حدث مع أهالي قرية في مديرية المصلوب يوم السبت منتصف فبراير 2020م, في محافظة الجوف عندما أطلق الحوثيون صاروخاً على طيران التحالف, وقاموا بالاحتماء بالسكان في القرية ، الأمر الذي تطلب قصفاً جوياً عنيفاً من طيران التحالف أدى إلى مقتل 30 وجرح 14 مواطن مدني جلهم من النساء والأطفال[4].

على الرغم من أن استخدام المرافق العامة كمواقع لإطلاق الصواريخ، واتخاذ السكان دروعاً بشرية, جريمة تعاقب عليها القوانين المحلية والدولية, وترقى إلى جرائم حرب ضد الإنسانية، إلا إن ذلك

---

(1) تقرير، الصراع في اليمن من منظور المدنيين، وزارة الخارجية الالمانية، معهد (IFA (Auslandsbeziehungen ص23.

(2) تصريح المفتش العام، وزارة الدفاع اليمنية، عادل القميري، يستنكر ضربات طيران التحالف الخطاء، موقع مسند للأنباء 15نوفمبر, 2017م تمت الزيارة 2020/6/19م 7م.

(3) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2004م، ص135

(4) تقرير، منظمة الجوف للحقوق والحريات، الجوف، اليمن، 2020م، ص13.

لم يقابل بشكل من أشكال الإدانة أو الاستنكار من قبل هيئات الأمم المتحدة العاملة في اليمن[1], وهذا أمر لا يمكن تفسيره بغير تواطؤ الأمم المتحدة مع منتهكي الحقوق والحريات, وينسف الحق في الحياة، ويدعم الرغبة في إطالة أمد الحرب وإلحاق أكبر قدر من الأذى بالمواطنين طمعاً في استجلاب الدعم الدولي، وخلق كيانات موازية بديلة عن الدولة الوطنية.

ثانياً: موقف الأمم المتحدة من التعذيب ومناهضة العنف:

تعرض اليمنيون لصنوف من الإذلال، والقهر، والعنف الجسدي والجنسي في بعض الأحيان, وقد أشار محققو الأمم المتحدة في لجنة الخبراء البارزين في عدد من تقاريرهم عن اليمن, إلى وجود انتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب، ارتكبتها مختلف الأطراف، الانتهاكات لحقوق الإنسان كانت جسيمة بما في ذلك من أعمال القتل التعسفي، والتعذيب، وتجنيد الأطفال، والاغتصاب، وغيره من أشكال العنف الجنسي, وحذرت التقرير كل من الولايات المتحدة, وبريطانيا وفرنسا وإيران من أنها قد تتحمل مسؤولية تقديم المساعدة أو المساعدة في ارتكاب انتهاكات بحق القانون الدولي إذا ثبت أن شروط التواطؤ متوافرة[2].

وقد حدد المحققون الذين عينهم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة العام 2017م أفراداً بعينهم قد يكونوا مسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية، وقدموا قائمة سرية بتلك الأسماء إلى مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وجاء في بيان لجنة الخبراء البارزين أنه في حال أكدت محكمة مستقلة ومختصة العديد من الانتهاكات التي تم توصيفها، فأنها قد تؤدي إلى تحميل أفراد مسؤولية ارتكاب جرائم حرب.

وقد كان ذلك الأمر واضحاً لدى رئيس فريق الخبراء البارزين الإقليميين والدوليين بخصوص اليمن كامل الجندوبي الذي ذكر صراحةً: أنه على المجتمع الدولي أن يكف عن غض الطرف عن هذه الانتهاكات, وعن الوضع الإنساني في اليمن والذي لا يطاق, وكان الخبراء قد استندوا في نتائجهم إلى أكثر

(1) إيريكروبنسون، وآخرون، **اليمن الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية لصراع**، المترجم عربترانس، لندن، مؤسسة تشاتام هاوس، 2013م، ص11.

(2) تقرير الأمم المتحدة، فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن، بيان صحفي، 3 سبتمبر 2019م ص1.

من ستمائة مقابلة للضحايا والشهود فضلاً عن المواد الوثائقية والمفتوحة المصدر[1].

ولقد بينت ورصدت تقارير لجان الخبراء (وهي لجان دولية تتبع مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وتتميز باحترافية، وتقدم لها الدعم الفني والمادي) عدداً من الانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الإنسان من كافة الأطرافتستعرض الدراسة بشيء من الإيجاز بعض منها :

– **تقرير فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن 2020م.**

منح هذا التقرير أولوية للتحقيق في الانتهاكات التي تحدث من منتصف 2019م، وركز أكثر على بعض أنواع الانتهاكات التي لم يتم التطرق إليها بشكل موسع في تقارير الفريق السابقة، مع تأكيده بأن أطراف النزاع مسؤولة عن انتشار الانتهاكات واستمرارها، وهي انتهاكات خطيرة من وجهة نظر القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان[2]، وقد حدد الفريق قائمة بأسماء هؤلاء الأفراد إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بسرية تامة كي تتمكن من مسائلتهم للمساعدة في الوصول المسائلة في المستقبل.التقرير أوضح منهجية عمله بقيامه حيث قام بإجراء أكثر من 400 مقابلة مع الضحايا والشهود رغم التحديات التي واجهت الفريق بعد أن وصف النزاع في اليمن بالنزاع المنسي نظراً لطبيعة الانتهاكات، وفظاعتها وطول مدة الحرب، ونسيان العالم لما يجري في اليمن ،وأشار إلى أن ضربات طيران التحالف تنفذ دون مراعاة لمبادئ التمييز والتناسب أو توخي الحيطة والحذر مؤكداً أن التحالف قد أخفق في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين والممتلكات الثقافية الموارد الطبيعية[3].

كما هو الحال- أيضاً- ناتج عن ضربات الحوثيين التي تلحق الضرر بالمدنيين، والبنية التحتية الناتجة عن استخدامهم للطيران المسير، ومدافع الهاون والألغام، وغيرها من الأسلحة الفتاكة،

(1) تقرير، كمال الجندوبي ممثل لجنة الخبراء، 17 يناير 2017م

(2) تقرير الأمم المتحدة، فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن، مرجع سابق، ص1.

(3) عمر مكي، **القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة، جنيف**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ب ت،ص ص 167 – 169.

وأشارت إلى أن هناك افتقار متؤطن للعدالة بالنسبة للناجين، وأن الإفلات من العقاب لايزال مستمراً دون هوادة بالنسبة لأولئك الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة.

- **تقرير لجنة الخبراء لعام 2019م**

أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في العام 2019م تقرير مهماً بشأن العديد من الانتهاكات المخالفة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي المرتكبة في اليمن, وطالب الأطراف فيه باتخاذ كافة الإجراءات لحماية المدنيين, وضمان العدالة لجميع الضحايا, وكان الفريق الدولي قد شُكَّل في 31/ أيلول سبتمبر 2017م بقرار مجلس حقوق الإنسان من نفس العام الصادر عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وأنشأ فريق من الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين من أجل رصد حالة حقوق الإنسان، ووضع تقارير بشأنها، رصد فريق الخبراء جميع الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والتي ارتكبتها مختلف أطراف النزاع في اليمن منذ سبتمبر 2014م، وحرر التقرير في أكثر من ثلاثمائة وخمسون صفحة فصل فيه عدداً من جرائم الحرب بين أطراف النزاع طيلة خمس سنوات، وتناول القصف الجوي، والقصف العشوائي، والقناصة والألغام الأرضية، والقتل والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والعنف الجنسي، وإعاقة الوصول إلى المساعدات الإنسانية في ظل الأزمة إنسانية يشهدها العالم، وخلص التقرير إلى أن حكومة اليمن والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والحوثيين واللجان الشعبية التابعة لهم قد استفادوا من غياب المسألة حول انتهاكات القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأورد نماذج من انتهاكات الحوثيين، والإمارات العربية على حد سوى تمثلت في القتل خارج القانون، والتعذيب والإخفاء القسري، والاغتصاب في السجون للبالغين والأطفال[1]، وهو أمر يندى له جبين الإنسانية، ويدعو التقرير إلى وقف فوري لجميع أعمال العنف التي ارتكبت ضد المدنيين، ويحث الدول الأخرى بالإمتناع عن توفير الأسلحة التي يمكن استخدامها في النزاع، ويذكرها بالتزامها وباتخاذ جميع التدابير المعقولة لضمان احترام جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الانسان، وقد صرح

(1) تقرير فريق الخبراء **بشأن أوضاع حقوق الإنسان في اليمن, 2019م**، من ص219إلى ص226.

رئيس فريق الخبراء بشأن اليمن السيد كمال الجندوبي قائلا: بعد مرور خمس سنوات على النزاع لاتزال الانتهاكات ضد المدنيين اليمنيين مستمرة بلا هوادة وفي ظل غياب أي إجراءات دولية لمحاسبة أطراف الصراع، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتحرير الشعب اليمني من الظلم المستمر الذي يعاني منه.

ويفيد التقرير أنه على الرغم من عدم تعاون التحالف، والحكومة اليمنية تمكن فريق الخبراء خلال الفترة القصيرة المتاحة هذا العام من إجراء أكثر من 600 مقابلة مع الضحايا والشهود ومراجعة مواد وثائقية، ومفتوحة المصدر فضلاً عن التحقيق في حالات رمزية لتحديد الأنماط السلوكية التي تشير إلى حصول انتهاكات مزعومة في اليمن منذ سبتمبر 2014م، وقد وجد الخبراء أسباباً معقولة للاعتقاد بأن الأعمال العدائية التي يقودها أطراف النزاع خلال الغارات الجوية والقصف مازالت تؤثر بشكل كبير على المدنيين، ومن هذه الهجمات ما قد يرقى إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وكذلك إلى جانب الانتهاكات ذات الصلة بسير الأعمال العدائية[1].

- **موقف اللجنة من مرتكبي الجرائم:**

كما وجد فريق الخبراء أسباباً معقولة للاعتقاد بأن أطراف النزاع المسلح في اليمن مسؤولون عن الاحتجازو الحرمان التعسفي من الحق في الحياة والاختفاء القسري، والعنف الجنسي والتعذيب، وسوء المعاملة وتجنيد الأطفال، وانتهاكات الحريات الأساسية، وانتهاك الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، الثقافية, وهي ترقى إلى انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وقد يؤدي العديد من هذه الانتهاكات إلى تحميل الأفراد المعينين المسؤولية عن جرائم الحرب فيما لو أُحيلت إلى محكمة مستقلة ومختصة، كما حدد فريق الخبراء الأفراد المسؤولين على الأرجح عن الجرائم الدولية، وقدمت قائمة سرية الأفراد إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان[2].

(1) تقرير فريق الخبراء يشان أوضاع حقوق الإنسان في اليمن 3 سبتمبر 2019م httpllnashwannews. coml.

(2) تقرير فريق الخبراء 2019م، مرجع سابق، ص222.

موقف اللجنة قوي وواضح بخصوص عدم التسامح مع المنتهكين، وأنه لابد من إخضاعهم للمحاسبة،إذ تذهب إلا أن الوضع الإنساني لم يعد محتملاً، وأن المسؤولية المباشرة عن الحالة الإنسانية في اليمن تقع على أطراف النزاع، معتبرة أن تفاقم الأزمة الإنسانية ناتج عن الهجمات الشديدة والمستمرة على البنية التحتية المدنية مثل المستشفيات، والمرافق المائية، ونقل الغذاء، والمزارع والأسواق، وكذلك حالات الحظر، والحرب الشبيهة بالحصار التي تعوق وصول المساعدات الإنسانية، وغيرها من التدابير المماثلة[1].

عليه فإن اللجنة ترى إعطاء الأولوية لبقاء 24 مليون شخصاً يصارعون البقاء على قيد الحياة, وتسود مخاوف كبيرة لدى الفريق من أن يكون أطراف النزاع قد استخدموا الجوع كوسيلة حرب، إذ ساهمت هذه الأعمال في حرمان السكان من الأشياء التي ليس لهم غنى عنها[2].

يوصي الدول والمنظمات إلى تعزيز كافة الجهود، وبخاصة جهود المبعوث الخاص للأمين العام للتوصل إلي حل مستدام وشامل للمسألة اليمنية، ويحث التقرير مجلس حقوق الإنسان على ضمان بقاء حالة حقوق الإنسان في اليمن على جدول إعماله من خلال تجديد فريق الخبراء على أن يطلب منهم تقديم تقارير دورية عن الحالة اليمنية، وأن يعزز المجلس ولايته بمكافحة الإفلات من العقاب عن طريق المطالبة بجمع الأدلة على الانتهاكات مع ضرورة الاحتفاظ بتلك الأدلة[3].

ويمكن القول: إن هناك اهتماماً متزايد من الجهات المعنية برصد الانتهاكات التي طالت العديد من المواطنين، وقُدمت للجهات المعنية في الأمم المتحدة معلومات دقيقة، ووافية عن كثير من هذه الجرائم الجسيمة، وقد تحظى بتغطية إعلامية جيدة، لكنه بالرغم من الأهمية البالغة لما ورد في هذا التقارير الأممية، وغيره وذكره لقضايا وانتهاكات جسيمة تجاه الشعب اليمني بمختلف أطرافه مع التباين الواضح بين الانتهاكات التي تقوم بها جماعة الحوثي، ودولة الإمارات العربية المتحدة من جهة، وبقية

(1) تقرير لجنة الخبراء بشأن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات مؤتمر العمل الدولي، الدورة 107، ط، الأولى 2018م.

(2) تقرير منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، صناع الجوع، سبتمبر 2012م

(3) تقرير لجنة الخبراء بشان اليمن, مرجع سابق 3سبتمبر 2019م,

أطراف الشرعية والتحالف من جهة أخرى، فإنه لا يمكن المقارنة بينهما كون الحوثيين والإمارات وبصورة ممنهجة ولاعتبارات سياسية ودينية ومصلحية يستخدمون أدوات ممنهجة، ومنها أدوات العنف، والتعذيب، والاخفاء القسري، وتظل الانتهاكات أساليب مرفوضة من أي جهة أتت، يشير التقارير أيضاً إلى قضية خطيرة درجت عليها الأمم المتحدة بمختلف هيئاتها تتمثل بالمساواة بين الشرعية المعتدى عليها والمدعومة بقرارات مجلس الأمن، وبين المتمردون على الشرعية الدولية والخارجون عن الاجماع الوطني، والذين تسببوا فيما آلت إليه أوضاع البلاد من حروب ودمار وأزمات.

- **تقرير لجنة الخبراء البارزين2018م.**

وصف تقرير لجنة الخبراء البارزين 2018حالة حقوق الإنسان في اليمن بالسيئة، وقال: أنه بعد ثلاث سنوات من النزاع يكاد يكون اليمن كدولة قد ولى عن الوجود، وأشار إلى أنه بدلاً من أن تكون هناك دولة واحدة، أصبح هناك عدة دويلات متحاربة، وليس لدى أي من هذه الكيانات الدعم السياسي أو القوة العسكرية التي تمكنها من إعادة توحيد اليمن وتحقيق نصر في ميدان القتال[1].

ولقد قدم التقرير وصفاً للأوضاع قائلاً: "أنه قد تم إضعاف حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي بانشقاق عدد من المحافظين وانضمامهم إلى المجلس الانتقالي الجنوبي الذي شكل مؤخراً، وبدعم سخي من الإمارات العربية المتحدة، والذي يدعو إلى إنشاء جنوب مستقل"،كما أشار التقرير إلى وجود قوات تعمل بالوكالة, وتمولها وتسلحها الدول الأعضاء في التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، وتسعي إلى تحقيق أهداف خاصة بها ميدانياً مما يعقد جهود الحسم, ويساعد على نشوء جماعات إرهابية بأقنعة شتى، وتطرق التقرير بوضوح إلى دعم إيران إلى خطورة الألغام البحرية في البحر

(1) **التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان** – الجلسة التاسعة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان بشأن المخرجات التي توصل إليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن 10– 28 سبتمبر 2018 الجمعية العامة.

الأحمر[1].

تطرق التقرير إلى الحرس الجمهوري والحرس الخاص، وقال: لا يوجد أمامهم سوى خيارين إما الانضمام لقوات الشرعية والتحالف بقيادة السعودية التي يقاتلونها منذ ثلاثة أعوام أو استمرار التحالف مع انصار الله الذين اعدموا على عبدالله صالح, وقادة عسكريين كبار، معتبراً أن مقاومة هؤلاء الجنود للحوثيين متعسر بسبب الطريقة التي تم تشتيت الجنود بموجبها[2] على مختلف الجبهات من قبل الحوثيين وبرضا من صالح.

وأتهم التقرير كافة الأطراف بارتكاب انتهاكات خلال العام 2017م، على نطاق واسع للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان[3].

ويمكن القول: إن سلوك الأمم المتحدة تجاه قضايا التعذيب، والانتهاكات ليس أمراً جديد بل سلوك درجت عليه الأمم المتحدة منذ تأسيسها؛ لأن هناك خلل بنيوي في هياكلها ومواقع أتخاذ القرار, وهو ما أشار إليه أحد الباحثين بقوله: "خلال العقود السته لوجود لجنة حقوق الإنسان, مرت بالعديد من مراحل التطور التي عكست التغير الإجمالي الذي شهدته الأمم المتحدة فخلال العقدين الأولين من عمر اللجنة ركزت على التعزيز العام لحقوق الإنسان، لا على إدانة الانتهاكات لهذه الحقوق، وسميت هذه السياسة باسم ملائم سياسة التغيب وبررت الالتزام الصارم بميثاق الأمم المتحدة بمبدأ السيادة القومية علاوةً على ذلك، نص قرار صادر عن الأمم المتحدة عام 1947م صراحة على أن اللجنة ليست لها سلطة اتخاذ أي فعل بخصوص أي شكوى تخص حقوق الإنسان بعبارة أخرى كانت الشكوى

(1) **التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان** – الجلسة التاسعة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان بشأن المخرجات التي توصل إليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن 10– 28 سبتمبر 2018 الجمعية العامة.

(2) تقرير لجنة الخبراء التابع لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة, بشأن أوضاع حقوق الإنسان في اليمن, 2018م.

(3) تقرير، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتجديد ولاية فريق الخبراء البارزين وتعزيزها، 16/ اغسطس/ 2018م، ص1.

للجنة لا طائل من ورائها"[1]، كان ذلك سائداً بشكل أكبر أثناء الوجود السوفييتي الذي يتعامل بقسوة مع معارضيه السياسيين والعنصرية الرائجة في الولايات المتحدة خصوصا الولايات الجنوبية، وأن كانت الحالة قد تحسنت نسبياً بعد غياب الحرب الباردة؛ لكنها تظل بعيدة عن المأمول منها، نتيجة استمرار الخلل في بنية نظام الأمم المتحدة الموجه من قبل الأطراف الفاعلة في مجلس الأمن, وتظل لجنة الخبراء البارزين بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تجمع الحقائق حول جرائم الانتهاكات والتعذيب، أملاً في تجاوز المؤسسة الدولية بعض العوائق التي تمنع معاقبة مرتكبي الانتهاكات التي تمارسها دول، وجماعات في كثير من مناطق الصراع واليمن واحدة منها.

مع ذلك فإن شهادات وتقارير لجنة الخبراء بالأمم المتحدة تحظى بدرجة عالية من المصداقية نظراً لسيرة ومؤهلات الأشخاص القائمين عليها، ولتحررهم نسبياً من أدوات التأثير الدولي، وغالباً ما تلامس تقارير هذه اللجنة الواقع اليمني بغية الوصول إلى الضحية أينما كان, وكشف الفاعل مهما كانت قوته وتأثيره، وهو ما بات يدركه الكثير من المهتمين والمتابعين لتقارير لجنة الخبراء، غير أن ما يقلل من قيمة هذه التقارير الجريئة هو عدم قيام الجهات المعنية في الأمم المتحدة بالوقوف عليها واتخاذ التدابير العملية لتنفيذ هذه التوصيات، وبالتالي يصبح مصيرها الأرشيف بعد أول مؤتمر يعقد للاستماع إليها، وهذه من الأدلة البارزة على عجز الأمم المتحدة عن حماية حقوق الإنسان في كثير من مناطق العالم، ومنها اليمن، وذلك كنتيجة حتمية على أن هذه المنظمة (الأمم المتحدة) معنية بحماية حقوق القوى الدولية النافذة في العالم فقط أما بقية شعوب العالم، وبالأخص شعوب العالم الثالث التي تتقاطع حولها مصالح الكبار، فإنها غائبة من اهتمام هذه المنظمة.

ويمكن القول: إنه برغم أهمية التقارير الصادرة عن لجنة الخبراء التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وما ورد فيها من توثيق للانتهاكات الجسيمة، وانحيازها للإنسان، فأنها لا تخلو من جانب سياسي يتمثل في مساواة اللجنة بين الجلاد والضحية، وبين الانقلابين والشرعية، وبين المعتدي والمعتدى عليه، وبين الحوثيين المنقلبين على الشرعية والتحالف، من أجل إعادتها تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية الصادرة

(1) يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدةمقدمة قصيرة جداً**،مرجع سبق ذكره، ص116.

عن مجلس الأمن, والتي تهدف إلى تحجيم تلك الجماعة العنيفة والمتطرفة والطائفية التي استباحت كل شيء في البلاد, وهو ما يضع علامات استفهام عديدة حول حيادية هذه اللجان وشفافيتها على الرغم من الجهد المبذول للوصول إلى الضحايا، وتدوين حالات الانتهاك التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، والتقصي البالغ والدقيق في الوصول إلى الحقيقة كما هي، وتحديد العديد من المنتهكين لحقوق الإنسان، وهو ما يحسب للجنة وأعضائها والفرق المحلية العاملة معها، يثبت وجود شهود يتحلون بالعدالة والمصداقية إلى حد كبير في هذه المؤسسات الدولية ولكن يظل الخلل في الهياكل السياسية العليا للأمم المتحدة, والتي بإصلاحها ستساهم المنظمة الدولية في مشاكل العالم المتجددة بصورة أكثر جدوى مما هي عليه الآن.

ثالثاً :موقف الأمم المتحدة من قضية الأسرى والمعتقلين :

1.الأسرى والمختطفين:

تعتبر قضايا الأسر والاختطاف من أشد القضايا قسوة سواء على الأسرى والمختطفين أنفسهم أو على أهاليهم، وذلك[1]:

أولاً: لما يتعرضون له من امتهان لكرامتهم، وما يلحق بها من حاجة وجوع، وأمراض جسدية ونفسية، وسوء ظروف الاعتقال، والتغييب القسري, وما يتبعها من أذى نفسي وجسدي في كثير من الأحيان، ومن أبسطها حرمانهم من الاتصال بذويهم.

ثانيا: الضرر الذي يلحق بأسر الأسرى مادياً ومعنوياً وانعكاس ذلك على الحالة الاجتماعية للأسرة من ضياع، وتشرد للأطفال، وللأسرة التي فقدت معيلها، وتحمل الزوجة أو الأب أو الولد إعالة الاسرة، وما يتطلبه ذلك من جهود شاقة, وفي ظل ظروف اقتصادية شديدة الوطأة.

ومنذ21 سبتمبر2014م يقبع خلف قضبان الحوثي، والإمارات الألاف من الأسرى والمختطفين قسرياً من القادة السياسيين, والعلماء، والمحامين، والأطباء، والوزراء، والضباط، والصف، والجنود،

(1)مكتب منظمة العفو الدولية، تقرير حالة حقوق الانسان في العالم، لندن، 2016م، ص 341

والصحفيين، والناشطين، والشباب، وعدد من النساء، الأطفال[1]، جموع هائلة من مختلف شرائح المجتمع لا ذنب لهم إلا الاختلاف الفكري مع الفكر الحوثي المناهض لقيم التعايش والمستند إلى ما يدعيه بالحق الإلهي في الحكم القائم على نظرية الاصطفاء والجينات المقدسة، بالإضافة إلى الاختلاف مع أساليب الإمارات العربية المتحدة القائم على فرض إرادة المستعمر.

وفي بعض الأحيان يتعرض العديد من الأسرى والمختطفين إلى التصفية الجسدية داخل معتقلات الحوثي، وبعضهم يتخذ كدُروع بشرية للإستهداف الجوي لطيران التحالف, والبعض الأخر أفرج عنه لكن؛ بعد إصابته بعاهات مستديمة ومزمنة كلية أو جزئية.

سجون ومعتقلات الحوثي وفق تقارير لمراكز متخصصة تعج بالألاف من الشباب ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، والصحفيين وخطباء المساجد والعلماء والناشطين سياسياً يتم احتجازهم في سجون الأمن الدولة التابعة للمليشيات الانقلابية (الأمن السياسي والقومي)[2] وفي طوابق تحت الأرض لا يعلم ذويهم عنهم شيئا لسنوات طويلة، وقائمة الاعتقالات يومياً تتراوح من 100فرد إلى 200 فرد من مختلف الفئات العمرية، وأفادةهذه المراكز في شهادتها إن مليشيا[3] الحوثي تقوم بتعذيب السجناء بطريقة وحشية، وتقوم بتفتيش الجوالات, وتستخدمها في انتهاك الخصوصية بشكل مخالف لكل الأعراف والتقاليد، والقوانين المحلية والدولية, وتعمل على ابتزاز المختطفين والأسرى، وتفرض عليهم مبالغ مالية تصل إلى 3000 ألف دولار أمريكي بعد تلفيق تهم خطيرة لهم تؤدى إلى الإعدام لمن يرفض تسليم المبلغ[4].

---

(1) رسالة من منظمات غير حكومية إلى الممثلين الدائمين لدول الاغضاء، مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، حاجة ملحة إلى تحقيق دولي مستقل حول اليمن،

(2) أجهزة أمنية ذات إمكانيات عالية ولديها كادر بشري متخصص ورثها جماعة الحوثي من إرث الدولة المنهارة وبتعاون مع الرئيس صالح الذي وجه الموالين له في هذه الأجهزة بالوقوف الى جانب الجماعة بعد الانقلاب 2014م.

(3) التقرير العالمي, أحداث اليمن 2018م, مصدر سبق ذكره.

(4)المركز العربي لحقوق الإنسان، المختطفون لدى الحوثيين بصنعاء أكثر من 10الف، موقع العربي الجديد، بتاريخ 16يناير 2016م, https://cutt.us/dkBSr .

كما أوردت قناة العربية صورة لأحد نزلاء سجون الحوثي بمحافظة إب وسط البلاد، وهو في حالة إنسانية بالغة السوء والتدهور، ويظهر جسمه في غاية الهزال والضعف, وقد برزت إلي الخارج عظام هيكله بشكل قاسي, ونشر الناشط الحسين خالد الرصين الصورة مؤكداً أن هذه حالة الكثيرين من نزلاء سجون الحوثي الذين يموتون جوعاً، وتحرمهم من الرعاية الصحية قائلاً: أن الهدف من نشر هذه الصور ليعرف الناس ما يمارسه الحوثي ضد المعتقلين في سجونه[1].

تبذل العديد من منظمات المجتمع المدني المهتمة بمناهضة الانتهاكات في اليمن جهوداً جبارة في سبيل الدفاع عن الضحايا، ومن أهم هذه المنظمات:

كذلك بينت رابطة أمهات المختطفين اليمنيين أن 1442يمنياً اختطفوا من قبل مليشيا الحوثي في العام 2018م, بينهم 114 امرأة وحلت صنعاء في المرتبة الأولى ب 401 حالة اختطاف منه 109 امرأه، تليها محافظة الحديدة ب 190 حالة اختطاف منها امرأتين، وتضمن التقرير السنوي الصادر عن الرابطة بعنوان: " أمهات على أبواب السجون "، إحصائيات لانتهاكات جماعة الحوثي للعام 2018م, بحق المئات من المختطفين والمخفيين قسرياً داخل سجون ومراكز اعتقال الجماعة.

ولفت التقرير النظرإلى ظهور ظاهرة الاختطاف خلال العام 2018م، حيث رصدت الرابطة 33 حملة اختطافات، واعتقالات جماعية من بينها 29 حملة اعتقال قامت بها الجماعة في مناطق سيطرتها, ووصل عدد من تم اعتقالهم في تلك الحملات إلى 450 معتقل بينهم نساء وأطفال, وقال التقرير أن عدد حالات الاختفاء القسري التي رصدها بلغت 294 تصدرتها على التوالي محافظات الحديدة، تعز، صعدة.

كما أشار التقرير إلى أن هنالك 709 حالة تعذيب مارستها المليشيا بحق المختطفين والمخفيين قسرياً خلال العام 2018م, وعن القتل تحت التعذيب قال: التقرير إنها بلغت 28 حالة في سجون ومعتقلات الحوثي[2].

---

(1) تقرير التحالف اليمني لرصد الأنتهاكات، 1يناير – 1 ديسمبر 2016م.

(2) عدن الشرق الاوسط، اليمن يتهم المجتمع الدولي بالفشل في وقف جرائم الحوثيين،صحيفة الشرق الأوسط، جرائم العدد15677، 30 اكتوبر 2021م.

وقد تتباين أرقام الانتهاكات من منظمة إلى أخرى، والسبب يعود إلى قدرت هذه المنظمات من الوصول إلى الضحايا، والهامش الذي تتمتع به في رصد الانتهاكات.

تأكيداً لمصداقية تلك التقارير، نشرت صحيفة اليوم السابع المصرية تحقيقاً مطولاً حول ما يدور داخل السجون الحوثية, وقالت: أن المعذبين في سجون الحوثي كشفوا عن أسرار الانتهاكات، كما أشارت إلى وجود أكثر من 18 ألف مختطف لدى الجماعة يقول أحد الضحايا: (الناس ماتت من نهش الكلاب لأجسامهم حيث يضعوا عليه قطعة لحم فتقوم الكلاب بتمزيق جسد الضحية, ولدغ الحشرات, كما تم تحويل مدارس صنعاء إلى سجون سرية للتعذيب).

التعذيب في السجون الحوثية من أبرز جرائم الحوثيين بحق أبناء الشعب اليمني فهم لا يكتفون بالاختطافات المتعددة والإخفاء القسري, بل يرتكبون جرائم عديدة بحقهم بداية من تعذيبهم حتى يصابوا بإعاقة جزئة أودائمةداخل السجون أو بقتلهم، ووصولاً إلى المتاجرة بجثث الموتى منهم أو مساومة عائلات الضحايا وأُسرهم بالإفراج عنهم مقابل مبالغ مالية تختلف قيمتها حسب أهمية الضحية ومكانته، وبناء على الوضع الاجتماعي لعائلته, وقد تصل المساومة إلى طلب مبالغ طائلة كما يتبعون أساليب ممنهجة في التعذيب حتى الموت, وقد بلغ عدد المتوفين تحت التعذيب حسب التحقيق المذكور إلى (126) حالة ثم تحتجز جثثهم, ويتم المساومة عليها- أيضاً- مقابل مبالغ طائلة وأورد التقرير[1] نماذج متعددة للانتهاكات التي طالت العديد من المختطفين المدنيين, ومورست ضدهم أبشع الجرائم في ظل صمت مطبق للأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان التابعة لها عما يجرى من انتهاكات صارخة أقل ما يمكن أن توصف به أنها وصمة عار في جبين الأمم المتحدة- التي طالما تغنت بالحقوق المدنية, ومناهضة التعذيب- أن لم تكن شريكة فيما يحدث.

إزاء هذه الأوضاع المأساويُة عقدت عدة اتفاقيات بشأن إطلاق الأسرى والمختطفين، تم الاتفاق بموجبها على تبادل الأسرى بين الحكومة الشرعية والحوثيين، ومن ذلك ما تم الإتفاق عليه بهذا الخصوص في اتفاق استوكهولهم بالسويد ،الذي قضى بتبادل الأسرى بين الحكومة الشرعية

(1) ايمان حنا، حكايات التعذيب في سجون الحوثي، صحيفة اليوم السابع، 11يناير, 2019 م، oHnc6https://cutt.us/

والحوثيين، وبلغ عددهم 16 ألف أسير من الطرفين، حظي الإتفاق برعاية الأمم المتحدة والمبعوث الأممي, وبإشراك منظمة الصليب الأحمر الدولي, وتم فيه تبادل قوائم الأسماء. غير أن الحوثيين أفشلوا الصفقة قبل أن تبدأ 13ديسمبر 2019م, على الرغم من أن الإتفاقية هدفت إلى ضمان احترام المبادئ الإنسانية الأساسية التي تسهل عملية الأفراج عن أو نقل أو الإعادة إلى الوطن جميع الأشخاص المجردين من حريتهم على ذمة الأحداث في اليمن، وقد نجحت الأمم المتحدة في إطلاق ألف و ثمانين أسيراً بناء على ما تم التوصل إليه في استوكهولهم بتاريخ 2020/10/15م، ونتج عن تلك الصفقة فك أسر (15) فرد من المملكة السعودية و(4) أفراد من السودان (379) فرداً يتبعون إلى جناح الحكومة اليمنية (681) ينتمون إلى جماعة الحوثيين[1].

وتعدد المفاوضاتلتتمخض عن موافقة جديدة نصت على ضرورة الإلتزام بحسن النوايا، وتعزيزاً لمسار السلام اتفقت الأطراف اليمنية والتحالف العربي, على إجراء تبادل شامل وكامل لجميع الأسرى والمعتقلين، والمفقودين، والمحتجزين تعسفياً، والمخفيين قسرياً، والموضوعين تحت الإقامة الجبرية على ذمة الأحداث القائمة, ووفقا للمبادئ التالية:

أولاً: يتم الاتفاق على إطلاق جميع الأسرى والمعتقلين، والمفقودين، والمحتجزين تعسفياً والمختفيين قسرياً والموضوعين تحت الإقامة الجبرية على ذمة الأحداث لدى جميع الأطراف بدون أي استثناءات أو شروط، وذلك بهدف حل القضية بشكل كامل ونهائي[2].

ثانياً "لا يحق لأي طرف الإمتناع عن تسليم أي شخص تم أسره أو اعتقاله أو احتجازه أو القبض عليه[3].

وقد نصت آلية التنفيذ على كل طرف تسليم الطرف الآخر كشوفات أسراه، ومحتجزيه،

---

(1) إياد الموسمي، انتهاء المرحلة الأولى من عملية تبادل الاسرى بين القوات الحكومية والحوثيين، موقع روودلو نت، 2020/10/15م، https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/15102020 .

(2) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، **اتفاقستوكهولم يصطدمبالواقع اليمني**، نشرة تقرير اليمن، يصدرها مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، عدد شهر يناير 2019م، ص8.

(3) مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، esgy. unmissions. org.

ومعتقليه، ومختطفيه، وكل من تم القبض عليه على ذمة الأحداث لدى الطرف الآخر خلال أسبوع من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق، ويتم تبادل الكشوفات من خلال مكتب المبعوث الخاص للأمين العام باليمن، ويلتزم الجميع برفع كشوفات صحيحة، ودقيقة، ومستكملة البيانات تشمل الاسم الرباعي مع اللقب، والمحافظة والمديرية، ومكان القبض ومكان السجن إن وجد؛ لتسهيل عملية البحث، والتقصي، وعلى كل طرف تقديم الإفادة عن الكشوف المسلمة له من الطرف الآخر في مدة لا تزيد عن أسبوع من تاريخ استلام الكشوف، وعلى كل طرف تقديم ملاحظاته مكتوبة أن وجدت على كشوف الطرف الأخر، ويتم الرد عليها وفق البند الرابع خلال أسبوع من تاريخ استلام الملاحظات، على أن يتم التوقيع على الكشوفات النهائية من جميع الأطراف، وتسلم إلى مكتب المبعوث الخاص، ومنظمة الصليب الأحمر الدولي ليقوما بعملية التحضير للتبادل، ويجرى ذلك خلال عشرة أيام من تاريخ التوقيع، على أن تتم عملية التبادل في وقت واحد في محافظة الجوف أو أي مكان يتفق عليه الطرفان، كذلك يتم تأسيس عمل تقني مشترك لجميع الأطراف، ومكتب المبعوث الخاص والصليب الأحمر، ويركز بشكل خاص على الأوجه التنفيذية، واللوجستية للتبادل كما نصت الآلية على تشكيل لجنة من الطرفين تباشر عملها فور توقيع الإتفاق لانتشال وتبادل الجثث من جميع الجهات والمناطق وعلى الطرفين تسهيل عمل اللجنة وتأمينها والتعاون معها[1].

1. موقف الحوثيين والإمارات من ملف الأسرى والمعتقلين.

تعقيدات الحوثيين تجاه هذا الملف لا تنتهي واشتراطاتهم ونقضهم للاتفاقيات جزء من ثقافة الجماعة التي نشأت[2] عليها، وقساوة الحوثيين تجاه الأسرى لم يتوقف على تعاملهم غير الإنساني مع كل من تطاله أيديهم ممن يعتبرونهم أعداء سواء كان أسير حرب أو مختطف، بل تعداه إلى ممارسة الإرهاب ضد كل من يناصرهم، أو يحاول يطالب بأطلاق أسيره بأي صيغة تبادلية مع الشرعية، أو يرفع

(1) بيان صحفي للجنة الدولة للصليب الاحمر ومكتب المبعوث الاممي الخاص الى اليمن حول نتائج اتفاق تبادل الاسرى بتاريخ 16 فبراير 2020م.

(2) أوسان سالم، مسؤول يمني يكشف سبب تأجيل جولة المفاوضات بشان الاسرى، العربية نت، 19 نوفمبر 2020م، https://cutt.us/rjBHk .

صوته بهذا الخصوص حيث تم العثور على وثيقة رسمية صادرة عن مدير مكتب رئيس الجمهورية التابع للمليشيا الحوثية موجهة لكل من وزير الداخلية ورئيسي جهازي الأمن السياسي والأمن القومي التابع للحوثيين تقضي[1]. بضرورة التعامل بحزم والضرب بيد من حديد لمنع أي مسيرات أو مظاهر احتجاجية قد يقدم عليها أهالي الأسرى الذين يرزحون في سجون العدوان تعني (الشرعية اليمنية)، وهكذا يتم إسكات كل أصوات المظلومين المطالبين بأطلاق سراح أبنائهم، وهو نفس الأسلوب الذي تمارسه الامارات العربية المتحدة ضد المعتقلين في سجونها، وتمارس كافة أنواع الانتهاكات بحقهم.

ويمكن القول: إن أعضاء لجنة الأسرى والمختطفين، وممثل الأمم المتحدة قد بذلوا جهودا مضنية في التوصل إلى هذا الاتفاق الهادف إلى معالجة أهم القضايا الإنسانية والاجتماعية الملحة في اليمن المتمثل في اطلاق سراح الأسرى والمختطفين, والمخفيين قسراً والمحتجزين على ذمة الحرب الدائرة,[2]، ولكن لم يرى هذا الاتفاق النور بسبب تعنت الحوثيين الذين قدموا قوائم بأسماء غير صحيحة، ورفضوا قوائم الحكومة الشرعية، وانكروا الأسماء الواردة فيها, تعثر الاتفاق عطل العملية التفاوضية، وزاد الفجوة وتزعزعت الثقة بين مختلف الأطراف.

أيضاً فشلت الأمم المتحدة ممثلة في بالمبعوث الخاص للأمين العام السيد مارتن غريفيت إلى اليمن, ومنظمة الصليب الأحمر الدولي في ممارسة أي ضغوط تفضي إلى إلزام الحوثيين بما تم الاتفاق عليه من قبل جميع الأطراف مع قدرتها الكاملة في إلزام أي طرف يتنصل عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، الأمر الذي يعتبر أحد الأدلة على انحياز الأمم المتحدة ممثلة في المبعوث الخاص باليمن للحوثيين وشرعنه نقضهم للاتفاقيات المبرمة, والتغطية على هذا السلوك بالقفز نحو مفاوضات جديدة, دون تحقق نتائج ملموسة على الأرض تفضي إلى سلام شامل منتظر, كما أن الجميع بات يدرك أن الأمم المتحدة تفتقد قراراتها إلى القدرة على التنفيذ على أرض الواقع وهو ما يفقدها عنصر المصداقية.

---

(1) مذكرة صادرة عن رئاسة الجمهورية بصنعاء، تحت توقيع أحمد محمد حامد، مدير المكتب برقم 2163/م/1 بتاريخ 2020/6/25م.

(2) مكتب حقوق الإنسان ـ محافظة مأرب ـ تقرير حقوقي، حصار العبدية، من 1يناير 2020 إلى 1اكتوبر 2021م.

2. موقف الأمم المتحدة من قضية الجرحى والمعاقين:

الملاحظ في هذا الجانب هو الانحياز الكبير للمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وتقديمها للمساعدات الطبية والعلاجية للمليشيا، ونقل أعداد كبيرة من جرحى الحوثيين للخارج للعلاج على نفقتها، وقد تم نقلهم عبر مطار صنعاء، وبطيران الأمم المتحدة نفسها[1]،وعلى الرغم من عدم وجود أرقام دقيقة تحصي القتلى إلا أنه يبدو أن هنالك تزايد مريع في أعدادهم ، فقد تم العثور على بعض المعلومات عن أعداد الجرحى خلال الفترة بين مارس 2015م- وديسمبر 2017م, بحسب إفادة منظمة أطباء بلا حدود للإغاثة والطبية الإنسانية التي ذكرت فيها أنها عالجت(7229) شخصاً مصاب بسبب أحداث العنف الدائرة، وقد أظهر استطلاع أجرته قناة البي بي سي تحت عنوان: " ويلات تلاحق جرحى اليمن بالخارج " شمل العديد من الجرحى اليمنيين في القاهرة، ونقل صور مروعة لحالة الجرحى، والظروف التي يعيشون فيها وأعباء السفر والعلاج في الخارج، وكيف يعيشون في غرف ضيقة، وغير لائقة صحياً، وبأعداد كبيرة,وكيف قام العديد منهم ببيع مقتنياته الشخصية، ومجوهرات زوجته أو أمه وأخواته بغرض السفر إلى مصر للعلاج، خلف كل ذلك آثار نفسية عميقة بجانب الآثار الصحية، وهذا الحال ينطبق على جرحى اليمن في الهند، والأردن، والسودان، وغيرها فلم يكونوا أحسن حالا من زملائهم في مصر أو من بقوا باليمن، ولم يحالفهم الحظ السفر للعلاج في الخارج، وقد ساهمت الحكومة اليمنية في علاج العديد من الجرحى، ووفرت لهم الحد الأدنى من تكاليف العلاج في الخارج في السنين الأخيرة، كما أيضاً قدمت المملكة العربية السعودية جهداً مقدراً، ولازالت في خدمة الحالات الحرجة والمساعدات العلاجية، والطبية للحكومة الشرعية، ولكن الحاجة ماسة لزيادته وتطويره فعلاج الجرحى، والعناية بإسر الشهداء مقياس الوفاء الحقيقي للشرعية والتحالف، وبالأخص السعودية، وهو ما لم يصل بعد إلى حالة الرضا المنشود.

تقدم الأمم المتحدة العديد من الخدمات لصالح جماعة الحوثي، فعلاوةً على تكدس كافة المساعدات الإنسانية في مناطق سيطرة الجماعة، يبرز اهتمام أخر يتمثل في تقديم الخدمات العلاجية

(1) المتحدث باسم التحالف العربي، للعقيد تركي المالكي, الايجاز اليومي في المؤتمر الصحفي يوم 3/ 12/ 2018م.

والرعاية الصحية لجرحى الجماعة، ونقل أعداد كبيرة منهم على حساب الأمم المتحدة في دول عدة للعلاج[1].

فقد أوردت والوسائل الإعلام العالمية أن منسقة لشؤون الإنسانية في اليمن "ليزاجراندي" تسير على خطى سلفها الايرلندي جيمي ماكجولدريك حينما وقعت مذكرة تفاهم مع الحوثيين، والتي بموجبها يتم إنشاء جسر جوي لنقل جرحى المليشيا في خطوة أثارت الاستغراب خاصة أنها جاءت بعد أيام من إفشال الحوثيين لمساعي السلام في جنيف، الأمر الذي جعل وزير الإعلام في الحكومة اليمنية ينتقد منسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة واصفاً التوقيع على المذكرة- والتي بموجبها سيتم تسيير رحلات من صنعاء عبر الجسر الجوي إلى الخارج-بالتواطؤ الخطير واعتبرها بمثابة مكافأة للمليشيا على تعطيلها محادثات السلام، وتسببهم في إطالة أمد الأزمة اليمنية والحرب الدائرة، مشيراً إلى أن توقيع المذكرة، وسلوك المنسقية يكشف بجلاء مستوى الدعم الذي تقدمه المنسقية للحوثيين، ويعتبر تحدياً واضحاً لكل القوانين والقرارات الدولية ذات الصلة بالأزمة اليمنية, وتتناقض في ذات الوقت مع قرارات مجلس الأمن, وفي مقدمة ذلك القرار رقم 2216، حيث أن توقيع الاتفاقية[2] من وجهة نظر الأرياني سيسهل للمليشيا تهريب خبراء تابعين لحزب الله وإيران من اليمن بعد أن فشل الحوثيون في الضغط لمقايضة حضور وفدهم مشاورات جنيف الأخيرة مقابل تهريب عناصر من حزب الله ومن إيران وصنعاء، هذا التناقض للأمم المتحدة هو الخليط المستحيل الذي عبر عنه داج همر شولد أمين عام الأمم المتحدة عام 1955م كتعبير عن إحباطه[3] عن أداء الأمم المتحدة.

لم يكن موقف ليزاجراندي مختلف عن سابقيها في نفس المنصب، فقد أصدر المنسق السابق جيني ماكجولدريك بيانا العام الماضي, وصفه التحالف العربي بالمنحاز حيث اشتمل على تعبيرات مخالفة لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة مثل: وصفه جماعة الحوثي بسلطات الأمر الواقع, الأمر الذي

(1) عدن البيان، دعم الامم المتحدة للحوثيين يكشف حالة التضليل، صحيفة البيان، 31 مايو 2019م، https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2019-05-31-1.3574016 .

(2) صحيفة اليوم السابع, تقرير إيمان حنا, الاثنين 17 سبتمبر 2018م, 1ص.

(3) يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدةمقدمة قصيرة جداً**،مرجع سابق ص 30.

إعتبره التحالف حينها بأنه محاولة لإضفاء صفة الشرعية على الحوثيين في اليمن واستمراراً في تضليل الرأي العام نتيجة لتعتيم وسائل إعلام الحوثيين وما يتردد في مواقع التواصل الاجتماعي من تغطية على الجرائم والانتهاكات ضد الشعب اليمني، مثل التصفيات الجسدية، والاختطافات، والاعتقال التعسفي...الخ.

وفي إطار بناء الثقة بين الأطراف اليمنية, وتمهيداً لمفاوضات السويد التي ترعاها الأمم المتحدة تقدم المبعوث الخاص إلي اليمن مارتن غريفيت بطلب تسهيل إجراءات نقل خمسين جريحاً من المقاتلين الحوثيين إلى العاصمة العمانية مسقط للعلاج[1].وقد أظهر ذلك السلوك وفاء الأمم المتحدة بالتزامها ووعدها تجاه الحوثيين.

هذه الاستجابة من قبل الأمم المتحدة لنقل جرحى الحوثيين للعلاج في الخارج، جاءت كنوع من المداراة والاسترضاء للجماعة من أجل استمرار التعامل معها خاصة بعد رفضهم الذهاب والاحتكام إلى لمفاوضات جنيف الأولى، ولم يتم اتخاذ أي إجراء عقابي ضدهم بل تم مكافأتهم بنقل جرحى مقاتليهم للعلاج في أرقى المستشفيات في الخارج, وعلى نفقة الأمم المتحدة، وهو ما يستدعي طرح أسئلة عديدة من بينها، لماذا تقوم الأمم المتحدة بتقديم المساعدات للحوثين هذا العمل؟، وهل من مصلحة الأمم المتحدة أن تنحاز إلى جماعات تخريبية[2] صدر بحقها أكثر من أربعة عشر قراراً من قرارات مجلس الأمن تجرم أعمالها، وتطالبهما بتسليم السلاح المنهوب والمعسكرات والمنشئات الرسمية، والخروج من المدن، والانخراط في العمل السياسي بعيداً عن كل مظاهر العنف والاقتتال؟، وأسئلة كثيرة يرددها اليمنيون دون إجابة.

ويمكن القول: إن معاناة جرحى الحكومة الشرعية لم تحظ بأي اهتمام يذكر من قبل الأمم المتحدة، ولم تتعامل بقدر من الحياد والمساواة بين جرحى الشرعية، وجرحى المليشيات الذين وفرت لهم المساعدات العلاجية في الداخل الخارج، مع تأمين السكن والإعاشة مدة إقامتهم بالخارج، فمن يقاتل ضد الشرعية الوطنية المدعومة دولياً ويسعى لأسقاط الحكومات المنتخبة يحصل على الرعاية كاملة

(1) الجزيرة , مصابون حوثيون بمطار صنعاء بانتظار نقلهم إلي مسقط للعلاج (رويترز) 3مارس 2018م.

(2) الحرة إخلاء جرحى حوثيين من صنعاء 3ديسمبر 2018م تمت الزيارة 6يوليو 2021م11ص

في ظل مؤسسات الأمم المتحدة، ومن يقاتل لحماية هذه الشرعية لا يحصل على فرصة للعلاج بقدر متساوي مع المليشيات، وهي مفارقة تستعصي على الفهم.

يحدث هذا الآن بعد (71)عاما من تأسيس الأمم المتحدة المناط بها حماية السلم والأمن الدوليين, وفي مقدمة ذلك حماية الدول الأعضاء، وحفظ سلمها الداخلي كالتزام عالمي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة نفسها.

أما حكومة الرئيس هادي فقد أخفقت في هذا الجانب تجاه جرحى الجيش الوطني، وأداها غارق في السلبية، وتعاني من انفصال كامل عن واقع معركة إعادة الشرعية في اليمن.

3. **موقف الأمم المتحدة من قضية تجنيد الأطفال:**

تجنيد الأطفال من القضايا الشائكة في اليمن، فقد اعتمدت مليشيا الحوثي على إلحاق الأطفال القاصرين بمعسكراتها ورميهم في محارق الموت المنتشرة في كل مكان، ولم تقم أي وزن للأعراف الاجتماعية ولا القوانين الدولية التي تجرم تجنيد الأطفال[1].

أ. **موقف المنظمات الحقوقية تجاه تجنيد الاطفال.**

- **دور المنظماتالحقوقية في التعريف بانتهاكات الطفولة في اليمن:**

وإزاء هذه الجريمة في حق الطفولة تقدمت بعض المنظمات الحقوقية المهتمة بقضايا الطفولة ومنها المنتدى العربي الأوربي لحقوق الإنسان إلى أروقة مجلس حقوق الإنسان بمذكرة تكشف تجنيد مليشيا الحوثي 23 ألف طفلاً يمنياً، وذلك أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في العاصمة السويسرية جنيف في الدورة 42، وهوما يعد جريمة حرب بحق القانون الدولي الذي يمنع تجنيد الأطفال، وتقدمت المنظمة بالمذكرة تحت البند الرابع بعنوان الحالات التي تستدعي لفت نظر المجلس الدولي لحقوق الإنسان، أكدت فيها على توقيع اليمن على الإتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، ومصادقتها على البروتكول الاختياري الخاص بذلك مضيفة إلى أنه ومنذ الانقلاب الحوثي يشهد اليمن انتكاسة واسعة في هذا المجال، وطالبت المنظمة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، والحقوقية بضرورة

(1) مفوضيةالأممالمتحدةلحقوقالإنسان، سبق ذكرة، 2004م، ص83.

توفير الحماية الكاملة للأطفال أثناء النزاع، والسعي لإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية، ومحاسبة الحوثيين على جرائم الحرب التي يرتكبونها بحق أطفال اليمن[1].

ممثلة الأمين العام الخاصة بالأطفال، والنزاع المسلح فرجينيا غامبا من جهتها قالت: بالرغم من بعض التدابير الإيجابية التي اتخذتها أطراف النزاع في اليمن لحماية الفتيان والفتيات من الانتهاكات الجسيمة، فإن معاناة الأطفال في اليمن قد تدهورت خلال الفترة المشمولة بالتقرير[2]، بل أصبحت بكل بساطة أمراً مروعاً، مشيرة إلى إشتداد حدة النزاع بشكل كبير، فعلى سبيل المثال بين عامي 2014و2015 طرأت زيادة بنسبة 650% في عدد الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا و500% في عدد الأطفال المجندين والمستخدمين.

ولقد حذر تقرير صادر عن المجلس العالمي لحقوق الإنسان من قتل الأطفال وتشويههم الأمر الذي صار الأكثر شيوعاً؛ حيث تم التحقق من مقتل وجرح (7508) طفلاً بمختلف أنواع الأسلحة والذخائر والمتفجرات البرية والجوية، وأشار التقرير إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير جرى التحقق من تجنيد(4034) طفلاً من بينهم(1940)جندهم الحوثيون[3].

وفي التقرير السنوي للمجلس العالمي لحقوق الإنسان للعام 2018م، بعنوان: الأطفال تحت رحمة أعمال لا وصف لها[4] من العنف في ظل النزاعات، وإرتفاع عدد الإنتهاكات الجسيمة في 2017م، أكدتالمبعوثة الخاصة للأمين العام للأطفال والنزاع المسلح، إن الأمم المتحدة قد تحققت من وجود ما يربو على (21000) من الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل من يناير إلى ديسمبر 2017م، وبذلك فقد زاد العدد زيادة غير مقبولة عن السنوات الماضية التي سجلت (15500) حالة انتهاك لحقوق الطفل[5].

من جانب آخر كشفت تقارير يمنية ودولية عن حجم المآسي والمعاناة التي لحقت بالطفولة في

---

(1) اتفاقيةحقوقالطفل، لجنةحقوقالطفل، النظرفيالتقاريرالمقدمةمنالدولالأطرافوفقاًللمادة٤٤منالاتفاقية، التقاريرالدوريةالثالثةمنالدولالأطراف المستحقةالتقديمفيعام ٢٠٠3م.

(2) تقرير سنوي لمجلس حقوق الإنسان، الأطفال تحت رحمة أعمال لا وصف لها من العنف، 2017م.

(3) تقرير لجنة الخبراء، بشأن حقوق الأنسان في اليمن سبق 2019م ذكره، ص229.

(4) التقرير السنوي، للأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح، بتاريخ 27يونيو 2018م.

(5) التقرير السنوي، للأمين العام عن الاطفال والنزاع المسلح . المرجع السابق.

اليمن جراء انقلاب الحوثي على السلطة الشرعية أواخر سبتمبر2014م، وقدمت رصداً مهما لهذه الجرائم فقد قامت المليشيا بارتكاب 65 ألف انتهاك بحق الأطفال تنوعت بين القتل، والتجنيد، والإخفاء، والحرمان من التعليم، وأفادت هذه التقارير أن عصابات الحوثي انتهجت أساليب إرهابية، ومارست أبشع الانتهاكات بحق الأطفال في اليمن، وعملت على حرمانهم من الخدمات التي كفلتها القوانين والمبادئ الدولية، وزجت بهم في أتون المعارك وأجبرتهم على التجنيد، وحالة دون التحاقهم بالتعليم[1].

مطالبات شعبية ورسمية يمنية لمنظمات المجتمع الدولي بالخروج عن صمته المخزي، والتحرك الجاد لوقف تلك الانتهاكات بحق الطفولة، والجرائم المنافية لكل القيم والمبادئ[2] والأعراف الإنسانية والقوانين المحلية.

من جانبها أطلقت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بالحكومة اليمنية نداء للمنظمات الدولية المختصة بحماية حقوق الأطفال تدعوها إلى مساندة الحكومة في تبني مشاريع دعم الأطفال وإعادة تأهيلهم, والعمل من أجل حماية حقوقهم وحمايتهم من طغيان، وجرائم الحوثيين, وأشارت في تصريحات رسمية عن تسرب 4.5 مليون طفلاً يمنياً عن التعليم[3]، فقد حرم الأطفال من الإتحاق بالمدارس منذ انقلاب الحوثيين في سبتمبر 2014م، بسبب قصف المدارس، وتحويلها إلى ثكنات عسكرية، وفرض مناهج طائفية على الطلاب تهدد النسيج الاجتماعي اليمني, الأمر الذي يلبي رغبة الحوثيون في الإستفادة من الأطفال، والزج بهم إلى الجبهات القتالية[4].

---

(1) التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة 2018 مرجع سابق

(2) طلال محمد نور عطا، **بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، ص79.

(3) التقرير الخامس من أعمال اللجنة الوطنية لتحقيق في الدعاءات انتهاكات حقوق الانسان في اليمن 1 فبابر 2018 إلى 31 يوليو 2018م.

(4) علي ربيع، استياء يمني من استمرار الانقلابيين في حوثنة المنهج، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 14970, 26ربيع الأول1441هـ, .23نوفمبر, 2019م.

منظمة سلام بلا حدود أنشئت عام 2012م تتخذ من فرنسا ومانشستر مقرا لها، وهي منظمة تعمل بشكل طوعي لخدمة السلام، هي الأخرى أطلقت حملات لحث المجتمع الدولي للتحرك لإيقاف جرائم الحوثيين ضد الطفولة, والزج بهم إلى جبهات القتال في حربها في اليمن، في وقت كشفت الحكومة اليمنية عن أرقام مخيفة لتجنيد الأطفال في صفوف المقاتلين المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران في انتهاك صارخ للقوانين الدولية الخاصة بحماية الأطفال، وتفاقم أعداد المجندين بشكل غير مسبوق، وجهت المنظمة انتقاداً للإعلام الغربي فحواه أنه للأسف يركز على الأزمة الإنسانية باليمن من زوايا تخضع للأهواء السياسية أكثر من الاهتمام بالأهداف الإنسانية، والوضع الإنساني المزرى هناك، وهو رأي يشاركها فيه العديد من اليمنيين وأغلبهم ضحايا الحوثي وحروبه الطائفية[1].

يرى الباحث: أن هذاالأمر يؤكد على أن قضية الطفولة في اليمن مثل غيرها من قضايا حقوق الإنسان، ليست ذات أولوية لدى مجلس الأمن، وكذلك الأمر بالنسبة للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ بل هي قضية هامشية الأمر الذي يدفع الكثيرون من أبناء اليمن والعالم العربي للاعتقاد بأن مجلس الأمن أحد عوامل الظلم الذي تتعرض له أمتهم، والخلل الذي يسود تعامل المجتمع الدولي مع قضاياهم، وهذا اعتقاد راسخ تدعمه وقائع تدل على أن هذا المجلس يكيل بمكيالين, وأن الولايات المتحدة نجحت لفترة طويلة في استخدامه ليس أداة فقط لتحقيق مصالحها؛ ولكن- أيضا- لحماية انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وتمكينها من الإفلات المستمر من العقاب الذي تستحقه على الجرائم التي ترتكبها بشكل منظم ضد الفلسطينيين.

رابعاً :موقف الأمم المتحدة من حرية الصحافة وحقوق الصحفيون اليمنيون.

الصحفيون من أبرز شرائح المجتمع الواعية التي تحمل قيم الحياة المدنية، وتبشر بمشروع الحياة الكريمة، والفرص المتساوية أمام القانون لكل المواطنين ولا تلقى بالاً للجهويات[2] والطائفية والأفكار

(1) احمد الشميري، من هم قيادات الحوثي المتورطون في تجنيد الاطفال، صحيفة عكاظ، مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، جدة، العدد (16690)، 8 اغسطس 2021م.

(2) الفئات السكانية ذات النزعة المحلية.

الهدامة وغيرها من المسميات التي تفت في عضد المجتمع، وتكبله بأغلال التخلف والانعزالية والعيش على هامش الحياة.

فالصحافة هي بحق رائد التغيير، وأيقونة الحرية، ورمز النضال وقد أدركت القوى ذات النزعة الدكتاتورية الهالكة منها والمعاصرة في اليمن، أن أولى خطوات السيطرة على الأمة وسلب إرادتها تبدأ من إسكات الأصوات الحرة والتي يمثل الصحفيين والإعلاميين أبرز روادها وقد تعرضت هذه الشريحة لإنتهاكات واسعة ومستفزة حيث تم إعدام بعضهم، واتخذ البعض دروعاً بشرية، وبعضهم احتجزوا جماعياً في أماكن خطرة وتم تصفيتهم بالطيران، وأعداد أخرى يحاكمون في محاكم خاصة أنشئت لهم[1].

وهناك الكثير من التقارير التي رصدت بعض معاناة هذه الشريحة، والبعض الآخر بسبب القيود المفروضة حول هؤلاء الصحفيين المعتقلين والمغيبين قسرياً.

ولقد نقلت صحيفة الاتحاد الإماراتية في تقرير لها عن وزير الإعلام اليمني معمر الأرياني، أن المليشيات جعلت من صنعاء والمناطق التي تسيطر عليها خالية من الصحفيين؛ حيث نهبت وأغلقت كل الصحف ووسائل الإعلام المستقلة والمعارضة وأذاقت منتسبيها ويلات العذاب، وكذا مع أصحاب الرأي الذين تعرضوا لأصناف شتى من التعذيب، كما أقدمت على منع الأغذية والزيارة إلى المختطفين في سجونها وقال الوزير: أن المليشيا تواصل اختطاف أكثر من 17 صحفياً وأحالت10 منهم إلى محكمة الإرهاب، ومنعت عنهم الغذاء والدواء والزيارة، وقد حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة التابعة للحوثيين لاحقاً بأحكام الإعدام على أربعةٍ منهم، وبالسجن على الستة الآخرين، وقد عقدت جلسة النطق بالحكم دون معرفة المحامين وحضورهم[2] في الوقت الذي تقف فيه المنظمات المعنية، ووكالات الأنباء صامته مع أنها تتسابق لتوجيه سهام نقدها العنيف إلي بلدان وحركات أخرى لمجرد إيقاف

(1) خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العنف، 2002م، ص1.

(2) تقرير، تجرك عاجل، اختفاء 10 صحفيين يمنيين قسراً، 23/ مايو 2016م.

صحيفة أو سحب ترخيص عمل لأحد الصحفيين[1].

وزير حقوق الإنسان اليمني محمد عسكر هو الآخر قدم تقريراً حول أوضاع حقوق الإنسان اليمني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، موضحاً أن المليشيا الانقلابية قامت باعتقال واختطاف ما يقارب اكثر من17 ألفاً من الناشطين والحقوقيين، والإعلاميين، والصحفيين، والأكاديميين، في حين لايزال أكثر من خمسة ألف آخرين يقبعون في سجون المليشيا، ودعا الوزير في ختام تقريره المجتمع الدولي للضغط على المليشيا الإنقلابية لإطلاق جميع الصحفيين دون شرط أو قيد، وتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب؛ حيث اضطر 700 صحفي للهروب جراء حملات المداهمة والإعتقال التعسفي ولقد طالب التقرير بحماية الصحفيين اليمنيين واحترام حقهم في الحياة وممارسة مهنتهم بكل حرية وضمان سلامتهم، وتطبيق المادة 19 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية بما في ذلك حق حرية التعبير والرأي[2].

كما رفضت وزارة الإعلام اليمنية الأحكام الصادرة عن محكمة الحوثيين بشأن الصحفيين والإعلاميين؛ باعتبار هذه الأحكام صادرة عن جماعة انقلابية ليس لها أي مسوغ شرعي ولا قانوني، وذلك على لسان وكيل وزارة الإعلام آنذاك الذي أكد عدم اعتراف الحكومة بهذه الأحكام متوعداً بملاحقة ومحاكمة الانقلابين منتقداً المنظمات الدولية التي تتغاضى عن جرائم المليشيا بحق الصحفيين، وخاصة المنظمات المعنية بحرية الصحافة.

نقابة الصحفيين اليمنيين أدانة بأشد العبارات كل الانتهاكات التي تمارس بحق الصحفيين والإعلاميين وأطفالهم وعائلاتهم في العاصمة صنعاء، وباقي المحافظات اليمنية والتي تعتبر جرائم ضد الإنسانية يتوجب عقاب مرتكبيها ومحاكمتهم وفقا للقوانين الدولية والأعراف الإنسانية واعتبرت تلك

(1) وكالة الاناضول 3 بيان مشترك 33منظمة مجتمع مدني تطالب بملاحقة مرتكبي الانتهاكات بحق الصحفيين (اليوم العالمي للإفلات من العقاب الاف انتهاك ضد صحفيي اليمن خلال 7 سنوات، 2. 11. 2021م

(2) محمد عسكر، وزير حقوق الأنسان في الحكومة الشرعية، مقابلة، وكالة أنباء البحرين، 8اكتوبر2019م.

الانتهاكات من أبشع الانتهاكات منذ أن عرفت اليمن حرية الصحافة والرأي الاخر[1].

وتشدد النقابة على أن هذه الانتهاكات بدأت منذ بداية الحرب 2015م وبلغت أكثر من300 انتهاك وفي عام 2016م وصلت إلى200 انتهاك, وهذا الأمر يؤكد على أن الصحافة مستهدفة من قبل مليشيا الحوثي، والمخلوع صالح في العاصمة صنعاء بالإضافة إلى دور الإمارات العربية المتحدة البارز في الانتهاكات التي طالت الحريات العامة[2].

يتطلع اليمنيون إلى أن تعمل المنظمات الدولية بالضغط على الحكومات للإلتزام بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الحقوق والحرياتالتي لم تستطيع الضغط على الحوثيون في اليمن بحجة أنها أمام مليشيات ولا توجد دولة في اليمن ولا يمنع ذلك من الوصول لنتيجة مفادها وجود خذلان دولي للصحفيين من المنظمات الدولية الخاصة بالحريات الصحفية، وبالأخص منها ما يتبع لهيئات الأمم المتحدة المعنية قبل غيرها بحماية الحقوق والحريات الأساسية، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير، وكان ذلك حاضراً في أجندة المنظمات الدولية المهتمة بالحقوق والحريات حيث قال مسؤولون خلال اجتماع اتمعهيومن رايتسووتشفيفبراير/ شباط2013 م في العاصمة اليمنيةصنعاء:إن انعدام الأمن السياسي في اليمن وعدم الاستقرارمازالا يمثلان أكبر تحد للإدارة الجديدة للرئيس هادي،مماأعاق جهودهاالراميةإلى التحقيق في هذه لهجمات،سواءضد الصحفيين،أورجال الأمن والوزراء[3].

يقع هذا في إطار التخاذل والتواطؤ العام على اليمن وشعبه، الذي يعتبر الضحية الأكبر في هذا الصراع ، يستثنى من ذلك الاتحاد الدولي للصحفيين لوقوفه الدائم إلى جانب الصحفيين في اليمن[4].

من أوجه الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين- أيضاً-، ما رصدته نقابة الصحفيين باليمن من وجود130حالة انتهاك طالت الحريات الصحفية والإعلامية خلال النصف الأول من العام 2017م, وبلغ عدد الاختطافات, والاعتقالات التي طالت الصحفيين 39 حالة, و20 حالة اعتداء, و18 حالة شروع

(1) مكتب المفوض السامي، حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة . . 6اغسطس 2020م.

(2) تقرير اليمن، الحرب والجائحة، مركز الدراسات صنعاء2020/4/16م.

(3) هيومن رايتس ووتش، تقرير مهنة خطرة على الحياة، تقرير صادر عن المنظمة، الولايات المتحدة، 2013م.

(4) المرجع السابق نفسه.

بالقتل, و14حالة تهديد, و10حالات محاكمات, و8 حالات تعذيب, و8 حالات مصادرة مقتنيات الصحفيين والصحف, و7 حالات إيقاف الراتب, و3 حالات قتل لصحفيين, و3 حالات قرصنة، مواقع إخبارية مشيرً إلى أنه لايزال 18 صحفياً مختطفاً منذ2015م و2016م و2017م، وأن النقابة رصدت 20 حالة اعتداء بنسبة16% من إجمالي الانتهاكات التي طالت صحفيين ومنازلهم، ومقرات إعلامية، وممتلكات صحفيين، و14حالة تهديد, ووثقت 8 حالات تعذيب ومعاملة قاسية, و3 حالات قتل خلال النصف الأول من العام 2017م, ليصل عدد شهداء الصحافة اليمنية الى 21 شهيد حتى النصف الأول من العام 2017م.

وختم التقرير بعرض تقرير لمنظمة مراسلون بلا حدود الدولية التي أوردت فيه أن الانتهاكات المرتكبة على أيدي الحوثيين أثرت بشكل كبير وحاسم في ترتيب اليمن على جدول التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام2016م؛ حيث احتل اليمن المركز 170 من أصل 180 دولة وأضافت المنظمة أن زعيم الحركة الحوثية عبدالملك الحوثي أعلن بشكل صريح حرباً مفتوحة على الإعلاميين[1] الذين يعتبرون من وجهة نظره أخطر من مقاتلي قوات التحالف العربي التي تقودها السعودية في الصراع الدائر حالياً في اليمن[2].

وبهذا الخصوص نشرت صحيفة اليوم السابع تحقيقاً مطولاً بعنوان: الحوثيون يستهدفون صحفي اليمن بالإنتهاكات, والتعذيب والقتل واستهلت التقرير بقولها: "يعيش الصحفيين في اليمن أوضاعاً صعبة بين الاختطاف، والتعذيب, والقتل، فهم بحق يعيشون حقبة سوداء جراء الإنقلاب الحوثي على مؤسسات الدولة, وفرض الحرب على اليمنيين ، وعزت السبب الأساسي لعداء جماعة الحوثي المستفحل على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية إلى رغبة الجماعة في التعتيم على الحقائق ظناً منها أن هؤلاء الصحفيون والمؤسسات الإعلامية تساند الحكومة اليمنية والتحالف العربي، الأمر الذي دفعها لإعلان ذلك صراحة، ووصل بها إلى حد تعرض الصحفيون للمحاكمة والإدانة بالخيانة العظمى

(1) صحيفة الاتحاد تقرير, منال أمين، جرائم الحوثي ضد الصحفيين, عرض مستمر 11نوفمبر, 2017م.

(2) اليوم السابع تحقيق مطول, الحوثيون يستهدفون صحفيي اليمن, الاحد 15 ديسمبر, 2019م.

ومطالبات بالإعدام[1].

يؤكد ذلك الاتجاه الدراسة التي أعدها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي في منتصف 2018م، والتي كشفتعن تعرض عشرات القنوات، والصحف للأغلاق في مناطق سيطرة الجماعة، وهروب الكثير من الصحفيين خارج البلاد منذ سبتمبر 2014م، أضافة إلى حجب العشرات من المواقع الإلكترونية، في حين سجل وجود 22 محطة تلفزيونية يمنية حكومية, وخاصة، وحزبية، 12منها تبث من خارج الأراضي اليمنية، و8 منها تبث من داخل البلاد, وهي محطات حكومية يسيطر عليها الحوثيون ويستخدمونها لصالحهم[2]، في العاشر من ديسمبر من كل عام تتكرر النداءات الإنسانية والحقوقية المطالبة بإنقاذ الصحفيين من مخاطر الإعدام، والمحاكمات غير الشرعية في سجون الحوثي.

هنالك تضامن ورفض واسع للمحاكمات إذ أدانها عدد كبير من المهتمين في محافظة مأرب ولجنة الصحفيين في نيويورك، ورابطة أمهات المختطفين، ومنظمة سام للحقوق والحريات ومقرها جنيف سويسرا, كما أدانت المحاكمات وطالبت بأطلاق الصحفيين نقابة الصحفيين اليمنيين الذين ينتمون إليها مهنيا، كما رصدت جهود عدد من المنظمات الدولية من بينها منظمة مراسلون بلا حدود التي أوردت في تقريرها احتجاز 12 صحفياً يمنياً كرهائن في سجون الحوثي إلا أن هذه المناشدات لا ترقى إلى أن تشكل ضغط على الحوثيين الذين لا يزالون مستمرون في نهجهم المعادي لحرية الكلمة[3].

ويمكن القول: إن الانتقام من شريحة الإعلاميين والصحفيين والناشطين بمختلف مسمياتهم وتخصصاتهم أمر وارد، لأنهم يستهدفون الحقيقة وايصالها للرأي العام وهذا مالا تريده جماعات العنف والأنظمة القمعية لأنهم أعداء؛ ولذا لا غرابة عندما يردد الحوثيون شعار الصحفيين أعداء الشعب,

---

(1) موقع اليمن العربي, السبت 26ديسمبر, 2015م الزيارة 15مايو 2020م 5: 45ص, صلاح القادري ريس قطاع اذاعة الجمهورية اليمنية البرنامج العام عاصر اللحظات الأولى لاغتيال الحوثيين للصحافة والمؤسسات الإعلامية باليمن نموذج للقهر الحوثي فالقادري تعرض لانتهاكات صارخة, نشر صلاح منذ يومين تغريده على حسابه الرسمي بتوتير في ذكرى استشهاد شقيقه بشير فقد تعرض لمحاولة اغتيال بينما قتل الحوثي بعض أفراد أسرته وتم تفجير منزله

(2) تقرير صادر, عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي, 23يوليو 2018م.

(3) تقرير مراسلون بلا حدود، حصيلة للصحفيين القتلى والمحتجزين والرهائن والمفقودين في مختلف أنحاء العالم، 1 يناير إلى ديسمبر 2017م.

كدليل أكيد على الخوف من الأقلام الحرة التي تنقل الحقائق مجردة إلى الناس فالعاملون في حقل الإعلام لا يقلون أهمية عن المقاتلين في جبهات القتال، ويقع على عاتقهم نقل ما يدور من أحداث وتطورات سياسية وعسكرية وأمنية واجتماعية، وغيرها وتوضيحها للمواطن وقد تعودت المليشيا التكتم الإعلامي عن مشروع تقويض الدولة الذي تقوده منذ سنوات وتضخ في الجانب الآخر كماً هائلاً من الأوهام التي تلامس مشاعر البسطاء مستغلين كافة وسائل الإعلام الرسمي والخاص والحزبي المستولى عليه بعد الانقلاب لنشر الخرافة في الحق الإلهي المزعوم القائم على توارث الجينات المقدسة وفق نظرية الاصطفاء.

إزاء تلك الأوضاع المأزومة فما دور الأمم المتحدة تجاه الصحفيين اليمنيين:

إن حرية التعبير حق أساسي نصت عليه في ميثاق الأمم المتحدة المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :"حرية اعتناق الأراء دون تدخل، واستيفاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية[1]"

وقد أبدت الأمم المتحدة اهتماماً بالصحافة والصحفيين اليمنيين ونددت بالسلوك المعادي لحرية التعبير وسائر الانتهاكات ضد هذه الشريحة، وبمناسبة اليوم العالمي للصحافة 4مايو أعلنت الأمم المتحدة تضامنها عبر خطة عمل بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الافلات من العقاب.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف بشليت ميشيل أستعرض في مؤتمر صحفي أنواع الانتهاكات التي تطال الصحفيين في اليمن من بينها القتل وأحكام الإعدام والإخفاء قسريًا والاختطافات، وقالت أنها مصدومة من حجم الانتهاكات التي لا مثيل لها وأن الصحفيين في اليمن تحت الهجوم من جميع الاتجاهات[2].

(1)المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(2)مؤتمر صحفي، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، جنيف، 6اغسطس2020م.

خامساً "موقف الأمم المتحدة من قضية إنتهاك حقوق المرأة اليمنية.

ظلت المرأة اليمنية جزءاً أصيلاً من شريحة التغيير في كافة المراحل التي مرت باليمن من قبل بداية الألفية الثالثة، وتشهد لها الأدوار المدنية، والسياسية، والحقوقية، والاجتماعية، والتعليمية، والاقتصادية، في هذا الشأن لكنها تعرضت لصنوف من الإهانة، والحرمان وصل إلى حد القتل والاختطاف، ومداهمة البيوت الآمنة دون مراعاة حرمات تفرضها الأديان والشرائع السماوية والقوانين الأرضية، وقد تعرض العديد من النساء وبالأخص منهن الناشطات إلى صنوف من الأذى وفرض قيود تعسفية.

وسنتناول بعض الجرائم التي تعرضن لها بعض نساء اليمن، وموقف المنظمات الحقوقية وبالأخص منظمات الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية وجماعات أنصار المرأة التي ما برحت تبشر بحقوق النساء، وتهاجم القيم التقليدية في المجتمعات المحافظة بالعالم الإسلامي.

تعتبر المرأة اليمنية من أكثر الفئات تضرراً من الأزمة، والحرب، فقد أصبح قدرها أن تتحمل عناء المنزل وتوفير احتياجات الأسرة بعد غياب العائل من الذكور بسبب التهجير القسري، أو القتل، أو الإعاقة, أو الاختطاف, والسجن، فقد حملت المرأة اليمنية أعباء الحياة الثقيلة التي تتعارض مع طبيعة تكوينها النفسي، والجسدي ومع ذلك واجهت الأهوال، وتعرضت لانتهاكات جسيمة من قبل مليشيا الحوثي, ولاتزال تكابد المصاعب كل يوم، فالمرأة في المجتمع اليمني عنصر منتج وتتولى القيام بالكثير من الأعمال غير أن الحرب أضافة عليها أعباء جسيمة تتعلق بتوفير احتياجات المنزل، وتربية الأولاد في ظل خلو المنزل من المعيلين الذكور لأسباب تتعلق بالحرب وتبعاته، فقد دخلت أثار الفتنة الداخلية والحرب الأهلية إلى كل منزل في البلاد واصبحت الفئات الضعيفة (النساء والأطفال) أكثر الشرائح تضرراً من الحرب وآثارها[1].

إن الانتهاكات التي مارسها جماعة الحوثيون لم تترك شريحة في المجتمع اليمني إلا أصابتها ،ومن ذلك ترصد الدراسة في هذه الجزئية الانتهاكات التي طالت المرأة المرأة اليمنية والتي تعددت صنوفها من

(1) تقرير منظمة تحالف نساء من أجل السلام في اليمن وآخرون، معزولة عن العالم سجون الحوثي مقابر النساء، ص1.

تلفيق التهم والاختطاف القسري وانتهاك حرمة المنازل، ونهب المقتنيات الشخصية، والقتل خارج القانون في سابقة لم يشهد لها التاريخ اليمني مثيلاً، إذ أن العنف الاجتماعي الذي تمارسه مليشيا الحوثي ضد المرأة اليمنية وصل إلى ساحات المحاكم ومنصات العدالة وتساعده -في تنفيذ ذلك ما يعرف " بالزينبيات " وهي فرق نسائية حوثية مدربات،-على اقتحام المنازل وجرجرة النساء إلى المعتقلات أو قتلهن أوتغييبهن نهائياً واعتبرت الحكومة تلك الممارسات جرائم ضد الإنسانية[1].

وكان الحوثيون قد نجحوا في استنساخ التجربة الإيرانية في كل شيء بما فيها تكوين مليشيا نسائية مسلحة تحت مسمى الزينبيات مهمتها اقتحام البيوت وتعذيب النساء وجلبهن إلى سجون خاصة لممارسة الدعارة، وقتلهن إذا اقتضى الأمر" تشكل الزينبيات اللائي يتم اختيار معظمهن من أسر سلالية جهازاً استخبارياً موجهاً نحو النساء، وتشمل مسؤولياتهن تفتيش النساء والمنازل، وتلقين النساء أفكار الجماعة، وحفظ النظام في سجون النساء، وقد وثق الفريق الخاص بالخبراء الدوليين التابع للأمم المتحدة، في إحدى تقاريره التي تحظى بمصداقية دولية عدداً من الأساليب المستخدمة في الانتهاكات التي ارتكبتها الزينبيات[2].

استهجنت العديد من المؤسسات والجهات ما تتعرض له المرأة اليمنية من إنتهاكات وسلطت الضوء العديد من وسائل الاعلام على انتهاكات الحوثيين بحق نساء اليمن معتبرة أن اليمنيات في مناطق سيطرة الحوثي يعانين من أوضاع مأساوية كبيرة على مدى أربع سنوات، وقد ارتكبت الآلاف من الجرائم المتنوعة بحق اليمنيات بصورة بشعة، وصفها العديد من المهتمين بأنها غير أخلاقية، وغير إنسانية، فضلاً عن منافاتها لتعاليم الإسلام الحنيف والأعراف والتقاليد اليمنية الحميدة، وكانت التقارير قد أشارت إلى تنوع هذه الجرائم ما بين اعتداء جسدي، وحملات اختطاف واعتقال قسري والابتزاز والترويع وغيرها من الانتهاكات، وقد بلغ عدد الانتهاكات في عام واحد فقط 13 ألف انتهاك بحق

(1) تقرير منظمة تحالف نساء من أجل السلام في اليمن وآخرون، مرجع سابق، ص35.

(2) تقرير لجنة الخبراء بشأن حقوق الانسان في اليمن، 2019م.

النساء[1].

وقد وثق التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان كمؤسسة مدنية يمنية ناشطة في مجال الحقوق المدنية العديد من الانتهاكات التي ذكرت أنها استطاعت الوصول إلى 303 امرأة مختطفة ومخفية ومعذبة في مختلف المحافظات اليمنية خلال الفترة من سبتمبر 2014 إلى مايو2019م، كان ذلك بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة، حينما أوضحت أن فريق الرصد قد وثق من العام 2014م قيام مليشيا الانقلابية باختطاف العديد من النساء في العاصمة صنعاء، وعدد من المحافظات اليمنية، وتعرضت العديد من النساء العاملات في المجال الإنساني والإعلامي والحقوقي للاختطاف، ومن بينهن 87 ناشطة سياسية، 30 طالبة و10 من أقلية الهائية، 6 حقوقيات، وإعلاميتين، وكانت أعلى نسبة الاختطاف في صنعاء، وشمل التعذيب 87 امرأة كما قتلت 199 امرأة، وكان أسوء ما أفرزته الحرب الحوثية على النساء الخوف الدائم، وعدم الإحساس بالأمان في أي مكان.

امتهان كرامة المرأة بلغ مداه، فعلاوة على الاختطاف والسجن والتعذيب والقتل امتد هذا السلوك إلى الاتجار بالبشر فقد كشفت منظمة يمنية مهتمة بمكافحة الاتجار بالبشر مطلع العام الجاري عن اعتقال نساء واحتجازهن جنوب العاصمة صنعاء واقتيادهن ليلاً إلى البحث الجنائي الخاضع لسيطرة الحوثيين للتحقيق معهن تحت التعذيب، كما أكدت المنظمة أنها تلقت عدداً من البلاغات عن اختفاء نساء في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء مبينة أن عملية إخفاء واختطاف النساء في اليمن ظاهرة لم تبرز إلا في ظل مليشيا الحوثيالمدعومة من إيران[2].

من جانب آخر كشفت منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان في العالم العربي مؤخراً عن ارتكاب المليشيا الحوثية أكثر من 20 ألف انتهاك ضد المرأة اليمنية خلال السنوات الأربع الماضية معربة عن استنكارها الشديد لتلك الانتهاكات التي تسببت في معاناة كبيرة للنساء اليمنيات، المنظمة التي تتخذ من

(1) صحيفة الشرق الأوسط، بعنوان انتهاكات بالجملة ترتكبها مليشيات الحوثي ضد المرأة في اليمن، موقع المشهد العربي، 10 اكتوبر، 2019م، https://almashhadalaraby.com/news/127468 .

(2) تقرير، صادر عن التحالف اليمني لرصد الانتهاكات، 3ربيع الآخر 144هـ، الموافق 30 نوفمبر، 2019م.

هولندا مقراً لها في بيان صادر عنها ذكرت: أن الانقلابين الحوثيين مارسوا عمليات قمع وهدر لكرامة المرأة وحرمانها من أبسط الحقوق، وأشارت إلى ممارسة انتهاكات جسيمة ضد المرأة تمثلت في القتل والإصابة والعنف والاعتقال والتحرش الجنسي وتشريد الآلاف، ورصدت 105 حالات قتل بين النساء بقذائف الحوثيين، و248 إصابة في صفوفهن أثناء القصف العشوائي على الأحياء السكنية خلال عام واحد فقط، بالإضافة الى 3230 حالة إصابة بحالات نفسية منها حالات فقدان ذاكرة و41 امرأة فقدت جنينها جراء إطلاق القذائف على الأحياء السكنية.

أما اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وهي هيئة يمنية مستقلة رصدت من خلال التحقيق الذي أجرته مؤخراً عن760 حالة انتهاك وقعت ضد النساء في اليمن تضمنت 314 حالة قتل نساء، و400 إصابة إضافة إلى16 حالة إصابة بالألغام الأرضية في صفوف النساء، وتعذيب 11 امرأة، وحالة إخفاء قسري وقعت من بداية الحرب 2015م، وحتى 2017م[1].

ثانياً :تقييم لدور الأمم المتحدة في الجانب الحقوقي :

ويمكن القول: إن نهم الوصول إلى السلطة، وتقويض الدولة تحت حرب الطائفية، وإشعال فتيل الحروب الأهلية، وعجز الأمم المتحدة الجلي تجاه الأزمة اليمنية، والحد من آثارها قد جعل من الأطفال والمرأة أكثر تلك الفئات تضرراً بما يحدث، وليس هذا مقتصراً على الأزمة اليمنية، بل يتشابه مع دور الأمم المتحدة في سوريا، وليبيا، والعراق، وماينمار وغيرها الكثير.

أن تفشي ظاهرة الانتهاكات من قبل الخارجين على الشرائع السماوية، والأعراف والمواثيق الإنسانية التي تأتي في الطليعة منهم الحكومات القمعية في سوريا وإيران والجماعات العنفية والانقلابية، ذات الصلة في العراق واليمن بعد أن ضمنت هذه القوى سكوت ادعياء حماية حقوق الإنسان في العالم المتقدم، "وعلى رأسهم الولايات المتحدة التي وقع رئيسها بل كلينتون على المعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية "نظام روما الأساسي" عام 2000م[2]"، وهي المعاهدة التي أسست المحكمة الجنائية الدولية، لكنه أعلن على الفور أنه لن يقدمها للكونجرس للتصديق عليها إلا بعد

(1) تقرير اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، 2015م.

(2) يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدةمقدمة قصيرة جداً**،مرجع سبق ذكره، ص123.

إدخال التعديلات عليها وفي عام 2002 أعلن الرئيس بوش أن بلاده لا تنوي الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، يرى صناع السياسة في الولايات المتحدة الامريكية أن المحكمة الجنائية ستمثل خرقاً للسيادة الوطنية الأمريكية إنها الإذعان كما يراها جان جاك روسو[1]، أنها قدرة القوي على تكييف قرارات الأمم المتحدة وتطويعها بما يخدم مصالح بلاده لا غير.

هناك سؤال يطرح نفسه، لماذا تحدث هذه الانتهاكات بحق المدنيين؟، ولماذا الحروب التي تشن في كل زاوية من العالم؟.

والجواب أن مصالح القوى النافذة في العالم مقدمة على حقوق الإنسان والتي ترفع غالباً لتبرير كثير من الانتهاكات في ظل فشل ذريع للأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن الدولي والسلم العالمي وحقوق الإنسان، والتي تأتي تصرفاتها لاحقاً تبريراً لانتهاكات القوى الكبرى بدلاً من محاسبتها، أو الوقوف في وجهها وهذا السلوك السلبي يشجع المنتهكين على التمادي في ارتكاب المزيد منها؛ لأن من أمن العقوبة أساء الأدب.

إن ممارسة الحوثيين ليست هدفها الوصول إلى دار الرئاسة فحسب, ولكنه انقلاب شامل يشمل القيم والأخلاق والمعتقدات، والتاريخ والمسلمات والحاضر والمستقبل، فكل شرائح المجتمع تعرضت للأذى (الاطفال, والنساء، كبار السن, ذوي الاحتياجات الخاصة, المعلمين، الاطباء، والصيادلة، والمهندسين، ومنتسبي القوات المسلحة والأمن، وقيادات الدولة, والأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني، وبقية فئات الشعب)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على المكانة المتدنية التي يحتلها الإنسان اليمني في فكر الحركة الحوثية القائم على الاصطفاء والنظرة الدونية للأخرين،أما المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام فتصدر سيل جارف من التصريحات حول الانتهاكات التي يمارسها الحوثيون على مختلف فئات المجتمع, وبالأخص شريحة النساء والأطفال في ظل صمت غير مبرر للأمم المتحدة ومنظماتها الحقوقية ما عدا بعض الأصوات هنا وهناك, وبعض التقارير المنصفة كما هو الحال في لجنة الخبراء لكنها تفتقد إلى الآليات التنفيذية في مجلس الأمن، وسائر أجهزة الأمم المتحدة التي تجعل قراراتها نافذة وملزمة،

(1) جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي**، المترجم عادل زعيتر، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ط2، 1995م، ص40.

الأمر الذي زاد من أطماع منتهكي حقوق الإنسان، وشجعهم على ممارسة مزيد من العنف ضد فئات السكان، والمرأة منهم على وجه الخصوص.

إن أخفاق الأمم المتحدة في اليمن في حماية حقوق الإنسان، ومنع الانتهاكات ووقف نزيف الدم مع قدرتها على ذلك فقد وضعت هذه الأزمات الكبرى مصداقية الأمم المتحدة على المحك الحقيقي لتبقى في موقف المتفرج أمام عمليات القتل اليومي والدمار الهائل، واستمرار الصراع المسلح، وما يترافق معه من تعرض الأطفال والنساء من انتهاكات يومية تجري على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي فضلاً عن تدمير المستشفيات فوق رؤوس الأطباء والجرحى وبالرغم من وجود قرارات أممية صادرة عن الجمعية العامة أو من مجلس الأمن الدولي، فإن معظم تلك القرارات لم تفعل وغير قابلة للتنفيذ .

المبحث الثاني:دور الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية في الجانب الأمني:

تُولي الأمم المتحدة الجوانب الأمنية مزيداً من العناية؛ لأن أمن المجتمعات الإنسانية يقع في صلب مهامها الرئيسة، بل هو الهدف الرئيس من وجودها "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" حيث شهد مؤسسي المنظمة الدمار الهائل الذي حل بالبشرية بسبب نشوب الحربين العالميتين (الأولى وتسمى أيضا بالحرب العظمى في 28يوليو 1914م إلى 11نوفمبر 1918م، وراح ضحيتها أكثر من سته وعشرين مليون قتيل، والثانية من1سبتمبر 1939م إلى 2سبتمبر 1945م[1]، وراح ضحيتها أكثر من سبعين مليون قتيل)، ولقد ظل العالم يعول على منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها على اعتبار أنها المؤسسة المنوط بها التدخل لمنع تصعيد الخلافات، ووقف الحروب والمساعدة في استعادة السلام، وتعزيز السلام الدائم في المجتمعات بعد توقف الحروب، وذلك من خلال الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن كونه الجهاز الذي تقع على عاتقه مسؤولية حماية الإنسانية بموجب ميثاق الأمم المتحدة الذي أنبرى إلى مهمة صون الأمن والسلم الدوليين، وعندما يقدم إليه شكوى بخطر يهدد السلام العالمي يقوم المجلس[2] في العادة بتقديم توصيات إلى الأطراف بغية الوصول إلى اتفاق بالوسائل السلمية، وفي بعض الحالات يضطلع المجلس بالتحقيق والوساطة,وقد يعين ممثلين خاصين أو يطلب من الأمين العام فعل ذلك أو يبذل مساعيه الحميدة، ويجوز له أن يضع مبادرة لحل الخلاف عن طريق التسوية السلمية،وعندما يفضي نزاع ما إلى قتال يصبح التوصل إلى نهاية للصراع في أقرب وقت المهمة الرئيسية الأولى للمجلس، وقد أصدر المجلس في مناسبات عديدة تعليمات لوقف إطلاق النارلعبت أدوار أساسية في منع انتشار الأعمال العدائية[3].

وعلى ضوء ذلك أنشأت الأمم المتحدة العديد من لجان المراقبة، وقوات حفظ السلام كأداة حيوية يستخدمها المجتمع الدولي,لتقديم وفرض عملية السلام والأمن، وقد تأسست

(1) الحسني الحسني معدى، **موسوعة الحرب العالمية الأولى والثانية**،القاهرة، دار الحرم للتراث، ط الأولى، 2011م، ص22.

(2) طلال محمد نور عطا، **بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة**، مرجع سبق ذكره، ص 42.

(3) مجلس الأمن، الأمم المتحدة، السنة الرابعة والستون، الجلسة 6075، نيويورك، 2009م، ص2.

أول بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام عام1948م، عندما وافق مجلس الأمن على نشر بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل[1]، ولمنع نشوب الحروب ووقفها احتاجت الأمم المتحدة إلى قدرات عسكرية، وقد تناول ميثاق الأمم المتحدة تلك القضايا، وأسس لجنة الأركان العسكرية كجهاز فرعي يتبع مجلس الأمن أوكل له تخطيط عمليات الأمم المتحدة العسكرية، وأنيط باللجنة معاونة مجلس الأمن في تنظيم التسلح بما في ذلك التسلح النووي, وعليها توفير هيئة قيادة لعدد من الفرق العسكرية الجوية التي قدمتها الدول الخمس الدائمة العضوية، ولكن أدركت القوى الكبرى أن إنشاء قوة مستقلة لن يخدم مصالحها, ولذا لم توزع القوة العسكرية الأممية على قواعد الأمم المتحدة في العالم, لكي يتمكن مجلس الأمن من دعوتها في الوقت المناسب وقد خيم انعدام الثقة والتوتر على هذه القوة وظهر من خلال الأحلاف العسكرية المتعارضة كالناتو وحلف وارسو، وبالفعل بعد عامين أبلغت لجنة الأركان العسكرية مجلس الأمن بعجزها عن الوفاء بما أنيط بها من مهام وأصبحت خاملة غير أنه تم تجديد الاهتمام بها عام 1990م حين لعبت دوراً مهماً في تنسيق العمليات البحرية خلال حرب الخليج الأولى، غير أن الأمم المتحدة لجأت إلى الاستعانة بقوات المنظمات الإقليمية كما حدث مع حلف شمال الأطلسي في كوسوفو[2].

ومن الملاحظ أنه عندما ترغب القوى العظمى في الإقدام على عمل عسكري فإنها تسعى إلى ضمان موقف مجلس الأمن كمؤيد لها، حتى تكسب عملها صفة الشرعية أبرز مثال لذلك ما فعلته الولايات المتحدة عند غزو العراق وتحرير الكويت عام 1990م، فقد سعت لتدبير واستصدار سلسلة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن المتفق عليها بالإجماع واستطاعت أن تمرر قرار يجيز في نهاية المطاف أرسال قوة عسكرية كبيرة متعددة الجنسيات لإجبار العراقيين على الخروج من الكويت، وقد نجح هذا التحالف العسكري بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافه، وذلك في فبراير 1991م بمشاركة 30 دولة، وما يقرب 660 الف جندياً، وعملية جوية ضخمة، وهو ما أعتبر أكبر حملة تجيزها الأمم المتحدة في تاريخها في تلك الفترة، ولكن عندما تدخلت وغزت الولايات المتحدة كل من

(1) كل ما أردت دوماً أن تعرفة عن الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص23.

(2) يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدةمقدمة قصيرة جداً**، مرجع سبق ذكره، ص59.

افغانستان، والعراق عام2003م من أجل إسقاط الأنظمة في البلدين لم تلجأ إلى مجلس الأمن، ولكن طلبت من الأمم المتحدة فقط الأشراف على شكل الحكم المستقبلي لهذه البلدان،متخذة من هجمات الحادي عشر من سبتمبر ذريعة للتدخل بموجب تصنيفها للعالم وفقاً لمبدأ الرئيس بوش من لم يكن معنا فهو ضدنا[1].

لقد كان لتأثير القطبية الأحادية للولايات المتحدة الناجم بعد انهيار السوفييت، وتفردها بقيادة العالم بعد الحرب الباردة أبلغ الضرر في تقرير مصير العالم وشن الحروب، كما أشار وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "فحتى في موطن دبلوماسية توازن القوى كان ثمة مناخ يسمو صوب عامل أساسي لسياسة خارجية"[2]، وهو ما بات مفقوداً بعد تلك المرحلة، وقد أثبتت الوقائع التاريخية أن الولايات المتحدة أكبر عائق أمام تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وظهر ذلك من خلال مساندتها لإسرائيل في الصراع العربي الإسرائيلي الذي أدى إلى تمرد إسرائيل على تطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تقدر بأكثر من أربعين قرار صادر عن مجلس الأمن[3]، لم تنفذ على أرض الواقع, وتبخر حل الدولتين وتم تجاهل المبادرة العربية للسلام وفقاً لحدود 1967م مما نتج عنه زيادة الطغيان الإسرائيلي، وذلك بإعلانها القدس عاصمة أبدية لإسرائيل بمباركة أمريكية في ظل ما يسمي بصفقة القرن، وتجاهل تقرير المصير واللاجئين الفلسطينيين في ظل رفض دولي واسع من معظم دول العالم، متجاهلة الأبعاد الحضارية والمكانة الدينية لمدينة القدس بالنسبة للعرب والمسلمين، وهو ما يثبت إعاقة الولايات المتحدة لإعمال وقرارات الأمم المتحدة[4].

في الحالة اليمنية كان للأمم المتحدة مواقف عديدة تجاه الحالة الأمنية في البلاد، بدء بالعام 1963م, أثناء الحرب الجمهورية الملكية في اليمن القائم على مراقبة عدم انزلاق الأوضاع في اليمن في

(1) يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدةمقدمة قصيرة جداً**، مرجع سبق ذكره، ص ص67 – 68.

(2) هنري كيسنجر، **الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا**، مرجع سبق ذكره، ص 142.

(3) ناجي البشير عمر القحواش، **تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي (قضية فلسطين نموذجاً)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الأردن، 2015م، ص32.

(4) المرجع السابق نفسه، ص46.

تلك الفترة إلى صراع دولي، نتيجة دخول كل من السعودية ومصر لدعم الأطراف اليمنية المتصارعة، وساهمت بتقريب وجهات النظر بين الدولتين وقاد إلى مصالحة 1968م بين اليمنيين وانتهاء التوتر بين مصر والسعودية، كما ظهر دورها أيضاً بعد الأزمات التي سبقت حرب صيف 1994م أثناء نشوب الخلافات الحادة بين الرئيس صالح ونائبه علي سالم البيض، وقد أرسلت الأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً للأمين العام الأخضر الإبراهيمي، الذي بذل جهوداً كبيرة في محاولات إنهاء الحرب بين الشريكين (المؤتمر والاشتراكي) إلا أن دخول قوات صالح إلى مدينة عدن رجح الكفة لمصلحة قوات تثبيت الوحدة بقيادة صالح، وخفف من لهجة الأمم المتحدة التي اعترضت على دخول المدينة وقتها.

بداية العام 2011م تجدد دور الأمم المتحدة في اليمن, وساندت المطالب الشعبية بتبني آليات الانتقال السلمي، وتسليم صالح السلطة لنائبه عبدربه منصور هادي وكانت الأمم المتحدة حاضرة أثناء تصاعد الأزمة وتفجر الحرب، وشاركت في جلسات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وساهمت في صياغة عدداً من الاتفاقيات والملاحق الأمنية، ولعل هذا من أخطر الأدوار التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في اليمن، وقد برز الدور الأمني للمنظمة الأممية من خلال الآليات والأدوات التي خصص هذا المبحث لتناولها :

أولاً :آليات وأدوات الأمم المتحدة في الجانب الأمني :

1.هيكلة المؤسسات الأمنية والدفاعية.

اتساقاً مع مضامين المبادرة الخليجية فقد وجه الرئيس عبدربه منصور بهيكلة القوات المسلحة بتاريخ 10 الأربعاء ابريل 2013م،وإزاحة العديد من رجال الرئيس صالح الأقوياء من مواقعهم العسكرية أبرزهم نجل الرئيس صالح قايد الحرس الجمهوري، وابن عمه يحي محمد عبد الله صالح قائد قوات الأمن المركزي[1]، وأخرين من ضباط الجيش مما أوجد تذمر في صفوف التيار الرافض للإنتقال السياسي, والتغيير الذي يطال قيادات محسوبة عليه، وقد هاجمت قوات الحرس الجمهوري التي يقودها نجل صالح وزارة الدفاع بالأسلحة،ومن هنا بدأت المماطلة في تنفيذ القرارات لم تلبث أن تحولت إلى حركة رفض منظمة تهدف إلى عرقلة الإنتقال السياسي من أساسه، وظهر هذ الرفض

(1) اتفاقية المبادرة الخليجية، مرجع سبق ذكرة.

والاحتجاج في أشكال معطلة لمؤسسات الدولة، وهدر لمواردها الشحيحة، والتخريب الذي بات يطال الكهرباء، وأنابيب ضخ النفط والغاز،وقطع الطرق العامة, والإستهداف المنظم لقتل رجالات الدولة، وزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد، ومحاولة إقناع المواطن بعدم جدوى التغيير[1].

لكن الرئيسهادي والقوى السياسية المساندة له أستمرت في استكمال عملية التحول السياسي القائم على المبادرة الخليجية، وقد أكدت الدول العشر[2] الراعية للمبادرة في بيان صادر عنها بهذه المناسبة (أن القرارات تعد من الخطوات المهمة في سياق تنفيذ المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية التي تدعو إلى توحيد القوات المسلحة وإعادة التنظيم في المؤسسات العسكرية والأمنية).

في تاريخ 21 فبراير 2013م أصدر الرئيس هادي قراراً جمهورياً قضى بإعادة تنظيم هيكلة وزارة الداخلية، هو الآخر أحدث حراكاً في الساحة اليمنية ما بين مؤيد، ومعارض ومتحفظ على القرار, وقد استهدف القرار قوى الأمن ممثلة في وزارة الداخلية, وقد استهدف من الهيكلة ابن شقيق الرئيس صالح قائد القوات الخاصة الذي قبل بالقرار في نفس الليلة, وأعلن ذلك على صفحته على الفيس بوك، وغادر اليمن من الغد متوجهاً إلى بيروت للإستقرار هناكوقد قامت مجاميع محتجة وغاضبة على القرار الرئاسي محسوبة على أسرة صالح ومعاونيه بمهاجمة وزارة الداخلية، وأحدثت نوعاً من الإرباك، وتسببت في تلف وضياع وثائق هامة، وممتلكات عامة تتبع الوزارة, وتكررت هذه الأعمال في أوقات مختلفة حتى، وصلت لاستهداف الرئيس هادي نفسه أكثر من مرة.

الأمم المتحدة كان لديها اهتمام كبير بعملية الإنتقال السياسي في بداية الأمر انعكس ذلك في المتابعات الحثيثة للجدول الزمني للمبادرة الخليجية، والوقوف على الآليات التنفيذية لها, وصرامة التعامل الذي ظهر من مسؤولوها تجاه المعرقلين، كل هذا مكن للمبادرة الانتقال من مرحلة إلى أخرى إلى أن توجت بالتوقيع النهائي عليها في الرياض ليغادر الرئيس صالح المشهد السياسي من الظاهر متوشحاً بعبارته الشهيرة (ليس المهم التوقيع بل المهم حسن النوايا)، وهوالأمر الذي أثبتت الوقائع

(1) احمد محمد الأصبحي، مسار التسوية السياسية في اليمن (أنموذج لحل النزاعات الداخلية)، ص13.

(2) السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت، عمان، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، والصين.

عكسه بعد التوقيع[1]، بل ازداد أعداد المعرقلين، وبدأ البحث عن حلفاء جدد لتعويض ما فقده بالرياض تمثل ذلك بالتحالف الحوثي وصالح الذي وسع من أنشطته المعادية للتحول السياسي الجديد، وقد ساعدته على ذلك التوازنات الخاطئة لمؤسسة الرئاسة، وقراراتها الانتقائية، والمتباعدة زمنياً والتي قد تتباعدالمدة الزمنية بينها لمدة طويلة يصل بعضها العام مما يفسد حماس المواطنين لتنفيذها والوقوف معها ويضيع الهدف من ورائها، بالإضافة إلى التفكيرالدائم للرئيس عبدربه في التخلص من شركاء الثورة، تدهور الحالة الاقتصادية، وتراجع هيبة الدولة نتيجة التخريب المتعمد للموارد الاقتصادية والخدمات العامة للبلاد، وتراجع زخم دور الأمم المتحدة المنحاز للتغيير بشكل كبيرفي بداية الأحداث وتحوله إلى مساند للمليشيا بدواعي إنسانية، كان التغير اللافت للأمم المتحدة نتيجة تغير مواقف القوى الإقليمية والدولية، ويأتي على رأسها موقف الإمارات العربية المتحدة المعادي للحكومة الشرعية، وتغذية النزعات الإنفصالية في الجنوب وكذلك أثر الموقف الأمريكي حيال مقتل الصحفي جمال خاشقي ومحاولات ابتزاز المملكة العربية السعودية، وتحديات صفقة القرن بين العرب وإسرائيل والمواقف من تطبيع الدول العربية معها، فكانت اليمن الحلقة الأضعف لتمرير المشاريع الدولية تحت غطاء الأمم المتحدة.

وقد بات معروفاً تدخل بعض دول الإقليم وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة بتقديم الدعم المالي والإعلامي للحوثيين وصالح للانقلاب على الشرعية بهدف ضرب بعض القوى الوطنية اليمنية, وهو ما مثَّل ضربة مؤثرة في التحول السياسي واستكمال بنود المبادرة ومثل أحد الأسباب الرئيسية لتعميق الأزمة والحرب في البلاد، وتنفيذاً لمشاريع، وإغراق اليمن في مزيدٍ من الفوضى.

2.موقف الأمم المتحدة من الاتفاقيات الأمنيةبين الأطراف اليمنية:

اشتملت الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف السياسية اليمنية ملاحق أمنية تفضي إلى إزالة التوتر العسكري وإنها مظاهر التمترسوالخندقة وسحب القوات المسلحة والمسلحين التابعين للأطراف من المدن, وإعادة الحياة باليمن إلى وضعها الطبيعي، فقد نصت المبادرة الخليجية إلى إنشا آلية تنفيذية

(1) هذه المقولة تعزى للرئيس صالح, أثناء توقيع المبادرة الخليجية في الرياض, 23 نوفمبر 2011م.

تتمثل في اللجنة العسكرية برئاسة الرئيس هادي على أن تتضمن مهمتها إنهاء الإنقسام بالقوات المسلحة وجميع النزاعات المسلحة، وعودة كافة الوحدات إلى معسكراتها، وإزالة التحصينات والنقاط المستحدثة ونقاط التفتيش، وإعادة تأهيل من تنطبق عليه شروط الخدمة بالجيش والأمن، ومنحت المبادرة اللجنة اتخاذ أي إجراءات تمنع انزلاق البلاد إلى العنف مرة أخرى[1].

هذه الآليات الواضحة كفيلة بمعالجة الأزمة داخل القوات المسلحة والأمن، لكنها افتقدت لمعايير الشفافية واسندت أغلب المهام إلى أشخاص غير جديرين وبعضهم لعب أدوار سالبة انتهت بسقوط العاصمة صنعاء، وذلك منذ إعلان حياد القوات المسلحة في مواجهة زحف المليشيا، وعدم نجدة الجيش المرابط في محافظة عمران، حتى قتل قائده والمئات من أفراده ونهب سلاحهم واستخدمت معداتهم العسكرية لاحقاً في غزو العاصمة صنعاء من قبل الإنقلابين، وقد تولى وزير الدفاع اللواء محمد ناصر الحسني المقرب من الرئيس عبدربه هذه المهمة التي إنتهت بسقوط الدولة في يد المليشيا, وتمت مكأفته على ذلك بمنحه بعض الإمتيازات المادية بالإمارات العربية المتحدة.

تلخص دور الأمم المتحدة في الجانب الأمني في تلك الجهود التي بذلها مبعوثوه ومنهم على ابن عمر المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن والانقلابين،على ضوء الإتفاق الذي أشرف على صياغة بنود الاتفاقية الأمنية التي قدمت كملحق لإتفاقية السلام والشراكة ،في ظل تهميش القوى السياسية اليمنية الأخرى التي لم تطلع على مضامينها إلا قبل توقيعها بفترة وجيزة، وبالنظر إلى مضامين تلك الاتفاقية يلاحظ أن ملحق الوثيقة ينص على إلزامية بنودها على كل من محافظات: صنعاء، والجوف، وعمران، ومأرب، وأي محافظة يجري فيها نزاع مسلح، كما ألزم الملحق جميع الأطراف بإزالة كافة أسباب التوتر السياسي، والأمني ودعا إلى بسط سيطرة الدولة, وهيمنتها على كافة المناطق، وبمساعدة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ مخرجات الحوار الوطني فيما يخص نزع السلاح،واستعادته ووقف إطلاق النار في مأرب والجوف فوراً، وإرجاع الحياة إلى وضعها الطبيعي.

(1) المبادرة الخليجية والياتها التنفيذية, التي تم التوقع عليها من قبل جميع الأطراف اليمنية, مكتب المبعوث الخاص للأمين العام 23نوفمبر, 2011م.

وقد أثبت التوقيع عليها مدى القوة التي بات الحوثيون يتمتعون بها، وما يصاحبها من رضا إقليمي ودولي كان أول غاياته القضاء على حلم اليمنيين في التغيير، وكذا القضاء على عناصر القوة القبلية والعسكرية والحزبية التي تتبنى خط ونهج ثورة 26/سبتمبر 1962م[1] التي أسقطت الحكم الملكي وقضت على الوجود السياسي لأسرة آل حميد الدين التي تربعت على حكم اليمن الشمالي منذ عام 1911م و11/فبراير2011م, وهي ثورة شعبية شبابية تتوق إلى الانتقال السلمي لسلطة، ورفض مشروع التوريث توج نضالها بخروج صالح من المشهد السياسي عبر ما عرف بالمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية؛ لكنها تعرضت لثورة مضادة قادها الطائفيون الجدد (الحوثيين) بالتنسيق مع صالح وحزبه (المؤتمر الشعبي العام) بهدف إعادة الإمامة والتوريث، وقادت البلاد إلى الحرب التي لا تزال مستمرة[2].

يتضح للباحث: أن اتفاقية السلم والشراكة لم تحقق أهدافها بدليل رفض الحوثيين الإلتزام بمضامينها، وخرقها قبل أن يجف الحبر الذي كتبت به، وقد كان هذا الخرق واضح من خلال اجتياح الحوثيون لعدد من المدن والقرى باستمرار بينما يناور فريقهم السياسي في عملية التفاوض والحوار في أكبر عملية سياسية في تاريخ اليمن، وقد أوصل المبعوث الدولي جمال بن عمر اليمن إلى حافة الاقتتال ثم عاد وحملهم مسؤوليه انزلاق البلاد إلى حرب أهلية منوهاً إلا أن الحل في المبادرة الخليجية التي عبث بها لصالح إتفاق المنتصر الحوثيين في ما عرف بإتفاقية السلم والشراكة.

فالأمم المتحدة هي المخرج والمعد لهذا السيناريو فهي تراقب ما يجري بصمت عدا بعض التصريحات الصحفية التي تهدف إلى إسقاط الواجب, وكأنما يجرى يصدق فيه المثل العربي (أمرٌ دُبر بليل)[3].

---

(1) سلطانعليحسنغريب,**الأزمة اليمنية(2011– 2020م) دراسةتحليليةلأسبابهاوطرائق إدارتهاومساراتها المستقبلية**،مرجع سبق ذكره، ص22.

(2) المرجع السابق نفسه، ص23.

(3) مثل عربي شهير ويعني من لديه تدبير في أمر خفي لا يريد الغير أن يطلع عليه يستطيع أن يتعاطاه, ويحكم تدبيره في غرف مضاءة ليلها كنهارها بعيدا عن عين الآخرين, وأصل المثل قول أبو جهل ابن هشام عندما غلبه مجموعة من قريش ومزقوا وثيقة مقاطعة النبي صلى الله عليه وسلم وبني هاشم في حصار شعب ابي طالب في مكة.

3.موقف الأمم المتحدة من عاصفة الحزم

هو الاسم الذي أطلق على التحالف الذي عقد بين عشرة من الدول على رأسها المملكة العربية السعودية في يوم **26** مارس 2015م، وبهذا يمثل ذلك التاريخ لحظة انطلاق تحالف عربي موسع مكون من عشر دول بقيادة السعودية، هدفه المعلن إعادة الشرعية إلى صنعاء، ودحر الانقلاب بعد نفاذ كافة الوسائل الدبلوماسية، والذي جاء كاستجابة لاستنجاد الرئيس الشرعي عبدربه منصور بالمملكة السعودية طالباً تدخل المملكة بوجب معاهدة الدفاع العربي المشترك، والتي هي الأخرى أي المملكة أصبحت أمام حرب الضرورة فرضتها عوامل محلية ودولية في المناطق المجاورة للمملكة، أهمها على الإطلاق محاولة إحتواء النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة الذي يعمل على تكوين أجسام عسكرية صلبة توسع المد الشيعي في المنطقة، تبعتها عملية إعادة الأمل 23 أبريل من نفس العام، ولاتزال قائمة عملياً إلى الآن رغم التفكك الذي أصاب التحالف والأخطاء التي وقعت فيها أطرافه، والتي تناقضت تماماً مع الأهداف المعلنة للتحالف العربي.

وبرغم القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي تخدم الانتقال السياسي في اليمن، إلا أنه ظهر تبرمها تجاه بعض الأحداث التي بدرت من قبل التحالف بما يوحي بعدم تقبلها للعاصفة الحزم من أساسه،تشير إلي ذلك عدد من المؤشرات،ومن ذلك إعلانها التحقق من مقتل 6100 مدني في اليمن لاسيما إن من بين الضحايا 1500 طفل معتبرة إن القصف الجوي للتحالف هو المعني بذلك، وأنه مسؤول عن 61% من كل الضحايا المدنيين منذ انطلاق عمليات التحالف في 26 مارس 2015م حسب البيان الذي أصدره كيث غلمون نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان ونشره الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة،[1]، مما جعل المتحدث الرسمي باسم التحالف ينفي ذلك جملة وتفصيلاً متهماً الأمم المتحدة بتنصلها عن مواقفها السابقة المتمثلة في التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن المتصلة بالأزمة اليمنية.

وكانت أهداف التحالف تتمثل في سرعة استئناف العملية السياسية وفق قرار مجلس الأمن والمبادرة الخليجية، والتصدي للعمليات والتحركات العسكرية للحوثيين، ومن تحالف معهم ومنعهم من

(1) وكالة الاناضول، كيث غليمون، نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 2018/3/22م.

السيطرة على البلاد، ومنع الحوثيين من استخدام الأسلحة المنهوبة من الجيش اليمني، وفرض حصار على تزويد الحوثيين بالسلاح براً وبحراً، وجواً[1].

4.موقف الأمم المتحدة من إنتشار السلاح وتداوله في اليمن:

يعتقد كثير من اليمنيين أن هناك ضعف في قدرات الحوثيين التسليحية لولا الدعم الايراني الذي زاد من قدراتهم القتالية، وبالإضافة إلى الخبرات الإيرانية[2] في تطوير الصواريخ منذ عقود، والدعم ألا محدود الذي تتلقاه المليشيات الموالية لإيران في العالم العربي مستشهدين بدخول أسلحة وصواريخ جديدة للمعركة من أبرزها:(بركان1 الذي يصل مداه 800 كيلو برأس متفجر بنصف طن إضافة إلى صواريخ زلزال وقاهر والصمود)، كما نشر موقع وكليكس خمسمائة وثيقة أمريكية حول اليمن تضمن بعضها مراسلات سرية بين مكتب للتنسيق العسكري بالسفارة الأمريكية في صنعاء مع قيادات عسكرية رفيعة أبرزها أحمد على الأشول رئيس هيئة الأركان الأسبق في الجيش اليمني, وتضمنت شحنات أسلحة نوعية مرسلة إلى وزارة الدفاع اليمنية، وقيادة العمليات الخاصة, وقد أضافها الحوثيون إلى قائمة الأسلحة التي لديهم بعد السيطرة على صنعاء، وقد أوضح التقرير طرق تهريب الأسلحة فبعض البواخر يمر عبر مرافئ كالولاوبوصاوصوكاندالا الصومالية[3] قبل أن تصل اليمن بالإضافة لطرق أريتيرية مروراً بسواحل عمان وفق أنظمة الملاحة البحرية في السفن التي تم ضبطها، كما تم الحصول على صور تظهر السلاح الإيراني بإحدى السفن التي تم احتجازها قبل وصولها اليمن[4].

إن توفر السلاح وشيوعه ساهم في زيادة تعقيد الأزمة في اليمن، وإطالة أمدها، وتمدد رقعتها حيث شهدت الساحة اليمنية وفرة في الأسلحة والذخائر والصواريخ متعددة الأنواع والاحجام

---

(1) جاءت عاصفة الحزم بموجب مرجعيات الحل الثلاث في اليمن، (المبادرة الخليجية، والقرار 2216، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل).

(2) تقرير بريطاني, إيران متورطة بتهريب السلاح إلي اليمن, 30نوفمبر , 2016م ae .articleamp<httpsll24.

(3) مرافئ بحرية صومالية.

(4) احمد ناجي، **أسواق الحدود اليمنية من حواضن اقتصادية إلى جبهات عسكرية**،بيروت، مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط، 2021م.

والطائرات المسيرة بما يفوق المعونات الإنسانية مجتمعة، وكان أغلب مصدر هذه الأسلحة جمهورية إيران الإسلامية الحليف الأهم للحوثيين في اليمن، ولم يكن تواجد الأسلحة والشحنات المهربة إلى اليمن وليد الساعة بل وجودها يشكل امتداد لأيام الحروب الست في صعدة عند بداية تمرد الجماعة عام 2004م[1].

أما مصادر الحصول على الأسلحة فهي متعددة منها:

-التهريب:

وقد ألقت قوات خفر السواحل اليمنية القبض على بعض شحنات الأسلحة مهربة إلى الحوثيين، وقد ساعد في وصولها إليهم طول السواحل اليمنية التي يزيد طولها على الفين وخمسمائة كيلو متر والمحفوفة بالتضاريس والشواطئ البحرية المختلفة دون أن تعترضها أي جهة، وبينما عجزت قوات خفر السواحل اليمنية بإمكانياتها المتواضعة عن تحجيم مثل هذه الشبكات التخريبية، وقد ساهمت الولايات المتحدة بحكم تواجدها بالقرب من السواحل اليمنية في كشف بعض هذه الشبكات وصادرت عدداً من المعدات التي تم ضبطها[2].

على سبيل المثال لا الحصر أعلن الجيش الأمريكي بتاريخ 9 فبراير2020م أنه ضبط شحنة أسلحة إيرانية في بحر العرب، ويرجح أنها كانت في طريقها إلي الحوثيين، وأن القوات الأمريكية على متن السفينة يوأس أس نورما ندي 60 سي جي قد أوقفت قاربا شراعياً، واكتشفت أن فيه مخبأ كبير للأسلحة أثناء قيام عملياتها بمهام الأمن البحري في المناطق المخصصة لتلك العمليات، كما ذكرت البحرية الأمريكية أنها ضبطت على متن القارب 150 صاروخاً مضاد للدبابات من نوع دهلاويةatgm، وهي نسخ إيرانية من صواريخ كورنيت الروسية بحسب البيان بجانب أسلحة أخرى إيرانية الصنع منها

(1) تم الإشارة إليها في الدور السياسي للأمم المتحدة.

(2) راي اليوم، المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة: تهريب400 قطعة سلاح من اليمن إلى الصومال، 11نوفمبر، 2021.

30صاروخاً أرض جو، ومناظير، وأسلحة تصوير حرارية، ومكونات إيرانية لمركبات مسيرة جوية وسطحية وذخائر وأجزاء أخرى لأسلحة متطورة[1].

أكدت القيادة العسكرية المركزية الأمريكية على لسان المتحدث باسمها الجنرال بيل أوريان عن قيام الجيش الأمريكي بحجز الشحنة السابعة من الأسلحة الإيرانية المتجهة إلي الحوثيين[2].

-النهب والاستيلاء على سلاح الدولة:

استولى الحوثيون على كامل أسلحة الجيش اليمني منذ ما يقارب الستين عاماً بما فيها صفقات الأسلحة التي تشتريها وزارة الدفاع كل عام، وبما فيها الأسلحة النوعية المخصصة لمكافحة الإرهاب في إطار التعاون الأمني بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية، والمعدات المتطورة باهظة الثمن وقعت هي الأخرى في قبضة الحوثيين الذين استطاعوا خلال وقت وجيز الوصول إلى مدينة عدن بفضل هذه الأسلحة ذات التقنية العالية[3].

وبالنسبة لموقف الولايات المتحدة من إنتشار السلاح وتداوله فيلاحظ أنها غضت الولايات المتحدة الطرف عن وقوع هذه الأسلحة بيد المليشيا التي تعهدت ضمنياً بالقيام بدور الجيش في محاربة تنظيم القاعدة، وبقية التيارات الإسلامية السنية في اليمن.

وقد تمت في ما سبق الإشارة إلى أن عقدة الحرب على الإرهاب كان المحدد الأبرز للسياسة الخارجية الأمريكية في اليمن؛ لذا فالولايات المتحدة لم تبدئ قدراً كبيراً من المخاوف لسقوط الدولة في اليمن مادام، وقد وجد من يقوم بدلاً عنها بمهاجمة تنظيم القاعدة الذي يشكل خطراً على سياستها في المنطقة، وكذا بمن فيهم المعارضين لصفقة القرن.

---

(1) معاذ العمري، واشنطن: ايران وراء أسلحة شط العرب الى الحوثيين، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15717، 9 ديسمبر 2021م

(2) علي الدين هلال، اتجاهات تجار السلاح فيالشرق الأوسط، معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام، السويد، مارس 2021م.

(3) وكالة الصحافة الفرنسية، ما هي القدرات القتالية لدى المتمردين الحوثيين في اليمن، وقع swissinfo.ch، 2 ديسمبر 2018م، 1https://cutt.us/jcJs .

مصادر تسليح الحوثيين بعلم الأمم المتحدة كثيرة ومتعددة وبعضها مسجل لدى الأمم المتحدة نفسها، وقد قامت قناة الجزيرة بتحقيق مطول احتوى معلومات تاريخية, ومهنية بالغة الدقة والحساسية بعنوان: اليمن(السلاح المنهوب) مستعرضة علاقة الرئيس صالح, والموالون له بجماعة الحوثي، وتهيئة الأجواء أمام تصفية القيادات العسكرية الكبيرة في الجيش اليمني التي نظمت للثورة الشعبية ضده وكان أبرزهم اللواء حميد القشيبي الذي قتله الحوثيون، ونهبوا سلاح اللواء 310 مدرع الذي كان يقوده، وبقية وحدات الجيش في محافظة عمران، ونتيجة لرفض المخلوع قرار هيكلة الجيش بدأت عملية التآمر على أسلحة الجيش ومعداته وأفراده، كما ظهر من خلال الاتصال بالمشايخ الموالين له، وتحريضهم للدخول إلى صنعاء وترك اللواء القشيبي قائد اللواء 310 يواجه مصيره، وقد إتضح ذلك الأمر من خلال الإتصالات السرية التي جرت بين صالح، ومحافظ عمران وعدد من أبرز مشايخ حاشد وكذا الاتصالات التي أجراها مع قادة حوثيين بارزين وتهدف هذه الإتصالات إلى استكمال تقويض المؤسسة العسكرية، ونهب أسلحتها وعتادها, جرت أغلب هذه الاتصالات ما بين يوليو وسبتمبر 2014م[1].

أثناء التقصي عن مصادر التسليح عثر على وثيقة تحمل رقم 10 في تقرير هام صادر عن الأمم المتحدة يفيد بأن اليمن قد استلم في الفترة ما بين (1994 -2013م) 384 دبابةً و500 عربةً قتاليةً مدرعةً، و75 طائرةً مقاتلة ونحو 200 نظاماً دفاعاً جوياً وآلاف القذائف المتنوعة و300 صاروخاً باليستياً، وأشارت الوثائق أن حجم الأسلحة التي نهبها الحوثيون مهولة جداً فمن بين سبع مناطق عسكرية موزعة على الجمهورية استولى الحوثيون على أربع منها، وهي أعظم المناطق العسكرية تسليحاً، وتتركز فيها القوة النوعية، والصاروخية للجيش اليمني, كما انغمس الحوثين في ألوية الحرس الجمهوري الأكثر تسليحا وعتادا والمتكون من 17 لواءً من القوات[2] البرية، منها لواء صواريخ، ودبابات،

(1) تقرير وثائقي لقناة الجزيرة بتاريخ 25 ديسمبر 2016م،
HJs8G0https://www.youtube.com/watch?v=ALC__

(2) سلطانعليحسنغريب,**الأزمة اليمنية(2011– 2020م) دراسةتحليليةلأسبابهاوطرائق إدارتهاومساراتهاالمستقبلية**، مرجع سبق ذكره، ص81.

ومشاة، وقد حاول أقرباء صالح التمرد على قرارات الرئيس هادي وقاموا بتسريب الأسلحة للحوثيين والذين يتواجدون بقوة في هذه الوحدات، وكان من أبرز ضباط الحوثيين الكبار في الحرس أبو على يحيى الحاكم الذي أسند إليه الإنقلاب قيادة الاستخبارات العسكرية بعد نجاح الإنقلاب فيما بعد.

موقف الحكومة الشرعية من تهريب الأسلحة:

أتهمت الحكومة الشرعية إيران مراراً بتزويد الحوثيين بالسلاح، وقطع الصواريخ البالستية في حربها ضد اليمن منذ أربع سنوات، وتقول الحكومة اليمنية أن ميناء الحديدة الاستراتيجي الواقع غربي البلاد أصبح أبرز منافذ تهريب السلاح للحوثيين، ومنصة إرهابية لتهديد الملاحة الدولية[1].

دور الأمم المتحدة في مراقبة الأسلحة:

ينص القرار2 201م بحظر استخدام السلاح على عدد من الأفراد، ويطلب من الأمين العام أن يكثف مساعيه الحميدة من أجل استئناف العملية السياسية.

تنفيذاً للقرار السابق أعلنت الأمم المتحدة أنها تُحقق في شحنة أسلحة قبالة السواحل اليمنية، وأن خبراءها هناك يعملون على التحقق من مصدر الأسلحة المهربة لرفع تقرير عن النتائج إلى لجان العقوبات الدولية في الأمم المتحدة، وبحسب صحيفة أمريكية فإن شحنة السلاح كانت تضم 2500 رشاش من نوع كلاشينكوف بخليج عدن نهاية أغسطس على متن سفينة شحن[2].

تناولت لجنة الخبراء التابع للأمم المتحدة في تقريرها المطول، والشامل للعام 2019م بالقول أن الحوثين في اليمن استحوذوا على أسلحة جديدة يتميز بعضها بخصائص مشابهة لتلك التي صنعت في إيران, وقال التقرير الذي أرسل إلى مجلس الأمن الدولي أنه ثمرة تحقيق استمر سنة أجراه خبراء الأمم المتحدة المكلفون بمراقبة حظر السلاح المفروض على اليمن منذ 2015م، وأفاد التقرير أنه بالإضافة إلى أنظمة الأسلحة المعروفة التي كانت لديهم حتى الآن بات بمقدورهم استخدام نوع جديد من الطائرات بلا طيار من طراز دلتا، ونموذج جديد من صواريخ كروز البرية، وحسب تقدير المحققين فقد ظهر

(1) عبدالهادي حبتور، سيطرة الحوثيين على صنعاء تزيد نفوذ إيران، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد15399، 12جماد الآخر 1442هـ – 25 يناير 2021م.

(2)تقرير، اتجاهات تجار السلاح في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره.

اتجاهان على مدار العام الماضي قد يشكلان انتهاكا للحظر الذي فرضه مجلس الأمن بموجب القراررقم (2012) ويتمثل الاتجاه الأول في نقل قطع غيار متوفرة تجاريا من بلدان صناعية مثل محركات طائرات بلا طيار يتم تسليمها إلى الحوثيين عبر مجموعة وسطاء، أما الاتجاه الآخر فيتمثل في الإستمرار في تسليم الحوثيين رشاشات وقنابل وصواريخ مضادة للدبابات، ومنظومات من صواريخ كروز الأكثر تطوراً، وأفاد الخبراء البارزين أن الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان مازالت ترتكب على نطاق واسع في اليمن من دون محاسبة.

6.الوجود العسكري للأمم المتحدة في اليمن:

الوجود العسكري للأمم المتحدة ليس وليد أتفاق استوكهولم بل يمتدكماسبق معنا الى عام 1963م أثناء الحرب الجمهورية الملكية، وتدخل كل من مصر إلى جانب الجمهوريين بينما وقفت السعودية إلى جانب الملكيين الأمر الذي تسبب في قلق لدى الأمم المتحدة في تلك الفترة وخوفاً من أن يتحول صراع النفوذ إلى حرب جديدة لا تحتملها المنطقة، لذلك أرسلت بعثة لمراقبة مآلات الحرب في اليمن في تلك المرحلة الحساسة من الصراع العربي الإسرائيلي لكي تظل الحرب محصورة داخل الحدود اليمنية، وللتأكد من عدم تحول الصراع بطريقة وبأخرى إلى صراع إقليمي، وتجنب أي تصعيد نظراً لحساسية الأوضاع السياسية والاجتماعية في تلك المرحلة,وتحسباً من خروج ذلك النزاع عن سيطرة المجتمع الدولي الأمر الذي قد يؤدي إلى تمدد الصراع وإنفجار الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط, انتهت الحرب اليمنية 1968م، واستمرت البعثة في المشاهدة والمراقبة في السيطرة على الوضع في اليمن، والإشراف على فض الاشتباك بين السعودية ومصر[1].

جاء الاتفاق الذي جرى في مملكة السويد، وعرف باتفاق استوكهولهم بعد اقتراب القوات الحكومية من ميناء الحديدة الذي كان يسيطر عليه الحوثيون، والذي لم يعد يبعد سوى أقل من أربعة كيلو متر من موقع القوات الحكومية الشرعية، وفي هذه الأثناء صعدت المنظمات الإنسانية

(1) جينيهيلوجيردنونمان، **اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج سياسات النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية**،مرجع سابق ص6

كعادتها من تحذيراتها من خطورة الأوضاع الإنسانية في الحديدة خاصة واليمن عامة, وأن اقتراب القوات الحكومية من الميناء الأهم في اليمن سيضاعف معاناة السكان[1], وقد يكون هذا التحذير لامس بعض جوانب الحقيقة؛ لكنه ليس صحيح على إطلاقه ، ومع ذلك فهنالك عدداً من العوامل ساهمت في منع تقدم القوات الحكومية، وقادت إلى اللجوء إلي التفاوض بخصوص الحديدة كقضية رئيسية، وتتبعها قضيتان مهمتان لدى اليمنيين بدرجة كبيرة هما (قضية الأسرى، وحصار مدينةتعز)، ويتضح أن الهدف من هذا الإتفاق هو تعويم قضية الحديدة، كما أن قضية الصحفي السعودي جمال خاشقجي الذي أثار مقتله الرأي العام وحقوق الإنسان في السعوديةأمور ذات علاقة بالحرب الدائرة في اليمن،بل وأصبحتأحد السيوف المسلطة على النظام السعودي الذي يقود التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، الأمر الذي غير من توجهاته ووضعه فيمقدمة المعارضين للتدخل في اليمن ومناصري حقوق الإنسان.

هذه العوامل وغيرها جعلت التحالف العربي والشرعية اليمنية يقبلان بإملاءات الرعاة الغربيين، وفي مقدمتهم الأمم المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والمانيا.

وبالنظر إلى اتفاق استوكهولم كما سبق القول، الذي تبنى قضايا قضية الأسرى وفك الحصار عن مدينة تعز،ولم يطلق أسير أو مختطف، ولم تحظ مدينة تعز بأي انفراج ، كما وعد الرعاة الذين كرسوا جهودهم ومارسوا ضغوطاً هائلة على الشرعية والتحالف خاصة في عهد مارتن غريفيت(ذو الأصول البريطانية)المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن، ولقد أفضت تلك الضغوط على ما يسمى بإعادة الانتشار، وتراجع القوات الحكومية عن مكاسبها على الأرض إلى مسافات كبيرة للخلف، ولعل الأمر الأكثر خطورة من ذلك كله إن الطريقة التي أقرها المبعوث الخاص عززت من وجود الحوثيين في المدينة ومؤانيها حيث قام الحوثيون بسحب عناصرهم المسلحين المدنيين واستبدالهم بآخرين يرتدون ذي قوات الأمن، هذا السلوك الغير أخلاقي قوبل بترحيب من المبعوث الخاص الذي أحاط مجلس الأمن بالتزام الحوثيين بتعهداتهم وانسحابهم من هذه الأماكن وإحلال قوات أمنية بدلا

(1) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، **اتفاق ستوكهو لم يصطدم بالواقع اليمني**،، مرجع سبق ذكره.

عنهم[1].

فلم يعد بإمكان القوات الحكومية أن تدخل المدينة لمواصلة تحريرها بموجب هذا الغ

الإتفاق، الذي قصد منه عزل المدينة عن سياقها الوطني العام عن طريق وضع حل خاص بها بعيداً عن الرؤية الموحدة للحل في اليمن بأكمله، بينما لم يتزحزح الحوثي من مواقعه التي سبق وأن تخندق فيها بل أصبح وضعه أكثر شرعية بموجب بهذا الإتفاق وهكذا عبرت الإتفاقية التي جاءت نتيجة ضغوط دولية على السعودية-الداعم الأهم[2] للشرعية-بسبب مقتل الصحفي خاشقجي،عن حجم الضغوط الدولية التي مورست على الأطراف اليمنية ، كما عكس الإتفاق أزمة الثقة بين كل الأطرافولم يراوح الإتفاق مكانه بسبب خرق إطلاق النار المستمر منذ توقيع الاتفاق, وقد أدت هذه الضبابية إلى تفسير كل طرف للإتفاق بما يناسبه، وأخيراً خضعت المنطقة **إلى وجود عسكري دائم للأمم المتحدة مهمته الإشراف على تنفيذ اتفاق** استوكهولهم حيث ترتب على هذا الإتفاق آثار كبيرة على المستوى الأمني وتضاءلت الآمال بتحرير المدينة، وتأمينها وتوفير الأمن بكافة أشكاله الغذائي والنفسي والجسدي والأمل في العيش في كنف دولة بدلاً عن العيش تحت رحمة جماعات متفلته.

ويمكن القول: إنهذا الإتفاق الأهمية القصوى التي توليها الأمم المتحدة لجماعة الحوثي ورعايتها, ومدها بطوق النجاة عندما حان تحرير المدينة وقد لعب مارتن غريفيت مبعوث الأمين العام ومهندس الإتفاق هذا الدور ومن خلفه المملكة المتحدة، وأن إدخال مدينة تعز إلى بنود الاتفاق هي مجرد مناورة لتمرير بقية بنود الإتفاق حتى تكون أكثر تقبلاً من قبل الحكومة اليمنية والرأي العام؛ حيث لم يستجد أي جديد بشأن حماية المدينة أوفك الحصار عنها كما لم تحظ بأي من النقاشات المعمقة من قبل الأمم المتحدة والتحالف والشرعية اليمنية على حد سواء، وبذات القدر لم تجد قضية الأسرى والمعتقلين أي اهتمام وقد ماطل الحوثيون في تنفيذ هذا البند، ووضعوا المزيد من العراقيل أمامه ولم

(1) محمد خالد، يحرير ميناء الحيدة بداية النهاية للحوثيين، صحيفة البيان، 15 يوليو 2018م/

(2) مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، اتفاق استوكهولم، مرجع سابق.

ينجح شيء بهذا الخصوص سواء صفقة يتيمة بين الطرفين شملت 1060أسيراً ومختطفاً تم إطلاقهم سبق الإشارة إليهم في الدور السياسي للأمم المتحدة.

- نشر نقاط المراقبة:

بوجود البعثة الأممية في أول أكتوبر 2018م استكملت الأمم المتحدة نشر 4 نقاط مراقبة لوقف إطلاق النار بين الحكومة والحوثيين ضمن الإتفاق الموقع في السويد في ديسمبر 2018م، حيث قرر مجلس الأمن بشأن مشروع نشر مراقبين دوليين، ولمدة سته أشهر في المدينة، من أجل تنفيذ الإتفاق وصل عددهم إلى (75مراقباً) وقوبل القرار بالإجماع يوم 16 يناير 2019م استناداً إلى التفويض الصادر من مجلس الأمن لإرسال فريق مراقبة للقيام بمهام الاستطلاع لمدة 30 يوماً وبموجب هذا القرار ستنشأ بعثة سياسية لدعم إتفاق الحديدة تحمل اسم بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بقيادة الجنرال الهولندي المتقاعد باتريك كاميرت[1]،الذي أصدر بيان غاضب من الإساءات التي طالت البعثة الأممية، ولم يرحب بإجراء الحوثيين الذين حاولوا استغلال وجودهلشرعنة خطواتهم في تسليم الميناء لأنفسهم ولقوات خفر السواحل المزيفة.

فالجنرال كان صارماً وشدد على أن إعادة الانتشار لن تكون ذات مصداقية إلا أذا تمكنت جميع الأطراف والأمم المتحدة من الملاحظة والتحقق من أنها تتماشى مع اتفاق استوكهولم، طبقاً لبيان الصادر عن الأمم المتحدة وهو التعليق الذي حذفته كافة وسائل الإعلام الحوثية من المقاطع التي روجت لها[2].

-توصيات لجنة إعادة الانتشار لاتفاق استوكهولم:

أوصت اللجنة الثلاثية لإعادة الانتشار المكونة من الحكومة والحوثيين، ومراقبين من الأمم المتحدة بإنشاء مركز للعمليات المشتركة في مقر بعثة الأمم المتحدة مهمته التأكد من وقف إطلاق النار والحد من الإصابات في صفوف السكان المدنيين وذلك عبر إرسال مراقبين أمميين، كما طالب الأمين العام

(1) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، **اتفاق ستوكهولم يصطدم بالواقع اليمني**،مرجع سبق ذكره ص6

(2) الأمنا نت, 1يناير, 2019م تمت الزيارة 23يونيو 2020م 9م.

بسلامة البعثة, وحماية معداتها، وتوفير الدعم اللازم للبنية التحتية لاتصالاتها وطائراتها والدعم الطبي المناسب، هذا الضعف الظاهر في سلوك الأمم المتحدة تجاه بعثتها، وما تعرضت له فيما بعد يؤكد عجز هذه القوات التام عن القيام بأي إنجاز لحفظ الأمن والسلم الدوليين[1].

موقف الحكومة اليمنية من اتفاق استوكهولم:

قابلت الحكومة اليمنية القرار بالترحيب لاسيما وأنه قد أكد على ضرورة وحدة وسيادة البلاد وسلامة أراضيها، كما تمسكت بضرورة الوصول إلى حل سياسي قائم على المرجعيات الثلاث بما فيها القرار رقم 2216، كما أكدت على أن مشاركتها في أي مفاوضات قادمة رهينة بتنفيذ مضامين اتفاق الحديدة، حيث أنها لا ترى جدوى من عقد أي جولات جديدة من أجل التفاوض مالم تنسحب المليشيات الحوثية من مدينة الحديدة، وموانئها مع ضمان عودة السلطات الحكومية الشرعية والحفاظ على التسلسل الهرمي للسلطة وفقا للقانون اليمني[2],لكن المماطلة والتسويف لتنفيذ الإتفاق غير من موقف الحكومة اليمنية فقد أعلنت الحكومة اليمنية وعلى لسان الناطق باسمها راجح بادئ عن موقفها الواضح من اتفاق السويد الذي ترى أنه أصبح في حد ذاته يمثل مشكلة ولا يقدم حلاً،وفاقم من تصعيد الحوثيين نتيجة لإرتفاع الكلفة الأمنية والآثار السالبة التي نتج عنها مزيد من التعقيدات التي زادت من تعقيد الأوضاع.

واعتبرت الحكومة اليمنية ما جرى مسرحية مرفوضة، ورفعت مذكرة لمجلس الأمن وطلبت منه أن يعلن موقفه رسمياً من النكوص والتراجع عن الإتفاق الموقع, عبد الوهاب طواف سفير اليمن في سوريا في اتصال مع صحيفة الشرق الأوسط قال: بأن ما جرى محاولة بائسة وساذجة من الحوثيين استدرجوا فيها رئيس البعثة الأممية إلى الميناء لحضور تلك المسرحية المضحكة، أنها دلالة واضحة أنهم يدفعون بالأمم المتحدة، والمجتمع الدولي إلى الغرق في تفاصيل جزيئة، وجانبية ولا تؤدي إلى أنهاء الحرب، وذلك بهدف تشتيت الجهود لاستكمال محاولاتهم لفرض عقائدهم المميتة على أطفال اليمن لإنتاج جيل قتله وإرهابيين يتم بهم مهاجمة الخليج مستقبلا، مضيفاً أنه تواصل مع مايكل ارون سفير بريطانيا لدى اليمن الذي أكد أنه خدع بتغريده محمد عبدالسلام الناطق الرسمي باسم الحوثيين

(1) الأمم المتحدة, مقدمة قصيرة جدا مقتطفات من خطاب لستر بي بيرسون, رئيس وزراء كندا أثناء تسلمه جائزة نوبل للسلام ديسمبر,1957م.

(2) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، **اتفاق ستوكهولم يصطدم بالواقع اليمني**،مرجع سبق ذكره ص6

بشأن تسليم ميناء الحديدة، ولم يكن يعلم أو يتصور أن ما حدث عبارة عن إجراء غير صحيح وأُحادي الجانب، وقال طواف: أن الحديدة تمثل محطة لاختبار ومعرفة توجه ومصداقية المجتمع الدولي والأمم المتحدة في تعاملهم مع الملف اليمني[1].

وقد هاجمت صحيفة الجيش اليمني المبعوث "غريفت واتهمته بالتماهي مع أجندة الحوثيين وتساءلت إلى أي مدى تريد أن تصل الأمم المتحدة باليمن عبر مبعوثها الخاص مارتن غريفيت المتآمر مع مليشيا الحوثي، وأنه على ما يزيد على العام من اتفاق استوكهولموغريفيت يعمل على عدم سقوط المليشيا المنهارة في جميع الجبهات من خلال عمله بشكل سافر على وقف إطلاق النار وتضليل المجتمع الدولي بضخامة الكلفة الإنسانية المترتبة على تحرير العاصمة والحديدة متهمة المبعوث بِأنه لم يعد وسيط نزيه، بل شريك في كل جرائم الحوثي التي يمارسها ضد الشعب اليمني"[2].

يقول الحسن طاهر- محافظ الحديدة-:(أن الحكومة ترفض الانسحاب الشكلي للحوثيين, ولابد من أشراكها في عملية التحقق والإشراف على عملية الانسحاب المزعوم)[3].

موقف الحوثيين من اتفاق استوكهولم:

اعتبر الحوثيون هذا الاتفاق خطوة إيجابية مهمة تمهد لحل سياسي شامل ولكن في ذات الوقت تحفظ على بعض مما جاء في الاتفاق بعض الملاحظاتوالمأخذ[4].

وكالمعتاد أخلت جماعة الحوثي بالإتفاق ولم يلتزموا كعادتهم بأي شروط، وصلت إساءاتهم هذه المرة البعثة المراقبة الدولية في الحديدة بقيامهم بتجميد نقاط المراقبة الدولية، وفرض قيود على حركة البعثة، وتجاوزت ذلك إلى إطلاق النار على موكب رئيس البعثة " باتريك كامرت " كما حدت من حركة بعثة الأمم المتحدة بالحديدة وفقاً لإفادة عضو قيادة القوات المشتركة في الساحل الغربي العميد صادق دويد الذي صرح بأن حركة الأمم المتحدة في الحديدة لا تتجاوز مقر البعثة بسبب قيود

(1) مايكل ارون، خدعت بتغريدة محمد عبدالسلام، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد14643 الاثنين 23ربيع الثاني 1440هـ الموافق 31ديسمبر2018م.

(2) صحيفة, 26سبتمبر اليمنية, الناطقة باسم الجيش الوطني 30ديسمبر 2019م.

(3) https: llmasralarbia. net تمت الزيارة 2020/6/23م 12م.

(4) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، **اتفاق ستوكهولم يصطدم بالواقع اليمني**،مرجع سبق ذكره ص7.

الحوثيين على تحركاتها، وأن نقاط المراقبة الأممية محاطة بالألغام، وأن الدعم اللوجستي لا يصل للبعثة إلا بصعوبة بالغة، ولذا هي تدير عملها على ظهر سفينة في عرض البحر"، وقد أصبحت البعثة الدولية للمراقبة بحاجة للحماية وعجزت الأمم المتحدة عن توفير هذه الحماية المطلوبة"[1].

من الواضح أن بعثة الأمم المتحدة لم تحظ بالقبول والرضا الكامل من قبل جماعة الحوثي أيضاً ويبدو ذلك من عدم التزامهم بالاتفاقيات والعهود المبرمة ومن ذلك تعنتهم في فتح المعابر الإنسانية الأمر الذي قابله رئيس لجنة إعادة الانتشار باتريك كامرت بالاستهجان نتيجة لعدم وصول الأطراف إلى خطوات تعزز من بناء الثقة بينهم، الأمر الذي أكد لدى البعض أن اتفاق التهدئة بالنسبة لجماعة الحوثي كان سانحة تم استغلالها لإعادة ترتيب صفوفهم.

الآثار المترتبة على اتفاق استوكهولم[2]:

تضاعفت معاناة السكان بمختلف الفئات نتيجة للإنتهاكات المستمرة لحقوقهم، فقد قالت إحدى المنظمات المعنية بالطفولة: أن كل شهر يقتل ويجرح 33 طفلاً بين يناير واكتوبر 2019م في محافظة الحديدة ذكرت مصادر رسمية تتبع للحكومة- أيضاً- أن نحو217 مدنياً قتلوا, وأصيب 2152 جريحاً[3] نتيجة خروق الحوثيين المستمرة للهدنة بالإضافة إلى قصف مقر التفاوض، وما لحق ذلك من نهب للمساعدات الإنسانية وإحراق مخازنها واستقبال تهريب السلاح عبر الموانئ اليمنية ضمن شحنات الغذاء والدواء التي تصل للحديدة ومختلف السواحل الممتدة التي يسيطر عليها الحوثيون.

وقد توسعت مساحة الانتقادات الرافضة لهذا الاتفاق ومن أهمها:

-مثَّل الإتفاق طوق نجاة للحوثيين عندما أصبحت القوات الحكومية على بعد أربعة كيلو منها وقد سيطرت فعلاً على بعض المنشآت في المدينة.

-إن موانئ الحديدة هي المنفذ الأهم لشحنات الأسلحة والذخائر والطائرات المسيرة للحوثي.

---

(1) علاء عبد الحميد عبد الكريم، **دور الامم المتحدة في تسوية الأزمة السورية**،مرجع سبق ذكره، ص 129.

(2) تقرير مركز صنعاء لدراسات الاستراتجية 2018م.

(3) تقرير صادر عن منظمة, انقذوا الأطفال (سيف تشليدرن) الخيرية 19سبتمبر, 2018م,

- تعتبر هذه الموانئ هي الممر الأكبر لشحنات الغذاء والدواء التي تشرف عليها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتي يتم من خلالها تهريب الأسلحة والمعدات العسكرية المحظورة من قبل مجلس الأمن وباسم المساعدات الإنسانية، كما يتيح لها قدراً هائلاً من الفساد والتلاعب بهذه المساعدات، وما يتبقى منها تنتهي صلاحيته نتيجة سوء التخزين والفساد المستشري في هذه المنظمات[1].

-انبثق عن إتفاق السويد العديد من المسائل الحساسة التي أثارت الجدل بين مختلف الأطراف اليمنية, ومن أهمها:تدويل الأزمة وتعدد أطرافها[2]: إن تعقد الأزمة في اليمن وتعدد أطرافها لاسيما في ظل تعنت الأطراف المتكررأستدعي انتقال الأزمة من إطارها الداخلي والإقليمي إلى الإطار الدولي تمثل ذلك في تعيين قوة تابعة للأمم المتحدة تتوزع على مناطق الحديدة الهامة، فقد منح مجلس الأمن الدولي للأمين العام للأمم المتحدة صلاحية إرسال بعثة أممية من أجل مراقبة اتفاق السويد، وقد صوت المجلس على دعمه لكل بنود الإتفاق بين الحوثيين والحكومة اليمنية, ووفقا للقرار2451 المتعلق باليمن الذي دمج بين مشروع الولايات المتحدة الأمريكية والمشروع البريطاني، والذي يؤكد على ضرورة الإلتزام بالمسار السياسي، والعمل على حل المسائل العالقة ولقد منح القرار للأمين العام غويتريش صلاحية إرسال بعثة خلال 30 يوماً من تاريخ إصدار القرار من أجل تطبيق الإتفاق، وإعادة إنتشار قوات الحوثي من مرافئ الحديدة الثلاثة، وإعادة القوات التابعة للتحالف من محيطها[3] في ظل ورود خروقات متبادلة لوقف اطلاق النار ويشكل القرار من وجهة نظر الأمم المتحدة ضمانة أممية للمضي قدماً من أجل الحل السياسي الشامل في اليمن.

والحقيقة فإن الوجود العسكري لقوات الأمم المتحدة في الحديدة يشكل حالة من الإلهاء للحكومة اليمنية، والرأي العام اليمني المساند لها ويتيح مزيد من الوقت أمام المليشيا للحصول على الإعتراف الدولي والإجهاز على ما تبقى من الدولة اليمنية، وخلق مزيد من التكتلات المسلحة طائفياً وجهوياً، وتعميق الإنقسام المجتمعي الحاد مما سيكون له أضراره البالغة ليس على اليمن وحدة، بل على الخليج عامة، وأرض الحرمين بصفة خاصة.

---

(1) صحيفة, 26 سبتمبر , الناطقة باسم الجيش اليمني مرجع سابق, 3.12 .2020م.

(2) مركز مالكوم كيركارنجي للشرق الأوسط، بعثة المراقبة الأممية في الحديدة 10أبريل 2019م تمت الزيارة 16اغسطس 2021م10ص.

(3) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، **اتفاق ستوكهولم يصطدم بالواقع اليمني**،مرجع سبق ذكره ص4.

ويمكن القول: إن: أن الاتهامات المتبادلة بين الطرفين الحوثي والحكومة بخرق اتفاق وقف إطلاق النار في الساحل الغربي لليمن الذي تشرف عليه اللجنة الأممية التي أنشئت لتنسيق إعادة الانتشار في الحديدة بموجب اتفاق استوكهولهم إن محصلته النهائية هي عدم إلتزامالأطراف بتنفيذ بنود الاتفاق وتفعيلها على أرض الواقع، على الرغم من مرور ما يقارب الثلاثة أعوام على الإتفاق المبرم في 13ديسمبر 2018م، الأمر الذي يوحي بأن تجزئة الحل للأزمة اليمنية أكبر خطايا المبعوث الدولي مارتن غريفيت الذي أصر على تطبيق اتفاق السويد الذي يهدف إلى تجزئة الحلول وفصل مدينة الحديدة عن سياقها الوطني العام وابقاها تحت إمرة قوات الأمم المتحدة والحوثيين.

والذي بات مسرحاً للأحداث الكبرى تشترك فيها على السواء الدول المعادية والحليفة وتغيب فيها مصلحة اليمن واليمنيين.

2.الملاحق الأمنية لاتفاق الرياض:

تعنى هذه الجزئية بالجانب الأمني من إتفاقية الرياض وما تمخضت عنه من ملاحق بهذا الخصوص ، حيث عكست اتفاقية الرياض وجود عمق عسكري مسلح، وأن كان ظاهره اتفاق سياسي لكن حقيقته عسكري بامتياز وخصوصاً أنه جاء بعد الصدامات العسكرية لقوات المجلس الإنتقالي مع القوات التابعة للشرعية، وطردها من مدينة عدن ثم التوسع باتجاه بقية المحافظات الجنوبية لتعزيز الأحزمة, والنخب التي أنشأتها ومولتها دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف إزاحة أي تواجد عسكري يتبع حكومة الرئيس هادي ليسهل تمرير المشاريع الإماراتية الرامية للسيطرة على السواحل اليمنية عصب الاقتصاد اليمني, وعلى ضوء هذا الزحف والتحشيد العسكري الإنفصالي انفجر الوضع عسكرياً مع قوات الشرعية الأضعف تسليحاً وتأهيلاً والأقل عدداً وإمكانيات، لكنها الأصلب قتالياً لإمتلاكها العقيدة القتالية، وقد استطاعت طرد قوات المجلس الانتقالي, وأسر المئات من عناصرهو طرقت أبواب عدن، وبالتحديد نقطة العلم بوابة عدن الشرقية، وبعد انكشاف قوات المجلس الانتقالي وعجزها عن الصمود أمام قوات الشرعية تدخل الحليف الإماراتي ليقصف بطيرانه الحربي جيش، وعتاد الشرعية

موقعاً مجزرة رهيبة بلغ ضحاياها أكثر من ثلاثمائة شهيد وجريح[1]، وقد تم ملاحقة جرحى الشرعية إلى داخل المستشفيات للإجهاز عليهم وتصفيتهم في سابقة لم يشهد لها التاريخ اليمني مثيلاً.

على ضوء هذه الأحداث اعتبر الرئيس والحكومة والشعب اليمني دولة الإمارات دولة معادية, ووصلت القضية إلى مجلس الأمن، مما حدا بالمملكة بالتدخل لصياغة اتفاق جديد ينهي الأزمة أو يؤجلها وتناول الملحق العسكري فيه الآتي:

-اعادة القوات بكل أفرادها إلى مواقعها ومعسكراتها الأساسية قبل الأزمة ويلحق ذلك سحب الأسلحة المتوسطة والثقيلة من جميع القوات العسكرية والأمنية في عدن إلى معسكرات داخلها تحددها وتشرف عليها قيادة التحالف العربي، ولا يسمح بخروجها إلا وفق خطط مدروسة يوافق عليها التحالف وذلك خلال 15 يوماً من تاريخ التوقيع، كما يشدد الملحق على نقل قوات الشرعية والمجلس الإنتقاليالإنفصالي في عدن إلى معسكرات خارجها خلال 30 يوماً من التوقيع وتحدد قيادة التحالف هذه المعسكرات،[2]، كما أكد الملحق على توحيد القوات العسكرية وترقيمها وضمها تحت وزارة الدفاع اليمنية، وتوزيعها وفق خطط تشرف عليها قيادة التحالف خلال 60 يوماً من تاريخ التوقيع ، كما يؤكد الملحق الأمني على أن قيادة النجدة والشرطة في عدن مسؤولة عن تأمين المحافظة.

ولاشك أن بنود الملحق العسكري والأمني، لاتفاق الرياض أُولت اهتماماً خاصاً بالأبعاد الأمنية لما يترتب عليها من ضرر بالغ ليس على مستوى اليمن لوحدها بل على مستوى المملكة العربية السعودية التي سوف تكون أول المتضررين، وهو ما يعني سقوط ما تبقي من مناطق اليمن في أيادي الإيرانيين, والدليل على ذلك أن المجلس الإنتقالي الذي تدرب العديد من عناصره في جنوب لبنان،وكذلك وجود عنصر التعاون مع المجلس السياسي للحوثيين في صنعاء، ولما لذلك من آثار كبيرة ستعم المنطقة العربية، فليس أولها فشل عاصفة الحزم، ولن يكون آخرها استحالة موقف عسكري عربي لمواجهة

(1) علي ربيع،الحكومة اليمنية تتهم الإمارات بقصف قواتها، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد14885، 29 ذي الحجة 1440- 30أغسطس 2019م.

(2) مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، اتفاقية الرياض، مرجع سبق ذكرة.

المشروع الإيراني ذي النزعة الفارسية عبر الجماعات الطائفية الموجودة بكثرة في المنطقة العربية، ويتواجد في المملكة العديد من هذه الجماعات التي تنتظر ساعة الصفر لتأييد المشروع الإيراني.

ثانياً : تقييم دور الأمم المتحدة في الجانب الأمني :

يعتقد الباحث أن هذا الاتفاق من أساسه جاء خدمة مجانية للعدو الرئيسي لإيران قدمتها السعودية على طبق من ذهب، سيكون لها تأثيراتها العاصفة على المملكة والخليج في مستقبل الأيام وذلك بالمساواة بين الحكومة الشرعية ومتمردين انفصاليين رفعوا السلاح في وجه الدولة، ويتلقوا الدعم والتوجيه من الإمارات العربية المتحدة أحد الداعمين لمشروع الإنفصال الذي سيتسبب في تفكيك وحدة اليمن إلى دول متعددة، بما يعني إحكام قبضة إيران على اليمن لوجود مليشيات في الشمال والجنوب تتناغم مع المشروع الإيراني المعادي للمنطقة العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.

من خلال السرد السابق يتضح بجلاء، أن الأمم المتحدة أصبحت جزء من المشكلة وليس طرفاً فاعلاً في حلها فإذا كان هذا السلوك الذي يمارسه الحوثي ضد قوات الأمم المتحدة التي تحمل حصانة دولية، وتتعرض لكل هذه الضغوط، وتتعرض أرواح الجنود التابعين للبعثة والمشاركين في حفظ السلام للخطر،ومن ذلكعلى سبيل المثال لا الحصر ما تعرضت له بعثة المراقبة في اليمن، ولم يظهر مسؤول أممي يدين هذا السلوك العدائي تجاه أفراد البعثة الدولية العزل من السلاح أمر يثير الكثير من التساؤلات والشكوك، وما قد يتبادر إلى الذهن هو أن صمت الأمم المتحدة لم يأت من فراغ، وإنما هو مقدمة لمشروع تفتيت المنطقة وتشجيع للحركات العنيفة والحد من دور الدولة الوطنية الجامعة، كما يوحي ذلك بوجود صراعاً دولياً تجري تفاعلاته على أرض اليمن وضحاياه هو الشعب اليمني،أيضاً يعكس تعدد وجهات نظر الأطراف الدولية والإقليمية المتصارعة على أرض اليمن إختلاف مصالح تلك الدول، بما في ذلك ما تعكسه صياغة ميثاق الأمم المتحدة منذ ميلادها،فالإنقسام بين تلك الدول التي طغت عليه روح المنافسة المبنية على أساس المصلحة، وهو ما يعكسه- أيضاً- عدم وفاء الدول الخمس دائمة العضوية بما تعهدت به في مؤتمر سان فرنسيسكو بعدم المبالغة والإسراف في استخدام حق الفيتو وقصره على الأمور المهمة والمصيرية، الأمر الذي دفع عدد من الدول إلى محاولة طلب تعديل

نظام التصويت في الأمم المتحدة، فمنذ ديسمبر 1946م رفعت توصية من الجمعية العامة تحض فيها الدول الخمس على ضرورة التواصل وتبادل وجهات النظر قبل ممارسة حق الإعتراض، أو على الأقل الإقلال من استخدامه، بحيث لا يعوق من نشاط المجلس غير أن هذه التوصية لم تحقق النتائج المرجوة، وعاودت الجمعية العامة البحث في الأمر من خلال النظر في الإقتراح الذي تقدمت به الأرجنتين لتعديل الميثاق، إلا أنه لم يحظ بتأييد الدول الكبرى"[1]، ويتخذ هذا الصراع أشكال ووسائل متعددة في البلدان المستهدفة ومنها اليمن لكل جولة من جولات هذا الصراع المتجدد، فمرة يتداعى العالم بدعوى إنقاذ السكان من المجاعة وترصد مبالغ طائلة لخطط الطوارئ وعند التنفيذ لا يصل الميدان إلا أقل من 30%إلى 50%**مما تم رصده بسبب وجود فساد ينخر في جسد هذه المؤسسات الدولية، ومرة ثانية يتدثر التدخل الدولي بحجة مجابهة الأوبئة والأمراض المتفشية سريعة العدوى مثل الكوليرا، وأخرى شعارها إيقاف نزيف الدم اليمني، ورابعة منع تهديد الممرات والمضايق البحرية وحماية للتجارة الدولية، وكذا المناطق الحيوية للاقتصاد العالمي، وخامسة مشاغلة إيران على الأراضي اليمنية بغية الحد من أنشطتها التوسعية**، كما يحلو لبعض القوى الدولية تسميتها، ويتخذ كل لاعب ما يناسبه من هذه الوسائل وتترك مهمة التنفيذ للأمم المتحدة في أراضي الضحية عبر ممثليها ومنظماتها المنتشرة والمتعددة المهام والأغراض.

والمحصلة إن الانتصار لمعركة الإنسان في اليمن الوجودية والتي بسببها يعاني من الحروب والفقر والأوبئة، وما يتطلب ذلك من تدخلل حمايته من آثار الحروب والمخاطر والنزاعات يقع في أدنى سلم اهتمامات هذه الدول والمنظمات على حد سواء، وهي تكاد تكون حالة عامة لكل مناطق الحروب والنزاع في العالم الثالث، وبالأخص منها مناطق العرب والمسلمين المغيبين عن صناعة قرارات السياسة الدولية القائمة على المصالح والنفوذ والتجارة وحروب الوكالة الدولية المغذي والحاضن الأبرز للتيارات الشعوبية والطائفية التي تعمل جاهدة في مواصلة إشعال الحرائق هنا وهناك خدمة للأعداء وتمريراً للمشاريع المعادية للهوية الوطنية والقومية العربية والإسلامية.

(1) نوري عبد الرحمن, **دور مجلس الأمن في النزاعات الدولية بين النص والتفعيل**, مرجع سبق ذكره، ص24.

الفصل الخامس:

تحديات وسيناريوهات تواجه الأزمة اليمنية ودور الأمم المتحدة فيها

المبحث الأول: التحديات التي تواجه اليمن في ظل سلوك الأمم المتحدة وتعدد أطراف الأزمة اليمنية.

المبحث الثاني: سيناريوهات مستقبل الأزمة اليمنية في ظل التحديات الحالية ودور الأمم المتحدة فيها.

الفصل الخامس:

تحديات وسيناريوهات تواجه الأزمة اليمنية ودور الأمم المتحدة فيها

المبحث الأول: التحديات التي تواجه الأزمة اليمنية

تواجه الأزمة اليمنية العديد من التحديات، وتشمل هذه التحديات مختلف المجالات الإنسانية والسياسية والحقوق والحريات العامة والجوانب الأمنية التي يعاني منها اليمنيين طوال سنوات الأزمة والحرب، وذلك يعزى لاعتبارات عديدة من أهمها: تعقيدات[1] تتعلق بالأزمة اليمنية، وأطرافها المحلية، والعوامل المسببة لها، وانعكاساتها على المواطن اليمني، والتأثير السلبي الذي تنتجه التدخلات الخارجية، بسبب تقاطع المصالح وصراع النفوذ بين القوى الإقليمية التي فرضت حالة الاشتباك القائمة على الأراضي اليمنية اليوم، وصعوبة مقدرة اليمنيين على الجلوس معاً للتفاهم والحوار، فضلاً عن القبول بحلول محلية لانعدام الثقة بين الأطراف؛ وتسيَّد العنف حيث لا صوت يعلو فوق صوت البندقية، وقبل ذلك وبعده ارتهان القرار اليمني لدى الأطراف الخارجية المتدخلة في الشأن اليمني، واستخدام الملف اليمني للمقايضة في مقابل ملفات أخرى يجري الصراع بشأنها، كملف البرنامج النووي الإيراني على سبيل المثال، ومفهوم الأمن بين الأطراف الإقليمية والدولية المتصارعة في المنطقة.

وبعض هذه التحديات تتعلق بالأمم المتحدة نفسها، وطريقة تعاملها مع الأزمة اليمنية من حيث الآتي:

فشلها في رعاية العملية السياسية في اليمن، والذي جاء على لسان مبعوث الأمين للأمم المتحدة إلى اليمن 16أبريل 2015م[2]

- عجزالأمم المتحدة في تنفيذ قرارات أعلى سلطة في هيئاتها (مجلس الأمن الدولي)[1].

---

(1)سلطانعليحسنغريب,**الأزمة اليمنية(2011– 2020م) دراسةتحليليةلأسبابهاوطرائق إدارتهاومساراتهاالمستقبلية**،مرجع سبق ذكره، ص1.

(2) فارع المسلمي، **لماذا فشلت العملية الانتقالية في اليمن؟**، مركز مالكوم كيرـ كارنيغي، للشرق الأوسط 16 أبريل 2015م.

- غض الطرف عن انتهاكات الأطراف المعرقلة لعملية الانتقال السياسي سابقاً ومشعلي الحروب حالياً[2].
- غياب رؤية استراتيجية للأمم المتحدة تجاه الأزمة اليمنية.
- ترك الأمور تجري بحسب رغبة كل طرف من الأطراف المؤثرة داخل اليمن سواء داخلية أو خارجية، وتخلت الأمم المتحدة عن دورها كراعٍ للحل في اليمن بدون إعلان كما هو مشاهد ومنذ مدة طويلة من عمر الأزمة.

شجع هذا السلوك المتراخي للأمم المتحدة الإنقلابيين على مزيد من الأعمال العدائية تجاه الأطراف المحلية والإقليمية، ومارست سلوكيات تتعارض مع أبسط حقوق الإنسان التي كفلتها الشرائع السماوية، والأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية[3].

أولا: التحديات الإنسانية:

يولي ميثاق الأمم المتحدة الجوانب الإنسانية أهمية بالغة وخصوصاً ما يتعلق بأعمال الإغاثة الإنسانية أثناء الحروب والكوارث، وقد أسند ذلك إلى العديد من المنظمات المتخصصة التي أصبحت تمتلك موارد مالية وبشرية ضخمة تمكنها من الإسهام في عمليات التدخل الإغاثي للبلدان المنكوبة، والتي تتطلب تدخلاً عاجلاً، ومنها بلادنا وقد عمل في اليمن العديد من هذه المنظمات، وقدمت أدواراً مهمة وقد ركز البحث على دور ثلاث منظمات رئيسة هي: برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونيسيف للطفولة، لأهمية الأدوار التي قامت بها هذه المنظمات ورصد جهودها في اليمن، وأهم الملاحظات على سلوكها وأدائها في تنفيذ أعمالها وفقاً لما تفتضيه أهداف هذه المنظمات[4]،وقد كان التحدي الأبرز الذي واجهته هذه المنظمات يتمثل في الشفافية وعدم التحيز في

---

(1)أحمد عجاج، **دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص42.

(2)احمد محمد الأصبحي، مسار التسوية السياسية في اليمن،مرجع سبق ذكره، ص13.

(3)يوسي إم هانيماكي، **الأمم المتحدةمقدمة قصيرة جداً**،مرجع سبق ذكره، ص123.

(4)صحيفة الأهرام، اليمن واليونيسيف يبحثان آليات التنسيق وتنفيذ المشاريع 2021/5/23م.

مشاريعها، وديمومة التدخلات وتوفير فرص عمل عبر اكتساب المواطن حِرف إعاشة تحفظ كرامته، وهوما فشلت فيه هذه المنظمات.

كانت الأمم المتحدة الراعي الأهم في اليمن لعمليات الإغاثة الإنسانية من خلال تبنيها لعدد كبير من خطط الطوارئ على مدى سنوات الأزمة والحرب، ووجهت العديد من الدعوات للمجتمع الدولي بضرورةتمويل هذه الخطط، وقد جاءت الاستجابة متفاوتة، وهو تحدٍ كبير واجهته الأمم المتحدة وعجزت معه في إقناع العديد من المانحين بجدوى الوفاء بتعهداتهم من جهة، وزيادة هذه التعهدات من جهة أخرى، ومع ذلك فقد رصدت مبالغ كانت كفيلة بوضع حد للمأساة الإنسانية في اليمن في حدها الأدنى، لو أنه تم ترشيدها ووضع الآليات الكفيلة التي تحقق عدالة التوزيع، وتخلق من هذه المساعدات فرص عمل حقيقية وتستثمر جزءاً منها في المشاريع الخدمية[1].

فلا يزال أسلوب الأمم المتحدة في توزيع المساعدات الإنسانية يعتمد على توفير بعض الاحتياجات البسيطة وسريعة الزوال، والتي لا تساهم بحفظ كرامة الناس كما هو محدد ضمن ديباجة هذه الخطط، وهذا السلوك محل انتقاد كبير من مختلف الأطراف وذلك لأمور عديدة من بينها[2]:

1- التحيز في توزيع المساعدات.
2- عدم الاعتراف بمناطق النزوح.
3- صناعة مناطق نزوح جديدة ووهمية تهدف إلى تبديد المساعدات في مناطق المليشيات التي تؤكد الكثير من الدلائل والمؤشرات على أنها محاولة لتقوية سلطات الانقلاب الطائفي وتكريس حكمه في مناطق وجوده.
4- تكييف مفهوم النزوح بحسب رؤية الأمم المتحدة القائم على نصائح واقتراحات العاملين في هذه المنظمات في اليمن.

([1])نوري عبد الرحمن, **دور مجلس الأمن في النزاعات الدولية بين النص والتفعيل**, مرجع سبق ذكره، ص24.

([2])نشرة صادرة عن مكتب الأمم المتحدة بصنعاء، بتاريخ 2021/6/29م مرجع سبق ذكره.

5- تمر عمليات الأمم المتحدة في الجوانب الإنسانية من طرف واحد بعيدة عن رقابة الحكومة الشرعية.

6- تفتقد لعنصري الحياد والشفافية.

7- تمارس هذه المنظمات فساد منظم يتمثل في الكلفة العالية لإيجارات المركبات والمساكن والنفقات، والمرتبات التي يتحصل عليها موظفوا هذه المنظمات الدولية وشركاؤهم المحليون وتمنح مقاتلي الحوثي جزءاً كبيراً منها بحجة أنهم يقاتلون التحالف الذي يفرض حصاراً عليهم[1].

8- تحويل المواد العينية والإيوائية إلى نقود تتقاسمها هذه المنظمات مع العناصر الحوثية.

9- تتحكم هذه المنظمات في شراء كافة مواد الإغاثة المتبقية من تجار محددين تم الإتفاق معهم سلفاً.

10- عجز الحكومة الشرعية وفسادها حال دون الاستفادة من خطط الطوارئ وتوجيهها بما يخدم الاحتياجات الإنسانية والتنمية المستدامة.

وأضاف مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية أن أهم التحديات الإنسانية تتركز في الآتي[2]:

1- أزمة الغذاء (عدم وفاء المانحين بتعهداتهم).

2- أزمة القطاع المصرفي (إعادة تشغيل البنك المركزي كوحدة واحدة وتوريد كافة موارد الدولة إليه بما فيها المعونات والمنح الدولية لمنع الاحتياطي من الإنهيار).

3- انهيار الخدمات الأساسية (تعزيز دور السلطات المحلية وبناء قدراتها في دعم القطاعات الرئيسة وتشجيع المنظمات في تقديم الخدمات الأساسية)

4- ضعف دور الحكومة الشرعية في توجيه مؤسسات الإغاثة والمساعدات المقدمة من التحالف لأسباب تتعلق بالاستقطاب السياسي والإعلامي لهذه المؤسسات

لاشك أن هذه التحديات كان لهاتأثير كبير على الأداء العام للأمم المتحدة في الجانب الإنساني وألحق ضرراً بالغاً بالسكان المحتاجين لمساعدات عاجلة تقدر عددهم العديد من المنظمات الدولية

([1])بشرى المقطري، العربي الجديد، الأمم المتحدة في اليمن وهذا الفساد المنفلت 2020/12/13م مرجع سبق ذكره.

(2)تقرير، التحديات التي تواجه اليمن، مركز صنعاء لدراسات الاستراتيجية، 4 يونيو 2017م.

بأكثر من خمسة وعشرين مليون شخص تم الإشارة إليهم فيما سبق.

- ازدياد أعداد النازحين والمهجرين قسرياً:0كيف تصنف انسانية)

هذه المشكلة إحدى إفرازات الحرب السيئة، والتي تسببت في نزوح ملايين اليمنيين وتوزعوا على بعض محافظات البلاد والشتات في كل من الخليج ومصر والسودان وبلدان أخرى، وقد غاب دور الأمم المتحدة تجاه هؤلاء النازحين، ولم تقدم لهم أبسط المساعدات بينما يتم التلاعب بمليارات الدولارات المرصودة لخطط الطوارئ[1] في أماكن أخرى، كذلك لم تقدم مساعدة للسلطات المحلية ولا للمجتمعات المضيفة، فمثلاً يتعرض النازحون في محافظة مأرب التي تضم أكبر تجمع للنازحين يزيد على ثلاثة ملايين نازح لظروف بالغة القسوة في حر الصيف وبرد الشتاء مع انعدام شبه كامل للخدمات لعدم قدرة المحافظة على توفيرها، وقد أعلنت السلطة المحلية في المحافظة عجزها التام عن توفير إحتياجات النازحين الذي تجاوز طاقتها وامكاناتها المحددة.

- التحديات الصحية:

تولي الأمم المتحدة الجانب الصحي اهتماماً بالغاً، وتعمل بجهد كبير لمنع انتشار الأمراض والأوبئة، وقد ظهر اهتمامها في عدة مراحل كان من أهمها مواجهة كوفيد 19 في الفترة الأخيرة التي اجتاح فيها معظم دول العالم وفي واليمن قادت الأمم المتحدة جهوداً كبيرة في مجال الصحة[2] ومكافحة الأمراض.

ويمكن القول: إن من التحديات التي تواجه اليمن هي تدهور الوضع الصحي مما أدى إلى انهيار الخدمات الصحية بشكل عام، وقد كان دور الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في المجال الصحي يمثل فرصة لتوجيه جهود منظمات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال على توفير الخدمات اللازمة في مواجهة الأوبئة والأمراض مثل كوفيد 19 والسلالات المتحورة عنه في ظل انعدام كامل للبيئة الصحية وخصوصاً في مخيمات النزوح ذات الكثافة البشرية العالية.

---

(1)مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن، البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

(2)منظمة الصحة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص1.

إن المراكز والمستشفيات والوحدات الصحية في اليمن تفتقد لأبسط معايير السلامة، وهوما يجب أن توليه منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطفولة اليونسيف جل اهتماماتها؛ لكن ذلك لم يحدث، ولم تزر هذه المنظمات التجمعات حتى اللحظة، وهو ما يفرض على الأمم المتحدة إعادة النظر في أنشطة هذه المنظمات وتقييمها بناء على واقع خارطة الاحتياجات الفعلية في عموم مناطق اليمن.

ثانياً: التحديات السياسية:

في الجانب السياسي تراجع دور الأمم المتحدة، وقد كانت عنصراً فاعلاً في العديد من الإتفاقيات والحوارات المؤسسة للانتقال السلمي للسلطة، وبذلت في هذا الأمر جهوداً مقدرة؛ لكنها عدلت عن الاستمرار في رعايته، بل ساهمت أيضاً في إعاقته فتحول إلى مشكلة في حد ذاته ، وهذا ما سبق الإشارة إليه في أكثر من موضع من هذا البحث، وتراجعت الآمال المعقودة على الدور الأممي الفاعل في إنهاء مأساة اليمنيين إلى مطالب برفع يدها عن القضية اليمنية برمتها، بعد اعلان ابن عمر فشل العملية السياسية في اليمن ، وقد أصبح دور الأمم المتحدة في اليمن معتمداً على الآتي:

أ. الاحاطات التي يدلي بها مبعوث الأمين العام إلى اليمن من حين لآخر[1].

ب. إطلاق دعوات للحوار لا تتجاوز وسائل الإعلام.

ج. تقديم الأمم المتحدة مبادرات للحل خارج الأطر والمرجعيات الأساسية للحل في اليمن.

د. تقوم جهود الأمم المتحدة تجاه العملية السياسية في اليمن على خليط غير متجانس من المقاربات والحلول الآنية والقفز على معالجة المشكلة الحقيقية من أساسها المتمثل في الاستبداد السياسي والنزعة الطائفية للحكم القائم على الحق الإلهي المزعوم في الولاية، وتجاوز المرجعيات الثلاث الأساسية للحل في اليمن المشار إليها سابقاً.

هـ. عدم قدرة الأمم المتحدة على كبح جماح الجماعات الطائفية والشعوبية في منطقتنا العربية والحيلولة دون تقويض الدولة الوطنية، وكذا مقدرة الأمم المتحدة رفض السير ضمن مساقات

(1)مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن صنعاء، مايو 2020م تمت الزيارة 2020/6/18م 7م مرجع سبق ذكره.

دولية تهدف إلى تحويل الأقليات إلى أكثرية حاكمة في العالم الإسلامي، وفي المقدمة الصراع السني . الشيعي[1]. هذا التصرف في الحالة اليمنية يحدث سجالاً طويلاً بين الأمم المتحدة والأطراف المحلية، والتحالف العربي، يفضي إلى استهلاك الزمن ويتوه مسارات الحل، ويفتح الباب لمزيد من التمزق الداخلي والتدخل الخارجي.

يدرك الكثير أن باستطاعة الأمم المتحدة فعل الكثير لو توفرت الإرادة الحقيقية لذلك لامتلاكها لوسائل عديدة تمكنها من وقف الحرب، وحل النزاع غير أنه قد بات واضحاً أن الأمم المتحدة غير جادة في فعل ذلك، وأنها أداة لتحقيق مصالح القوى الدولية النافذة وهو ما يعني أن الأمم المتحدة قد فشلت في وضع خارطة حلول يلزم بها مختلف الأطراف وتضمن بقاء اليمن موحداً وتمنح الانتقال السياسي فرصة للصمود وتحد من انزلاق البلاد إلى مزيد من التجزئة [2] وهو من أخطر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في اليمن.

ثالثاً: التحديات في مجال حقوق الإنسان:

تحتل حقوق الإنسان مكانة متقدمة في كافة تشريعات ومواثيق الأمم المتحدة والاتفاقيات المنبثقة عنها، وقد ورد ذكرها في ميثاق الأمم المتحدة سبع مرات[3]، وخصصت لها الأمم المتحدة مجلس يُعني بمتابعة وتقييم حقوق الإنسان في مختلف الدول، وغالباً ما يقوم هذا المجلس بتشكيل لجان تقصي الحقائق عن الإنتهاكات التي قد يتعرض لها البشر، وتقدم التوصيات إلى الأمم المتحدة لاتخاذ ما يلزم حيالها ولم يكن أداء الأمم المتحدة مرضياً في مواجهة منتهكي حقوق الإنسان في كثير من الأقطار التي تتعرض لانتهاكات مستمرة ومنها اليمن، التي تعيش أوضاعاً بالغة الخطورة نتيجة استمرار الأزمة والحرب والنزوح وحصار المدن، والمقذوفات النارية بمختلف أنواعها، وزراعة الألغام وانعدام الخدمات، وكافة أشكال المساعدات، هناك تحدٍ قاسٍ يواجه الدور الأممي يتمثل في الانتهاكات الجسيمة

([1])صحيفة الشرق الأوسط، العدد 14881، مرجع سبق ذكره.

(2)مكتب حقوق الإنسان ـ محافظة مأرب ـ تقرير حقوقي،مرجع سبق ذكره.

(3)علاء عبد الحميد عبد الكريم، **دور الامم المتحدة في تسوية الأزمة السورية**،مرجع سبق ذكره ص150.

التي يتعرض لها المواطن اليمني كل يوم على أيدي عصابات متفلته لا تراعي وزن للإنسان وكرامته، وتطال هذه الانتهاكات كافة شرائح المجتمع وبالأخص منها الشرائح الأضعف (الأطفال- النساء)[1] ناهيك عن السجون والمعتقلات السرية التي تكتظ بألاف من الأسرى والمختطفين والمغيبين قسرياً في ظل صمت غير مبرر لمنظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية بحقوق الإنسان، وهو ما يؤكد الانتقائية والتحيز الذي تمارسه المنظمة الدولية وتماهيها مع مشاريع تقويض الدول الوطنية الذي تقوده هذه الجماعات الطائفية التي تستبيح دماء وأموال وأعراض مخالفيها في الفكر والاعتقاد، وتزرع الكراهية، وتستنبت الإرهاب وتهيء البيئة الصالحة لنموه وترعرعه، خلال مدة تدخل الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية لم تحدد موقف واضح وصريح من مرتكبي الإنتهاكات في اليمن عدا الإشارات إلى ذلك فيما ورد في بعض قرارات مجلس الأمن بخصوص معرقلي التسوية، أو ما تطرقت له تقارير لجان الخبراء البارزين التابعة لمجلس حقوق الإنسان وهو جهد مقدر لكنها تضمه للأرشيف بعد أول جلسة للاستماع إليها، ومع ذلك فقد منعت اللجنة من دخول اليمن لاستكمال تقصي حالة حقوق الإنسان في اليمن ورفض التحالف والحكومة الشرعية والحوثيون دخولها البلاد طيلة الأعوام السابقة، وقد اعتمدت اللجنة على آليات متعددة للوصول إلى الضحايا ودونت شهادات الناجين، ورصدت جزءاً من الواقع الأليم لمعاناة اليمنيين اليومية من الأطراف المختلفة مع الفارق بين هذه الأطراف، فحقوق الإنسان في اليمن تضع مصداقية الأمم المتحدة أمام امتحان كبير فشلت في اجتيازه ويمكن أن نحصر تحديات هذا المجال في الآتي:

1- عجز الأمم المتحدة عن معاقبة مرتكبي الانتهاكات.
2- إهمال التقارير الدورية لحقوق الإنسان وعدم متابعتها وتنفيذ ما ورد فيها (تقارير لجان الخبراء)
3- تحيز الأمم المتحدة للمنتهكين لحقوق الشعب وضحايا الحرب.

(1)تقرير منظمة تحالف نساء من أجل السلام في اليمن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص1.

رابعًا: الحرب والتحديات الأمنية:

جاءت فكرة الأمم المتحدة حلاً لمنع نشوب الحرب بعدما عجزت عصبة الأمم في كبح جماح النزعة إلى الحروب والتي أفضت إلى نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية[1] التي نتج عنها خسائر مادية ومعنوية هائلة، وقد جرم ميثاق الأمم المتحدة التفكير في الحرب والدعوة إليها فضلاً عن تفجيرها واستحدث العديد من الآليات التي تحول دون إعلانها مثل لجان تقصي الحقائق والحوار والتفاوض والتحكيم، وعرض النزاع على الأمم المتحدة التي تتخذ حياله الحل المناسب، وقد شكلت الأمم المتحدة قوات حفظ السلام التي أوكلت إليها الأمم المتحدة التدخل لنزع فتيل الحرب التي قد تنشأ بين بعض الدول أو التي نشب فيها نزاع وهي قوات محدودة، ولا تمتلك أسلحة ثقيلة وتتركز مهامها في مراقبة وقف إطلاق النار، والتأكد من عدم خرق الأطراف المعنية له، وقد أوفدت الأمم المتحدة إلى اليمن بعثة مراقبة بموجب اتفاق استوكهولم في الحديدة الذي أثبت فشله وأصبحت البعثة الأممية هي نفسها بحاجة إلى حماية ، وقد منح الإتفاق الحوثيين أوراق تفاوض جديدة، وقاد إلى انسحاب قوات الحكومة من الحديدة ومديرياتها المحررة بدون شروط، وفشلت الأمم المتحدة في منع شحنات السلاح التي ترسلها إيران[2] إلى الحوثيين بصورة مستمرة، الحالة الأمنية إحدى الذرائع التي تتحجج بها المنظمات العاملة في اليمن، وأن هذا العامل يمنع تنقلها إلى مناطق أخرى للاطلاع على أحوال السكان، وهذا ليس على إطلاقه، فقد زار مبعوثو الأمين العام محافظات مأرب وتعز وعدن ولم يتحججوا بالوضع الأمني، مما يؤكد أن هذا العامل لم يكن في يوم من الأيام مانع من الزيارة والاطلاع على أحوال المحافظات عن قرب، بل رافق هذا العذر رغبة البقاء في صنعاء وصعدة، وعدم الإنتقال إلى محافظات أخرى وظهر تلاعب هذه المنظماتمن خلال عدم فتح مكاتب لهذه المنظمات خارج مناطق سيطرة الحوثي، وقد خلق ذلك انطباعاً عاماً عن التحيز الذي تمارسه الأمم المتحدة ومحاولتها المستمرة، تسيَّس أنشطتها

(1)الحسني الحسني معدى، **موسوعة الحرب العالمية الأولى والثانية**،مرجع سبق ذكره، ص8.

(2)سلطانعليحسنغريب,**الأزمة اليمنية(2011- 2020م) دراسةتحليليةلأسبابهاوطرائق إدارتهاومساراتهاالمستقبلية**،مرجع سبق ذكره، ص83.

الإنسانية، وهو ما يتنافى مع أهدافها ورسالتها، والغرض من إنشائها، وقد كشفت طول فترة الحرب ونتائجها المدمرة زيف شعارات الأمم المتحدة وحياديتها في النزاع القائم في اليمن.

تعتبر الحرب من أسوأ الأحوال التي تمر بها البلدان لما يترتب عليها من آثار قتل واختطاف وتهجير ونزوح وضائقة اقتصادية بالغة، وتفتت للمجتمع وتمزق لنسيجه الاجتماعي، وظهور أخلاق الحرب التي تغيب معها كافة معايير الأخلاق النبيلة ويفقد الناس مصادر معايشهم ويعيش الجميع ظروفاً صعبة بين مطرقة الحرب وسندان المنظمات الدولية ومساعداتها إلي تضيع معها كرامة المواطن، أن استمرار الحرب يشكل التحدي الأبرز للأمم المتحدة، فمع كل ساعة يسقط أعداد من المواطنين قتلى وجرحى نتيجة اشتباكات الأطراف، والمقذوفات النارية والطائرات المسيرة والصواريخ التي تستهدف الآمنين والألغام[1] التي يدفع السكان ومواشيهم أثماناً بالغة الكلفة بالإضافة إلى ما قد يترتب على نتائج الحرب من أضرار بالغة تطال الأطفال والنساء، واليوم تشارف الحرب في اليمن على انقضاء عامها السابع دون بوادر حل تلوح في الأفق، مما يفاقم المعاناة الاجتماعية، والنفسية والاقتصادية على السكان مع غياب لدور جاد من قبل الأمم المتحدة تجاه معاناة السكان.

خامساً: التحديات الخارجية (تأثير القوى الإقليمية والدولية على أداء الأمم المتحدة):

تواجه الأزمة اليمنية تحدٍ كبير جدا ناتج عن صراع إقليمي ودولي في المنطقة، كما تعاني الأمم المتحدة من تدخلات عديدة تحول دون إمكانية تنفيذ خططها المرصودة وتخضع لتوجهات القوى العظمى، والتي تقدم مصالحها على مصالح الأمم المتحدة وبقية شعوب العالم، وتخضع خطط الأمم المتحدة في اليمن لكثير من التوجهات المتضاربة للفاعلين، وقدراتهم المالية والسياسية مما يؤدي إلى تعطيل هذه الخطط من أساسها وتحويل مواردها لصالح مشاريع تضر بالمصلحة الوطنية للدولة المستهدفة وتخدم جماعات إرهابية وأشخاصاً لديهم القدرة على زعزعة أمن واستقرار بلدانهم، ويصب

(1)محمد علي السقاف، مقال رأي، نهاية حرب اليمن هل من بوادر انفراج، الشرق الأوسط العدد 15492، مرجع سبق ذكره.

في خانة مزيد من الفوضى ومن ثم تعجز الأمم المتحدة في كبح هذه القوى النافذة، ويتعاظم الصراع بين الفاعلين كما هو الحال على الساحة اليمنية[1].

(1)أحمد محمد عبد الله ناصر الحسني، **قرارات مجلس الامن ودورها في حل الازمة اليمنية**، مرجع سبق ذكره، ص11.

المبحث الثاني: سيناريوهات مستقبل الأزمة اليمنية في ظل التحديات الحالية ودور الأمم المتحدة فيها:

هناك عدد من السيناريوهات تنتظر الأزمة اليمنية في ظل مواقف الأمم المتحدة منها:

السيناريو الأول: نجاح العملية السياسية في اليمن:

يقوم هذا السيناريو على حصول توافق جماعي للدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية في اليمن (السعودية ،الإمارات، الكويت، البحرين، عمان، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين) في التعامل مع الحوثيين بعد تعيين ممثل جديد للأمين العام السويدي هانس غروندبرغ وممارسة أقصى درجة من الضغط على الحوثي باتجاه تطبيق قرارات مجلس الأمن وخصوصاً ما يقع منها تحت الفصل السابع والقاضي بانسحاب الحوثيين من المدن، وتسليم السلاح وإخلاء مؤسسات الدولة من وجود المليشيا، والسماح باستئناف العملية السياسية بموجب المرجعيات الأساسية للحل (المبادرة الخليجية، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، القرار (2216). فنجاح هذا السيناريو يعني إعادة العملية السياسية والدولة اليمنية وهزيمة الحوثيين ومن خلفهم المشروع الإيراني وسينتج عنه عودة اليمن إلى محيطه العربي.

هذا السيناريو يمنح الأمم المتحدة فرصة كبيرة لمزيد من تدخلاتها في الجوانب الإنسانية، ومعالجة قضايا النزوح، وتردي الخدمات العامة، وتوفير برامج الصحة والرعاية النفسية لضحايا الحرب، وتوفير المشاريع المحسنة للدخل، ودعوة المؤسسات الدولية المعنية بالتدخل لمعالجة آثار الحرب بالمشاريع التي تشكل استدامة.

إذا تحقق هذا السيناريو فقد نجح الرعاة في وضع حد للأزمة والحرب، وبدأ معه مرحلة التعافي ويبدو هذا الاحتمال ضعيفاً جداً وربما غير وارد لاختلاف مواقف الرعاة وحسابات الربح والخسارة لكل منهم، وتراجع الأزمة اليمنية من اهتماماتهم، وأنها أصبحت قضية منسية كما تشير التقارير الدولية وانشغال العالم بقضايا مستجدة أكثر إلحاحاً في نظر الرعاة من الحالة اليمنية، وكذا بالنظر للتجربة التاريخية للأمم المتحدة الخاضعة لتضارب المصالح وعدم قدرتها في تنفيذ قراراتها أحياناً أخرى تبدئ

مرونة أكثر مع الأطراف المعادية للشرعية الدولية، والجماعات المتمردة خدمة لأجندات دولية، تمثل الأمم المتحدة فيها دور الميسر.

ومن أهم عوامل استبعاد هذا السيناريو سلوك الحوثي الذي لا يؤمن بغير القوة وتلقي توجيهاته من الظهير الإيراني الذي يستخدم الملف اليمني مقابل ملفات أخرى في تفاوضه حول برنامجه الإيراني وقضية الأمن بالمنطقة.

السيناريو الثاني: إسقاط مرجعيات الحل السياسي في اليمن:

يقوم هذا السيناريو على إعادة النظر في المرجعيات الأساسية للحل في اليمن أو إسقاطها والبحث عن صيغة جديدة تأخذ في الاعتبار الوضع الراهن وتطوراته، وتمنح الجنوبيين فرصة الانفصال، وتمكين الحوثيين من حكم الشمال والإبقاء على قوات حراس الجمهورية التابعة لأسرة صالح لخدمة المصالح الدولية في إطار لعبة التوازنات، واستمرار الضغط لاسقاط مأرب بيد الحوثيين.

وهذا السيناريو يعني فشل التحالف العربي الداعم للشرعية وسقوط آخر معاقل الحكومة الشرعية.

والمستفيد الأول من هذا السيناريو إيران، وهو انعكاس طبيعي للخلل في أداء التحالف العربي الذي ذهب يبحث عن الغنيمة وترك الحكومة اليمنية والجيش الوطني وملايين اليمنيين يواجهون عدواً إيرانياً يمتلك كل أسباب النصر في المعركة التي يعتبرها معركة وجود في إطار صراع القوى والمشاريع في المنطقة، وحشد لها المال والسلاح والأنصار بصورة طائفية لم يسبق لها مثيلاً، في ظل مشاريع عربية مفككة وخلافات بينية كثيرة.

وحسابات سياسية لدى دول التحالف تتعلق بالقضاء على نتائج ثورات الربيع العربي ودعم الثورات المضادة لها، وتمهيداً لهذا السيناريو فقد وجهت بعض أقطاب التحالف (الإمارات) سلاحها نحو الحكومة الشرعية وجيشها الوطني وقصفته بالطيران الحربي بعد أن أضعفته كثيراً عن طريق مليشيات ممولة ومدربة على إلحاق الهزيمة بالشرعية فقط، وتمكنت من السيطرة على موارد البلاد وأجوائها، وطرد الرئيس والحكومة من العاصمة المؤقتة عدن في ظل مراقبة السعودية قائد التحالف دون تدخل

يوقف هذا النزيف، وهو ما عده الكثيرون تفاهم وتبادل أدوار بين أقطاب التحالف المملكة والإمارات، هذه المقدمات الخطأ قادت بدون شك إلى نتائج خطأ وضاعت معها التضحيات الهائلة من الدماء والأموال من اليمنيين والخليجيين والسودانيين والعرب عامة، وتضررت معها سمعة هذه الدول واتضح عجزها عن حماية أمنها القومي وسقوطها في فخ نظرية المؤامرة.

هذا السيناريو إن حدث سيكون مدعاة للأمم المتحدة لوضع المزيد من خطط الطوارئ، ومناشدة دول العالم بإغاثة اليمنيين، وستكون المنظمات الدولية أكبر المستفيدين من تأزم الوضع الإنساني، وسيشجع الأمم المتحدة على نسخ تجربة اتفاق الحديدة في أماكن أخرى. خطورة هذا السيناريو كبيرة جداً ليس على اليمن فحسب بل ستكون المملكة أكبر المتضررين لوجود إيران على حدودها الجنوبية، وعلى مقربة من المخزون الشيعي السعودي المتحفز في جنوب وشرق السعودية.

ورغم قساوة هذا السيناريو وما سيترتب عليه من موجات نزوح جديدة وتصفيات بهوية طائفية ومناطقية والقبول به احتمال وارد، وما يؤخره إلا الموقف السعودي.

وإذا حدث ذلك فإن إيران تكون قد حققت استراتيجيتها المعروفة بحرث الأرض وإعلان سيطرتها على اليمن، وتحويله إلى برميل بارود ضد الخليج وفي المقدمة منه المملكة العربية السعودية، الهدف الرئيس للدولة الإيرانية، وقد يكون ذلك ضمن أجندة القوى الدولية الرامية لإغراق المنطقة في مزيد من الفوضى بسلاح الطائفية وبيع السلاح، وهو ما يعني بقاء حالة الحرب مستمرة على الحدود الجنوبية للمملكة وستعزز إيران تواجدها على الحدود السعودية للأهداف الآتية:

1- إضعاف السعودية بحرب عصابات لا تتوقف لكي تشكل إنهاك للجيش السعودي.
2- إغراق المملكة والخليج بتهريب المخدرات إلى الأراضي السعودية والخليجية.
3- تهريب السلاح إلى الحزام الشيعي السعودي في المناطق الجنوبية والشرقية استعداداً لساعة الصفر.
4- بقاء المنطقة في حالة توتر دائم يشكل استنزاف مادي ومعنوي للدولة السعودية ويؤثر على سمعتها الدولية، وقد تتدخل الأمم المتحدة بوضع لجان مراقبة بين البلدين على غرار ما جرى في الحديدة.

حدوث هذا السيناريو لا يعني القبول بالحوثي والفكر الإيراني من طرف اليمنيين وإن تركوا وحيدين في الساحة لمواجهته، ولن تتوقف مقاومة اليمنيين للمشرع الطائفي وسيجعلهم في حل للبحث عن حليف جديد وستستمر دورة الكفاح الوطني، وقد يتأخر الانتصار على إيران لكنه آت لامحالة.

ومن المتوقع ظهور تحالفات جديدة لمواجهة الحوثي وقد يشكل الجيش الوطني وبقية القوى الرافضة لمشروع الحوثي رأس حربة لهذا المشروع الذي يضم كل المظلومين والمهجرين والنازحين لمواصلة النضال حتى النصر.

السيناريو الثالث: مغادرة الأمم المتحدة لليمن:

هذا السناريو يتوقع خروج الأمم المتحدة من اليمن وإغلاق برامج الأمم المتحدة، سيناريو وارد وإن بدأ مستبعد حالياً لكن يساعد في حدوثه الفشل الذريع للأمم المتحدة في المجالات الإنسانية والسياسية والحقوقية والأمنية في اليمن مما جعلها محل انتقاد دائم لمختلف الأطراف، ويقلص مساحة القبول بها عدا ما يجنيه الحوثيون، من مساعداتها وتدخلاتها في الجوانب الإغاثية والإنسانية أما ماعدا ذلك فهناك انتقادات واسعة لدورها في مختلف الجوانب.

وإن حدث هذا السيناريو فستقوم الأمم المتحدة بإيكال مهامها إلى المنظمات الإقليمية (مركز الملك سلمان والهلال الأحمر الإماراتي) وطالما قدمتا تلكما المؤسستان (سلمان والهلال) تقارير هائلة عن تدخلاتها الإنسانية في اليمن كترويج إعلامي أكثر مما هو حقيقة على الأرض، وهذا سيضاعف الكلفة الإنسانية وسيزيد من معاناة المواطنين الذين يتلقون مساعدات مالية بصورة دورية من المنظمات الدولية كبرنامج الغذاء الذي يمول أعداد كبيرة من الأسر.

السيناريو الرابع :تدخلات خارجية تؤجج الأزمة والحرب:

السيناريو الرابع استمرار التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن اليمني وما يترتب عليها من زيادة تكلفة الحرب اليومية، وسقوط العديد من القتلى والجرحى، واستمرار تصاعد حركة النزوح وتردي الخدمات، وتدهور العملة وارتفاع الأسعار في ظل فشل كلي للحكومة الشرعية والتحالف الداعم لها.

هذا السيناريو يعني بقاء الحرب قائمة دون قدرة فريق حسمها لصالحة، وستظل مناطق مأرب وشبوة وتعز مناطق ملتهبة وسيستمر استهداف المدنيين بالصواريخ البالستيه والطائرات المسيرة التي يستخدمها الحوثيون في حروبه ألا أخلاقية، وقد يؤدي طول الحرب وسلوك الحوثي وطريقة إدارته للدولة إلى مقاومة داخلية في مناطق سيطرته.

قد يحدث تغير مفاجئ في سياسة المملكة تجاه اليمن والحكومة الشرعية وتبادر إلى إصلاح ما أفسدته الإمارات وتعيد تأهيل الجيش الوطني وتعزز صموده بأسلحة نوعية وقادرة على الحسم وتسمح بشراء أسلحة وذخائر تؤمن سير المعارك وتعيد الاعتبار للجرحى ومعاقل الجيش وتعمل على انتظام صرف المرتبات، وتحمي المدن اليمنية من مسيرات وصواريخ إيران اليومية عليها عن طريق دفاعات تؤمن حياة السكان وعودة الحكومة اليمنية إلى الداخل للإشراف على المعركة عندها سيحدث التغير المفاجئ في نتائج المعركة لصالح الشرعية والتحالف.

في هذا السيناريو ستظل الأمم المتحدة تراقب ما يجري بصمت وقد تكون شريكة في صنع الأحداث التي تساهم في مزيد من التأزيم، كما هي عادتها عند اقتراب الحسم ضد المليشيات تتعالى أصوات ممثلي الأمم المتحدة ومسؤولي برامجها الإنسانية عن خطورة الموقف على السكان المحليين وامدادات الإغاثة، وضرورة توقف الحرب وإجراء مفاوضات لتجنيب السكان المزيد من العنف من وجهة نظر المنظمة الدولية وفريقها في اليمن، وهو ما يستدعي تعاطف دولي مع نداءات المنظمة الدولية بضرورة وقف الحسم والبحث عن صيغ جديدة تهدر المكاسب على الأرض كما تم في الحديدة ومنع الجيش من تحريرها بعد أن أصبحت على بعد أربعة كيلو متر.

في حالة استمرار هذا السيناريو يكون السكان قد وصلوا إلى حالة إنسانية بالغة الخطورة ولم يعد بمقدرهم احتمال المزيد منها وقد تؤدي إلى انفجار شامل وهذا ويتطلب تدخل عاجل للأمم المتحدة بكل ثقلها لمناشدة العالم في مساعدة الشعب اليمني وتبدأ الخطوة الأولي من المملكة التي هي ملزمة أخلاقياً ودينياً ودولياً بتوفير كافة أنواع الحماية للشعب اليمني الذي يرزح تحت الفصل السابع.

وتتولى المملكة ذلك وعليها إعادة النظر في مساعدات مركز الملك سلمان بما يوفر الحد الأدنى للنازحين والمهجرين بعيداً عن الصورة الإعلامية التي يتسم بها أداء المركز خلال السنين الماضية وضرورة تقديم المساعدات للمتضررين أينما وجدوا.

السناريو الخامس: سيناريو المصالحة الوطنية:

حدوث نوع متقدم من التوافقات اليمنية بين مختلف المكونات السياسية والاجتماعية اليمنية بحيث يقدم الجميع تنازلات للجميع في ظل تجاوز منطق الحسم عسكرياً من قبل مختلف الأطراف.

هذا السيناريو ناتج عن إدراك الجميع حجم التكلفة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية للحرب ومآلاتها وحجم التدخلات الدولية والإقليمية فيها، مما قد يوجد قناعات لدى مختلف الأطراف بضرورة التوصل إلى صيغة تفاهم تحفظ ما تبقى من بلد أنهكته الحرب والتدخلات الخارجية، وفرضت الضرورة الدينية والوطنية والأخلاقية التوصل إلى سلام يتجاوز الجميع فيه الماضي بكل ماسيه.

وقد يعزز هذا السيناريو عروض المملكة تجاه الحوثيين وتقديمها العديد من التنازلات والحوارات التي تدور بعيداً عن الحكومة الشرعية وبالأخص ما جرى منها في 2019م بعد تعرض مصادر الطاقة ومواقع حساسة في المملكة لاستهداف بطائرات مسيرة وصواريخ بالستية، وهو ما دفع المملكة بفتح قنوات حوار مع جماعة الحوثي وأعلن مسؤولون سعوديون كبار كان أبرزهم ولي العهد الأمير محمد بن سلمان مراراً أن الحوثيين فصيل يمني وأنهم عرب في محاولة استمالتهم من السير في ركاب إيران، الأمر الذي لم تنجح فيه المملكة لأسباب فكرية وطائفية وعلاقة الحوثيين المباشرة بصراع النفوذ في المنطقة.

وقد يلعب الأشقاء العرب دوراً محورياً في تحقق هذا السيناريو وبالأخص سلطنة عمان ودولة الكويت اللتان تحظيان باحترام كافة الأطراف اليمنية والدولية.

ويبدو هذا السيناريو بعيد التحقق في ظل المعطيات الحالية الناتجة عن توزع الفاعلين الداخليين على القوى الإقليمية، وسيكون أصعب الفاعلين تخلى عن لغة السلاح والحسم العسكري هم الحوثيين لتصلبهم الدائم، ومحاولاتهم فرض شروط جديدة قد تقوض الاتفاق من أساسه ولاعتبارات فكرية تقوم على مزيد من القتل لتحقيق الأهداف.

ويأتي تحكم الدولة الإيرانية بقرار الجماعة التي قد تناور بالملف اليمني مقابل ملفات أخرى كمحصلة نهائية لعلاقة الطرفين.

وإذا تحقق هذا السيناريو سينهي دور بعثة الأمم المتحدة في الحديدة لأنه لم يعد لها مهام تذكر وستكون الأمم المتحدة داعم ومساند رئيس لانجاح هذا التوافق لتعويض ما فات من دورها خلال المرحلة الماضية وستدعم التوافق بتكريس جهودها للانتقال إلى مرحلة السلام، وستتولى جلب مزيد من المساعدات، وستخضع هذه المساعدات لخطط الحكومة الموحدة وستقضي على ازدواجية المعايير والتنفيذ، وستتعزز الشراكة مع مؤسسات الأمم المتحدة.

الخاتمة

خاتمة.

اتضح من خلال الأزمة التي تمر بها اليمن، مدى تعقيدات الأمور على الأرض؛ نتيجة كثرة الفاعلين المحليين والخارجيين وتقاطع مصالحهم في هذه الجغرافيا المتميزة من الأرض، وهو ما صعب من مهمة فض الاشتباك بين الأطراف، بل زاد من تعقيد المواقف، ونتج عن ذلك أزمات جديدة ضحاياها اليمن أرضاً وإنساناً وتاريخاً ودولةً، وكون الأمم المتحدة نافذ رئيس في الأزمة اليمنية، فقد وضحت هذه الدراسة التعريف بالأمم المتحدة وآليات صنع القرار فيها، واجهزتها الرئيسة، ووكالاتها ومنظماتها وصناديقها، وقوات حفظ السلام التابعة لها بغية إعطاء القارئ معارف علمية عن الأمم المتحدة وأهم مؤسساتها، وكيفية اتخاذ القرار فيها، ومعرفة أدوار الأمم المتحدة على إعتبار أنها أهم الفاعلين في الأزمة اليمنية، وتناولت الدراسة لمحة تاريخية عن اليمن والخصائص والمقومات التي يتمتع بها، وتطرقت إلى أوضاعه السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، وتناولت الدراسة تعريف وشرح مفهوم الأزمة، وطرق معالجتها كمفهوم عام، وأفردت شرحاً مطولاً عن الأزمة اليمنية، وأسبابها والعوامل والأبعاد الكامنة خلفها، وتطرقت لأدوار بعض الفاعلين الإقليميين والدوليين، واستراتيجية الأمم المتحدة لحل هذه الأزمة وانعكاسات ومآلات الأزمة الحالية على حاضر ومستقبل اليمن وجيرانه وذلك من خلال مناقشة دراسة وتحليل لأدوار المؤسسة الدولية الأهم في المجالات الإنسانية والسياسية والحقوقية والأمنية، ومدى مساهمتها في معالجة الأزمة اليمنية وفق ما يقتضيه ميثاق الأمم المتحدة المستند إلى أبرز أهدافها، المتمثلة في حماية الأمن الدولي والسلم العالمي متسلحة بمبادئ الحياد والشفافية، التي يجب أن تجسدها مؤسسات الأمم المتحدة ليتحقق لها النجاح في تدخلاتها لمنع نشوب الأزمات والحروب في الدول الأعضاء، ورغم الملاحظات الجوهرية على أداء الأمم المتحدة فإن هنالك جوانب مضيئة لها، ولا غنى لاحد عنها فهي بحق المؤسسةالتي تجتمع شعوب العالم تحت سقفها لتعبر عن آلامها وآمالها رغم اختلاف الثقافات واللغات والقوميات، إلا إن هذا المنبر العالمي يتيح لجميع شعوب العالم التعبير عن قضاياهم على قدم المساواة بالإضافة إلى امتلاكها رصيداً كبيراً في التدخل في الأزمات الدولية، وتقديم الحلول والرؤى التي تساهم في وقف التصعيد والعودة إلى الحوار والتفاوض بما يحقق السلام، كما أن لديها العديد من المؤسسات الدولية الرائدة في كل مجال من المجالات الحيوية مما يعد مفخرة للإنسانية، ومشكلتها تكمن في هيمنة القوى النافذة على خططها وبرامجها،

وتخضع القرارات الصادرة عنها لتكييف الفاعلين وبالأخص الولايات المتحدة، وهو ما يجعل هذه المؤسسة الدولية الأهم في العالم عاجزة عن تنفيذ القرارات الصادرة عنها لتضارب المصالح، وهذا ما يحدث في منطقتنا العربية المشتعلة بالحروب, والتي تزيدها القوى الكبرى اشتعالاً، واليمن أكبر مثال لذلك وبما يعني إن مشكلة الأمم المتحدة كبيرة تتطلب إجراء عملية إصلاح شامل يأخذ في الحسبان المتغيرات الدولية، والمطالب الملحة الداعية لإصلاح هذه المؤسسة الأهم في العالم وتحريرها من هيمنة القوى العظمى، ويعيد ثقة الرأي العام العالمي في حياديتها وشفافيتها ومقدرتها على ورعاية الأمن الدولي والسلم العالمي.

أولا: النتائج

من خلال استعراض الإطار النظري توصل البحث الحالي إلى النتائج الآتية:

1. إن سلوك الأمم المتحدة في اليمن قد ساهم في إطالة الأزمة والحرب وعقَد مسار الحل، وأن ما يجري في اليمن ليس شأناً يمنياً فحسب؛ بل مخطط دولي وإقليمي يستهدف المنطقة العربية بأسرها بصبغة طائفية.
2. تمثلت عوامل الأزمة اليمنية ومسبباتها في البعد الطائفي وعوامل سياسية واقتصادية واجتماعيةو العامل الخارجي المتمثل في الدور الإيراني والإماراتي والأمريكي.
3. أهم أطراف الأزمة اليمنية داخليا:الحكومة الشرعية والحوثيين والرئيس صالح و المجلسالإنتقالي الجنوبي، وخارجيا: إيران الداعم للانقلاب، والتحالف العربي الداعم للحكومة الشرعية، وتمثل الإمارات العربية المتحدة طرف آخر للأزمة مع الحكومة الشرعية.
4. أبرز مظاهر الحرب هي النزوح الكبير للسكان، وارتفاع أسعار السلع وتراجع الخدمات الأساسية، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وظهور أزمات جديدة، وتزايد التدخلات الخارجية في الشؤون اليمنية.
5. أهم مآلات الأزمة تتمثل في تقويض الدولة واجهاض العملية السياسية، واستمرار الحرب بدون آفاق للحل، وتدهور وتفاقم الاوضاع الاقتصادية والإنسانية والحقوقية والأمنية.
6. لا توجد رؤية ثابتة للأمم المتحدة تجاه الأزمة اليمنية، ويخضع سلوكها لرغبات القوى العظمى ومصالحهم، وتساوي بين الإنقلاب والحكومة الشرعية.

7. الجهود المبذولة للأمم المتحدة في المجال الإنساني لم ترق إلى تطلعات اليمنيين رغم الحالة الإنسانية بالغة الخطورة في اليمن.
8. يصل حوالي50% من الدعم المعلن لتغطية خطط الاستجابة الانسانية فقط يذهب اغلبها لصالح المنظمات العاملة والحوثيين.
9. هناك فساد متغلغل في أجهزة الأمم المتحدة وقد طال قيادات عليا في أعلى هرم في الأمم المتحدة نفسها.
10. تمثلت استراتيجيات الأمم المتحدة في تبني الرؤى المقدمة من قبل مبعوثيها إلى اليمن بالإضافة إلى تبني المرجعيات الثلاث للحل في اليمن، مع تبني مقترحات وزير الخارجية الأمريكي كيري.
11. اتسم الدور السياسي للأمم المتحدة بالتراخي حتى سقطت الدولة ونشبت الحرب، وتفاقمت الأزمات الإنسانية .
12. لعبت الأمم المتحدة دوراً مهماً في بداية الأزمة اليمنية 2011م وساهمت بشكل فعال في تنفيذ بنود المبادرة الخليجية الرامية إلى انتقال سلمي للسلطة في اليمن.
13. حدث تحول جوهري في مسيرة الأمم المتحدة في اليمن بعد تبني ما عرف بوثيقة السلم والشراكة التي خدمت مليشيا الحوثي ومهدت للإنقلاب الشامل على العملية السياسية.
14. أسهم المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن جمال بن عمر في إشعال الحرب وإطالة أمدها وإنهيار الدولة في اليمن.
15. عملت الأمم المتحدة على تجزئة الحلول في اليمن كما فعلت في الحديدة وعرقلت عملية تحرير الجيش للموانئ والمدينة.
16. موقف الامم المتحدة كان متخاذل تجاه تصرف التحالف بإنشاء كيانات موازية للدولة جعلها شريك في ما لحق باليمن خلال هذه الأزمة من تشرذم وتفتيت.
17. غاب دور الأمم المتحدة بالكلية في جانب الحقوق والحريات تجاه ما تعرض له اليمنيين من معاناة وعذابات فاقت الخيال من قبل الحوثيين والإمارات العربية المتحدة.
18. لم يسمع للأمم المتحدة موقف تجاه ما يجري للمدنيين فضلاً عن معاقبة الجناة الذين ترقى أعمالهم إلى جرائم حرب يعاقب عليه القانون الدولي.

19. اكتفت الامم المتحدة في الجانب الحقوقي ببعض التقارير الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والتي لم تحظى بأي تنفيذ لما يرد فيها من توصيات.
20. تساهلت الأمم المتحدة في القيام بدورها في منع اليمن من الانزلاق في الحرب وأسهمت في تشظي المكونات اليمنية.
21. موقف سلبي للامم المتحدة تجاه تنفيذ الملاحق العسكرية للاتفاقيات الموقعة بين الأطراف ومن شحنات السلاح التي تصل إلى يد الحوثيين من إيران.
22. عزز موقف الامم المتحدة من الازمة اليمنية من وجود الحوثي وجعله في مقام الند للدولة الشرعية وأضفى على أعمالها صبغة القبول بالأمر الواقع.
23. لا ترقى الأدوات والآليات المتبعة من قبل منظمة الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها المعنلة أو الخروج بحلول للأزمة اليمنية لأنها تفتقد الفاعلية والقدرة على التنفيذ .
24. إن ما يجري في اليمن مخطط إقليمي دولي يستهدف الوطن العربي بأكمله بصبغة دينية طائفية ذات جذور قومية فارسية وبمباركة أمريكيةتستهدف المكون السني في المنطقة.
25. إن مواثيق وعهود الأمم المتحدة وإن كانت عالمية المبدأ، لكنها انتقائية التنفيذ وهو الحاصل من تعامل المؤسسات الدولية مع قضايا العالم الثالث.
26. أصبح الشأن العالمي مرهون بمزاج الدول الخمس دائمة العضوية التي تأتي مصالحها مقدمة على حقوق الإنسان والقيم المدنية.
27. عجز مجلس الأمن في ممارسة صلاحياته- الرامية للحفاظ على الأمن والسلم- عن البت في القضايا التي تهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة استخدام حق الفيتو.

ثانيا: التوصيات:

من خلال النتائج التي توصل إليها البحث الحالي، تم الخروج بالتوصيات الآتية:

1- على قيادة الدولة أن تعلم أن إدارة المعركة من قصور الرياض لن يجلب نصراً بقدر ما يحبط المرابطين في الخطوط الأمامية والمساندين لإعادة الشرعية.

2- على رئاسة الدولة والحكومة التواجد على الأرض إلى جانب المساندين للشرعية ومنح الدعم الماديوالمعنوي والسياسي.

3- إعادة النظر في شرعية رئيس الجمهورية الغائب عن مجرى الأحداث.

4- على الأمم المتحدة الإلتزام بالمرجعيات السياسية للحل في اليمن وعدم تجاوزها، وتفعيل هيئاتها لتنفيذ مضامين القرار الأممي 2216.

5- تفعيل دور الأمم المتحدة في حماية المدنيين، ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات، والعمل بتوصيات لجنة الخبراء البارزين بهذا الشأن.

6- على الأمم المتحدة إجراء تحقيق نزيه وشفاف حول دور بعض المنظمات الدولية العاملة في اليمن المتهمة بتهريب الأسلحة للحوثيين، والاستغلال السيئ لصلاحياتها في دعم الحوثيين.

7- إلزام المنظمات الدولية بالتعامل عبر البنك المركزي، وتجريم التعامل عبر السوق السوداء في صرف العملات والفوارق لكافة أنواع المساعدات الدولية.

8- سحب تراخيص المنظمات المخالفة وعدم السماح لها بمزاولة العمل في اليمن.

9- إصلاح التعليم وإعادة النظر في المناهج التعليمية القائمة، والتركيز على غرس القيم الدينية والوطنية.

10- إعطاء الأولوية القصوى لمعالجة الحالة الاقتصادية في اليمنو تفعيل دور الجهات الرقابية الرسمية والشعبية لحماية المال العام.

11- على التحالف العربي الداعم للشرعية تغيير استراتيجياته تجاه التعامل مع الأحداثوالبعد عن الحسابات الضيقة التي من شأنها إطالة أمد الحرب في اليمن وتوسع دائرتها .

12- على مؤسسات الأمم المتحدة التعامل بالبعد الإنساني بعيداً عن التجاذب السياسي والمصالح المتداخلة وتطبيق نظام فعال للحماية الدولية للنازحين واللاجئين.

13- يجب على الشعب اليمني - للخروج من الأزمات- تجاوز الخلافات وتمتين أواصر النسيج الداخلي وتعظيم القواسم المشتركة بين أبنائه عبر إدارة حوار هادف وبناء.

14- التركيز على التربية الدينية والوطنية، وغرس المبادئ والقيم والأخلاق الحميدة في نفوس الناشئة ومحاربة الأفكار المتطرفة مذهبية كانت، أو سلالية، أو مناطقية، أو فكرية.

15- على الحكومة إعادة النظر في التعامل مع منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية العاملة في اليمن، بما يؤدي إلى الإسهام في خدمة اليمن، وليس الإضرار بمصالحه.

16- توزيع المؤسسات الوطنية على المحافظات المحررة .

17- بناء جيش وطني قوي قادر على حماية المنجزات، منحاز إلى الشعب، ترتبط قيادته بمجلس أعلى يشرف عليه البرلمان.

18- إعادة النظر في تمثيل الجمهورية اليمنية في الأمم المتحدة، والدول الخمس الدائمة العضوية، وبقية دول العالم،بحسب الأهمية السياسية والاقتصادية للدول.

19- تقليل التمثيل الدبلوماسي إلى حده الأدنى ويكون القول الفصل للبرلمان في تعيين الأشخاصويصدق عليها رئيس الجمهورية.

20- بناء علاقات أخوية مع دول الجوار تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية.

21- ضرورة الإلمام بخطورة الدور الإيراني في المنطقة الرامي إلى تفتيتها.

22- تتبني الدولة اليمنية بكل أجهزتها مشروع الاندماج في مجلس التعاون الخليجي لحماية الجزيرة العربية.

23- على الدول المجاورة لليمن فتح نقاط عبور إضافيةوذات مواقع ملائمة وأمنة للنازحين الفارين من أتون الحرب الدائرةوتقديم العون لهم بموجب قانون حماية اللاجئين.

24- توجيه قوات الشرطة والجيش العاملين في حدود هذه الدول على احترام المعايير الدولية الخاصة باللاجئين والحالات الإنسانية واستيعاب مضامين القانون الدولي الإنساني وقانون حماية اللاجئين.

25- السماح باستكمال إجراءات الاندماجخاصة حق التعليم والصحة والعمل باعتبارها حق مشروع بموجب المواثيق الدولية.

26- زيادة النشاط في تقديم المساعداتوالإستجابة للاحتياجات الأساسية للنازحينوالمهجرين قسريا خاصة ما يتعلق بالسكن والرعاية الصحية والطبية والنفسية.

27- اتخاذ إجراءات عقابية على المعرقلين لجهود الإصلاح.

28- تفعيل رقابة الجمعية العامة على قرارات مجلس الأمن، في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين

29- صيانة الأمن والسلم الدوليين، بعيداً عن الأهداف الخاصة بالدول الكبرى المتحكمة في قرار مجلس الأمن.

30- الحيادية شرط لازم لإصلاح منظمة الأمم المتحدة، وعدم الانحياز لأي طرف من الأطراف.

31- الحد من تدخلات واعتراضات الدول الخمس الدائمة العضوية، في الأمم المتحدة التي لا تصب في مصلحة اليمن.

32- تقنين التعامل مع الخارج عبر القنوات الرسمية، والذي يجب أن يتسم بالشفافية.

33- تقوية الديمقراطية وحمايتها وتجذيرها، واحترام نتائج الانتخابات، وتحييد كافة إمكانات الدولة عن العمل السياسي .

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: الكتب العربية:

1. أبو الدهب، نهي، **استرداد مستقبل اليمن دور الشتات اليمني المحترف- دراسة تحليلية**، الدوحة، مركز بروكنجز، 2019م.
2. الإتلاف من أجل النزاهة والمسألة (أمان)، **النزاهة والشفافية والمسألة في مواجهة الفساد**، القدس، ب ن، ط الرابعة 2016م.
3. الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، **جمهرة اللغة**، بيروت، دار العلم للملايين – ط1، 1987م.
4. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى، **الجامع الكبير- سنن الترمذي**، حققه بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الاسلامي، ج3، 1998م.
5. الجهاز المركزي للاحصاء، **تقييم الأضرار والاحتياجات أثرا لأزمة على التوظيف وسوق العمل في اليمن**، اليمن، مكتب منظمة العمل الدولية، ط1، 2016م.
6. الحارثي، أحمد طلان ،**القضية الجنوبية حقائق وأرقام (اليمن)**، صنعاء، مكتبة خالد بن الوليد، ط1 1434- 2013م.
7. الخليدي، عبدالولي أحمد ،**أشجار وشجيرات اليمن**، صنعاء، وزارة الزراعة والموارد المائية – الإدارة العامة للغابات ومكافحة التصحر، 1997م
8. الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني ،**معجم مقاييس اللغة**، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دمشق، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1979م.
9. الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي، **مختار الصحاح**، المحقق: يوسف الشيخ محمد، بيروت، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، 1999م.
10. السعدي، سام نعمت ابراهيم ،**الوكالات الدولية المتخصصة "دراسة معمقة في إطار التنظيم الدولي المعاصر"**، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2014م.
11. الشجاع، أحمد أمين، **بعد الثورة الشعبية.. إيران والحوثيون مراجع ومواجع**، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط الأولى، 1434هـ.
12. الشيباني، أبو عبدالله أخمد بن محمد بن حنبل، تحقيق، شعيب الأرنؤوط وآخرون، **مسند أحمد**، بيروت: مؤسسة الرسالة ،ط الأولي، 1421هـ -2001.

13. الطائي، تاج الدين جعفر، **استراتيجية إيران تجاه دول الخليج**، دمشق، مؤسسة رسلان لطباعة والنشر، 2013م.
14. الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1987م.
15. الفقيه، عبدالله محمد، **إدارة الأزمات**، صنعاء: مكتبة جامعة العلوم والتكنولوحيا، 2011م.
16. القاضي، محمد حسن ،**الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي**، الرياض، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2018م.
17. المتوكل، يحيى بن يحيى، **الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية2011- 2015**، صنعاء، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، 2016م.
18. المذحجي، ماجد ، وآخرون، **أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام**، صنعاء، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2015م.
19. فارع المسلمي، **لماذا فشلت العملية الانتقالية في اليمن؟**، مركز مالكوم كير- كارنيغي، للشرق الأوسط 16 أبريل 2015م.
20. الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري أبو منصور، **تهذيب اللغة**، المحقق: محمد عوض مرعب، ، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م.
21. ايناس عبدالوهاب، **تحليل قطاع الزراعة**، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للتحليل والدراسات، الجمهورية اليمنية، 2006م،
22. باذيب، أبو بكر أحمد ، **المعضلة اليمنية سناريوهات ما بعد الحرب**، صنعاء: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 263، ج25، 2016م.
23. دشيلة، عادل، وآخرون، **قراءات في الأزمة اليمنية**، اسطنبول، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، 2020م.
24. شهوان، راني، **مكافحة الفساد تحديات وحلول**، فلسطين، هيئة مكافحة الفساد، ط1، 2020 م.
25. عادل محمد الشرجبي وآخرون، **القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن**، صنعاء، المركز اليمني لحقوق الأنسان، 2009م.
26. عبد الكريم، علاء عبد الحميد ، **دور الامم المتحدة في تسوية الأزمة السورية**، دبي، دار النشر مركز الإمارات لدراسات والبحوث، ط1، 2018م.

27. عبدالحميد، رجب ،**دور القيادة في اتخاذ القرارات خلال الأزمات**، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2000م.
28. عبدالوهاب، لطف، **العرب في العصور القديمة**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط 2، 1979م.
29. عدنان ياسين المقطري، **الانتقال السياسي في اليمن 2011-2015م**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015م.
30. عطا، طلال محمد نور ،**بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة**، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1 1998م.
31. عطا، محمد طلال نور، **المجلس الاقتصادي والاجتماعي**، الرياض، دار النشر مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1993م.
32. قلعجي، محمد رواس وحامد صادق قنيبي، **معجم لغة الفقهاء**، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1988م.
33. لاريجاني، محمد جواد ،**مقولات في الاستراتيجي الوطنية الإيرانية شرح نظرية أم القرى الشيعية**، لندن، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، وط1، 2013م.
34. بافقيه، محمد عبد القادر، **تاريخ اليمن القديم**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1985م.
35. محمد، السيد السعيد عبد الوهاب ،**استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث**، القاهرة، دار العلوم للنشر التوزيع ط1 2006م.
36. معدي، الحسنيالحسني ،**موسوعة الحرب العالمية الأولى والثانية**، القاهرة، دار الحرم للتراث، ط الأولى، 2011م.
37. مكي، عمر، **القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة، جنيف**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ب ت.
38. ناجي، أحمد، **أسواق الحدود اليمنية من حواضن اقتصادية إلى جهات عسكرية**، بيروت، مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط، 2021م.
39. نافعة، حسن، **الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945م**، القاهرة، عالم المعرفة للنشر، 1995م.

ثانيا: الكتب المترجمة:

40. أليكس مينتس وكارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**، (دراسة مترجمة)، أبوظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2016م.

41. جيني هيل وجيردنونمان، **اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج سياسات النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية**، المترجم عربترانس، لندن، مؤسسة تشاتام هاوس، 2013م

42. جيني هيل، وبيتر سلزيري، وآخرون، **اليمن الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية لصراع**، المترجم عربترانس، لندن، مؤسسة تشاتام هاوس، 2013م

43. روبنسون، إيريك ، وآخرون، **ما العوامل التي تدفع الأفراد إلى رفض التطرف العنيف في اليمن**، كاليفورنيا: مؤسسة rand سانتا مونيكا، 2017م.

44. روسو، جان جاك ،**العقد الاجتماعي**، المترجم عادل زعيتر، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ط2، 1995م.

45. كيسنجر، هنري ،**الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، المترجم مالك البديري**، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1995م.

46. هارليمين، كريستشن، **البرنامج التوجيهي للعمل في بعثة ميدانية للأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية**، (دراسة مترجمة) معهد تدريب عمليات السلام، ط 3، 2011م.

47. هانيماكي، يوسي إم، **الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جداً**، المترجم محمد فتحي خضر، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 1945م.

ثالثا: الرسائل العلمية

48. أحمد عجاج، **دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2018م.

49. أحمد محمد عبد الله ناصر الحسني، **قرارات مجلس الامن ودورها في حل الازمة اليمنية**، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمدان عبدالله، المملكة المغربية، 2017م.

50. بلال حميد بديوي حسن، **دور المنظمات الدولية في حماية اللاجئين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نموذجاً)**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الاوسط،2016م.

51. جبر جبر صبر الذهب، **دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية (خلال الفترة من 2011-**

2016م)، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الإقليمية والدولية، الرياض، 2018م.

52. حسن أحمد الغانمي، **دور قطاعي الزراعة والسياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في محافظتي الجوف ومأرب**، رسالة دكتوراه جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية كلية الدراسات العليا، السودان، 2021م.

53. رجوان عبد الوهاب محمد سالم، **الدور الرقابي للبنك المركزي اليمني على أدا النظام المصرفي في اليمن**، رسالة ماجستير، جامعة عدن، علوم مالية ومصرفية، 2017م.

54. سلطان علي حسن غريب,**الأزمة اليمنية (2011-2020م) دراسة تحليلية لأسبابها وطرائق إدارتها ومساراتها المستقبلية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم السياسة، الأردن، 2020م.

55. شوقي شارب ،**اتصال الأزمة ودورها في إدارة الأزمات ، مديرية الحماية المدنية ،أم البواقي انموذجاً**، رسالة ماجستير اتصال وعلاقات عامة ، كلية العلوم الاجتماعية . قسم العلوم السياسية ـجامعة العربي بن فهيدي . الجزائر 2014.2015م.

56. صابرين عبدالرحمنالقرنياوي، **دور الأمم المتحدة في النظام الدولي**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة بيريت فلسطين، 2008م.

57. عبدالله حسين المسوري، **الأزمة اليمنية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011-2020م)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم السياسة 2020م.

58. عتيقة دومة وزرقاوي حليمة، **عصبة الأمم والاستعمار**، رسالة ماجستير غير منشورة، الكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي بو نعامة، 2017م، الجزائر.

59. لعمامرة ليندة، **دور مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني**، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، كلية الحقوق، الجزائر 2012م.

60. محمد بو لصقاع، **منهج القرآن الكريم في إدارة مختلف الأزمات**، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان . الجزائر 1437هـ 2016م.

61. مروه سلمان يوسف صلاح، **دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية ولاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء (2000-2010)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2011م.

62. مصطفى زهير مصطفى الرزاينه، السياسة الخارجية، **وأثرها على المستقبل السياسي اليمني**، رسالة ماجستير جامعة الأزهر. غزة . كلية الدراسات العليا. قسم العلوم السياسية، 2011-2015م 2017م

63. ناجي البشير عمر القحواش، **تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي (قضية فلسطين نموذجاً)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الأردن، 2015م.

64. نوري عبد الرحمن,**دور مجلس الأمن في النزاعات الدولية بين النص والتفعيل**, رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية, جامعة الجزائر, 2014م.

رابعا: المجلات والدوريات والمؤتمرات والمراكز البحثية

65. أحمد عزالدين، **الخلافات بين الإمارات وحكومة هادي: الأسباب والتداعيات**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2018م.

66. إسراء أحمد إسماعيل، مسارات التسوية السياسية والتحديات المستقبلية، مركز المستقل للأبحاث والدراسات المتقدمة، عدد يوليو 2016م.

67. الأمم المتحدة، **دراسة حول مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن، نيويورك**، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، 2009م.

68. حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945م**، القاهرة، عالم المعرفة للنشر، 1995م.

69. خالد طه الخالد، **وثائق عن تاريخ اليمن في العهد العثماني**، مجلة حوليات مخطوطات اليمن، باريس، العدد (14)، 2012م.

70. شيماء حسن يحيى (2018م)، تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة اليمنية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، مجلد (40)، العدد (470)، ص ص 155- 162.

71. عادل دشيلة، وآخرون، **قراءات في الأزمة اليمنية**، اسطنبول، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، 2020م.

72. مبروك ساحلي، مبروك ساحلي، 2020م، **التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن**، مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد (12)، العدد (2) ص ص 455-479، ص464.

73. المحرر، **الأمة في مواجهة الصعود الإيراني**، الرياض، مجلة البنيان، الإصدار (13) 2016م.

74. محمد حسن القاضي، **الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي**، الرياض، مركز

الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2018م.
75. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية في اليمن، حملة الحديده، نشرة اليمن في الأمم المتحدة، عدد يوليو /تموز2018م.
76. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، الفساد في اقتصاد الحرب اليمنية، نشرة تقرير اليمن، العدد 9، نوفمبر 2018م.
77. مركز صنعاء للدراسات، تقرير الحرب والجائحة، نشرة تقرير اليمن، عدد ابريل 2020م.
78. مشروع السلام في اليمن، **سياسة الولايات المتحدة والصراع المسلح في اليمن**، صنعاء، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2015م.
79. مصطفى صلاح,معضلة بناء الدولة في اليمن بعد 2011م (دراسة تحليلية)، مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء، 2018م.
80. هانز –بيتر غاسر، **مفوضية الأمم المتحدة للشؤون اللاجئين والسياسية العالمية، "طريق الأخطار"** ، المجلة الدولية الصليب الأحمر، العدد (843)، 2001م.
81. وكالة التنمية الاميريكية(USAID)، **اليمن – حالة طوارئ معقدة**، صحيفة الوقائع، العدد (6) للعام 2018م.

خامسا: الاتفاقيات

82. اتفاق استوكهولم، مكتب مبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة – اليمن النص الكامل 13 ديسمبر 2018م.
83. اتفاق الرياض بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، 2019/11/5م.
84. اتفاقية السلم والشراكة.
85. اتفاقية حقوق الطفل، لجنة حقوق الطفل، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف وفقاً للمادة ٤٤ من الاتفاقية، التقارير الدورية الثالثة من الدول الأطراف المستحقة التقديم في عام3 ٢٠٠م.
86. المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، 2011م: إتفاقية سياسية أعلنتها الدول الأعضاء بمجلس التعاون العربي الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية في 3أبريل 2011 لتهدئة ثورة الشباب اليمنية ، عن طريق ترتيب نظام نقل السلطة في اليمن. والتي انتهت بانتخابات رئاسية جديدة في فبراير 2012.

سادسا: التقارير والخطط

87. الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن، مكتب المبعوث الخاص باليمن، فبراير 2021م.
88. الأمم المتحدة، التقرير الدوري الرابع بشأن اليمن، جنيف، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، 3 فبراير 2005م.
89. الأمم المتحدة، تقرير التقييم والرقابة الداخلية بمجلس التنمية الصناعية، فيينا، مجلس التنمية الصناعية، 2019م.
90. الأمم المتحدة، **تقرير العام 2019م**، فيينا، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 2020م.
91. الأمم المتحدة، **خطة الاستجابة الإنسانية 2019م**، صنعاء، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2019م.
92. الأمم المتحدة، **خطة الإستجابة الإنسانية 2021م**، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باليمن، صنعاء، 2021م.
93. الامم المتحدة، خطة الاستجابة الانسانية لليمن 2017م، صنعاء، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2017م.
94. الامم المتحدة، خطة الاستجابة الانسانية لليمن 2018م، صنعاء، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2018م.
95. الامم المتحدة، خلاصة مترجمة لمشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن، البنك الدولي، برنامج الامم المتحدة الانمائي حول العالم، 2017م.
96. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إدارة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات، الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي الدورة الاولى، بون، ألمانيا، 21- 26 يناير 2013م.
97. البنك الدولي، **النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: المصادر العوائق الإمكانات**، دراسات البنك الدولي القطرية، واشنطن، 2002م.
98. تقرير اتفاق استوكهوليصتدم بالواقع اليمني، مركز صنعاء لدراسات الاستراتيجية، صنعاء، 2019م
99. **التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان** – الجلسة التاسعة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان بشأن المخرجات التي توصل إليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن 10- 28 سبتمبر 2018 الجمعية العامة.
100. تقرير فريق الخبراء **بشأن أوضاع حقوق الإنسان في اليمن, 2019م**.
101. تقرير لجنة الخبراء التابع لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة, بشأن أوضاع حقوق الإنسان

في اليمن, 2018م.

102. تقرير لجنة الخبراء بشأن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات مؤتمر العمل الدولي، الدورة 107، ط، الأولى 2018م.

103. تقرير لجنة الخبراء بشأن حقوق الانسان في اليمن، 2019م.

104. تقرير منظمة اليونيسيف، صنعاء، اليمن، 2019 م. الأمم المتحدة، **تقرير 2019م**، مكتب صندوق الغذاء العالمي، صنعاء، 2020م.

105. تقرير منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، صناع الجوع، سبتمبر 2012م.

106. تقرير، صادر عن التحالف اليمني لرصد الانتهاكات، 3ربيع الآخر 144هـ، الموافق 30 نوفمبر، 2019م.

107. تقرير، منظمة الجوف للحقوق والحريات، 2020م.

108. صندوق التمويل الإنساني في اليمن، التقرير النهائي 2020، صنعاء، 2021م.

109. صندوق النشاطات السكانية، تحليل حالة السكان: دليل مفاهيمي ومنهجي، الدنمارك، 2010م.

110. صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي للعام 2019م، واشنطن، مكتب صندوق النقد الدولي، 2020م،

111. مجلس التنمية الصناعية، **تقرير المجلس عن أعمال دورته السابعة والأربعون، المؤتمر العام**،أبوظبي، الدورة الثامنة عشر، 3- 7 نوفمبر 2019م.

112. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالة الطوارئ في اليمن، 9 فبراير 2018م.

113. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، المؤتمر الإقليمي بشأن حماية اللاجئين والهجرة في خليج عدن، صنعاء - اليمن 19- 20 مايو 2008م.

114. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورتيه العاديتين، الدورة الثامنة عشرة، أبو ظبي 3- 7 نوفمبر 2019م.

115. منظمة الصحة العالمية، تقرير من الامانة "التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة مع سائر المنظمات الحكومية الدولية"، صادر بتاريخ: 2011/4/28م، جنيف سويسرا، 2011م.

116. منظمة الصحة العالمية، تعزيز نظام الإنذار المبكر للأمراض في اليمن خلال جائحة كوفيد-19، الموقع لالكتروني لمنظمة الصحة العالمية، 19 نوفمبر 2019م.

117. ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية قرار خاص بالتنمية، والتعاون الاقتصادي الدولي المقر في الدورة الخاصة السابعة، للجمعية العامة للأمم المتحدة، 1975م.

سابعا: الصحف والنشرات والقنوات والمواقع الإخبارية والوكالات

118. اتفاق الرياض للمصالحة بين الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، 5 نوفمبر، 2019
119. اتفاقيةحقوقالطفل، لجنةحقوقالطفل، النظرفيالتقاريرالمقدمةمنالدولالأطرافوفقاًللمادة٤٤منالاتفاقية، التقاريرالدوريةالثالثةمنالدولالأطراف المستحقةالتقديمفيعام ٢٠٠3م.
120. احاطة جمال ابن عمر، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن عن الوضع في اليمن 2014/7/22م.
121. أحمد المصباحي، اليمن في جنيف (3) ما الجديد؟ مجلة البيان، 2021/10/17م.
122. احمد محمد الأصبحي، مسار التسوية السياسية في اليمن (أنموذج لحل النزاعات الداخلية)، ص13.
123. الاستجابةلأزمةفيروسكورونا ((COVID- 19فيدولالشرقالأوسطوشمالإفريقيا2020م، ص11.
124. الأمم المتحدة, مقدمة قصيرة جدا مقتطفات من خطاب لستر بي بيرسون, رئيس وزراء كندا أثناء تسلمه جائزة نوبل للسلام ديسمبر,1957م.
125. الأمم المتحدة، **كل ما اردت أن تعرفه عن الامم المتحدة، نيويورك**، إدارة شؤوون الإعلام، 2008م،
126. الأمنا نت, 1يناير, 2019م تمت الزيارة 23يونيو2020م 9م.
127. الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتريش، الجمعية العامة للأم المتحدة دعوات لصلاح مجلس الأمن، فرنس 24، 2020/9/24
128. الاناضول/ اليمن / 2021/6/3م تمت الزيارة 12اغسطس 2021م 9م.
129. الاناضول/ اليمن، 2020/4/9م، aa. com. trتم زيارة الموقع، 2020/7/14م 1م.
130. الأناضول، المحلل السياسي الليبي صلاح البكوش / ليبيا /2020/3/22م.
131. الأناضول، نيويورك، الثلاثاء 11 يونيو 2019م.
132. انطونيو غويترش الأمين العام للأمم المتحدة، في مقابلة خاصة، في قناة الجزيرة، يوم الاثنين 16مايو2020م 12م.
133. أوسان سالم . العربية نت 12فبراير 2021م تمت الزيارة 19ابريل 2021م 5م
134. بيان صحفي عن زيارة المبعوث الأمم إلى مأرب، صادر عن مكتب المبعوث الخاص اليمن 7

مارس/ 2020م.
135. بيان منظمة الإسلامية لتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) 15 يناير 2019م.
136. تصريح المفتش العام، وزارة الدفاع اليمنية، عادل القميري، يستنكر ضربات طيران التحالف الخطاء، موقع مسند للأنباء 15نوفمبر, 2017م تمت الزيارة 2020/6/19م 7م.
137. تقرير الأمم المتحدة، فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن، بيان صحفي، 3 سبتمبر 2019م ص1.
138. تقرير الأمم المتحدة، فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن، مرجع سابق، ص1.
139. تقرير اليمن، الحرب والجائحة، مركز الدراسات صنعاء2020/4/16م.
140. تقرير بريطاني, إيران متورطة بتهريب السلاح إلي اليمن, 30نوفمبر, 2016م
141. تقرير خاص، الى اين تذهب أموال المانحين، موقع العربي الجديد نت، 15 مارس 2021م.
142. تقرير صادر عن منظمة, انقذوا الأطفال (سيف تشليدرن) الخيرية 19سبتمبر, 2018م,
143. تقرير صادر, عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي, 23يوليو2018م.
144. تقرير فريق الخبراء يشان أوضاع حقوق الإنسان في اليمن 3 سبتمبر2019م httpllnashwannews. coml.
145. تقرير مراسلون بلا حدود، حصيلة للصحفيين القتلى والمحتجزين والرهائن والمفقودين في مختلف أنحاء العالم، 1 يناير إلى ديسمبر2017م.
146. تقرير، اتجاهات اتجار السلاح لأشرق الأوسط، معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام، مارس 2021م.
147. تقرير، الصراع في اليمن من منظور المدنيين، وزارة الخارجية الالمانية، معهد (IFA Auslandsbeziehungen)ص23.
148. تقرير، تجرك عاجل، اختفاء 10 صحفيين يمنيين قسراً، 23/ مايو 2016م.
149. تقرير، عن وحدة الاستخبارات التابع للإيكونيميست البريطانية، صحيفة اليوم الثامن، الاثنين 12 فبراير، 2018م.
150. تقرير، كمال الجندوبي ممثل لجنة الخبراء، 17 يناير 2017م
151. الجزيرة , مصابون حوثيون بمطار صنعاء بانتظار نقلهم إلي مسقط للعلاج (رويترز) 3مارس 2018م.

152. الحرة إخلاء جرحى حوثيين من صنعاء 3ديسمبر2018م تمت الزيارة 6يوليو 2021م11ص
153. الدورة الثالثة والسبعون، للجمعية العامة للأمم المتحدة.
154. راي اليوم، المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة: تهريب400 قطعة سلاح من اليمن إلى الصومال، 11نوفمبر، 2021.
155. سلطان البركاني . رئيس مجلس النواب اليمني، العين الإخبارية 2021/8/22م
156. سهير علي عاطف، الحروب والنزاعات وتأثيرها على النسيج الاجتماعي، 2011- 2015م، موقع المشاهد نت، 10 فبراير 2016م.
157. الشرق الأوسط, العدد 14970, 26ربيع الأول1441هـ, 23نوفمبر, 2019م.
158. الشرق الأوسط، الحكومة اليمنية تتهم الإمارات بقصف قواتها، العدد14885، 29 ذي الحجة 1440- 30أغسطس 2019م.
159. الشرق الأوسط، سيطرة الحوثيين على صنعاء تزيد نفوذ إيران، العدد15399، 12جماد الآخر 1442هـ – 25 يناير 2021م.
160. صحيفة 26 سبتمبر، تحقيق منصور أحمد وابتهال محمد، الصادرة عن التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع اليمنية، 12مايو2017م.
161. صحيفة الاتحاد الإماراتية 1 العدد 1430 يونيو، 2018م.
162. صحيفة الاتحاد تقرير, منال أمين، جرائم الحوثي ضد الصحفيين, عرض مستمر11نوفمبر, 2017م.
163. صحيفة الأهرام، اليمن واليونيسيف يبحثان آليات التنسيق وتنفيذ المشاريع 2021/5/23م.
164. صحيفة البيان الإماراتية 23اكتوبر 2018م.
165. صحيفة البيان، مبادرة أممه شاملة لوقف الحرب في اليمن، 10/4/ 2020م.
166. صحيفة الشرق الأوسط, 13نوفمبر2020م,
167. صحيفة الشرق الأوسط، العدد 14881، الاثنين، 25 ذو الحجة 1441هـ، الموافق 26 أغسطس، 2019م.
168. صحيفة الشرق الأوسط، بعنوان انتهاكات بالجملة ترتكبها مليشيات الحوثي ضد المرأة في اليمن، 10اكتوبر، 2019م.
169. صحيفة الشرق الأوسط، جرائم الحوثيين، العدد15019، السبت 16 جماد الأولى 1441هـ – 11يناير 2020م.

170. صحيفة المدينة، المركز العربي لحقوق الإنسان، المختطفون لدى الحوثيين, بصنعاء بتاريخ 16يناير 2016م,
171. صحيفة الميثاق، مرجع سابق، العدد1823 29إغسطس 2016م.
172. صحيفة اليوم السابع, تقرير إيمان حنا, الاثنين 17 سبتمبر 2018م, 1ص.
173. صحيفة اليوم السابع، حكايات التعذيب في سجون الحوثي، 11يناير, 2019 م.
174. صحيفة عكاظ, 7ذوالحجة 1439هـ السبت 18 اغسطس, 2018م.
175. صحيفة, 26 سبتمبر, الناطقة باسم الجيش اليمني مرجع سابق, 3.12 .2020م.
176. صحيفة, 26سبتمبر اليمنية, الناطقة باسم الجيش الوطني 30ديسمبر 2019م.
177. صفحة أنيس منصور مستشار سفارة اليمن بالرياض، صفحته الرسمية 10 على فيسبوك 2020/5/10م تمت الزيارة الساعة 11مساء.
178. عارف علي العمري، بحث سياسي منشور، حرب صعدة من أول شرارة حتى أخر قذيفة 2009/10/28م.
179. عبدالقادر محمد عبدالقادر، **إدارة الأزمات**، عرض بور بوينت، 2005.
180. عبدالهادي حبتور، **الغذاء العالمي تسليم المساعدات للحوثيين نقداً**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد14860، الأثنين 4 ذي حجة 1440هـ – 5 أغسطس2019م.
181. غسان سلامة، المبعوث الخاص للأمين العام للأم المتحدة إلى ليبيا، قناة الجزيرة برنامج ما وراء الخبر، 2الاربعاء يوليو 2020م.
182. فاروق الكمالي، فساد المساعدات الإنسانية... زيادة الفقر رغم منح اليمن 20 مليار دولار، موقع العربي الجديد، 22 مارس 2019م.
183. القدس العربي غوتيريش يدعو لوقف إطلاق النار في العالم أجمع لمواجهة وباء كورونا 2020/3/23.
184. قناة العربية، نقلا عن مراسلها طلال الحاج، نيويورك، 2021/7/2م.
185. المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
186. مايكل ارون، خدعت بتغريدة محمد عبدالسلام، صحيفة الشرق الأوسط، العدد14643 الاثنين 23ربيع الثاني 1440هـ الموافق 31ديسمبر2018م.
187. المتحدث باسم التحالف العربي، للعقيد تركي المالكي, الايجاز اليومي في المؤتمر الصحفي يوم 3/ 2018/12م.

188. المحرر، معونات دولية، معونات غذائية دولية للبيع في اليمن . قصور أم احتياج أم تجارة منظمة؟ موقع أكاديمية DW ،19 ديسمبر 2018م،
189. محمد المحمد، مفهوم الازمات وإدارتها، الموقع الالكتروني افاق علمية وتربوية، 20 مايو 2021.
190. محمد حسين علي القاسم، الأزمة اليمنية أسبابها وابعادها، بحث علمي منشور، 2015. 2020م، المركز الديمقراطي العربي 13سبتمبر 2021م.
191. محمد خالد، يحرير ميناء الحيدة بداية النهاية للحوثيين، صحيفة البيان، 15 يوليو 2018م/
192. محمد عسكر، وزير حقوق الأنسان في الحكومة الشرعية، مقابلة، وكالة أنباء البحرين، 8اكتوبر2019م.
193. محمد علي السقاف، ماذا بعد نهاية مهمة غريفيت في اليمن، الشرق الأوسط العدد 15512، 18 مايو 2021م.
194. محمد علي السقاف، مقال رأي، نهاية حرب اليمن هل من بوادر انفراج، الشرق الأوسط العدد 15492 الثلاثاء 16رمضان 1442هـ27 أبريل 2021م.
195. مذكرة صادرة عن رئاسة الجمهورية بصنعاء، تحت توقيع أحمد محمد حامد، مدير المكتب برقم 2163/م/1 بتاريخ 2020/6/25م.
196. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، التدخلات الصحية في اليمن، نشرة تقرير اليمن، العدد يوليو2018م، ص23.
197. مركز مالكوم كير كارنجي للشرق الأوسط، بعثة المراقبة الأممية في الحديدة 10أبريل 2019م تمت الزيارة 16اغسطس 2021م10ص.
198. المشاهد 19ابريل 2020م تمت الزيارة 20اغسطس 2021م 5م.
199. مفوضيةالأممالمتحدةلحقوقالإنسان، سبق ذكرة، 2004م، ص83.
200. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2004م، ص135
201. مقررات الدورة الاستثنائية، للجمعية العامة للأمم المتحدة، عام1975م.
202. مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، 12أبريل 2020م
203. مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، esgy. unmissions. org.
204. مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، 18/ ديسمبر/2020م.
205. مكتب المفوض السامي، حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة .. 6اغسطس 2020م.
206. مكتب حقوق الإنسان محافظة مأرب، تقرير حقوقي"حصار العبدية"، خلال الفترة 1/ يناير

2020 إلى 1/ اكتوبر 2021م.

207. من ص219إلى ص226.

208. مؤتمر الحوار لوطني الشامل بدأ شهر أبريل 2013م، واختتم في 25 يناير 2014م.

209. مؤتمر صحفي، بصنعاء للمجلس الأعلى لتنسيق الشئون الانسانية، 26نوفمبر 2010م.

210. مؤتمر صحفي، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، جنيف، 6اغسطس2020م.

211. الموجهات الدستورية الخاصة بالشباب في اليمن وفقاً لوثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل صادرة عن ملتقى النساء والشباب 2014م.

212. موقع المنتصف، تباشر الحكومة مهامها بحسب إتفاق الرياض،2019/10/30م الساعة 10م.

213. موقع اليمن العربي, السبت 26ديسمبر, 2015م الزيارة 15مايو2020م 5: 45ص,

214. ميشيل نيكولز ويارا بيومي، رويرتز، الأمم المتحدة تبذل جهودا مكثفة لمنع الهجوم على ميناء الحديدة اليمني 13/7/ 2018م.

215. ندى على، **أساليب الأزمات ونماذجها**، الموقع الالكتروني لشبكة النبأ المعلوماتية، 23 مايو2018م.

216. وكالة الاناضول, 2020/10/15م.

217. وكالة الأناضول، الاتفاق بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، 2019/11/5م.

218. وكالة الأناضول، صنعاء23 يوليو2019م،.

219. وكالة الاناضول، كيث غليمون، نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 2018/3/22م.

220. الوكالة الدولية للطاقة الذرية، موقع معرفة نت

221. اليمن في الأمم المتحدة نشرة صادرة عن مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية 2018/2/18م

222. اليوم السابع الجمعة، 9 أغسطس2019م، القاهرة.

223. اليوم السابع تحقيق مطول, الحوثيون يستهدفون صحفي اليمن, الاحد 15 ديسمبر, 2019م.

224. اليونسيف إحدى منظمات الأمم المتحدة، تعمل في حماية الطفولة والتعليم ومجالات أخرى، أنشئت11ديسمبر1946م، ومقرها نيويورك، الولايات المتحدة.

ثامنا: الوثائق الحكومية:

225. وزارة التخطيط واتعاون الدولي، **تطور القطاع المصرفي في اليمن**، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، تصدر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، اليمن، العدد (17)، 2016م.

226. وزارة الشؤون القانونية، **قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م**، بالجمهورية اليمنية.

227. وزارة المياه والبيئية، **الخطة التنفيذية الوطنية للملوثات العضوية**، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2008م.

228. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **كتاب الإحصاء السنوي 2007م، صنعاء**، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2008.

229. وزارة التربية والتعليم، **مؤشرات التعليم في اليمن، مراحله وأنواعه المختلفة للعام 2010-2011م**، الجمهورية اليمنية.

230. وزارة التربية والتعليم، **الاستراتيجية الوطنية للتطوير التعليم الأساسي في اليمن 2003-2015م**، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

231. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن**، مجلة قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، الجمهورية اليمنية، العدد (51)، أغسطس2020م.

232. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **الجمهورية اليمنية مسيرة 15عام من العطا**، صنعاء، قطاع الدراسات الاستراتيجية، 2005م.

233. الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، **الوضع الراهن للموارد البحرية الحية وإدارتها**، جدة، برنامج العمل الاستراتيجي للبحر الأحمر وخليج عدن، 2003م.

234. وزارة المالية، **النشرة المالية لسنة 2014م**، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2014م.

235. وزارة السياحة، **خطة التنمية السياحية للعام 2008م**، مشروع تنمية تطوير المناطق والمواقع السياحية، الجمهورية اليمنية.

236. وزارة السياحة، **تقرير أداء وزارة السياحة لعام 2009م**، الجمهورية اليمنية، 2000م.

237. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **الاقتصاد اليمني في ظل الحروب**، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، تصدر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد (34) يوليو 2019م.

238. وزارة التخطيط واتعاون الدولي، **التطورات الاقتصادية الكلية**، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، تصدر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، ، العدد44، 2019م.

239. وزارة الشؤون القانونية، **قانون الصحافة والمطبوعات اليمني**، قرار رقم (25) لسنة 1990م، الجمهورية اليمنية.

240. وزارة الشؤون القانونية، **قانون الاستثمار اليمني رقم (22) لسنة 2002م**، الجمهورية

اليمنية.

241. وزارة الشؤون القانونية، **القرار الجمهوري رقم (14) لسنة 2011م**، بشأن تنظيم المنطقة الحرة /عدن . الجمهورية اليمنية.

242. وزارة الشؤون القانونية، **قانون المجلس الأعلى للتعليم، رقم (37) لسنة 2002م**، بالجمهورية اليمنية.

243. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **تكلفة الحرب في اليمن**، نشرة المستجدات الإقتصاديةوالإجتماعية، تصدر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، صنعاء، العدد(25)، 2017م.

244. الجهاز المركزي للاحصاء، **تقييم الأضرار والاحتياجات أثرا لأزمة على التوظيف وسوق العمل في اليمن**، اليمن، مكتب منظمة العمل الدولية، ط1، 2016م،

تاسعا: الشبكة العنكبوتية

245. المركز الوطني للمعلومات، **لمحة تعريفية عن اليمن**، الموقع الالكتروني للمركز الوطني للمعلومات،2021م، https://yemen-nic.info/yemen/ .

246. **لغات اليمن**،ويكيديا الموسوعة الحرة، 15 ديسمبر 2021، https://ar.wikipedia.org/wiki/لغات_اليمن . الجزيرة تقارير وحوارات، **حروب الحوثيين الست.. رؤية تاريخية**، موقع الجزيرة نت الاخباري، 21 اكتوبر 2009م، https://cutt.us/lHZJ1 . وديع منصور، **الخوف من بطش الحوثيين قد يعيد الشمال بعصر الإمامة**، موقع صحيفة الأيام اليمنية نت، 13يناير 2019م، https://www.alayyam.info/news/A825FN-2MZ-LPP9RRYB8 .

247. ياسمين أيمن، اليمن المنسي ودور المجتمع الدولي في الحالة اليمنية، موقع منتدى البدائل العربي للدراسات نت، 4 ديسمبر 2017م، https://cutt.us/DEyGA . نجيب العدوفي، مقابلة مع الخبير الإقتصادي علي سيف كليب، موقع العربي الجديد نت، 22 فبراير 2016م، https://cutt.us/GvVwP .

248. معمر الأرياني، وزير الإعلام في الحكومة الشرعية يحذر الانتقالي من نهب الايرادات، اليوم السابع 17مايو، 2020م، https://cutt.us/sdqg7 .

249. ساموبلراماني، **الرؤية الإيرانية لما بعد لنزاع في اليمن**، موقع صدى تحاليل عن الشرق الأوسط نت، 11ديسمبر 2019م، https://carnegieendowment.org/sada/80559

250. عبدالرزاق الجمل، تراجع القاعدة في اليمن: هجر الايديولوجيا وسط أزمة سياسية، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 1 اكتوبر 2021م، https://sanaacenter.org/ar/publications-15175all/analysis-ar/ . ندوى الدوسري، باحثة أمريكية من أصل يمني مقيمة بواشنطن، في مقابلة مع قناة المهرية اليمنية، 2020/5/17م، https://www.youtube.com/watch?v=Y-2rU9JrNqu

251. مقابلة السفير البريطاني في اليمن، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة، 2020/5/17م، https://www.youtube.com/watch?v=WRI9QPSGPM7

252. المحرر، في عهد الحوثي يمنيون يعرضون أطفالهم واعضاءهم للبيع، موقع مارب برس نت، 1 ديسمبر 2019م، https://sahafaa.net/show.html6590770محمد عبد الملك، فساد المنظمات الدولية في اليمن، موقع الجزيرة نت، 21 ابريل 2019م، https://cutt.us/buOUW .

253. عادل الأحمدي، بين يدي مؤتمر المانحين لليمن، موقع الأنباء أون لاين نت، 31 مايو 2020م، https://alanbaonline.com/?p=19733 .

254. وزير الادارة المحلية يدعو الى تحقيق في الفساد الذي شاب المنظمات الدولية، المشهد اليمني 5 ديسمبر 2020م، http://almashhadalaam.com/posts/7251 .

255. **وفق تحقيق موسّع... الحوثيون والمساعدات الأممية "فساد واحتيال، موقع INDPENDENT عربية، 6 اغسطس 2019م،** https://cutt.us/DBxB7 .

256. تقرير خاص، حملة شعبية يمنية تفتح ملف المساعدات الإنسانية، موقع اخبار اليوم نت، 23 ابريل 2019م، https://akhbaralyom-ye.net/news_details.php?sid=111046

257. عزيز اليعقوبي، وليزا بارينجنتون، خلاف بين الحوثين وبرنامج الأغذية العالمي على توزيع المساعدات في اليمن، موقع رويترز نيوز، 4 يونيو 2019م. https://www.reuters.com/article/houthis-wfp-eaQB52T1-idARAKCN4

258. عصام الشريم، مقابلة على قناة الجزيرة، برنامج بلا حدود 2020/7/15م 5م. https://www.youtube.com/watch?v=FRYg6SM38m6 .

الملاحق

ملحق (0) خريطة الجمهورية اليمنية

ملحق (1)

جدول رقم (1) الوضع الاقتصادي من 2004م إلى 2013م.

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)	2885.5	3646.5	449.1	5099.9	6072.2	5772.9	6786.8	6644.6	6875.2	7459.6
الاستهلاك النهائي الكلي (مليار ريال)	2،171	2،509	3،358	4،036	4،837	5،108	5،786	6	5	7
الادخار المحلي (مليار ريال)	714	1،136	1،136	1،063	1،234	664.7	4	9	402.7	85.9
الاستثمار الإجمالي(مليار ريال)	690	974	1،121	1،378	1،534	2	8	2	8	834.5
الدخل القومي (مليار ريال)	2،707	3،398	4،252	4،792	5،719	8	1	1	1	3
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي(دولار)	729	863	1،036	1،131	1،288	1،197	1238	1187	231	1285
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي (ريال)	134،623	165212	204،085	224،980	257،288	242894	271822	253691	263952	276117

المصدر: المركز الوطني للمعلومات، مصدر سبق ذكره تمت الزيارة 4 مارس، 2020م، الساعة 9م.

ملحق (2)

جدول رقم (2) الصادرات والواردات والميزان التجاري.

السنوات / البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات (مليار ريال)	753	4	6.	6.	9	0.	7.	152	5	5.
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	26.1	29.5	29.3	24.6	25.0	22.3	0	0	2	9
إجمالي الواردات= (مليار ريال)	736	9	61	3	7	1	5	7	1	8
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	25.5	28.3	26.6	33.2-	34.4-	32.6-	1	4	1.34	2
الميزان التجاري (مليار ريال)	17	44	119	437-	568-	591-	637-	514-	907-	2-

المصدر: المركز الوطني للمعلومات، سبق ذكره، 5مارس 2020م، الساعة 9ص.

ملحق (3)

1- جدول رقم (3) المؤشرات المالية والنقدية (بالمليار ريال)

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	* 200	*2010	*2011	*2012	*2013
الإيرادات العامة للدولة	**828**	**1145**	**1414**	**1460**	**2027**	**1341**	**1844**	**1761**	**2490**	**2146**
النفقات العامة للدولة	**881**	**1184**	**1420**	**1754**	**2248**	**1847**	**2115**	**2097**	**2814**	**2804**

المصدر: المركز الوطني للمعلومات، مصدر سبق ذكره تمت الزيارة 10 مارس 2020م الساعة9م.

2- جدول رقم (4) المؤشرات النقدية (بالمليار ريال)

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النقد المتداول	298	330	413	426	472	532	547	777	803	785
ودائع تحت الطلب	92.6	111	146	188	208	226	239	215	301	332
الودائع بالعملة المحلية	239.5	251.5	401	521	662	687	703	672	915	1117
الودائع بالعملة الأجنبية	287.2	355	454	516	535	630	778	602	737	868
العرض النقدي	917.2	1049	1351	1586	877	2075	2267	2267	2756	3102

المصدر: النشرة المالية، لسنة 2014م، وزارة المالية، الجمهورية اليمنية7، تمت الزيارة 10مارس، 2020م الساعة 10م.

ملحق (4)

جدول يوضح البيانات الديمغرافية للسكان.

إجمالي عدد السكان في العام 2010م	24.053 مليون نسمة.
إجمالي عدد السكان تحت سن الخامسة (2010)	4.057 مليون نسمة
إجمالي عدد السكان تحت سن الثامنة عشرة (2010)	12.401 مليون نسمة.
معدل النمو السكاني (2010-2030)	% 2.7
عدد المواليد السنوي (2010)	919 الف نسمة
معدل الخصوبة الكلي (للمرأة في الفئة العمرية 15-49، 2010)	5.2
العمر المتوقع عند الولادة (سنة، 2010)	65
السكان في الحضر (% من الإجمالي، 2010)	32
متوسط النمو السنوي للسكان الحضر (%، 1990-2010)	5.6
الناتج الوطني الإجمالي للفرد، باستخدام منهجية أطلس (2009)	1060 دولا امريكي
عدد السكان تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار أمريكي في اليوم.	%18
عدد السكان تحت خط الفقر الوطني– إجمالي (2006/2005)	%35
عدد السكان تحت خط الفقر الوطني– حضر (2006/2005)	%21
عدد السكان تحت خط الفقر الوطني– ريف (2006/2005)	%40
معدل الفقر التقديري (%)- إجمالي	43
معدل الفقر التقديري (%)- حضر	30
معدل الفقر التقديري (%)- ريف	48
معدل العمل التقديري لدى الشباب (% من القوة العاملة- 15-24 سنة، 2004)	53
معدل الوفيات لدى الأطفال تحت الخامسة (الوفيات لكل 1000 ولادة حية 1990، 2010) - حضر	77
معدل الوفيات لدى الأطفال تحت الخامسة (الوفيات لكل 1000 ولادة حية 1990، 2010) - ريف	128

العدد السنوي لوفيات الأطفال تحت سن الخامسة(2010)	69000 نسمة
معدل وفيات الرضع (تحت سن العام) (الوفيات لكل 1000 ولادة حية (2019، 2010)	57
العدد السنوي لوفيات الرضع (2010)	52.000 نسمة
معدل الوفيات لدى المواليد الجدد تحت سن 28 يوم (الوفيات لكل 1000 ولادة حية 2010)	32
الأطفال تحت الخامسة الذين يعانون من نقص وزن متوسط وحاد (%) (منظمة الصحة العالمية، 2003)	43
الأطفال تحت سن الخامسة الذين يعانون من الهزال المتوسط والشديد (%) (منظمة الصحة العالمية، 2003)	15
الأطفال تحت الخامسة المصابين بالتقزم المتوسط والشديد (%) (منظمة الصحة العالمية 2003)	58
الأطفال أصغر من 6 أشهر الذينيتم إرضاعهم طبيعياً بصورة حصرية (%، 2003)	12
السكان الذين يستخدمون مصادر مياه شرب محسنة (%)-إجمالي (2008)	62
السكان الذين يستخدمون مصادر مياه شرب محسنة (%)-حضر- (2008)	72
السكان الذين يستخدمون مصادر مياه شرب محسنة (%)-ريف (2008)	57
السكان الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي الكافية (%)-إجمالي (2008)	52
السكان الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي الكافية (%)-حضر (2008)	94
السكان الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي الكافية (%)-ريف (2008)	33
عدد الأطفال بعمر العام الواحد المحصنين من الدفتيريا/ السعال	87

الديكي/ التيتانوس 2010 % DPT3)	
عدد الأطفال بعمر العام الواحد المحصنين من الحصبة (% 2010)	73
إجمالي القراءة والكتابة لدى الكبار (%)	62
القراءة والكتابة لدى الشباب 15-24 (%)- ذكور (2009)	72
القراءة والكتابة لدى الشباب 15-24 (%)-إناث (2009)	96
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي (%)- أولاد (2008)	66
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي (%)-بنات (2008)	80
صافي الحضور المدرسي في التعليم الأساسي (%)- أولاد (2008)	64
صافي الحضور المدرسي في التعليم الأساسي (%)-بنات (2008)	75
معدل البقاء حتى الصف الأساسي الأخير (%) (2006) إجمالي	73
صافي الحضور في التعليم الثانوي (%)- ذكور (2006)	48
صافي الحضور في التعليم الثانوي (%)- إناث (2006)	27
الحوامل اللاتي يتلقين رعاية أثناء الحمل (%)- إجمالي (2006)	47
الحوامل اللاتي يتلقين رعاية أثناء الحمل (%) حضر (2006)	68
الحوامل اللاتي يتلقين رعاية أثناء الحمل (%) - ريف (2006)	39
الإشراف المدرب على الولادة (% من الولادات)(%)- إجمالي (2006)	36
الإشراف المدرب على الولادة (% من الولادات)(%)- حضر (2006)	62
الإشراف المدرب على الولادة (% من الولادات)(%)- ريف (2006)	26
الولادة في المؤسسات الطبية (% من النساء 15-49) (%)- إجمالي (2006)	24
الولادة في المؤسسات الطبية (% من النساء 15-49) (%) حضر(2006)	40
الولادة في المؤسسات الطبية (% من النساء 15-49) (%)- ريف (2006)	17
نسبة وفيات الأمهات (لكل 100.000 ولادة حية) تقرير 2003	370

نسبة وفيات الأمهات (لكل 100.000 ولادة حية) تقديرات 2010	200
الخطر التقديري لوفيات الأمهات في العمر (2010)	190
عمالة الأطفال (% بعمر 5-14) – إجمالي (2006)	23
عمالة الأطفال (% بعمر 5-14) – أولاد (2006)	21
عمالة الأطفال (% بعمر 5-14) –بنات (2006)	24
الزواج المبكر (% النساء بعمر 20-24 اللاتي تزوجن أو عقد عليهن قبل سن ال 18) (%) - إجمالي (2006)	32
الزواج المبكر (% النساء بعمر 20-24 اللاتي تزوجن أو عقد عليهن قبل سن ال 18) (%) - حضر (2006)	28
الزواج المبكر (% النساء بعمر 20-24 اللاتي تزوجن أو عقد عليهن قبل سن ال 18) (%)-ريف (2006)	35
تسجيل المواليد (%)- إجمالي (2006)	22
تسجيل المواليد (%)- حضر (2006)	38
تسجيل المواليد (%) - ريف (2006)	16

المصدر: تقرير صادر عن مكتب منظمة اليونيسيف صنعاء2010.

ملحق رقم (5)

نص إتفاق الرياض

إن طرفي هذا الاتفاق، إذ التقيا برعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في المملكة العربية السعودية من 20/ 8/ 2019م إلى24 / 10 / 2019م، استجابة لدعوة المملكة للحوار لمناقشة الخلافات وتغليب الحكمة والحوار ونبذ الفرقة ووقف الفتنة وتوحيد الصف.

والتزاما من تحالف دعم الشرعية في اليمن بالمرجعيات الثلاث: مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرار مجلس الأمن رقم 2216 والقرارات ذات الصلة ومقررات مؤتمر الرياض.

وتأكيدا على دور تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية استجابة لطلب فخامة الرئيس الشرعي المنتخب عبدربه منصور هادي لحماية اليمن وشعبه من استمرار عدوان الميليشيا الحوثية المدعومة من النظام الإيراني، والبناء على النجاحات السياسية والعسكرية والأمنية والإغاثية والتنموية وعلى رأسها استعادة السيطرة على معظم الأراضي اليمنية.

ولضرورة تفعيل مؤسسات الدولة، فانهما يعلنان التزامهما التام بالآتي :

1. تفعيل دور كافة سلطات ومؤسسات الدولة اليمنية، حسب الترتيبات السياسية والاقتصادية الواردة في الملحق الأول بهذا الاتفاق .
2. إعادة تنظيم القوات العسكرية تحت قيادة وزارة الدفاع حسب الترتيبات العسكرية الواردة في الملحق الثاني بهذا الاتفاق .
3. إعادة تنظيم القوات الأمنية تحت قيادة وزارة الداخلية حسب الترتيبات الأمنية الواردة في الملحق الثالث بهذا الاتفاق .
4. الالتزام بحقوق المواطنة الكاملة لكافة أبناء الشعب اليمني ونبذ التمييز المناطقي والمذهبي ونبذ الفرقة والانقسام .
5. إيقاف الحملات الإعلامية المسيئة بكافة أنواعها بين الأطراف .
6. توحيد الجهود تحت قيادة تحالف دعم الشرعية لاستعادة الأمن والاستقرار في اليمن، ومواجهة التنظيمات الإرهابية.

7. تشكيل لجنة تحت إشراف تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية تختص بمتابعة وتنفيذ وتحقيق أحكام هذا الاتفاق وملحقاته .
8. مشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي في وفد الحكومة لمشاورات الحل السياسي النهائي لإنهاء انقلاب الميليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني .
9. يصدر فخامة الرئيس اليمني فور توقيع هذا الاتفاق توجيهاته لكافة أجهزة الدولة لتنفيذ الاتفاق وأحكامه .

الملحق الأول: الترتيبات السياسية والاقتصادية

1. تشكيل حكومة كفاءات سياسية لا تتعدى (24) وزيرا يعين الرئيس أعضاءها بالتشاور مع رئيس الوزراء والمكونات السياسية على أن تكون الحقائب الوزارية مناصفة بين المحافظات الجنوبية والشمالية وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثون يوما من توقيع هذا الاتفاق.. على أن يتم اختيار المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة والخبرة المناسبة للحقيبة الوزارية وممن لم ينخرطوا في أي أعمال قتالية أو تحريضية خلال أحداث عدن وأبين وشبوة.. على أن يؤدي أعضاء الحكومة القسم أمام الرئيس في اليوم التالي لتشكيلها مباشرة في عدن.
2. يعين فخامة الرئيس اليمني بناء على معايير الكفاءة والنزاهة وبالتشاور محافظا ومديرا لأمن محافظة عدن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق، كما يتم تعيين محافظين لأبين والضالع خلال ثلاثين يوما من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق وذلك لتحسين كفاءة وجودة العمل .
3. يباشر رئيس وزراء الحكومة الحالية عمله في العاصمة المؤقتة عدن خلال مدة لا تتجاوز 7 أيام من تاريخ توقيع هذا الاتفاق لتفعيل كافة مؤسسات الدولة في مختلف المحافظات المحررة لخدمة المواطن اليمني، والعمل على صرف الرواتب والمستحقات المالية لمنسوبي جميع القطاعات العسكرية والأمنية والمدنية في الدولة ومؤسساتها في العاصمة المؤقتة عدن وكافة المحافظات المحررة.
4. يعين فخامة الرئيس اليمني بناء على معايير الكفاءة والنزاهة وبالتشاور محافظين ومدراء أمن في بقية المحافظات الجنوبية، خلال ستين يوما من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.
5. . 5إدارة موارد الدولة، بما يضمن جمع وإيداع جميع إيرادات الدولة بما فيها الإيرادات النفطية والضريبية والجمركية في البنك المركزي في عدن، والصرف بموجب الميزانية المعتمدة وفق القانون

اليمني، وتقديم تقرير دوري يتسم بالشفافية عن إيراداتها ومصروفاتها للبرلمان للتقييم والمراقبة، وأن يساهم خبراء ومختصون إقليميون ودوليون لتقديم المشورة اللازمة في هذا الشأن .

6. تفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتطعيمه بشخصيات نزيهة ومهنية واعادة تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتفعيل دورها الرقابي.
7. إعادة تشكيل وتفعيل المجلس الاقتصادي الأعلى وتعزيزه بشخصيات من ذوي الكفاءة والخبرة والنزاهة والاستقلالية، ويرتبط برئيس الوزراء لدعم السياسات المالية والنقدية ومكافحة الفساد .

الملحق الثاني: الترتيبات العسكرية

1- عودة جميع القوات - التي تحركت من مواقعها ومعسكراتها الأساسية باتجاه محافظات عدن وأبين وشبوة منذ بداية شهر أغسطس 2019 م - إلى مواقعها السابقة بكامل أفرادها وأسلحتها وتحل محلها قوات الأمن التابعة للسلطة المحلية في كل محافظة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

2- تجميع ونقل الأسلحة المتوسطة والثقيلة بأنواعها المختلفة من جميع القوات العسكرية والأمنية في عدن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ توقيع هذا الاتفاق إلى معسكرات داخل عدن تحددها وتشرف عليها قيادة تحالف دعم الشرعية، ولا يسمح بخروج هذه الأسلحة إلا بموجب خطط معتمدة وتحت إشراف مباشر من قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن، وتشمل هذه الأسلحة على وجه الخصوص الدبابات، المدرعات، المدفعية، كاتيوشا، الهاونات الثقيلة، الصواريخ الحرارية، والأطقم المسلحة بعيارات ثقيلة والمتوسطة.

3- نقل جميع القوات العسكرية التابعة للحكومة والتشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي في محافظة عدن إلى معسكرات خارج محافظة عدن تحددها قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ توقيع هذا الاتفاق، وتوجيهها بموجب خطط معتمدة وتحت إشراف مباشر من قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن، ويستثنى من ذلك اللواء الأول حماية رئاسية والذي يناط به مهمة حماية القصور الرئاسية ومحيطها وتأمين تحركات فخامة الرئيس، وتوفير الحماية الأمنية لقيادات المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن تحت إشراف قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن .

4- توحيد القوات العسكرية الواردة في الفقرة (3)، وترقيمها وضمها لوزارة الدفاع وإصدار القرارات اللازمة، وتوزيعها وفق الخطط المعتمدة تحت إشراف مباشر من قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن، خلال ستين يوما من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

5- إعادة تنظيم القوات العسكرية في محافظات (أبين ولحج) تحت قيادة وزارة الدفاع بذات الإجراءات التي طبقت في محافظة عدن، خلال ستين يوما من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

6- إعادة تنظيم القوات العسكرية في بقية المحافظات الجنوبية تحت قيادة وزارة الدفاع بذات الإجراءات التي طبقت في محافظة عدن، خلال تسعين يوما من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

الملحق الثالث: الترتيبات الأمنية

1. - 1تتولى قوات الشرطة والنجدة في محافظة عدن مسؤولية تأمين المحافظة مع العمل على إعادة تنظيم القوات التابعة للحكومة والتشكيلات التابعة للمجلس الانتقالي وفق الاحتياج وخطة التأمين، واختيار عناصرها حسب الكفاءة والمهنية والعمل على تدريبها، وترتبط بمدير الأمن في المحافظة وترقم كقوات أمنية تابعة لوزارة الداخلية، خلال ثلاثين يومًا من تاريخ توقيع هذا الاتفاق
2. إعادة تنظيم القوات الخاصة ومكافحة الإرهاب في محافظة عدن واختيار العناصر الجديدة فيها من قوات الشرعية والتشكيلات التابعة للمجلس الانتقالي، والعمل على تدريبها، وتعيين قائد لها، وترقم كقوات أمنية تابعة لوزارة الداخلية مع مراعاة السرية فيما يتعلق بعناصر مكافحة الإرهاب، على أن تتولى عمليات مكافحة الإرهاب والمشاركة في تأمين عدن، خلال ثلاثين يومًا من تايخ توقيع هذا الاتفاق.
3. إعادة تنظيم القوات المسؤولة عن حماية المنشآت في قوة موحدة باسم قوة حماية المنشآت خلال ثلاثين يومًا من تاريخ توقيع هذا الاتفاق وفق الاتي:-
   a. يتم اختيار عناصر القوة بناء على الكفاءة من العسكريين الحاليين في قوات حماية المنشآت الحالية أو من قوات الشرعية أو التشكيلات التابعة للمجلس الانتقالي.
   b. يسند لهذه القوة الحماية الكاملة للمنشآت المدنية، وحماية مقر الحكومة والبنك المركزي وموانئ عدن ومطار عدن والمصفاة ومقرات فروع الوزارات ومؤسسات الدولة في عدن.
   c. ترتبط هذه القوة بوزارة الداخلية وترقم كقوات أمنية تابعة لها.
4. تتولى قوة حماية المنشآت خلال تسعين يومًا من الاتفاق حماية باقي المنشآت المدنية والحيوية في باقي المحافظات المحررة وموانئ المكلا والضبه والمخا ومنشأة بلحاف.
5. توحيد وإعادة توزيع القوات الأمنية وترقيمها وضمها لوزارة الداخلية وإصدار القرارات اللازمة، خلال ستين يومًا من تاريخ توقيع الاتفاق.

6. إعادة تنظيم القوات الأمنية في محافظات أبين ولحج تحت قيادة وزارة الداخلية بذات الاجراءات التي طبقت في محافظة عدن، خلال ستين يومًا من تاريخ توبع الاتفاق.
7. إعادة تنظيم القوات الأمنية في بقية المحافظات الجنوبية التي ليست ضمن قوائم وزارة الداخلية تحت قيادة وزارة الداخلية بذات الاجراءات التي طبقت في محافظة عدن خلال تسعين يومًا من تاريخ توقيع الاتفاق.

ملحق (6)

نص إتفاق استوكهولهم

إن الأطراف، بعد أن اجتمعت برعاية الأمم المتحدة في الفترة ما بين 2018/12/6 و2018/12/13 في مملكة السويد، إذ تعبّر عن امتنانها لحكومة مملكة السويد على استضافتها للمشاورات وعلى حسن الضيافة والدعم الذي قدمته لهذه المشاورات، وإذ تعبّر، أيضاً، عن امتنانها لكافّة الدول والمنظمات التي ساهمت في توفير الدعم لإنجاح هذه المشاورات، وإدراكاً منها للحاجة الملحّة لمواجهة الظروف المعيشية والإنسانية والأمنية الصعبة التي يعاني منها الشعب اليمني، اتفقت على ما يلي:

1- اتفاق حول مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى.

2- آلية تنفيذية حول تفعيل اتفاقية تبادل الأسرى.

3- إعلان تفاهمات حول تعز.

نتعهد:

- تنفيذ أحكام هذا الاتفاق تنفيذاً كاملاً والعمل على إزالة أي عوائق تحول دون تنفيذه.
- الالتزام بالامتناع عن أي فعل أو تصعيد أو اتخاذ أيّ قرارات من شأنها أن تقوّض فرص التطبيق الكامل لهذا الاتفاق.
- الالتزام بمواصلة المشاورات دون قيد أو شرط، في غضون شهر يناير 2019 في مكان يتفق عليه لاحقاً.

1- إتفاق حول مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف وراس عيسى

اتفق الطرفان على ما يلي:

- وقف فورى لإطلاق النار في محافظة ومدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف وراس عيسى يدخل حيز التنفيذ فور توقيع الاتفاق.
- إعادة انتشار مشترك للقوات من موانئ الحديدة والصليف وراس عيسى ومدينة الحديدة إلى مواقع متفق عليها خارج المدينة والموانئ.
- الالتزام بعدم استقدام أي تعزيزات عسكرية من قبل الطرفين إلى مدينة ومحافظة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف وراس عيسى.
- إزالة جميع المظاهر العسكرية المسلحة في المدينة.
- إنشاء لجنة تنسيق إعادة الانتشار مشتركة ومتفق عليها برئاسة الأمم المتحدة وتضم، على سبيل المثال لا الحصر، أعضاء من الطرفين لمراقبة وقف إطلاق النار وإعادة الانتشار.
- يقدم رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار تقارير أسبوعية من خلال الأمين العام إلى مجلس الأمن الدولي حول امتثال الأطراف والتزاماتها في هذا الاتفاق.
- ستشرف لجنة تنسيق إعادة الانتشار على عمليات إعادة الانتشار والمراقبة، وستشرف أيضا على إزالة الألغام من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليب وراس عيسى.
- دور قيادي للأمم المتحدة في دعم الإدارة وعمليات التفتيش للمؤسسة العامة لموانئ البحر الأحمر اليمنية في موانئ الحديدة والصليف وراس عيسى، ويشمل ذلك تعزيز آلية الأمم المتحدة للتحقيق والتفتيش (UNVIM) في موانئ الحديدة والصليف وراس عيسى.
- تعزيز وجود الأمم المتحدة في مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف وراس عيسى.
- تلتزم الأطراف بتسهيل وتمكين عمل الأمم المتحدة في الحديدة.
- تلتزم جميع الأطراف بتسهيل حرية الحركة للمدنيين والبضائع من وإلى مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف وراس عيسى وتلتزم أيضا بعدم عرقلة وصول المساعدات الإنسانية من موانئ الحديدة والصليف وراس عيسى.

- تودع جميع إيرادات موانئ الحديدة والصليف وراس عيسى في البنك المركزي اليمني من خلال فرعه الموجود في الحديدة للمساهمة في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدينة في محافظة الحديدة وجميع انحاء اليمن.
- تقع مسئولية أمن الحديدة وموانئ الحديدة والصليف وراس عيسى على عاتق قوات الأمن المحلية وفقا للقانون اليمني، ويجب احترام المسارات القانونية للسلطة وإزالة أي عوائق او عقبات تحول دون قيام المؤسسات المحلية بأداء وظائفها بما فيها المشرفون.
- لا تعتبر هذه الاتفاقية سابقا يعتد بها في أي مشاورات او مفاوضات لاحقة.
- سيتم تنفيذ هذه الاتفاقية على مراحل يتم تحديدها من قبل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، على أن تشكل عملية إعادة الانتشار من موانئ الحديدة والصليف وراس عيسى والأجزاء الحرجة من المدينة المرتبطة بالمرافق الإنسانية المهمة في المرحلة الأولى، ويتم استكمالها في غضون أسبوعين من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. يتم استكمال إعادة الانتشار المشترك الكامل لكافة القوات من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف وراس عيسى خلال مدة أقصاها 45 يوماً من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

2- اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين تعسفياً والمخفيين قسرياً والموضوعين تحت الإقامة الجبرية

تمهيد

هذا الملف هو ملف إنساني، ولا يخضع لأي حسابات سياسية أو أمور أخرى، ويكون منطلق الأطراف هو لم شمل الأسر المكلومة، كما أقر ديننا الإسلامي.

وإدراكاً لأهمية معالجة القضية عاجلاً وفقاً للأحكام والمسارات القانونية، ولاسيما مواثيق ومبادئ وأعراف القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقوانين الجمهورية اليمنية ذات الصلة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. تم هذا الاتفاق تحت رعاية وإشراف مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة باليمن وهو الراعي والضامن له، كما تشرف منظمة الصليب الأحمر الدولي على تسهيل عملية التبادل والإجراءات الفنية المتعلقة بها.

يهدف إشراك منظمة الصليب الأحمر الدولي إلى ضمان احترام المبادئ والإجراءات الإنسانية الأساسية التي تسهل الإفراج عن، أو نقل، أو الإعادة إلى الوطن، جميع الأشخاص المجردين من حريتهم على ذمة

الأحداث في اليمن. ولهذا الغرض ينبغي ضمان سلامة موظفي منظمة الصليب الأحمر الدولي خلال هذه العملية، وتوفير كافة التسهيلات اللازمة لها، لممارسة دورها كوسيط محايد لتسهيل تطبيق الاتفاق.

والتزاماً بإبداء حسن النية، وتعزيزاً لمسار السلام، اتفقت الأطراف اليمنية والتحالف العربي (ويشار إليهم فيما يلي بـ"الأطراف") على إجراء تبادل شامل وكامل لجميع الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين تعسفياً والمخفيين قسرياً والموضوعين تحت الإقامة الجبرية على ذمة الأحداث القائمة، وفقاً للمبادئ الآتية:

أولاً: تم الاتفاق على إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين تعسفياً والمخفيين قسرياً والموضوعين تحت الإقامة الجبرية على ذمة الأحداث لدى جميع الأطراف بدون أي استثناءات أو شروط وذلك بهدف حل القضية بشكل كامل ونهائي.

ثانياً: يسلم كل طرف كل من لديه من أسرى ومعتقلين ومفقودين ومحتجزين تعسفياً ومخفيين قسرياً والموضوعين تحت الإقامة الجبرية على ذمة الأحداث، لدى جميع الأطراف اليمنية ولدى التحالف العربي سواء كانوا يمنيين أو من دول التحالف وبمن فيهم (فيصل رجب – محمد قحطان – محمود الصبيحي – ناصر منصور هادي).

ثالثاً: لا يحق لأي طرف الامتناع عن تسليم أي شخص تم أسره أو اعتقاله أو احتجازه أو القبض عليه على ذمة الأحداث لأي سبب، وتلتزم جميع الأطراف بذلك.

رابعاً: تلتزم جميع الأطراف بعدم استثناء أي شخص تم أسره أو اعتقاله أو احتجازه أو القبض عليه على ذمة الأحداث لأي سبب.

خامساً: في حال تبين وجود أي أسرى أو معتقلين أو مفقودين أو محتجزين تعسفياً أومخفيين قسرياً أو الموضوعين تحت الإقامة الجبرية لدى أي طرف، أو المحتجزين على ذمة الأحداث، بعد عملية التبادل فإن جميع الأطراف ملتزمة بإطلاق سراحهم على الفور دون قيد أو شرط .

آلية التنفيذ

1- على كل طرف تسليم الطرف الآخر كشوف أسراه ومحتجزيه ومعتقليه ومختطفيه وكل من تم القبض عليه على ذمة الأحداث، لدى الطرف الآخر في خلال أسبوع من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق. ويتم تبادل جميع الكشوف من خلال مكتب مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة باليمن.

2- يلتزم كل طرف برفع كشوف صحيحة ودقيقة ومستكملة البيانات، من خلال مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة باليمن، حيث تشمل الاسم الرباعي مع اللقب والمحافظة

والمديرية ومكان القبض ومكان السجن إن وجد حتى تسهل على الجميع عملية البحث والتقصي.

3- على كل طرف تقديم الإفادة على الكشوف المقدمة إليه من الطرف الآخر خلال مدة لا تزيد عن أسبوعين من تاريخ استلامه للكشوف، من خلال مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة باليمن.

4- على كل طرف تقديم ملاحظات خطية، إن وجدت، على الإفادة المسلمة إليه من الطرف الآخر في خلال أسبوع من تاريخ استلامه الإفادة من خلال مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة باليمن.

5- يتم الرد على الملاحظات المذكورة في البند الرابع خلال أسبوع من تاريخ استلام لهذه الملاحظات.

6- يتم التوقيع على الكشوف النهائية من جميع الأطراف وتسلم إلى مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة باليمن ومنظمة الصليب الأحمر الدولي ليقوم بإجراءاته والتحضير للتبادل بالتنسيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة باليمن.

7- يجري تنفيذ ما اتفق عليه بعد التوقيع على الكشوف النهائية خلال مدة لا تزيد عن عشرة أيام.

8- تم الاتفاق على تنفيذ عملية التبادل لجميع الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين تعسفياً والمخفيين قسرياً والموضوعين تحت الإقامة الجبرية من الطرفين، في وقت واحد وفي محافظة الجوف أو أي مكان يتفق عليه الطرفان، لضمان سير العملية بسلاسة.

9- يتم تأسيس فريق عمل تقني بمشاركة الأطراف ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة باليمن ومنظمة الصليب الأحمر الدولي، يركز بشكل حصري على الأوجه اللوجيستية والتقنية للتبادل.

10-تشكل لجنة من الطرفين، وتباشر عملها فور توقيع الاتفاق، لانتشال وتبادل الجثث من جميع الجهات والمناطق، وعلى الطرفين تسهيل عمل اللجنة وتأمينها والتعاون معها .

حرر هذا الاتفاق من نسختين بيد كل طرف نسخة

الطرف الأول ويمثله الشيخ / هادي أحمد هيج

رئيس اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين والمفوض من التحالف العربي

الطرف الثاني ويمثله الأستاذ / عبد القادر حسن المرتضى

رئيس مؤسسة الأسرى والمحتجزين

3- إعلان تفاهمات حول تعز

اتفق الطرفان على التالي:

1- تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين تضم ممثلين من المجتمع المدني وبمشاركة الأمم المتحدة.
2- يسمي الطرفان ممثليهما في اللجنة المشتركة ويتم تسليم الأسماء إلى مكتب المبعوث الأممي للأمم المتحدة في موعد لا يتعدى أسبوعاً من تاريخ انتهاء مشاورات السويد.
3- تحدد الأمم المتحدة موعد ومكان الاجتماع الأول للجنة المشتركة.
4- تقوم اللجنة المشتركة بتحديد صلاحيتها وآلية عملها.
5- تقدم اللجنة المشتركة تقريراً عن سير أعمالها إلى الاجتماع التشاوري القادم.

ملحق رقم (7)

استمارة طلب بيانات استخباراتية تتبع احدى المنظمات الإنسانية في محافظة مأرب

	Who are the key leaders in these groups, at the local level? Can be more than one per group من هم القادة الرئيسيون في هذه المجموعات ، على المستوى المحلي؟ يمكن أن يكون أكثر من واحد لكل مجموعة
6	
7	Group 1
8	Group 2
9	Group 3
	What are the areas of influence/control of these groups? (describe by uzlah, village, or draw on a map) ما هي مجالات التأثير / السيطرة على هذه المجموعات؟ (صف بواسطة العزلة ، القرية ، أو ارسم على الخريطة)
10	
11	Group 1
12	Group 2
13	Group 3
	What are the military capabilities of each group at the local level? (Numbers of personnel, weapons, vehicles, logistical capabilities, acce ما هي القدرات العسكرية لكل مجموعة على المستوى المحلي؟ (عدد الأفراد ، الأسلحة ، المركبات ، القدرات اللوجستية ، الوصول إلى الدعم الخارجي)
14	
15	Group 1
16	Group 2
17	Group 3
	Does each group have bases or checkpoints in the district? Where? هل لكل مجموعة قواعد أو نقاط تفتيش في المنطقة؟ أين؟
18	
19	Group 1
20	Group 2
21	Group 3

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الـنـــــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريدالإلكتروني *book@democraticac.d*

كتاب : د.عبدالحميد محمد عامر البقري

تأليف : الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية للفترة من للفترة من 2011 – 2020م

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د. ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا

رقم تسجيل الكتاب:VR . 3383 - 6685. B

الطبعة الأولى2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي